

إدارة الأزمة الإرهابية

بعض القوالب الخاصة



الدكتور بلهول نسيم

إدارة الأزمة الإرهابية بعيون القوات الخاصة

إدارة الأزمة الإرهابية بعيون القوات الخاصة

الدكتور
بلهول نسيم



الطبعة الأولى 2014



جميع الحقوق محفوظة

- رقم التصنيف: 355 . 35
المؤلف ومن هو في حكمه : بلهول نسيم
عنوان الكتاب : إدارة الأزمة الإرهابية بعيون القوات الخاصة
بيانات الناشر : أمواج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن
عدد صفحات الكتاب : 303
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (2014/1/71)
الرقم المعياري الدولي (ISBN) : 978 - 9957 - 567 - 63 - 7
الواصفات : /الارهاب/ /قوات المهمات/
• يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي
دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.
• تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

جميع حقوق الملكية الأدبية محفوظة ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة هذا الكتاب أو أي جزء منه أو إدخاله على
الكمبيوتر أو ترجمته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر.

رؤيتنا: العلم والثقافة أساسان
متينان للحياة السوية على طريق
النجاح والعمل الإبداعي
رسالتنا: نشر الإبداعات في شتى
صنوف العلم والمعرفة بما يسهم في
التطور مع المحافظة على الموروث
لأعداد جيل صالح يرتقي بالامة
نحو الأفاق ويضعها في صدارة
الأمم.
قيمنا: منارات ترشدنا
لتحقيق رؤيتنا ورسالتنا

أمواج للطباعة والنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية - عمان
تلفاكس: 0096264889651 / 0096264888361

amwajpub@yahoo.com
www.amwaj-pub.com



مقدمة

تفتقر المكتبة الأمنية العربية إلى مؤلف يبحث في موضوع يعتبر من أهم موضوعات الإدارة الحديثة ألا وهو موضوع "إدارة الأزمة"، ولا شك أن نجاح أجهزة الأمن يعتمد بصفة أساسية على قدرتها على مواكبة التطورات العلمية والعملية، التي تفرض عليها تحديًا خطيرًا بإثبات قدرتها على ملاحقة العصر، والقيام بالواجبات الملقاة على عاتقها في عالم متغير سريع الإيقاع، تحمل أيامه دائمًا كل جديد وحديث في كافة مجالات الحياة، وثورة دائمة ومتجددة في العلم والمعرفة، تعبر عن نفسها بالمستحدثات في الاتصال والانتقال والصناعة والإنتاج والخدمات.

وتمثل الإدارة العنصر الأول الذي يتحدد بتطوره وتقدمه مستوى أداء أي منظمة حكومية أو خاصة، وعلى قدر كفاءة العنصر الإداري يمكن الحكم عليها بالنجاح أو الفشل، حتى أنه قد قيل عندما وطأت قدما أول إنسان سطح القمر، إن هذا الإنجاز نجاح للإدارة العامة قبل أن يكون نجاحًا للعلوم الهندسية أو الفيزيائية.

ومع تطور الحياة وتعقدها، ظهرت أنماط جديدة من الجريمة تتفق وتطور العلاقات الاجتماعية، باعتبار أن الجريمة هي بالدرجة الأولى ظاهرة اجتماعية تتغير وتتأثر أولاً وأخيراً بالمتغيرات الاجتماعية، سواء كانت تلك المتغيرات في نطاق المجتمع المحلي أو نطاق المجتمع الدولي.

ولا شك أن ثورتي الاتصال والانتقال قد جعلتا من العالم قرية صغيرة، لأن هاتين الثورتين استهدفتا إلغاء فروق المكان والزمان، ومن ثم أصبح كل إنسان في العالم متفاعلاً مع الأحداث التي يعيشها أي مجتمع آخر في العالم، وعلى هذا الأساس صار إنسان العصر عضواً في المجتمع الإنساني كله كما هو عضو في مجتمعه الوطني المحلي، وأدى ذلك بغير جدال، إلى اتساع نطاق الجرائم التي تأخذ صفة الدولية ومنها الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي.

ولم تعد الابتكارات الإجرامية حكرًا على الشعوب المتقدمة التي تسرف في استخدام التقنية الحديثة، بل إن هذه الابتكارات تنتقل بسهولة عن طريق التقليد والمحاكاة، كما أن ظروف الصراع الدولي قد فرضت على المجتمع العالمي صورًا حديثة من العنف السياسي التي تقوم بديلاً للحرب التقليدية والتي يطلق عليها صور الصراع الأقل حدة (Low Intensity Conflict) والتي تشمل عدة صور من العنف أهمها بغير جدال الإرهاب الدولي والمحلي.

ورغم أن أساليب إدارة الأزمة يجب استخدامها عند وقوع حدث مفاجئ وغير متوقع، وتتم مواجهته في ظل ضيق الوقت وقلة الموارد، وذلك حتى يمكن تقليل حجم الخسائر إلى الحد الأدنى، ورغم أن كثيرًا من الأحداث الأمنية أو التي تتعلق إلى حد كبير بالأمن مثل الكوارث العامة والزلازل والبراكين والفيضانات والانهيئات الأرضية، وحوادث الحريق الكبرى وغيرها من الكوارث مثل حوادث التصادم الكبيرة وغرق السفن وسقوط المنازل وغيرها، إلا أن الأحداث الإرهابية خاصة تلك التي تتضمن احتجاز رهائن والتهديد بقتلهم تقدم الصورة المثلى للأزمة، ويصور التفاعل مع الأحداث الإرهابية من هذا القبيل التطبيق العملي السليم لمفاهيم إدارة الأزمة.

والتعامل مع الأزمة في الحدث الإرهابي يبدأ في الواقع قبل حدوث الأزمة، وهو ما يطلق عليها مرحلة ما قبل الأزمة، وتشهد هذه المرحلة عمليات تشكيل لجان إدارة الأزمة على المستويات المختلفة، وجمع المعلومات، والتحريات، وإجراء الدراسات عن الأخطار المحتملة، ثم وضع الخطط، والخطط البديلة لمواجهة المواقف المحتملة، في ظل إستراتيجية محددة ومعلنة من الدولة للتعامل مع المواقف الإرهابية.

وعند وقوع الحدث الإرهابي يبدأ تنفيذ الخطط المعدة مسبقًا لمواجهته، وتتولى لجان إدارة الأزمات مهامها في احتواء المواقف وتأمينه، ثم التفاوض مع الإرهابيين، أو استخدام وحدات الاقتحام لإنهاء الموقف بقوة إذا ما فشلت محاولة إنهائه سلميًا.

وهناك إرشادات تم استنباط خلاصاتها من البحوث والدراسات والخبرات المستفادة من التعامل مع المواقف الإرهابية في الماضي وعلى مستوى العالم كله، وتضع تلك الإرشادات الإطار الصحيح للإجراءات التي يجب اتخاذها بمجرد وقوع الحادث، كما تضع الأسس السليمة لعملية المفاوضات التي تتم بين السلطات ومحتجزي الرهائن، وكيف يمكن إدارة هذه العملية بما يكفل تحقيقها للهدف المنشود منها وهو إنهاء الموقف سلمياً.

أما الوحدات ذات التشكيل والتسليح والتدريب الخاص، والتي تستخدم في السيطرة على الموقف واقتحام مكان الحدث الإرهابي وإنقاذ الرهائن فإن دراستها أصبحت ضرورية حتى يمكن تشكيل وحدات وطنية وفق أفضل الجوانب في الوحدات الأخرى في العالم، وذلك بالنسبة للدول التي تملك مثل هذه الوحدات، أو تطوير الوحدات الموجودة فعلاً لدى الدولة بحيث يمكنها الوصول إلى أقرب درجات الكمال.

ولا شك أيضاً أن دراسة العمليات الميدانية التي قامت بها بعض الوحدات الشهيرة، تسهم إلى حد كبير في الاستفادة من تلك الخبرات، خاصة إذا ما تم التركيز على نقاط القوة ونقاط الضعف في هذه العمليات، وحتى تكون تلك الاستفادة كاملة فإن تلك الدراسة يجب أن تلحقها دراسة نقدية تضع الأسس العامة والضرورية لاستخدام تلك الوحدات بنجاح.

وهذا المؤلف يحاول سد النقص الواضح في الدراسات التطبيقية لموضوع إدارة الأزمة في الحدث الإرهابي، وما يتفرع عنه من موضوعات أخرى تحتاج بالضرورة إلى التوضيح حتى يكون التعامل مع الأزمة ناجحاً ومحققاً لأهدافه.

وقد تناولنا هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

أولاً: المفاهيم العامة لإدارة الأزمة:

وتحدثنا فيها بإيجاز عن أهم المفاهيم والتعريفات والخطوات والإجراءات الخاصة بالأزمة وإدارتها، وهي مقدمة ضرورية لمعرفة الأصول العلمية لإدارة الأزمة حتى يمكن تطبيقها في مجال التعامل مع الإرهاب.

ثانيًا: إدارة الأزمة في الحدث الإرهابي:

وتعرضنا فيه إلى مراحل التعامل مع الأزمة الإرهابية في مراحلها المختلفة، وهي مراحل ما قبل الأزمة، والتصدي للأزمة وما بعدها، وتشمل تشكيل اللجان المختلفة لإدارة الأزمة ومستوياتها، واختصاصاتها وأعضائها، وكذلك الإجراءات اللازمة لوضع الخطط وماذا يجب اتخاذه من قرارات منذ وقوع الحدث الإرهابي.

ثالثًا: مفاوضات الرهائن:

وتناولنا فيه شرح الأسس العلمية والعملية لمفاوضات الرهائن، وذلك وفق أحدث نتائج الدراسات والبحوث في هذا الشأن، والتي اعتمدت على الخبرات المستمدة من العمليات السابقة، فضلاً عن الدراسات الخاصة بالشخصيات الإرهابية.

رابعًا: دور المعلومات والتحريرات بالنسبة للنشاط الإرهابي:

وقد ركزنا في هذا الجزء من الدراسة على شرح أهمية دور التحريات والمعلومات في مكافحة الإرهاب، وأساليب اختراق نطاق السرية الذي تفرضه المنظمات الإرهابية على نفسها، وكيفية الاستفادة من المعلومات والتحريرات في المراحل المختلفة للتعامل مع الموقف الإرهابي.

خامسًا: وحدات مكافحة الإرهاب:

واختارنا في هذا الموضوع التركيز على أكبر ثلاث وحدات لمكافحة الإرهاب في العالم وهي وحدة دلتا الأمريكية، والوحدة التاسعة الألمانية، والوحدة الخاصة لسلاح الطيران البريطانية، وشرحنا تفصيلاً الخلفية التاريخية لكل منها، ثم قواعد تشكيل الوحدة وكيفية اختيار الأفراد وبرامج التدريب وكيفية التسليح ثم أهم عمليات الوحدة، وألحقنا بالدراسة موجزاً عن بعض الوحدات الأخرى.

وقد أنهينا الدراسة بملحق يتضمن نتيجة دراسة أجريت بكلية الحرب العليا الأمريكية عن أسباب فشل بعض عمليات إنقاذ الرهائن التي قامت بها بعض

الوحدات، خاصة الدلتا الأمريكية، كما تقدم الدراسة بعض المقترحات التي يمكن معها تلافي أسباب العجز والفشل في مثل هذه العمليات.

ورغم صعوبة البحث في الموضوع الذي يطرحه هذا الكتاب، وأهمها ندرة المراجع وصعوبة الحصول على البيانات التي تعتبرها أغلب الدول غاية في السرية، فقد أمكن بحمد الله أن يخرج بصورة تقدم عرضاً شاملاً للموضوع، فضلاً عن أنه يضع أساساً قوياً لدراسات أكثر تفصيلاً عن النقاط التي شملها، والتي قد تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة.

الباب الأول إدارة الأزمة

الباب الأول

إدارة الأزمة

يعتبر موضوع إدارة الأزمة أحد أهم موضوعات علوم الإدارة الحديثة، ونظرًا لحدثة هذا الموضوع فإنه يبدو للكثيرين تعبيرًا غامضًا، وحتى بالنسبة للذين يعرفون شيئًا عن الموضوع فإنهم كثيرًا ما لا يقتنعون به لأسباب عديدة، منها أن هذا الاقتناع يجب أن يتوفر للقيادات حتى يمكنها أن تصدر الأمر بإتباع أساليبه، وعادة ما تصر القيادات على إتباع الأساليب القديمة ولا تقبل بمخاطرة تجربة الجديد إلا نادرًا، ومنها أن أساليب إدارة الأزمة يتطلب في أغلب الأحيان تفويض السلطة وهذا التفويض أمر غير مقبول إلا في أضيق الحدود.

ويثير تعبير "إدارة الأزمة" أيضًا كثيرًا من الجدل، سواء من ناحية مجال تطبيقه أو من ناحية جدوى ذلك التطبيق، ولكن الواقع العملي أثبت أهمية اللجوء لهذا الأسلوب، كنتيجة طبيعية لتطور ظروف الحياة وتعهدها في كافة مجالاتها.

ففي نطاق السياسة الدولية أصبح تشابك العلاقات بين الدول وتعدد صور الصراع، وتداخل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية والعسكرية، وزيادة الاعتماد المتبادل، أمرًا واقعيًا يفرض نفسه على صعيد الصراع الدولي، ونتيجة ذلك لم يعد من السهل حل أسباب الصراع المعقدة، واكتفت القوى الكبرى والصغرى على السواء بإدارة الصراع حتى تمر الأزمة وبما يحول دون تفاقمها وتطورها إلى صدام مسلح، ومن ثم أصبح موضوع إدارة الأزمة وسيلة وأسلوبًا شائعًا في مجال السياسة الدولية.

وعلى المستوى الصناعي أصبحت أيضًا المشروعات الكبيرة الضخمة، والمنشآت الصناعية العملاقة، والإنتاج الكبير هي سمة الصناعة في وقتنا الحالي، ونتيجة لهذا تعقدت أساليب الإدارة بتعدد المشكلات الإدارية الناجمة عن ضخامة حجم نطاق التمكن، كما أن أي خلل في انسياب القرارات ومعاصرتها قد يؤدي إلى خسائر رهيبية لا يمكن تحملها، وفي نفس الوقت فإن ظروف تقلب الأسواق وعدم استقرارها، يتطلب إتباع أسلوب قادر على مواجهة الأزمات

بسرعة وفاعلية، حتى يمكن تخطيها وإلا عادت بالدمار على هذه المؤسسات العملاقة.

ونفس الأمر بالنسبة للمشكلات التي تواجه الدولة في نشاطاتها الاقتصادية والعسكرية والأمنية، فإن أسلوب إدارة الأزمة قد أصبح ضرورة لمواجهة الطوارئ والمتغيرات السريعة والحاسمة والتي تؤثر تأثيراً بالغاً على المصالح القومية.

وستتناول هذا الموضوع في الفصل الأول بأن نعرض أولاً لمفاهيم إدارة الأزمة بصفة عامة ثم نطبقها بصفة خاصة على مجال مكافحة الإرهاب، ثم بصورة أكثر خصوصية على الموقف الإرهابي باعتباره أكثر صور الأزمة تعقداً.

الفصل الأول

المفاهيم العامة لإدارة الأزمة

الفصل الأول

المفاهيم العامة لإدارة الأزمة.

سنقتصر في عرض مفاهيم إدارة الأزمة على إطار تعامل الدولة مع الأزمات الداخلية، حيث لا يعنينا في مثل هذه الدراسة وسائل إدارة الأزمة في مجال الصناعة أو الإدارة غير الحكومية بصفة عامة، كما لا تعني دراستنا بإدارة الدولة للأزمات في مجال الصراع الدولي، أو مجال الصدام العسكري، كما أن تناولنا للمفاهيم العامة لإدارة الأزمة إنما هو بمثابة مقدمة فقط للموضوع الرئيسي وهو الموقف الإرهابي وكيفية التعامل معه باعتباره مثالاً دقيقاً للأزمة.

تعريف الأزمة:

الأزمة هي "حدث مفاجئ يهدد المصلحة القومية، وتتم مواجهته في ظروف ضيق الوقت وقلة الإمكانيات، ويترتب على تفاقمه نتائج خطيرة"⁽¹⁾.

وإدارة الأزمة هي "عملية إدارة خاصة من شأنها إنتاج استجابة إستراتيجية لمواقف الأزمات من خلال مجموعة من الإداريين المنتقین مسبقاً والمدربين تدريباً خاصاً، والذين يستخدمون مهاراتهم بالإضافة إلى إجراءات خاصة من أجل تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى"⁽²⁾.

لذلك يمكن وصف الأزمة بأنها نقطة تحول في أحداث متعاقبة، تصل إلى قمة الصراع الدرامي، وتحتاج إلى ردود أفعال سريعة، حتى لا تشكل نتائجها تغيراً في المستقبل يعود بالضرر على المصالح القومية للدولة.

ويمكن تحليل تعريف الأزمة إلى العناصر التالية:

1- Lioyd W. Singer and Jan Reber, « A Crisis Management System », Security Management, N.Y.US, September 1987, pp 8, 9.

2- المرجع السابق.

1. أنها حدث مفاجئ:

قد يكون متوقعًا (إذا كانت الأزمة نتيجة محتملة لمشكلة معروفة، مثل مشكلات الجفاف التي قد تؤدي إلى مجاعة، أو مشكلة نضوب الموارد التي قد تؤدي إلى أزمة اقتصادية أو إذا كانت الأزمة يمكن التنبؤ بها نتيجة الخبرات السابقة مثل توقع الكوارث أو الزلازل الطبيعية في أوقات معينة)، وقد تكون غير متوقعة مثل العمليات الإرهابية كخطف طائرة أو خطف شخصية هامة، أو حدوث كارثة طبيعية دون مقدمات أو كوارث مماثلة في الماضي.

2. أنها تهدد مصلحة قومية:

أي أن تكون الأزمة على درجة من الخطورة، بحيث يكون لنتائجها انعكاسات على مصالح الدولة العليا، وتتغير نتيجة لها الأوضاع الراهنة في المستقبل (تحويل سياسة الدولة، تغير أنماط العلاقات السياسية والاجتماعية فيها، خسائر بشرية أو مادية لا يمكن تعويضها، وغير ذلك).

3. أن مواجهتها تتم في ظروف ضيق الوقت وقلة الإمكانيات:

فالحدث المفاجئ لا يتيح وقتًا كافيًا للرد عليه والاستجابة (Response) له كما هو الحال في الظروف العادية، ونظرًا لأن الحدث يمثل تهديدًا لمصالح قومية، فإن اتخاذ القرار حياله يجب أن يكون سريعًا للغاية، وفي نفس الوقت فإن الحدث المفاجئ لا يكون الاستعداد كافيًا لمواجهته، ومن ثم فإن تلك المواجهة تتم في ظروف قلة الإمكانيات التي هي كافية فقط للتعامل مع الظروف العادية.

أما عناصر تعريف إدارة الأزمة فيشتمل على ما يلي:

1. أنها عملية إدارية خاصة

(Unique management process):

فهي ليست من الروتين الإداري المعتاد، وليست ممارسة عادية للاختصاصات الوظيفية والسلطات المخولة في الظروف العادية، وإنما هي

مجموعة من الإجراءات الاستثنائية، والتي تتجاوز الاختصاص العادي أو الخط الوظيفي والتي توضع لها قواعد خاصة لممارستها.

2. من شأنها إنتاج استجابات إستراتيجية لمواقف الأزمات:

(Develops strategic responses)

والمقصود بالاستجابة الإستراتيجية هو رد الفعل المؤسس على سياسة عليا للدولة، والذي يكون من أهدافه مواجهة التهديد الماثل والذي يشكل خطورة على المصالح القومية، فالعملية الإدارية الخاصة بالأزمات يجب أن تكون معدة مسبقاً لتغطي عددًا كبيراً من الاحتمالات في فترات زمنية ممتدة، ومن ثم فهي استجابات إستراتيجية وليست تكتيكية أو خاصة باحتمال واحد في ظرف زمني محدد.

3. أنها تدار بواسطة مجموعة من الإداريين المختارين

:(Preselected and trained)

وهذه المجموعة هي مجموعة إدارة الأزمة (Crisis management team) وهم من رجال الإدارة المدربين تدريباً خاصاً على مواجهة الأزمات، ويتم ذلك التدريب من خلال برامج تعليمية تتعلق بالأزمات وظروفها، وعناصرها، وأنواعها، وأبعادها، كما يستخدم أيضاً برامج السيناريو (Scénarios) التي تحاكي الواقع، ويجري التدريب عليها كما لو كانت أزمات حقيقية.

4. أن المجموعة تستخدم المهارة والإجراءات الخاصة:

(Using existing skills and specialized processes)

وتستخدم مجموعة إدارة الأزمة المهارة الشخصية المستمدة من التدريب والكفاءة الذاتية بالإضافة إلى مجموعات الخطط والإجراءات المعدة مسبقاً لمواجهة مثل تلك الأزمات، وهذه الخطط لا تماثل بالطبع الإجراءات العادية والمعتادة.

5. من أجل تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى

:(To minimize loss of assets)

والهدف من ابتكار أسلوب إدارة الأزمة والتدريب عليه وتنفيذه، هو تقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن، إذ أن الأزمة لو تركت وشأنها لأحدثت خسائر ضخمة لا يمكن تحملها أو تعويضها، ولاشك أن الفوائد التي تنتج عن الاستجابة المنظمة للأزمات، في مقابل التصرّفات المؤقتة في مواجهة الحدث، لا يمكن حصرها، ولكن يكفي القول أنه لا توجد حكومة أو منظمة صناعية أو تجارية كبيرة تستطيع أن تتحمل نتائج تجاهل مثل ذلك التخطيط للطوارئ.

أنواع الأزمة:⁽¹⁾

يمكن تقسيم الأزمة إلى قسمين رئيسيين وفق ما استقرت عليه أغلب الدراسات وهما:

1. أزمات تقع بفعل الإنسان:

وهي تلك الأزمات الناتجة عن نشاط إنساني مثل:

- التهديد بالغزو العسكري.
- عمليات الإرهاب لخطف الطائرات واحتجاز الرهائن وزرع المتفجرات وغيرها.
- الاضطرابات العامة والفتن.
- حوادث تلوث البيئة مثل تشرب الإشعاع أو المواد الكيميائية أو الصناعية إلى الهواء والأرض والماء.
- الإهمال الذي يؤدي إلى انهيار السدود أو انقطاع التيار الكهربائي أو المواد المائية للمدن الكبرى.
- الحرائق الكبرى للمدن والقرى والغابات وغيرها.
- حوادث الطائرات والقطارات وغرق السفن وغيرها.

1- إدارة الأزمة، أحمد جلال عز الدين، بحث غير منشور 1988م.

2. أزمات تقع بفعل الطبيعة:

وهي تلك الأزمات التي لا دخل للنشاط الإنساني فيها مثل:

– الزلازل والبراكين و الأعاصير والفيضانات.

– غزو الجراد والحشرات الضارة.

– الجفاف ونضوب المواد المائية.

أبعاد الأزمة:

عند تحليل الأزمة ومحاولة معرفة أبعادها يمكن الاستعانة ببعض العناصر

مثل:

1. مصدر الأزمة وأسبابها: وهل هي مشكلات سابقة تطورت إلى حد الأزمة، أم

هي تهديد خارجي، أم عوامل طبيعية، أم موقف طارئ داخلي؟

2. نقل الأزمة: ويقاس بمدى تهديدها للمصالح الحيوية أو القيم الأساسية للدولة.

3. تعقد الأزمة: ويقاس بمدى ما هو متاح من خيارات في مواجهتها.

4. كثافة الأزمة: ويقاس بمعدل الأحداث في فترة زمنية محددة، فكلما تلاحقت الأحداث في فترة زمنية وجيزة كلما كانت الأزمة أكثر كثافة.

5. المدى الزمني للأزمة: وهو الوقت الذي تستغرقه (قصيرة، متوسطة، ممتدة).

6. نطاق الأزمة: وهو الإطار المكاني الذي تشمله الأزمة (أزمة داخلية بحتة، أزمة داخلية ممتدة للخارج، أزمة خارجية).

مراحل إدارة الأزمة:

هناك ثلاث مراحل أساسية للتعامل مع الأزمة:

1. مرحلة ما قبل الأزمة:

وهي المرحلة التي تنذر بوقوع الأزمة، وهي غالبًا ما تكون مرحلة تتبلور

فيها مشكلة ما، وتتفاقم حتى تنتج عنها الأزمة، لأن الأزمة عادة لا تنشأ من

فراغ وإنما يسبقها عادة مشكلة لا تعالج علاجًا مناسبًا فالمجاعة مثلاً يسبقها

مشكلة زراعية أو اقتصادية تؤدي إليها، والحرب يسبقها صراع فشلت الدولة في احتوائه، والعملية الإرهابية يسبقها تهديد إرهابي، ولذلك فإن مرحلة ما قبل الأزمة تتطلب عددًا كبيرًا من الإجراءات والاستعدادات التي تساهم في مواجهة الأزمة، ومن بين تلك الاستعدادات إجراءات الحماية والتأمين والمعلومات ووضع الخطط، والخطط البديلة وتشكل لجان إدارة الأزمة على كل المستويات.

2. مرحلة التعامل مع الأزمة:

وهذه المرحلة هي المحور الرئيسي لمفهوم إدارة الأزمة، حيث يتولى فريق الأزمة استخدام الصلاحيات المخولة له، ويطبق الخطط الموضوعة، كما يستخدم مهاراته المكتسبة من التدريب والاستعداد لمواجهة الأزمة، فهي إذن مرحلة التطبيق العملي للتدابير المعدة مسبقًا للتعامل مع الأزمة.

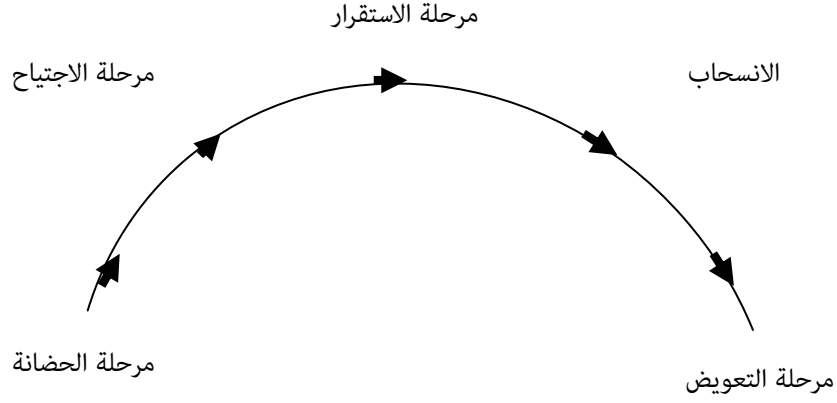
3. مرحلة ما بعد الأزمة:

وهي المرحلة التي يتم فيها احتواء الآثار الناجمة عن حدوث الأزمة، وعلاج تلك الآثار هو جزء هام من عملية إدارة الأزمة، لأن الهدف الرئيسي من أسلوب إدارة الأزمة هو تقليل الخسائر إلى أقصى حد ممكن، ويتم الجزء الرئيسي من الجهود الموجهة لذلك في مرحلة التعامل مع الأزمة، إلا أنه لا بد أن تتخلف عن الأزمة بعض الآثار بصورة أو بأخرى، كما أن التعامل مع الأزمة تنتج عنه دروس مستفادة من السلبيات أو الإيجابيات ومن ثم فإنه يتم في هذه المرحلة علاج آثار الأزمة واستخلاص الدروس المستفادة منها.

ومن الملاحظ أن هذه المراحل الثلاث ليست بينها حدود فاصلة بشكل قاطع بل تتداخل هذه المراحل وتتشابك بدرجة كبيرة، فعلى سبيل المثال تستخدم الإجراءات المعدة قبل حدوث الأزمة، ويتم أثناء التعامل مع الأزمة الإعداد لتلافي الآثار الناجمة عنها والتمهيد لذلك وهذا التمهيد ضروري وأساسي لنجاح المرحلة اللاحقة لحدوث الأزمة.

تطور الأزمة:

تمر الأزمة عادة بعدة تطورات تبدو على صورة منحنى متصاعد ثم يميل للانحدار حتى يعود إلى نفس المستوى الذي بدأ به، وهذه التطورات هي:



أ- مرحلة الحضانة:

وهي المرحلة التي تمهد لوقوع الأزمة وهي متطابقة مع مرحلة ما قبل الأزمة، وهذه المرحلة إذا ما تم تبنيها واستيعابها وإدراكها إدراكاً كاملاً كان التعامل مع الأزمة ميسوراً وسهلاً، حيث يمكن تدبير الاحتياجات المناسبة، والقادرة على التعامل مع الأزمة بكفاءة.

ب- مرحلة الاجتياح:

وهي المرحلة التي تبدأ الأزمة فيها في الوقوع أو بمعنى آخر لحظة بداية الأزمة، وهي بلا شك أصعب أوقات التعامل مع الأزمة، لأنها تقسم في هذه المرحلة بالشدة والعنف والتوتر والصدمة، ومن ثم فإنها تشكل أشد مراحل الأزمة بصفة عامة، ويتوقف على استيعاب هذه المرحلة سلامة العملية كلها.

ج- مرحلة الاستقرار:

وهي المرحلة التي تتبلور فيها أبعاد الأزمة، ويتم فيها تطبيق الخطط والإستراتيجيات الخاصة بإدارة الأزمة، وتمثل هذه المرحلة الفترة بين بداية الأزمة ونهايتها، فهي إذن المرحلة الحقيقية التي تختبر فيها الكفاءة الفعلية لأسلوب إدارة الأزمة، وتختلف مرحلة الحضانة من مرحلة الاستقرار، في أن الأولى لا تستغرق وقتًا، وإنما هي بمثابة الشرارة الأولى للأزمة، والتي تكون عادة بالغة الشدة والإثارة، أما الثانية فهي مرحلة ممتدة تستغرق كل عمر الأزمة منذ اندلاع شرارتها الأولى وحتى بداية انطفاء أوارها.

د- مرحلة الانسحاب:

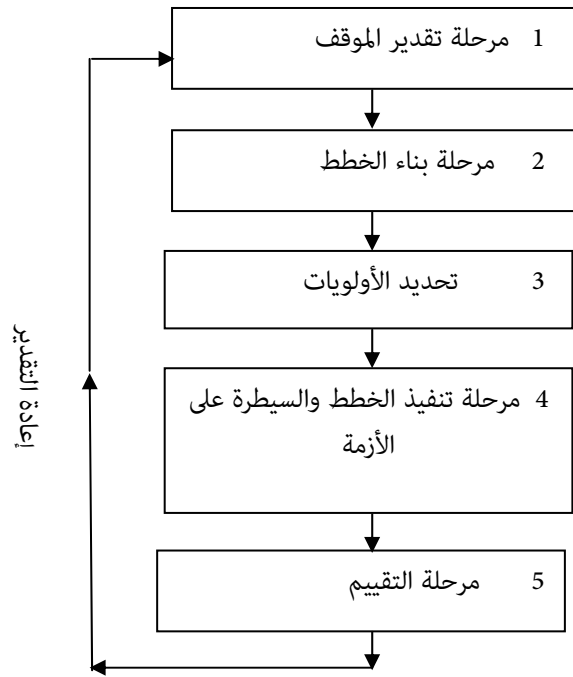
وهي المرحلة التي تبدأ فيها الأزمة في التلاشي وتمتد حتى تنتهي تمامًا، والأزمة إذا ما كانت تبدأ عادة بحدث مفاجئ يتسم بالحدة والصدمة والتوتر (الاجتياح) والذي لا يستغرق عادة زمنًا يذكر، فإن مرحلة الانسحاب عادة ما يستغرق وقتًا طويلًا نسبيًا بالقياس إلى مرحلة الاجتياح وتمهد مرحلة الانسحاب للمرحلة التي تليها وهي مرحلة التعويض.

هـ- مرحلة التعويض:

وهي المرحلة المطابقة لمرحلة ما بعد الأزمة، والتي تتم فيها عملية التقويم وتلافي الآثار.

تسلسل مهام فريق الأزمة:

يمر عمل فريق الأزمة بعدة مراحل يمكن تصورها من خلال الشكل التالي:



1. تقدير الموقف:

ويتضمن تقدير الموقف عدة عناصر هي:

1. استعراض الأحداث: ويشمل:

- دراسة ملخص الأحداث والنتائج المحتملة لها، ومدى انعكاسها على الأمن القومي والمصالح القومية والقيم الحيوية للدولة.
- تقدير أبعاد المواقف المضادة ومدى ما لديها من نقاط للقوة ونقاط للضعف.
- تقويم أبعاد القدرات الذاتية ومدى ما لدى الدولة من عناصر قوة يمكن استخدامها ونقاط ضعف يمكن تجنبها.
- الموقف الإقليمي والعالمي والقوى المؤيدة والمعادية.
- تحديد الجهات التي يمكن الاستعانة بها داخليًا لمواجهة الموقف (الإعلام، الخارجية، الدفاع، التموين، النقل والمواصلات، وهكذا).

2. التنبؤ بمسار الأحداث:

وهو محاولة استشراف التطورات المحتملة للأحداث، ويتبع في ذلك ما يسمى (أسوأ سيناريو) أي تصور أكثر الاحتمالات سوءاً في المستقبل ويواكب ذلك بتقدير آخر التطورات المتوقعة وفق المتغيرات والقدرات المتاحة.

والفرق بين التنبؤ وإدارة الأزمة أن التنبؤ يدخل في تحليله عوامل لا دخل للمحلل في وجودها ولا سيطرة له عليها، أما إدارة الأزمة فتعني توظيف كافة الموارد المتاحة لاستخدامها الاستخدام الأمثل لصنع متغيرات من شأنها تحقيق أكبر نفع ممكن أو تقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن.

2. بناء الخطط:

تبنى الخطط بناء على ما يتوفر من معلومات، حيث تدرس كافة العوامل والمتغيرات بالموقف، وتوضع الخطط وبدائها وفق حجم المعلومات المتوفرة، ودقتها وتوقيتها، ومدى حرية اتخاذ القرار لدى واضعي الخطة، والخبرات المتوفرة والمهارة الإنسانية، والإمكانات المتاحة، والإمكانات المحتملة.

3. تحديد الأولويات:

لا شك أن تحديد الأولويات يدخل أساساً في مرحلة وضع وبناء الخطط، ولكنه يكون أكثر دقة وتحديداً في مراحل التعامل مع الأزمة، فالخطط التي توضع يجب أن تكون صالحة لمواجهة كل الاحتمالات، وهي أيضاً صالحة لتحقيق أهداف متدرجة، وفي مرحلة تحديد الأولويات يتم انتخاب أنسب الخطط لتحقيق الأهداف التي تشغل أولوية مطلقة، ثم التحول إلى ما دونها من أهمية في حالة فشل سابقتها، وهكذا يتم ترتيب الخطط وفق ترتيب الأولويات التي تم تحديدها بحيث يكون التعامل مع الموقف متسقاً ومنهجياً.

4. مرحلة تنفيذ الخطط والسيطرة على الأزمة:

تدار الأزمة وفق الخطط الموضوعة أو التي يجب أن تتسم بالمرونة تحسباً للمتغيرات غير المتوقعة، والتي لم تكن واردة بالخطة أصلاً، ولاشك أن كل

موقف من مواقف الأزمة له سماته الخاصة التي يتفرد بها عن غيره من المواقف، لذلك فإن إدارة الأزمة يجب أن تترك مساحة من خططها لتلك المتغيرات.

لهذا فإن من الضروري أن تتم عملية إدارة الأزمة في ظل تدفق المعلومات، لأن فريق إدارة الأزمة في موقف المساومة، يجب أن يكون محاطًا وبصفة مستمرة بكل البيانات التي تمكنه من التقدير المتجدد للموقف، بحيث يمكن الاستفادة من تلك المعلومات في معالجة الموقف في ضوء ما يرد إليه من بيانات عن الخصم وتصرفاته وردود أفعاله، والضغوط الواقعة عليه، والقوى المؤيدة التي استجبت له وغيرها.

5. مرحلة التقويم:

وهي مرحلة ما بعد الأزمة والتي أشرنا إليها آنفا.

مستويات إدارة الأزمة:

المستوى الرئاسي لإدارة الأزمة:

وهو الذي يضع أساس سياسة الدولة وإستراتيجيتها، ويتعامل مع مواقف الأزمة الكبرى والشاملة، مثل الأزمات الدولية والحروب والكوارث القومية الكبرى.

1. المستوى القومي لإدارة الأزمة:

وهو الذي يتعامل مع المواقف التي لها انعكاس على المصالح الحيوية والقيم الجوهرية للدولة، والتي يكون لها قدر من الأهمية والشمول بحيث تكون لها نتائج سلبية على الأمن القومي.

2. المستوى المحلي لإدارة الأزمة:

وهو الذي يتعامل مع المواقف التي تتحدد مكانيًا بمنطقة محدودة أو منشأة واحدة والتي لا تحتاج إلا لمجموعة محلية لإدارة الأزمة الناجمة عنها.

3. أساليب تناول الأزمة:

يختلف أسلوب التعامل مع الأزمة باختلاف المواقف، واختلاف سياسة الدولة وإمكاناتها وقدراتها، وهناك على الإجمال ثلاثة أساليب مختلفة هي:

1. الأسلوب القهري:

أي استخدام القوة لإكراه الخصم على التراجع عن موقفه، ويتضمن هذا الأسلوب مفهوم عدم التنازل لمطلب الخصوم مهما كان حجم التهديد الذي يشكلونه، ويعتمد هذا الموقف على قدرة الدولة على تحمل الخسائر وإيقاع العقاب الجسيم على الخصم.

2. الأسلوب التساومي:

ويعتمد هذا الأسلوب على التفاوض أساسًا لحل الأزمة، والأصل أن المفاوضة معناها الاستعداد للتنازل عن بعض المواقف المبدئية مقابل تنازل الخصم عن بعض مطالبه، فهي إذن عملية حلول وسطى أو عملية توفيقية (Compromise) وهذا في الواقع هو أساس التفاوض حيث يبدأ المفاوض بموقف متشدد ثم يتنازل تدريجياً حتى يصل إلى أدنى الحدود التي لا يستطيع بعدها أن يقدم أية تنازلات أخرى، فإذا ما وصل الطرفان إلى هذا الحد وكان مقبولاً من الطرفين نجحت المفاوضات، أما إذا كان أقل ما يطلبه طرف هو أكثر من الحد الأدنى الذي لا يستطيع الطرف الآخر أن يتنازل عنه فشلت المفاوضات.

3. الأسلوب التنازلي:

وهو قبول مطالب الخصم فوراً في سبيل إنهاء موقف الأزمة، وتلجأ الدولة لهذا الأسلوب عندما تكون قدرتها على مواجهة الأزمة ضعيفة أو عندما تخشى من تصاعد مطالب الخصوم إلى درجة أكثر خطورة من الموقف الحالي.

هذه مقدمة موجزة أردنا بها أن نهد لموضوعنا الأساسي وهو مفاوضات الرهائن، ولاشك أن هذه المقدمة الطويلة نسبياً، هي شديدة الإيجاز عن مفهوم

إدارة الأزمة حيث يتطلب إيضاح ذلك المفهوم إيضاحاً شاملاً أن نبحت عددًا كبيراً من النقاط بحثاً تفصيلياً ومن هذه الموضوعات:

"مفهوم الإستراتيجية القومية، عناصر القوة الشاملة للدولة، عناصر الأمن القومي الشامل، مجلس الأمن القومي، تشكيله واختصاصاته، التشكيل المتدرج للجان إدارة الأزمة في الدولة، تفويض الاختصاصات، الأجهزة المركزية للمعلومات، تدفق الاتصالات ومساراتها، خطط مواجهة الأزمات والخطط البديلة، الإعلام وإدارة الأزمة، الأساليب الكمية لاتخاذ القرارات، وغيرها".

ولكن يعيننا في هذا المؤلف أن نركز على مفاوضات الرهائن باعتبارها أحد أهم أساليب إدارة الأزمة في المواقف الإرهابية، وسنبداً بالحديث عن المفهوم العام لإدارة الأزمة في الموقف الإرهابي، ثم ننتقل منه إلى الحديث عن مفاوضات الرهائن، باعتبارها أحد عناصر التعامل مع الأزمة في مثل هذه المواقف.

الفصل الثاني

إدارة الأزمة في الموقف الإرهابي.

الفصل الثاني

إدارة الأزمة في الموقف الإرهابي

يمثل الحدث الإرهابي صورة مثالية للأزمة، فالعملية الإرهابية ينطبق عليها تعريف الأزمة انطباقاً تاماً، فهي حدث مفاجئ، وتلك أحد أهم سمات النشاط الإرهابي، الذي يعتمد في نجاح عملياته بنسبة 90% على عنصر المفاجأة ولو افتقدت العملية الإرهابية هذا العنصر لأمكن إجهاضها بسهولة تامة، وهي أيضاً تهدد المصالح القومية، وهذا أمر لا خلاف عليه، وليس في حاجة إلى مزيد من الشرح والتوضيح، أما العنصر الأخير في تعريف الأزمة، وهو أن مواجهتها تتم في ظروف ضيق الوقت وقلة الإمكانيات، فهذا أيضاً من أهم سمات الموقف الإرهابي الذي يعتمد كما قلنا على عنصر المفاجأة.

والموقف أو الأزمة الناجمة عن عملية إرهابية، يحتاج أكثر من غيره إلى أسلوب إدارة الأزمة حتى يمكن مواجهته، فعملية اقتحام مطار وخطف طائرة، أو عملية احتلال مبني أو منشأة واحتجاز من فيها كرهائن، أو التهديد بتفجير مبنى مزدحم أو مرفق حيوي، وغير ذلك من عمليات إرهابية كلها تحتاج إلى فريق مدرب عالي الكفاءة، سريع التصرف ولديه تفويض وخطط عمليات ومصادر للمعلومات وخطط عمليات بديلة، حتى يمكنه التعامل مع الأزمة وإنهاؤها بأقل قدر من الخسائر.

وغلى الرغم من أن كل برنامج للتأمين هدفه الأساسي هو منع وقوع الأزمات، فإن أكثر هذه البرامج دقة وأكثرها فاعلية ستفشل في تحقيق ذلك تحقيقاً كاملاً، ذلك لأن أقوى أجهزة الأمن وأعلىها مقدرة وتدريباً والتي تحوز أحد أنواع المعدات، لا تستطيع أن تقضي على الجريمة قضاء مبرماً، وفي نطاق الإرهاب فإن هناك دائماً أساليب مستحدثة تلجأ إليها المنظمات الإرهابية لكي تتخطى بها قدرات أجهزة الأمن.

وإذا كانت التجارب الماضية تحمل أي دروس مستفادة فإن أهم هذه الدروس - بلا شك- أن أجهزة الأمن غير المعدة لمواجهة الأزمات تقع في معاناة شديدة عندما تحدث هذه الأزمة، وأن اللجان التي تتشكل في عجلة لكي

تواجه تلك الأزمة، دون إعداد سابق، تتزايد احتمالات الخطأ لديها ومخاطر الفشل، وعندما يكون محور الأزمة مسألة حياة أو موت كما في حالات الخطف واحتجاز الرهائن، فإن الخطأ أو الفشل يكون له آثار جسيمة.

وستتناول في هذا الجزء من الدراسة كيفية التعامل مع الموقف الإرهابي من زاوية إدارة الأزمة، محاولين بقدر الإمكان الالتزام بالجانب العملي من خلال وضع نقاط محددة ومختصرة، للقواعد المستخلصة من الدراسات والتجارب الماضية في هذا المجال.

مراحل إدارة الحدث الإرهابي:

أوضحنا آنفاً أن الأزمة تمر بثلاث مراحل أساسية، هي مرحلة ما قبل الأزمة، ومرحلة إدارة الأزمة، ومرحلة ما بعد الأزمة، ويهمنا في هذا المقام التركيز على مرحلة إدارة الأزمة ولكن من الضروري أن نشير بإيجاز إلى مرحلة هامة جداً هي مرحلة ما قبل الأزمة.

فالأزمة الإرهابية شأنها شأن المرض، يجب مواجهتها من خلال نوعين من الطب الوقائي والعلاجي، وتشكل مرحلة ما قبل الأزمة ما يقابل الإجراءات الوقائية من المرض، وتستند تلك المرحلة على نشاطين أساسيين هما:

- المعلومات: التي تجمعها الأجهزة المعنية بالتحري عن الأنشطة الإرهابية، وهذه المعلومات إذا كانت دقيقة وفعالة من شأنها إجهاد النشاط الإرهابي قبل وقوعه (وسنفرد فصلاً خاصاً في هذه الدراسة عن أهمية المعلومات في مكافحة النشاط الإرهابي).

- إجراءات التأمين: وهي إجراءات نمطية وغير نمطية من شأنها حماية الشخصيات الهامة والمستهدفة للنشاط الإرهابي، والمنشآت والمرافق الحيوية في الدولة، والتي يحتمل أن تكون عرضة لهجوم إرهابي عليها.

وتنقسم المعلومات أو التحريات إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

1. المعلومات الإستراتيجية:⁽¹⁾

وهي التي تبني على أساسها سياسة الدولة في التعامل مع الإرهاب، وتشمل نشاطات الإرهاب الدولي وأهدافه ودوره في الصراع السياسي.

2. المعلومات التكتيكية:

وهي التي تتركز حول الأنشطة الإرهابية الداخلية والخارجية الموجهة ضد الدولة.

3. المعلومات المتعلقة بالعمليات:

وهي التي تتركز حول موقف إرهابي معين موجه إلى الدولة، ويقع داخلها أو خارجها، وتبدأ عملية إدارة الأزمة في الموقف الإرهابي في حالة فشل أجهزة المعلومات في التعرف على النشاط الإرهابي قبل وقوعه، وأيضا فشل إجراءات التأمين في منع النشاط الإرهابي في مهاجمة الهدف.

أي أنه في حالة فشل خط الدفاع الأول (المعلومات والتأمين) في منع حدوث الموقف الإرهابي، وبتطور الأمر إلى السيناريو الأسوأ (Worst-Case Scénario) خاصة إذا ما تضمن ذلك التطور خطراً يهدد حياة أشخاص أو سلامة مرفق حيوي أو مصلحة قومية، فإنه من الضروري أن توضع موضع التنفيذ إجراءات معدة مسبقاً لمواجهة الطوارئ، لكي تحقق إطاراً شاملاً للاستجابة المنظمة لهذا الموقف، وهذا ما يطلق عليه إدارة الأزمة.

ويتم التعامل مع الأزمة من خلال وسيلتين:

1. التفاوض: ويهدف إلى:

أ- إنهاء الحدث دون خسائر أو

ب- تقليل الخسائر إلى حدها الأدنى.

ج- الحصول على أكبر قدر من المعلومات.

1- N.C.Livingstone ; Crisis Management for Kidnap and Extortion Incidents, Family and Victim, vol 1 (Washington d.c, Joseph J. Cappucci associates, inc, 1978, PP 18-32).

د- اكتساب الوقت حتى يمكن لوحداث الاقتحام أداء دورها.

2. استخدام القوة عن طريق وحدات الاقتحام وإنقاذ الرهائن.

أولاً: تشكيل لجان إدارة الأزمة

من أهم خصائص إدارة الأزمة أن تلك الإدارة من خلال لجان متدرجة للتعامل مع الأزمة، ومعنى اللجان المتدرجة أن تكون هناك مستويات متصاعدة للتعامل مع الأزمة من خلال لجان لها اختصاصات تتسع وفق المستوى الذي تشغله، وهذه المستويات عادة هي:

1. اللجنة العليا لمكافحة الإرهاب:⁽¹⁾

وتختص بوضع السياسات العامة لمواجهة النشاطات الإرهابية الموجهة للدولة، وهذه اللجنة تكون تحت رئاسة شخصية كبيرة في الدولة مثل نائب رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، رئيس مجلس الأمن القومي وغيرهم. ويختلف تشكيلها من دولة إلى أخرى وفق أوضاعها الدستورية.

وتعمل اللجنة وفق الأزمات كهيئة استشارية لمتخذ القرار (وهو رئيس الدولة) عندما يكون الحدث الذي تعالجه اللجنة، على مستوى من الضخامة بحيث يكون له انعكاس واضح ومباشر على الأمن القومي والمصالح العليا للدولة.⁽²⁾

2. اللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب:

تعمل هذه اللجنة كسكرتارية دائمة للجنة العليا لمكافحة الإرهاب أو أمانة دائمة لها، وتشكل هذه اللجنة من مديري أجهزة المعلومات المختلفة، ومندوبي

1- Iloyd W. Singer and Jan Reber, A crisis management system security management (September 1977) PP 8-9.

2- من بين أشهر اللجان الحكومية لإدارة الأزمات على هذا المستوى اللجنة البريطانية المسماة (Cobra) والتي تستمد اسمها من (Cabinet Briefing Room) وهي اللجنة التي تشكل مجلس الوزراء لإدارة الأزمة، ويتولى سكرتاريتها وزير الداخلية.

الوزارات الإستراتيجية في الدولة، والتي يتعلق عملها بالموقف الإرهابي أو الأحداث الإرهابية.

تتولى اللجنة تنسيق التعاون بين الجهات المختلفة في مجال مكافحة الإرهاب، وعلى سبيل المثال يتم تحديد الاختصاصات فيما يتعلق بالتعامل مع الموقف الإرهابي على النحو التالي:

- تختص وحدات الشرطة بالتعامل مع العمليات الإرهابية التي تقع داخل البلاد.

- تختص وحدات القوات المسلحة بالتعامل مع العمليات الإرهابية التي تقع على منشآت الدولة أو طيرانها أو شخصياتها خارج البلاد.

- بالنسبة للمطارات والموانئ، تختص الشرطة بالتعامل مع العمليات الإرهابية التي تقع بمبنى المطار أو الميناء، وتتولى القوات المسلحة التعامل مع العمليات الإرهابية في المياه الإقليمية أو عمليات خطف الطائرات.

- إذا وقع حادث داخل البلاد تتطلب مواجهته إمكانيات لا تملكها الشرطة، فإنها تطلب تدخل القوات المسلحة التي تتولى التعامل مع الموقف.

- تقوم الشرطة في كافة الأحوال بالنسبة للعمليات التي تقع داخل الدولة، بعمل نطاق أمن خارجي للموقع لمنع الاقتراب أو الهروب منه وتأمين المنطقة.

- تقوم الشرطة في كافة الأحوال بالنسبة للعمليات التي تقع داخل الدولة، بعمل نطاق أمن خارجي للموقع لمنع الاقتراب أو الهروب منه وتأمين المنطقة.

- تقوم القوات المسلحة بإمداد قوات الشرطة بالمساعدات التي قد تتطلبها مواجهة حادث إرهابي داخل الدولة (مثل الطائرات، وأنواع معينة من الأسلحة، الإمداد، الإسعاف الطائر وغيرها).

عقد اجتماعات دورية لتبادل المعلومات والتحريات بين الأجهزة المختصة. وتقوم اللجنة الدائمة بإجراء الدراسات والبحوث عن النشاطات الإرهابية، وتتبع تطورها واحتمالاتها، وتحتفظ بنظم للمعلومات وتسجيلها واسترجاعها فيما يتعلق بالأنشطة الإرهابية كما تدرس أساليب تحقيق قدر أكبر من التعاون بين الجهات المختلفة، وأيضاً تطوير تدريب وتسليح وحدات مكافحة الإرهاب،

وتتبع الحالات التي تقع داخل الدولة أو خارجها لدراستها والخروج بالدروس المستفادة منها.

ثانيًا: لجان إدارة الأزمة في موقع الحدث الإرهابي

وهي التي تعيننا بالدرجة الأولى في هذه الدراسة، وهناك عدة أساليب لتشكيل هذه اللجان ويمكن إيجاز بعضها فيما يلي:

أ- التشكيل الثلاثي (الشكل رقم 01).

ويتكون من:

1. قائد المجموعة "رئيس غرفة العمليات بالموقع".

2. وحدة إنقاذ الرهائن.

3. مجموعة التفاوض.

ب- التشكيل الرباعي: (الشكل رقم 02).

1. قائد المجموعة (رئيس غرفة العمليات).

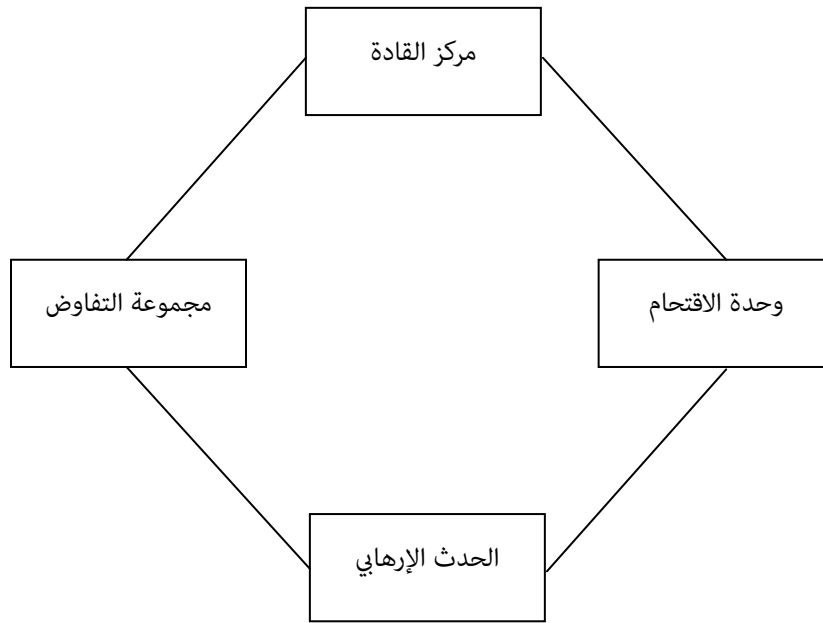
2. مجموعة التحريات والمعلومات.

3. مجموعة التفاوض.

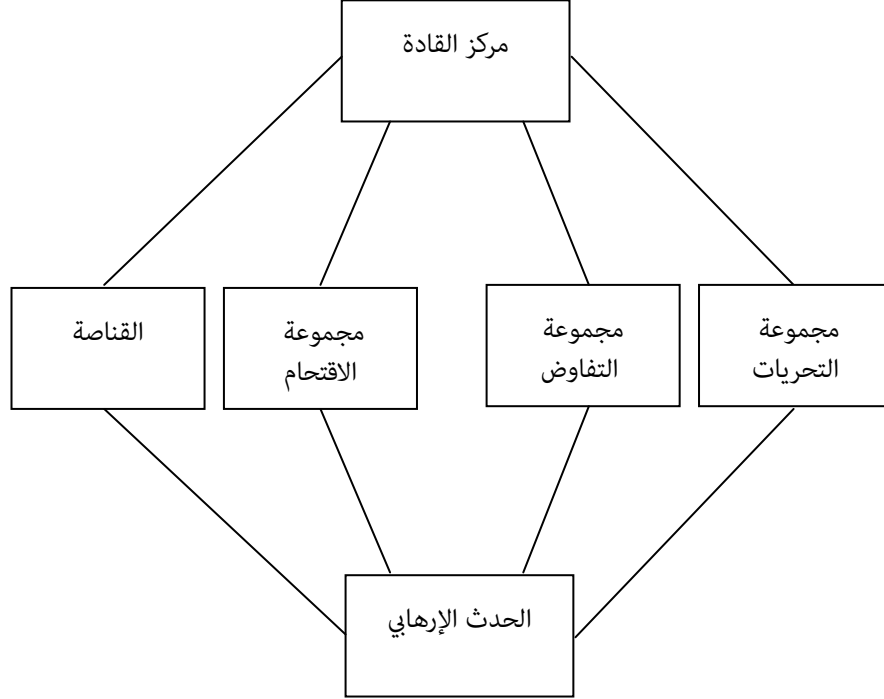
4. مجموعة الاقتحام.

5. مجموعة القنطرة.

الشكل رقم (01)



الشكل رقم (02)



جـ. التشكيل المتعدد أو الشامل:

ويتكون من:

1. قائد المجموعة "رئيس غرفة العمليات".
2. مجموعة الاقتحام أو وحدة إنقاذ الرهائن.
3. مجموعة التفاوض.
4. مجموعة التحريات والمعلومات.
5. مجموعة الاتصالات.
6. مجموعة الإمداد والتموين.
7. مجموعة العلاقات العامة والإعلام.

8. مجموعة الإنقاذ الطبي والإسعاف والحريق.
9. مجموعة التسجيل (تسجيل الأحداث والتطورات والتفاصيل).

ثالثاً: واجبات قائد فريق إدارة الأزمة⁽¹⁾

(Crisis Management Team Leader)

يعتبر قائد الفريق (رئيس غرفة العمليات) المحور الذي تبدأ منه وتنتهي إليه كافة الاتصالات، وهو الذي يتخذ القرارات ويجري الاستشارات، ويحدد الشكل المرافق (الشكل رقم 3) النمط الذي يدار على غرار الحدث الإرهابي، ويوضح كيف يجري التعامل في الحدث الإرهابي، حيث يكون البناء الاتصالي فيه مرتكزاً على رئيس الفريق.

وإذا حللنا هذا الشكل نجد أن رئيس فريق إدارة الأزمة يعمل من خلال الاتصالات التالية:⁽²⁾

1. يتلقى توجيهات سياسية من الحكومة (تبادل الثقة مع الجمهور).
2. يقدم طلبات للحكومة (معلومات، إمدادات ومساعدات، وغيرها).
3. يتلقى من مجموعة التحريات تقارير المعلومات ويعطيها توجيهات وتقديرات للموقف.
4. يتلقى من مجموعة التفاوض المطالب التي يطرحها الإرهابيون وتقديرات الموقف يعطيهم التوجيهات.
5. يعطي تقارير الموقف لوسائل الإعلام.
6. يعطي أوامر لوحدة الاقتحام ويتلقى تقديرات للموقف.

وبصفة عامة يمكن إجمال مسؤوليات قائد فريق إدارة الأزمة فيما يلي:

1. تحديد المهام والواجبات لكافة المجموعات العاملة تحت قيادته.
2. اختيار الأفراد اللازمين لأداء المهام وتحديد عددهم ونوعياتهم.

1- Roland Olin, Tactical Crisis Management, the challenge of 80 s, F.B.I law enforcement bulletin, vol 49. No 11. P 20.

2- Roland Olin, Op.cot, P 22.

3. اتخاذ القرارات في كل ما يتعلق بموقع الحدث.

وإلى جانب واجبات قائد فريق الأزمة، تجدر الإشارة إلى بعض المهام الأساسية للمجموعات الرئيسية التي تتعامل مع الحدث الإرهابي، وأهم تلك المجموعات هي:

أ. فريق التفاوض: ويتكون من: (Negotiators)

قائد للفريق:

ويتولى إدارة عملية التفاوض واتخاذ القرارات بشأن مسارها، ويقوم بتقدير الموقف وإبلاغه لقائد فريق الأزمة، كما يتولى تنفيذ توجيهاته، وهو المسؤول الأول عن نجاح عملية التفاوض، ويفضل أن يختار فريق التفاوض موقعاً منعزلاً لفريقه.

مفاوض أساسي:

وهو الذي يتولى الاتصال بالإرهابيين ويدير الحوار معهم، وسنتحدث تفصيلاً فيما بعد عن مواصفاته وكيفية إدارته لعملية التفاوض.

مفاوض احتياطي:

وهو يبادل المفاوض الأصلي عندما يبلغ به حد الإرهاق أو الملل مداه، خاصة عندما تمتد فترة المفاوضات لمدة طويلة، كما قد يتولى عملية التفاوض كلية ويصبح مفاوضاً أساسياً، إذا فشل المفاوض الأصلي في التعامل مع الإرهابيين أو فقدوا ثقتهم فيه أصابه توتر عصبي وانفعال وتصرف بطريقة تضر عملية التفاوض، ويقوم في الحالات العادية بوضع سبورة أمام المفاوض الأصلي ويسجل عليها النقاط التي تشمل المعلومات التي ترد، والتعليمات ومطالب الإرهابيين حتى يستطيع المفاوض تركيز ذهنه أثناء الحوار دون الانشغال بشيء آخر.

مسئول اتصال للفريق:

وهو مسئول عن كافة وسائل الاتصال بين المجموعة والإرهابيين، وبينها وبين قائد فريق الأزمة، كما يقوم أيضا بالعمليات الفنية الخاصة بتسجيل الحوار، وإعداد وسائل الاتصال، ويفضل في كثير من المواقف تركيب خط تليفون ميداني يوفر عددًا من المزايا، منها إمكانية السيطرة على هذا الخط، كما يمكن استخدامه في التصنت على ما يدور داخل مكان الاحتجاز (المساعدات الفنية).

الطبيب النفسي:

ويعمل كمستشار لمجموعة التفاوض وسنتحدث عن دوره تفصيلاً فيما بعد.

ب. مجموعات التحريات والمعلومات (Intelligence):

تمثل مجموعة التحريات والمعلومات دوراً هاماً وأساسياً في الحدث الإرهابي، وتشكل المعلومات الركيزة الأساسية لاتخاذ القرارات في موقف الأزمة، ويتوقف النجاح في التعامل مع الأزمة إلى حد كبير على كفاءة مجموعة التحريات والمعلومات، وقدرتها على جمع البيانات والحقائق الكافية، في الوقت المناسب، عن الإرهابيين والرهائن.

وتتشكل مجموعة المعلومات والتحريات عادة من:

قائد المجموعة:

وهو الذي يقود مجموعة التحريات، وينسق العمل بها، ويستخلص النتائج ويخطر بها، ويقوم بتقدير الموقف وتنفيذ المهام التي يكلفه بها قائد فريق الأزمة.

مسئول الاتصال:

ويتولى جميع عمليات الاتصال بين المجموعة والمجموعات الأخرى أو قائد فريق التفاوض، كما يقوم بالاتصال بمراكز المعلومات والتسجيل لجمع البيانات المسجلة لدى إدارات الشرطة والمخابرات والمرور والجوازات وغيرها مثل تحقيق

الشخصية وشركات التأمين والأحوال المدنية لجمع البيانات الخاصة بالإرهابيين والرهائن والتي يتطلبها عمل مجموعة التحريات.

مسئول جمع المعلومات:

ويتولى رجاله إجراء التحريات عن الحدث الإرهابي، والعناصر المشتركة في الموقف كله، ويقدم المعلومات التي يجريها عن الإرهابيين وعددهم وانتماءاتهم وملامح شخصياتهم وتسليحهم ومطالبهم ومؤيديهم وأساليبهم في العمليات. وغير ذلك. وعن الرهائن وعددهم وشخصياتهم وتصرفاتهم المحتملة وحالاتهم الصحية وغيرها.

مسئول تحليل المعلومات:

ويجب أن يكون من رجال البحث المحنكين وذوي التجارب الطويلة، وله قدرة خاصة على تحليل المعلومات والبيانات واستخلاص النتائج والحقائق منها، ويقوم بجمع البيانات والمعلومات الأولية والثانوية لتحقيق التكامل بينها وتقديم التصور النهائي لها.

مسئول العمليات الفنية:

ويقوم بتقديم وتجهيز وسائل التصنت والأجهزة الأخرى الفنية التي قد تتطلبها عملية جمع المعلومات، ويقترح وسائل إدخال أجهزة التصنت الدقيقة إلى داخل مكان الاحتجاز، كما يقوم بتشغيل الأجهزة الأخرى التي تساعد في تحديد مواقع الإرهابيين داخل المكان وأسلحتهم وما لديهم من مفرقات. وغيرها.

ومن الضروري تحقيق الاتصال الدائم بين مجموعة المعلومات والتحريات وبين أجهزة المخابرات والمعلومات المركزية في الدولة، وأيضًا مع قائد فريق الأزمة والمفاوضين وقائد مجموعة الاقتحام والمسؤولين عن (الكردون) الداخلي للموقف الإرهابي، والأشخاص الذين يتولون استجواب الرهائن المفرج عنهم.

وتجدر الإشارة إلى أن مصادر جمع المعلومات في موقع الحدث تشمل ما

يلي:

- الرهائن الذين تم الإفراج عنهم أثناء عملية التفاوض (النساء، المرضى، الأطفال).
- الإرهابيون الذين تم القبض عليهم أثناء الحدث (إذا كان أحدهم قد سقط في أيدي الشرطة أو أصيب أثناء اللحظات الأولى للعملية ولم يلحق بزملائه).
- شهود الحادث وخاصة الأفراد الذين تمكنوا من الفرار أثناء اللحظات الأولى للعملية الإرهابية.
- المعلومات المستمدة من البيانات المحفوظة والمسجلة والتحليلات الخاصة بالأنشطة الإرهابية المسبقة.
- الفنيون (المهندسون، الأطباء، رجال الأمن بالمبنى، وغيرهم).
- وقد ثبت من التجارب أن مصادر المعلومات أثناء الحدث الإرهابي المتضمن احتجاز الرهائن، يمكن توزيعها بالنسبة المئوية كما يلي:
- الملاحظة بمكان الحدث (التصنت، التصوير، الملاحظة البصرية، الأجهزة استشعار، وغيرها).
- الرهائن المفرج عنهم والشهود العيان، وهؤلاء يقدمون من المعلومات ما يقدر بحوالي 40%.
- المعلومات المسجلة والمحفوظة مسبقًا، وهذه تقدم حوالي 10% من المعلومات.

ج. مجموعة الاقتحام أو الوحدات الخاصة:⁽¹⁾

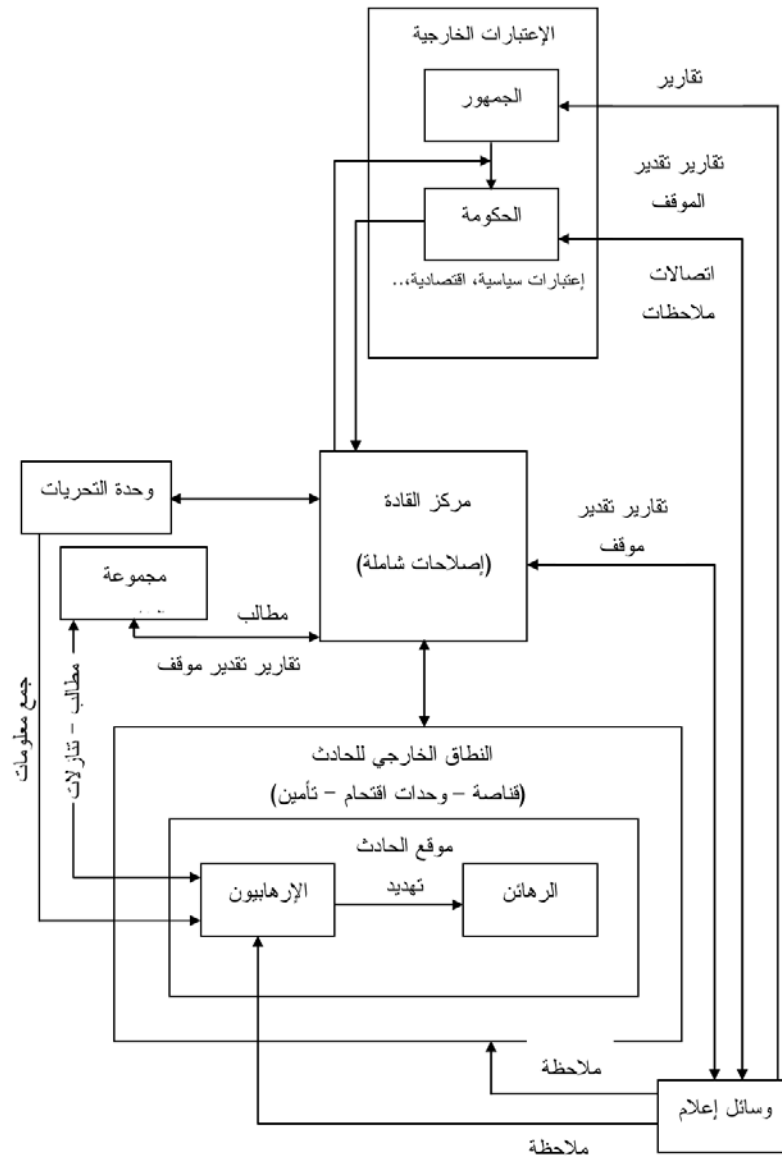
د. مجموعة العلاقات العامة:

- وهذه المجموعة تقوم بدور هام في الاتصال بوسائل الإعلام، وتتولى صياغة البيانات الصحفية والإعلامية وتعمل بجوار قائد فريق الأزمة ومن أهم واجباتها:
- تخصيص مكان لرجال الإعلام بعيد نسبيًا عن موقع الحدث الإرهابي، بحيث يكون ذلك الموقع خارج السياج الأمني الذي يضرب حول مكان الحدث.

1- أنظر ص: 184، 247، 266.

- عدم السماح لرجال الإعلام باستجواب الرهائن الذين يفرج عنهم إلا بعد أن يسمح قائد فريق الأزمة وقائد مجموعة التحريات بذلك.
- عدم السماح لهم بإجراء مقابلات مع قائد وأفراد مجموعة إنقاذ الرهائن أو مجموعة الاقتحام أو القناصة، حيث ينتج عن المناقشات الصحفية معهم هدم روحهم المعنوية أو استشارتهم بما يؤدي لنتائج عكسية.
- إعداد نشرات وبيانات معدة جيداً وتقديمها لرجال الإعلام في الوقت المناسب، وبحيث لا تؤدي تلك النشرات إلى إثارة الذعر والرعب العام، أو تهون من الموقف بصورة تدعو للسخرية.

الشكل رقم (03)



- المساهمة مع قائد فريق الأزمة، في تدبير تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه بين
المفاوضين والإرهابيين، فيما يتعلق بإذاعة بيانات أو بلاغات، قد تنتهي
المفاوضات إلى الموافقة على إذاعتها.
رابعاً: خطوات إدارة الحدث الإرهابي⁽¹⁾

عند وقوع الأزمة المتمثلة في الحدث الإرهابي والتي اخترنا لها مثلاً احتجاز
الرهائن فإن إدارة الحدث الإرهابي تتمثل في ثلاث عمليات أساسية هي:
أ- انتشار قوات التأمين والحراسة في موقع الحدث.
ب- قيام مركز القيادة (مركز إدارة الأزمة) بمهامه.
ج- الخيارات المتاحة للتعامل مع الأزمة.

أولاً: انتشار قوات التأمين والحراسة

عادة ما تكون قوات الشرطة العادية هي التي تنتقل فور الإبلاغ بالحدث،
وهذه القوات لا يكون لديها عادة الخبرة اللازمة للتعامل مع المواقف الإرهابية،
ومن ثم فإن من الخطورة بمكان أن تحاول تلك القوات القيام بأعمال إيجابية في
الموقف، لذلك فإن أولى مهام إدارة الأزمة هي السيطرة على هذه القوات،
ويكون لدى قياداتها المحلية تعليمات واضحة بعدم التدخل في المواقف
الإرهابية، وأن تنفذ على الفور الأوامر التي تصدر إليها من قائد فريق إدارة
الأزمة.

وأهم الواجبات التي يجب استخدام القوات فيها هي:

1. احتواء الموقف بأسرع ما يمكن وحصر النطاق المكاني للحدث ومنع انتشاره
إلى مناطق أخرى.
2. تأمين الموقع الذي حدث فيه احتجاز الرهائن وإخلاء المناطق المحيطة به
مباشرة، وتأمين الجوار، ومنع الأشخاص المتورطين في العملية الإرهابية من
الهروب.

1- Conrad V. Hassel, the hostage situation, the chief of police bulletin,
September 1985, P 12.

3. البدء فوراً في إقامة سياج حول محل الحادث، وسياج آخر في منطقة الاقتراب ويسمى السياج الأول (السياج الخارجي)، أما الثاني فيسمى (السياج الداخلي).

أ- السياج الخارجي:

ويشمل منطقة الاقتراب والمقصود بمنطقة الاقتراب المحيط الذي يمثل دائرة كبيرة نسبياً ومركزها موقع الحدث، ولكنها ليست على اتصال مباشر بالحدث، ويتم تشكل هذا السياج من قوات الشرطة الجيدة التدريب والانضباط ومهامها الأساسية هي:

- حماية منطقة الحدث من التأثيرات الخارجية، أي أن مهمتها الأولى موجهة إلى خارج منطقة الحدث وليس إلى داخله، فهي إذن لا شأن لها بالتعامل مع الحدث أو ما يجري فيه، وإنما تقول بعزل منطقة الحدث وتوجه اهتمامها إلى الخارج.

- تمنع الجمهور والفضوليين ورجال الإعلام والصحافة من الوصول إلى محل الحدث. كما تمنع أقارب الرهائن أو المتحمسين من مؤيدي الإرهاب أو المتعاطفين معهم.

- تنشئ مركزاً للإعلاميين خارج نطاق التأمين.

- تستخدم السدادات أو الحبال أو الحواجز الأرضية أو المتاريس وفق الأحوال والظروف المحيطة بكل موقف.

ب- السياج الداخلي:

وهذا السياج جزء من الموقف الإرهابي ويتعامل معه ويؤثر فيه، ويقام حول المكان الذي يتحصن فيه الإرهابيون ومعهم الرهائن، وهو موجه للداخل وليس للخارج ومهمته الأساسية عزل الموقع تماماً ومنع هروب أحد منه، ويقوم بعمل هذا السياج وحدة مكافحة الإرهاب أو العمليات الخاصة أو جزء من الوحدة الخاصة.

وأهم واجباته هي:

- السيطرة التامة على الموقع من جميع الجهات.
 - القبض على الإرهابيين الذين يصابون أو يمكن اختطافهم خارج مكان الاحتجاز.
 - الاحتماء بدشم أو متاريس أو مواقع محصنة لتفادي الإصابة حيث تكون القوة عادة في مرمى النيران.
 - توفير الحماية لأفراد المراقبة والملاحظة.
 - محاولة الحصول على المعلومات التي تتوفر من الوجود بالقرب من مكان الاحتجاز.
 - إشعار الإرهابيين بأن المكان محاصر بدقة وتحت السيطرة الكاملة.
 - عدم التعامل أو إطلاق النار إلا بأمر من قائد فريق إدارة الأزمة.
 - قطع الكهرباء والمياه عن مكان الاحتجاز عند صدور أوامر بذلك.
 - قطع الاتصال تمامًا بالموقع الذي يتم فيه الاحتجاز إلا من خلال وسيلة الاتصال بالمفاوضين.
 - توفر مواقع مناسبة للقنصة التي تعمل ازدواجياً (فرد يراقب وآخر للقنص).
 - الاتصال الدائم بالقيادة لتلقي الأوامر وإبلاغ تقديرات الموقف.
- ويجب أن يكون واضحاً في الأذهان أن وحدات الاقتحام يجب أن تكون بمعزل عن الوحدات التي تقوم بعمل السياج الداخلي، لاختلاف طبيعة المهام المكلف بها كل منهما، وإن كانت درجة المهارة ومستوى التدريب المطلوب في كليهما واحدة، ولكن يجب أن تكون مجموعة السياج الداخلي مستعدة دائماً لتدعيم وحدة الاقتحام وتغطيتها عند وقوع الهجوم على الهدف.
- ثانياً: مهام مركز القيادة
- يعتبر مركز القيادة غرفة عمليات إدارة الأزمة، وهو المركز العصبي لكافة عناصر العملية بحيث يقوم بالدور القيادي المطلق لكافة الأشخاص المشاركين في التعامل مع الموقف.

- ويقع مركز القيادة في مكان متميز ومختار بعناية بين السياج الداخلي والسياج الخارجي ويجب أن يكون مؤمناً تأميناً تاماً، ومحجوباً عن مرمى النيران.
- ويختلف موقع مركز القيادة وعدد العاملين به ونوعياتهم باختلاف المواقف، كما أن الظروف الخاصة بكل موقف تتدخل كثيراً في تحديد ذلك، خاصة عندما لا يتوفر عدد مناسب من الأفراد المدربين على مثل هذه المواقف، حيث تبرز أهمية وقدرة قائد المركز في استخدام الموارد المتاحة استخداماً أمثل.
- ويتشكل مركز القيادة من العناصر الآتية:
 - قائد فريق إدارة الأزمة:
 - وهو شخص برتبة كبيرة أو مكانة إدارية عالية.
 - مسئول تماماً عن كل ما يقع بمكان الحدث مسؤولية كاملة.
 - في مقابل هذه المسؤولية يجب أن يكون مفوضاً بسلطات وصلاحيات خاصة تمكنه من اتخاذ القرار المناسب وتنفيذه فوراً دون معوقات.
 - أن تكون جميع العناصر المشتركة في العملية تحت قيادته، ولا تتلقى أوامر من أحد غيره مهما علت رتبته أو مكانته في الدولة.
 - قائد الوحدة الخاصة:
 - يتولى إقامة السياج الداخلي والإشراف عليه، ويصدر أوامر ضرب النار للقناصة.
 - يتولى قيادة مجموعة الاقتحام ويصدر الأوامر بذلك عند تكليفه من قائد فريق الأزمة.
 - يقوم بتقدير الموقف ويقدم المشورة لقائد فريق الأزمة.
 - على اتصال دائم بقواته، ويتأكد من فهم كل منهم دوره في عملية الاقتحام فهماً كاملاً.

قائد مجموعة المخابرات:

- بالإضافة إلى عمله في جمع المعلومات التي سبقت الإشارة إليها، فإنه يقدم المشورة الدائمة لقائد فريق إدارة الأزمة عندما يطلب منه ذلك.
 - القيام برفع الموقع وتقديم الخرائط والرسومات التي تحدد تفصيلات الوضع الراهن، بحيث يقوم قائد الوحدة الخاصة بوضع خطة الاقتحام بناء عليها.
- قائد مجموعة الاتصالات:

ويوفر كافة وسائل الاتصالات اللازمة في الموقع (الخارجية والداخلية).

قائد فريق التفاوض:

ويؤدي المهام التي أشرنا إليها سابقاً هذا بالإضافة إلى العناصر التالية التي تشترك بصورة غير مباشرة في التعامل مع الأزمة:

- العلاقات العامة.
- وحدات الحريق والإنقاذ والإسعاف الطبي والدفاع المدني وخبراء المفترقات.
- المسجلون والمسؤولون القانونيون الذين يحرون الوثائق عن تطورات الحدث.
- يمكن لقائد مركز القيادة أن يعين نائباً له ليتولى مساعدته في الإشراف على بعض المهام، ولكن يجب على قائد الفريق أن يتولى الإشراف على مجموعة إدارة الأزمة، والوحدة الخاصة بالاقتحام.

ثالثاً: الخيارات المتاحة للتعامل مع الأزمة

هناك بلا شك عدة خيارات مطروحة أمام فريق إدارة الأزمة عند تصديها للحدث الإرهابي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. إما عدم القيام بأي عمل والتريث حتى يتضح الموقف.
2. أو استخدام القناصة لاصطياد العناصر الإرهابية المحتجزة للرهائن.
3. أو استخدام الدخان والغازات والكيماويات لإجبار الإرهابيين على الخروج.
4. وإما التفاوض مع الإرهابيين.
5. أو استخدام الوحدات الخاصة لاقتحام الموقف.

وكل خيار من هذه الخيارات له مزاياه وعيوبه:
فالخيار الأول وهو عدم القيام بأي عمل والتريث حتى يتضح الموقف من مزاياه:

- اكتساب الوقت حتى تهدأ الأوضاع وتتضح ملامحها.
 - زوال التوتر والانفعال البالغ الذي يكون عليه الإرهابيون في بداية الحدث.
 - إتاحة الفرصة لحدوث توافق بين الإرهابيين والرهائن.
- وهذا الخيار غير مرغوب فيه بصفة عامة ويصلح فقط في بداية الحدث، ولا يمكن أن يستمر لمدة طويلة لأن أهم عيوبه:
- استهتار الإرهابيين بقدرة الدولة على مواجهتهم.
 - تبدو الدولة ضعيفة في نظر الرأي العام.
 - قد يشتط الإرهابيون في مطالبهم نتيجة عدم المواجهة.
 - قد يتجاوز الإرهابيون الحدود ويبدؤون في الاعتداء على الرهائن.

أما الخيار الثاني وهو استخدام القناصة فإنه خيار لا يتاح في كل الظروف، ونتيجة سوء استخدامه حدثت مذبحة في مطار فروستفيلد برولفي في حادث ميونخ الشهير، وعندما تكون الظروف مهيأة لاستخدام القناصة، فإن لذلك الوضع عدة مزايا منها:

- حل الموقف بسرعة بدون تطورات أو خسائر.
- إنقاذ الرهائن دون أن يصيبهم أذى.
- توفير الخسائر المحتملة لقوة الاقتحام في حالة الاشتباك وجهًا لوجه مع الإرهابيين.

أما عيوب استخدام القناصة فتتمثل فيما يلي:

- في بعض الحالات لا يمكن تحديد الإرهابيين بدقة (مثل حالة تغيير ملابسهم مع الرهائن).
- لا يمكن ضمان دقة الرماية بنسبة 100% خاصة عندما يكون الإرهابيون مندسين بين الرهائن.

- يجب أن يكون فريق الاقتحام مستعداً لشن الهجوم بعد ذلك مباشرة.
- يجب أن يكون جميع الإرهابيين في مرمى النيران وتحت بصر الرماة في نفس الوقت، لأنه إذا قتل أو أصيب بعضهم فقط ارتكب الباقون أعمالاً خطيرة قد تؤدي إلى قتل الرهائن.
- أما الخيار الثالث استخدام المواد الكيماوية، فإن ذلك قد يحقق نتيجة فعّالة في بعض الظروف منها:
- شل حركة الإرهابيين وإرغامهم على الخروج من المكان الذي يحتجزون فيه الرهائن.
- تفادي استخدام القوة وما يترتب على ذلك من الخسائر.
- القبض على الإرهابيين أحياءً واستخلاص معلومات حيوية منهم.
- ولكن هناك عدة محاذير في استخدام المواد الكيماوية منها:
- ضرورة الدقة في حساب التركيز السليم للمواد الكيماوية، لأنها في حالة التركيز الأقل لا تنتج أثراً، أما في حالة التركيز الأكثر من اللازم، فإنه قد يؤدي إلى تعرض الرهائن لإصابات بالغة بل وربما تقتل بعضهم.
- قد تتسبب الغازات في وفاة الأطفال وكبار السن أو المرضى.
- قد يستخدم الإرهابيون أقنعة واقية ويصبح تأثير الغازات قاصراً على الرهائن.
- لا تحدث الغازات أثراً فورياً في شل حركة الإرهابيين وبذلك يجدون فرصة لقتل بعض الرهائن.
- قد يكون أحد الإرهابيين ممسكاً بقنبلة يدوية منزوعة القتل ويترتب على إلقاء الغاز عليه سقوطها من يده بين الرهائن وتحدث كارثة.
- الغازات عادة لا تحدث أثراً كبيراً في المجانين والسكران ومتعاطي المخدرات البيضاء والتخليقية.
- احتمال حدوث حريق.
- الغازات تحجب الإرهابيين ويصعب التمييز بينهم وبين الرهائن عند الاقتحام.

- استخدام بعض الغازات مثل (س أ س) الذي يسبب القيء وهياج الجلد، قد يكون أثره على الرهائن شديدًا وخطيرًا خاصة بالنسبة لمرضى القلب أو حساسية التنفس.

- يجب أن يكون استخدام المواد الكيماوية مقدمة مباشرة لعملية الاقتحام.

ويبقى بعد ذلك خيار التفاوض، وقد تحدثنا عنه بإسهاب، أما خيار الاقتحام واستخدام القوات الخاصة، فإنه ولاشك وسيلة سريعة وحاسمة لإنهاء الوضع، ويمنح الهجوم الناجح الحكومة ثقة كبيرة واعتزازًا وردعًا للإرهاب، إلا أنه رغم ذلك أكثر الخيارات صعوبة في التنفيذ، ويتطلب إمكانات خاصة، ووحدة مدربة تدريبًا عاليًا وقادرة على تحقيق أهدافها، كما أن الفشل في الهجوم يؤدي عادة إلى كارثة لا يمكن تلافي آثارها. ويترتب على ذلك الفشل إساءة لسمعة الدولة، وتعويض السلطات للمساءلة وانتقاد الرأي العام.

وهناك بعض التصورات لتشكيل ومهام مجموعة إدارة الأزمة في القطاع الخاصة والشركات الكبيرة أوردها "ليفنجستون" وهي كالآتي:⁽¹⁾

- تتكون مجموعة إدارة الأزمة من رئيس يشغل منصبًا كبيرًا من الإدارة العليا، يعاونه خبير أمني له سلطات وصلاحيات كاملة لأن يجمع كل البيانات والمعلومات الضرورية التي تتعلق بالموقف الإرهابي، ولأن يحرك ويستخدم كافة الموارد الضرورية لتحقيق حل ناجح للموقف.

- وتشكيل مجموعة إدارة الأزمة له صور مختلفة، ولكن يجب أن يكون هناك شخص مسئول عن كافة الأنشطة التالية التي يجب أن يتضمنها عمل الفريق وهي:

1. الأمن.

2. الاتصالات.

3. المسائل القانونية.

1- Neil C.Livingstone, The War Against Terrorism, Dr. Heath and Company, Toronto, 1984, PP 219-221.

4. الإجراءات المالية - التأمين.

5. العلاقات العامة.

6. شؤون الأفراد - العلاج الطبي.

7. الإدارة العليا.

ويضيف "ليفنجستون" أنه يجب أن يقيم كافة الأشخاص المختار لمجموعة إدارة الأزمة في نفس المدينة الواقع في دائرتها المبنى أو المنشأة أو الأشخاص المسؤولين عن تأمينهم، كما يجب ألا يكلفوا بأعمال روتينية تتطلب سفرهم، فإذا كان هؤلاء الأشخاص مسئولين عن لجنة إدارة الأزمة في أحد المطارات مثلاً فلا يجب أن يغادروا مكان عملهم لأي سبب من الأسباب.

وعلى الرغم من أن القاعدة الأساسية في تشكيل لجان إدارة الأزمة هي أن يتولى أعضاؤها مهامهم بأنفسهم ولا يفوضوا أحدًا فيها، فإنه من الضروري دائماً وجود احتياطي لكل فرد من أفراد المجموعة يستطيع أن يحل محله في حالة مرضه أو غيابه القهري، ويجب أن يكون هؤلاء البدلاء على نفس الدرجة من الخبرة والمهارة، ونفس المستوى التدريبي للأعضاء الأصليين.

والوعي بأهمية إدارة الأزمة أصبح أمراً شائعاً في الدول المتقدمة، نظراً للإيمان بأهميتها وفوائدها في مقابل المواجهة السريعة والمرجلة للمواقف الطارئة، ومن هنا نستطيع القول بأنه لا تستطيع أية حكومة أو مؤسسة الاستغناء عن تلك الخطط للطوارئ إذا ما أرادت خلق وتطوير استراتيجيات ملائمة بهدف اتخاذ قرارات ناجحة فيما يتعلق بالأزمات الأمنية.

وبينما تعمل الحكومات والمؤسسات على تطوير قدراتها على إدارة الأزمات في الداخل والخارج فقد يلجأ بعض الأشخاص المعرضين للأزمات إلى بعض الشركات المتخصصة في أساليب إدارة الأزمة لمساعدته إذا تعرض هو أو أحد أفراد أسرته للخطر أو التهديد بوسيلة أو بأخرى.⁽¹⁾

1- المرجع السابق، ص 222.

وتقوم تلك الشركات المنتشرة - في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة - بتقديم خدماتها على أساس استشاري، ويقول ليفينجستون أنه يجب رسم خطوط واضحة للسلطة والمسؤولية داخل المجموعة، بحيث تكون هذه الخطوط واضحة ومفهومة من كل عضو من أعضاء الفريق، وعلى سبيل المثال فإن مجموعة إدارة الأزمة في شركة من الشركات يجب أن تحدد الاختصاصات فيها على النحو التالي:

الأمن:

وتقع المسؤوليات المتعلقة به على عاتق رئيس الأمن بالشركة، وعليه أنه يقدم خبراته في تحليل التهديدات، ووضع الخيارات والبدائل وتنفيذ قرارات المجموعة، كما يجب عليه أيضًا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل احتمالات التعرض لمزيد من الهجمات أو الحوادث، وذلك بوضع خطة مكثفة للأمن تنفذ في كافة فروع الشركة عند حدوث الطوارئ.

الاتصالات:

ويقوم المسئول عنها بتنسيق الاتصالات بين اللجنة وبين مصدر التهديد والحكومة المضيفة (إذا كان الحادث قد وقع على فروع للشركة في الخارج) لضمان أن الشركة تتحدث بصوت واحد ولا ترسل إشارات متضاربة لأي من الأطراف المعنية.

الشئون القانونية:

ويقوم المسئول عن النواحي القانونية بتقديم المشورة إلى المجموعة، فيما يتعلق بالمسائل القانونية الخاصة بحدث معين، وكذا الآراء التي يجب أن توضع في الاعتبار لحسم الموقف، وقد يستدعي الأمر أن يطلب من هذا الشخص دراسة الثغرات القانونية بالنسبة للأمور التي توضع فيها القوانين قيودًا على التصرفات التي قد يتطلبها الموقف.

الشئون المالية والتأمينية:

ويجب أن يعد الشخص المعني بذلك الأموال الضرورية اللازمة لتنفيذ قرارات المجموعة خاصة في الحالات التي تتطلب دفع فدية، كما يجب أن تكون لديه خبرة ودراية بكيفية تحويل الأموال عبر الحدود الوطنية، كما يجب أن يقوم أيضا بالتنسيق بين المجموعة وشركات التأمين.

العلاقات العامة:

ويعد المسئول عنها بمثابة المتحدث الرسمي عن المجموعة وحلقة الاتصال بينها وبين الصحافة والتلفزيون وكافة وسائل الإعلام، ويجب عليه أن يجيب على كافة الاستفسارات بطريقة منطقية وسليمة كي يخلق شعورًا بالثقة، كما يجب عليه أن يضع خطة محكمة لنقل المعلومات الضرورية وفي الوقت المناسب إلى الجمهور.

الشئون الطبية:

يبرز دور الطبيب في الحالات التي يسفر فيها الحدث الطارئ عن إصابات بدنية أو احتمال لحدوث تلك الإصابات أو الوفيات، حيث يقوم بتقديم المشورة الطبية والمتعلقة بالمجني عليهم ويكون حلقة اتصال بين أسر المصابين وإدارة الشركة.

مندوب الإدارة العليا:

ويقوم بدور حلقة الاتصال بين المجموعة الخاصة بإدارة الأزمة وبين مجلس إدارة الشركة، حيث يتولى إبلاغ مجلس الإدارة بتطورات الموقف وقرارات المجموعة، وما يطلبه قائد المجموعة من أموال أو اتصالات عليا قد تتطلبها الأزمة.

الإعداد لاتخاذ القرار:

يجب أن يبدأ إعداد الأفراد بمجرد اختيار المجموعة وتحديد مسؤوليات أعضائها ويقوم كل عضو في الفريق بالتعرف على مهامه الفردية لكي يكون

مستعداً للقيام بواجباته بمهارة وكفاية وسرعة عالية، كما يجب على رئيس مجلس إدارة الشركة أو المؤسسة أن يمد أفراد المجموعة بتعليمات واضحة يحدد فيها مسؤولياتهم وأعباءهم، ويأتي ذلك عادة بعد إجراء مسح تحليلي مسبق لتحديد طبيعة التهديدات المحتملة بالنسبة للشركة، ويمكن تحديد ذلك بتطوير أسس المعلومات وخطط الطوارئ المناسبة لكل مجموعة من هذه التهديدات.

وباتخاذ خطط وإجراءات متدرجة لمواجهة الأزمات، يمكن للمجموعة أن تتوفر لديها الاستعدادات لمواجهة الأزمات المختلفة، كما يمكن تدريب الأفراد باستخدام أسلوب المحاكاة والسيناريوهات المختلفة حتى يكتسبوا الخبرة العملية وتسود بينهم روح الفريق كما يجب في نهاية كل عملية إختبارية تقدير مدى الاستعداد لمواجهة الأزمة، وتحديد نقاط الضعف في أداء المجموعة، وتقويم مدى قدرة الشركة أو المؤسسة على مواجهة التحديات التي واجهتهم أثناء التدريب ثم العمل على تصحيح الأخطاء التي تنتهي إليها الدراسة.

التعامل مع الأزمة:

يجب على مسئول الاتصالات بمجرد أن يتلقى أنباء حادث أو تهديد أن يتصل مباشرة برئيس المجموعة، الذي يجيب عليه بدوره أن يتخذ قراراً بما إذا كانت الضرورة تستدعي اجتماع اللجنة، فإذا ما وجد أن ذلك لازم فإنه يستخدم رمزاً "شفره" معدة مسبقاً لاستدعاء أفراد المجموعة للاجتماع فوراً.

ويرى بعض المتخصصين ضرورة إعداد رسم كروكي للواقعة كوسيلة لتنظيم المعلومات المتعلقة بالحادث، وذلك حتى يتسنى جمع الحقائق الضرورية بطريقة دقيقة وشاملة، وعند إتمام ذلك يحين وقت تحديد نطاق البدائل والخيارات المتوفرة لدى المجموعة لمواجهة الحادث، ويمكن تحديد ذلك طبقاً لمدى المخاطرة والتكاليف وإمكانية النجاح، بمجرد اتخاذ القرار يجب على المجموعة أن تتأكد أنه قد تم تنفيذه بطريقة سليمة.

الخلاصة:

استخلصت علوم الإدارة العامة أسلوب إدارة الأزمة من الممارسات الفعلية التي قامت بها الشركات والمؤسسات الصناعية الكبرى لمواجهة الطوارئ، ومفهوم الطوارئ في النطاق التجاري والصناعي يختلف في أسبابه وتفصيله عن الأزمات الأمنية، حيث تتركز طوارئ الصناعة والتجارة في انهيار الأسهم أو نقص الموارد أو أزمات التوزيع. وغيرها. إلا أنها نتيجة انتشار مصالحها تضخم حجم أعمالها تواجه أيضًا أزمات أمنية، عليها أن تعالجها وكما رأينا في التصور الذي قدمه "ليفنجستون" لمواجهة القطاع الخاص والشركات اللازمة الأمنية لا يختلف كثيرًا عن التصور العام لمواجهة الدولة للموقف الإرهابي حيث يدار كلاهما من خلال لجان إدارة الأزمة.

وقد رأينا فيما سبق أن المعلومات تشكل أساسًا لعملية اتخاذ القرارات بصفة عامة، والقرار في الأزمة بصفة خاصة لذا كان من الضروري قبل أن نتحدث عن مفاوضات الرهائن أن نركز بعض الشيء على دور المعلومات في مجال مكافحة الإرهاب، لأن المعلومات تكون أيضًا أساسًا حيويًا في عملية مفاوضات الرهائن.

الفصل الثالث

دور المعلومات والتحريات في إجراءات مكافحة الإرهاب

الفصل الثالث

دور المعلومات والتحريات في إجراءات مكافحة الإرهاب

تفرض الطبيعة السرية للمنظمات الإرهابية والتخريبية، والأسس التنظيمية والتكتيكية لهذه المجموعات مشكلات ذات صعوبة خاصة بالنسبة لأجهزة الأمن، فلكي تتمكن السلطات من اتخاذ إجراءات وقائية ضد نشاط المنظمات الإرهابية، أو تضع خططاً هجومية لإجهاض التدابير الإرهابية، ولكي تتمكن من التصدي بنجاح للمواقف الإرهابية، وضبط الجناة فيها، وإقامة الأدلة قبلهم في المحاكمات فإنه يجب أن تتوافر لديها القدرة المناسبة من المعلومات حتى تستطيع أن تقوم بهذه المهام.

وهذه المعلومات التي تحتاجها أجهزة الأمن ليست متاحة بسهولة، والطريقة الوحيدة للحصول عليها هي استخدام الأساليب الفنية لجمع المعلومات، وستعرض هنا للبحث عن الخطوط العامة لملاحق الإرهاب التي تجعل من المعلومات ضرورة أساسية لمواجهة العمليات الإرهابية، كما سنوضح باختصار الأماط الفنية للمعلومات التي تستخدم في مكافحة الإرهاب.

أهمية عنصر المفاجأة في النشاط الإرهابي:

يتوقف بقاء التنظيم الإرهابي المشكل وفق أسس جيدة من القواعد التنظيمية، على القدر الكبير من السرية الذي يتيح لذلك التنظيم أعلى درجات الفاعلية المستفادة من توافر عنصر المفاجأة، ويجب ملاحظة المبدأ الذي يقوم: إن فاعلية المفاجأة لا تعتمد فقط على كونها شاملة، وإنما يكفي في ذلك الاعتماد على درجة المفاجأة، فيمكن إذن استخدام عنصر المفاجأة بفاعلية إذا كانت تلك المفاجأة كبيرة حتى ولو اقتصر على موقع واحد أو موقف معين.

وهناك تعريف لعنصر المفاجأة وضعته كلية الحرب الأمريكية يوضح هذا المفهوم ومضمون هذا التعريف أن المفاجأة هي الضربة الموجهة للعدو في وقت ومكان وبطريقة لا يتوقعها ولا يكون مستعداً لها، وليس من الضروري أن

يكون العدو غير متنبه تمامًا، ولكن يكفي أن يأتي انتباهه متأخرًا بدرجة تجعله غير قادر على الرد بفاعلية.⁽¹⁾

وتركز المنظمات الإرهابية على تملك عنصر المفاجأة لتحقيق الأهداف الآتية:⁽²⁾

1. خلق موقف تكون سلطات الأمن غير مستعدة له، وإذا لم تكن السلطات قد توقعت مثل هذه المواقف بصفة عامة، فإنها لن تستطيع وضع خطط قوية ومتماسكة ومنسقة، وإعداد الأجهزة التكنولوجية المضادة، وتنفيذ الاستجابات المناسبة، وانتقاء وتدريب الأفراد المناسبين. وغير ذلك. وكل هذه العوامل قد تسهم في حيرة وتردد السلطات وتخبط السياسات وضعف التنسيق، مما يجعل التصدي للموقف الإرهابي مشكلة صعبة.
 2. إجبار سلطات الأمن على القيام بعمليات متعجلة وغير مدروسة، وهذا الهدف يرجع تمامًا إلى الافتقار إلى الاستعداد للتعامل مع العمليات الإرهابية، فإذا لم يكن لدى السلطات سياسات متماسكة وراسخة ومتدرجة، فإن من المحتمل أن تكون القوات المعدة للتعامل مع الموقع الإرهابي غير مدربة تدريبًا كافيًا أو غير مجهزة بالعتاد المناسب، أو غير موجهة توجيهًا سليمًا، ومن المهم بدرجة خاصة أن تكون السياسات الحكومية متطورة ومترابطة حتى تكون فعالة في المواقف الإرهابية.
- وغياب مثل هذه السياسات يشكل خطورة بالغة لما يخلقه من تردد يؤدي إلى الحيرة، وفقدان الثقة بالنفس بين القوات المعدة لذلك، مما يسهل مهمة الإرهابيين ويؤثر بشدة على قدرة وفعالية عمليات مجابهة الموقف الإرهابي.
- وفضلاً عن ذلك، فإن من بين الأهداف الأولية للمنظمات الإرهابية دفع الحكومات إلى اتخاذ تدابير وإجراءات عنيفة وقمعية، أو بمعنى آخر دفع الحكومات إلى اتخاذ ردود أفعال تتجاوز احتياجات الموقف (Over React)

1- American College of War, Modern Tactics, W.D.C. 1980. P 16.

2- أحمد جلال عز الدين، دور المعلومات في مكافحة الإرهاب، بحث غير منشور، معهد القادة لضباط الشرطة، القاهرة: 1987م.

بحيث تبدو في صورة الحكومة المستبدة، وهذا الوضع يمكن أن يحدث في غياب الفكر الواضح المؤسس على سياسات محددة للاستجابة المتدرجة للموقف.

1. تشتت قوات المُن أو تفرقها في مواقع غير سليمة، فمن خلال السرية تسعى المنظمات الإرهابية إلى أن تجعل قوات الأمن تنتشر انتشاراً واسعاً لتغطي حراسة كل الأهداف المحتمل مهاجمتها، وتفقد بذلك تركيز القوات على الهدف الذي ستهاجمه المنظمة.

2. القدرة على القيام بعمليات إرهابية باستخدام أعداد كبيرة من العناصر الإرهابية، بتركيز غير متوقع، فمن الأمور الدقيقة والحرجة بالنسبة للمنظمات الإرهابية، استطاعة المنظمة زيادة أعداد القوة الإرهابية المهاجمة بدرجة غير متوقعة، وبذلك يُفقدون قوات الأمن توازنها، سواء بالتغلب عليها تمامًا في موقع واحد، أو بمهاجمة عدة مواقع في وقت واحد، ولما كان إعداد الكوادر الإرهابية يحتاج إلى وقت طويل نسبيًا، خاصة إذا ما كان التدريب والتثقيف العقائدي ضروريين، فإنه من الواضح أن عنصر السرية يصبح ضروريًا، حتى يمكن من خلال الفترة الزمنية المناسبة بناء الكوادر المطلوبة، لكي تصبح المنظمة قادرة على تنفيذ عملياتها.

3. القدرة على المهاجمة من اتجاه غير متوقع، وبصفة خاصة ما دامت السرية مكفولة، فإن التنظيم الإرهابي يكون قادرًا على الاستفادة من ميزة التكتيكات أو نوعيات الأهداف.

ومع متابعة العمليات الإرهابية وتحليلها بصفة دائمة، يصبح من الصعب مقاومة الانطباع الذي يتولد بأن الإرهابيين يتبعون أسلوبًا معتادًا أو نمطًا دائمًا في اختيار عملياتهم، لذلك فإنه في فترة معينة من الزمن يصير الاعتقاد بأن الاغتيال هو السمة السائدة في النشاط الإرهابي، وفي وقت آخر يصبح احتجاز الرهائن هو النمط الشائع، وفي أحيان أخرى تكون الفكرة مركزة على اختطاف الطائرات.

وهناك بالطبع أسباب واقعية لمثل هذا الثقل، وأهم تلك الأسباب أن يلاقي ذلك التكتيك نجاحًا وعندئذ فإن مزيدًا من المنظمات تلجأ إلى استخدامه

ولكن عندما يركز الإرهابيون على ذلك النوع أو ذاك من العمليات، فإن سلطات الأمن تركز هي الأخرى على اتخاذ وتطوير الإجراءات وتدريب الأفراد واستخدام المعدات التكنولوجية لمجابهة هذا النوع بالذات من الأنشطة الإرهابية.

وتحليل المعلومات في هذه الحالة يجب أن يركز على متابعة تصاعد الأنشطة الإرهابية للمنظمات التي تجري متابعتها، وذلك من أجل تحليل هدفين:

الأول: التنبؤ بالعمليات المستقبلية للمنظمة.

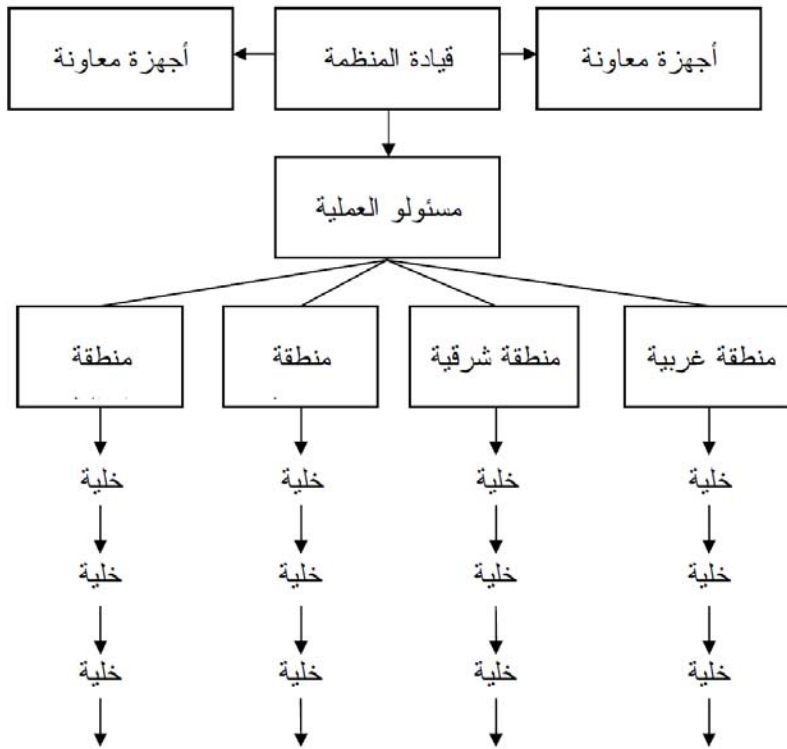
الثاني: إثبات نسبة عمليات سابقة مجهولة الفاعل إلى تلك المنظمة.

وكقاعدة فإن هذا التنبؤ وذلك الإثبات للصلة بالعمليات السابقة هي أمور ممكنة لأن تصاعد أنشطة المنظمة يتبع نمطاً مميزاً.

وعلى أية حال، فإن المنظمة الإرهابية إذا كانت قادرة على أن تقرر تغيير تكتيكاتها بدرجة غير محدودة (مثال التحول من زرع المتفجرات إلى التهديد باستخدام أسلحة نووية) وكانت أيضاً قادرة على الحصول على السلاح والمعدات، ووضع التنظيمات اللازمة للقيام بتلك التغييرات، دون أن تتنبه السلطات إليها، أو تفتن إلى ما يصيب المنظمات من تحول فإن تلك السلطات تصبح عرضة لمشكلات غاية في الصعوبة.

ملامح التنظيم الإرهابي:

من أجل تحقيق الأهداف التي أشرنا إليها آنفاً، تفرض المنظمات الإرهابية على نفسها سرية مطلقة، وتضع قواعد تنظيمية لأفرادها بطريقة تكفل أقصى درجة من أمن الاتصال داخل المنظمة، وأكثر المنظمات نجاحاً في ذلك هي تلك المنظمات قليلة العدد، أو تلك التي تقسم نفسها إلى خلايا تضم كل منها عدداً قليلاً من الأفراد عادة ما يكون ما بين 3 إلى 10 أفراد، وتوزع الخلايا على مجموعة في نظام للأعمدة بحيث يخصص كل عمود منها لمنطقة معينة أو مهام محددة.



وهذا النظام العمودي قد تم تنفيذه بنجاح تام في عدد كبير من المنظمات أشهرها منظمة توباماروس في أوجواي وجبهة التحرير الجزائرية، وجيش التحرير الكوبي.

وفي هذا الهيكل التنظيمي يتم التركيز على أمن الاتصال والحصول على أقصى قدر من السرية والمرونة وسرعة الحركة، وفي نفس الوقت تصبح سيطرة قيادة المنظمة على كل خلاياها أمراً ممكناً (وفي أحيان كثيرة تتحكم القيادة تحكماً

تأملًا في عمل كل الخلايا) على الرغم من أن كل خلية تملك قدرًا معقولًا من الاستقلال في العمليات.

وبعض المنظمات تسمح للمجموعات الصغيرة باتخاذ مبادرات ذاتية في اختيار الأهداف وتوقيت العمليات، في نطاق الإطار والأهداف العامة للمنظمة، ولكن هذا التفويض يكون ممكنًا فقط في المنظمات التي تقوم بحملة إرهابية واسعة النطاق مثل منظمة الجيش الجمهوري الإيرلندي في بريطانيا أو منظمة الباسك في إسبانيا وجنوب فرنسا.

وعندما يكون الوضع كذلك أي عندما تصبح للخلايا أو المجموعات حرية نسبية في اتخاذ القرار، يصبح الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للقائمين على جمع المعلومات والتحريات، لأنه يصبح من اللازم اختراق عدد أكبر من المجموعات أو الخلايا الإرهابية أكثر مما هو مطلوب في حالة ما إذا كانت عملية تحديد الأهداف والتوقيتات موكلة تمامًا للقيادة المركزية.

وهناك ملامح أخرى للتنظيم في بعض المنظمات الإرهابية تشمل إتباع النظام العسكري كما هو منفذ في الجيوش النظامية وأيضًا قد تشكل المنظمة قوات تخصص للنظام والأمن الداخلي (قد تمتد إلى حد تخصيص مجموعات للأمن الداخلي تقوم بإعدام من يشبه فيهم من أعضاء المنظمة أو من يخالفون قواعدها المقررة).

وتتطلب قواعد الأمن داخل المنظمات بأن يصبح فردًا واحدًا داخل كل خلية هو الذي يعرف حلقة الوصل بخلية أو أكثر، أو يعرف نية أعضاء تلك الخلايا وهذه التجزئة والفصل بين الخلايا قد يستخدم لإنجازه بكفاءة أكثر أسلوب النقاط الميتة (Dead Drops) مثل كابينة الهاتف أو صندوق البريد، أو دواب حفظ أدوات في مكان عام مثل محطات القطار أو المطارات. وهكذا حيث يمكن تبادل الاتصال من خلالها دون أن يتقابل المرسل والمستلم. ويمكن أيضًا زيادة فعالية نظام الأمن بإتباع وسيلة (القطع) (Cut Outs) وهذا الاسم يطلق على شخص من أعضاء المنظمة تكون وظيفته الوحيدة توصيل الرسائل دون أن يعرف شخصية مصدرها أو شخصية متلقيها.

ومزايا هذه الأبنية التنظيمية قد عبر عنها أحد الباحثين بالعبرة الآتية: أن التنظيم العمودي للخلايا في المنظمات السرية، يلاءم بصفة خاصة المنظمات واسعة الانتشار أو كبيرة العدد، لأن حجمها يفرض عليها الحذر من اختراق أجهزة الأمن لها، إذ أنه عندما يسقط أحد أفراد الخلايا في أيدي السلطات فإنه يمكن أن يمدّها بمعلومات قد تؤدي إلى القبض على باقي أعضاء المنظمة، وبالإضافة إلى هذا فإن نظام (القطع) يضمن ألا يعرف الإرهابيون بعضهم البعض وأن الاتصال بين الخلايا المختلفة يكون في أقل قدر ممكن بحيث يتضمن فقط التكاليفات بالمهام وأوامر العمليات وبذلك تصبح المنظمة آمنة نسبيًا.⁽¹⁾

وبالإضافة إلى هذه المبادئ التنظيمية، فإن الكثير من المنظمات الإرهابية قد أصبحت على وعي كامل بأكثر الأساليب التي تستخدمها سلطات الأمن وأعقدها، وأصبحوا خبراء في تطوير أساليب التخفي وتزوير الأوراق واتخاذ إجراءات أكثر تعقيداً لتلافي اختراق أجهزة الأمن، وأكثر من ذلك فإن بعض المجموعات الإرهابية قد تنتهج أسلوب الكمائن (Sleepers) وفيه يلجأ الأفراد أو الوحدات إلى الاستقرار في مكان استراتيجي، والامتناع عن أي نشاط إلى أن يحين في المستقبل الفرصة لارتكاب عمليات مؤثرة وذات قيمة عالية.

وهذه الأساليب جميعاً تشكل معاً أسلوباً لزيادة تأمين المنظمة إلى أقصى حد ممكن ولكنها في نفس الوقت لا تخلو من صعوبات:

ففي حالة اشتباك الخلية في عملية مشتركة مع خلايا أخرى، وتصادف لسبب أو آخر أن تصطدم إحدى هذه الخلايا بعائق مؤقت مثل تدخل التغييرات الجوية أو الشرطة أو اختلاف في مواعيد التقابل أو غيرها، فإنه من الصعب على باقي الخلايا أن تعيد السيطرة على الموقف لأن الإرهابيين من الخلايا المختلفة لا يعرفون بعضهم البعض، كما أنه في ظل هذا النظام من الخلايا المتضمنة يجب أن يكون كل الأعضاء لهم ولاء مطلق وطاعة عمياء لزعيم لا يعرفونه وأن يخططوا لعمليات لا يستطيعون القيام بها إلا بإذن من القيادات

1- Kimche, David ? The Secret Roads, N-Y. Farrar, Straus and Cudahy, 1985, P 95.

الأعلى، كما أن المنظمات الإرهابية لا تستطيع أن تكون فعالة إلا بتنسيق تام وتعاون بين كافة أعضائها، لذا فإن نظرية التجزئة هذه وإن كانت تضمن استمرار حياة المنظمة من ناحية، فإنها من ناحية أخرى تمثل عائقاً كبيراً بالنسبة لأنشطتها وعملياتها.⁽¹⁾

وبالإضافة إلى هذا النمط من التنظيم العمودي، هناك أيضاً تنظيمات أخرى أشد تعقيداً تلجأ إليها المنظمات الإرهابية عندما تتعرض لضغوط قوية من سلطات الأمن، فهناك مثلاً ما يسمى بالتنظيم العنقودي الذي لجأت إليه بعض التنظيمات الدينية المتطرفة في مصر، والذي نقلته عن بعض المنظمات في أمريكا اللاتينية وأشهرها منظمة موتيتزوس التي وجدت نفسها - عندما ضيقت سلطات الأمن الخناق عليها - مضطرة إلى أن تقطع الاتصال بخلاياها المنتشرة في البلاد وتترك لهذه الخلايا حرية العمل كاملة بحيث تدبر تمويلها وتسليحها وأماكن اختفائها بمجهوداتها الذاتية، وتختار أهدافها وأساليب عملياتها وفق مبادئها، ذلك لأن تلك الخلايا تدرك الأهداف النهائية للتنظيم الإرهابي وتعمل على تحقيق تلك الأهداف وفق ما تراه مناسباً من أساليب، ويمكن وصف التنظيم العنقودي بأنه خلايا متفرقة ومنتشرة على نطاق جغرافي واسع أو في أماكن مختلفة داخل مدينة واحدة يربطها معاً الانتماء لمنظمة واحدة وتؤمن بفكر واحد وتسعى لتحقيق أهداف واحدة، ولكن لا يربطها مع بعضها البعض أي نوع من أنواع الاتصال، ويضمن هذا التنظيم تأميناً مطلقاً لأعضاء المنظمة بحيث إذا سقطت خلية تبقى باقي الخلايا آمنة لأنه لا صلة بينها، وبين الخلية التي سقطت، وتلجأ المنظمات الإرهابية إلى إتباع هذا التنظيم في حالتين:

الأولى: عندما تتعرض المنظمة لخطر الاختراق أو يضبط بعض عناصرها أو تقع تحت ضغط مؤثر من السلطات بعد قيامها بعملية كبيرة (وهو تقريباً ما اتبعته منظمة الجهاد الإسلامي بعد حادث اغتيال الرئيس السادات).

الثانية: عندما تبدأ المنظمة في القيام بعملية إرهابية واسعة النطاق في وقت لم تكن مستعدة تنظيميًا فيه لذلك ولكن اضطررتها الظروف إلى القيام بهذه العملية.

إن ملامح التنظيم الإرهابي التي تعرضنا لها آنفًا تبرز بوضوح الأهمية والقيمة العالية للمعلومات والتحريات كقاعدة لكل إجراءات منع وقمع الإرهاب، إذ أنه يمكن فقط عن طريق التحليل الشامل والمعلومات الدقيقة والمتابعة اليقظة، لسلطات الأمن أن تتخذ إجراءات فعالة حيال الأنشطة الإرهابية بإجهاضها قبل وقوعها أو بضبطها بعد قيامها بعملياتها والقضاء على تلك الأنشطة في المستقبل.

وتشمل المعلومات أساسًا الأفكار التي تعتنقها المنظمة ووسائلها في تجنيد أعضائها وطريقتها في بناء التنظيم الداخلي لها وعدد الأعضاء المحتمل انتمائهم ومصادر تمويل أو تسليح الأفراد وأماكن التدريب ونوعيتها، والأهداف المحتملة ومهاجمة المنظمة لها، وأساليب الانتقال والاتصال، وغيرها.

كما أوضحنا سالفًا فإن عنصر المفاجأة هو محور نجاح العمليات الإرهابية، إذ أن قوات الأمن هي دائمًا أقوى من تلك العناصر الإرهابية، فإن الأخيرة تحاول أن تحد من قدرات أجهزة الأمن، بأن تستحوذ على عنصر المبادرة باختيار الوقت والمكان وحجم المهاجمين وشدة الهجوم والأسلوب أو التكتيك المستخدم في العملية وذلك لأن المجتمع الصناعي والمدني الحديث يضم أعدادًا بالغة الضخامة من المنشآت والأهداف التي يحتمل أن تكون عرضة للعمليات الإرهابية، ومن ثم لا يمكن (سواء من ناحية التكلفة الاقتصادية أو من ناحية الأعداد البشرية) تأمينها تأمينًا كاملاً ضد احتمالات تعرضها للعمليات الإرهابية، وإذا ما استطاع التنظيم الإرهابي ضمان عنصر السرية، فإن عنصر المبادرة الذي من المفروض أن تملكه سلطات الأمن يتلاشى، وكما يقول الأستاذ (Kerstetter) عن اعتراض الإرهابي وإيقافه قبل قيامه بالهجوم هو المحور الأساسي لأي اعتراض إرهابي وإيقافه قبل قيامه بالهجوم هو المحور الأساسي لأي رد فعل رشيد للتهديد الإرهابي، وهذا الاعتراض يتطلب حدوثه

معلومات كافية وفي وقت مناسب عن أنشطة هؤلاء الذين هم متورطون مباشرة في العمل الإرهابي، ويوازي ذلك تمامًا في الأهمية، المعلومات عن شبكة المناصرين لهم الذين يعضدونهم بتوفير المأوى والأسلحة والعتاد وغير ذلك من مساعدات.⁽¹⁾

المعلومات والتحريرات:

إن الانتقاد الذي يوجه إلى الأجهزة الموكلة بجمع المعلومات، وفي كل الأحوال انتقاد واحدٍ وضعيف، إذ أن المعلومات هي خط الدفاع الأول ضد الإرهاب السياسي، وعلى الرغم من الحملات التي تثار ضد نشاطات جمع المعلومات في دول ديمقراطية مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وكندا، فإن هناك اهتمامًا قويًا من أغلب قطاعات الرأي العام يؤيد أجهزة الأمن في نشاطاتها المحلية والدولية لجمع المعلومات الحساسة والحيوية، فمن الواضح أن واجب الحكومات الديمقراطية المنتخبة من الجماهير، أن تجمع وتحلل أكبر قدر من المعلومات عن الجماعات السياسية المتطرفة، لأن أغلب هذه الجماعات تهدف علنًا إلى الإطاحة بنظام الحكم المختار من الجماهير، ومثل هذه الحكومات إنما تمارس حقًا بل وواجبها في الدفاع عن النظام الديمقراطي، وهذه الإجراءات الوقائية المتمثلة في جمع المعلومات هي إجراءات مبررة ما دامت تتم في حدود القانون.

ولا تثير مثل هذه الحالات الواضحة قلقًا لدى الرأي العام، ولكن يثور النقاش حول عمليات جمع المعلومات وتحمي أنشطة الجماعات أو المنظمات التي لا تعتنق أو تناصر الأساليب الإرهابية، والتي لا يبدو بوضوح وجود ارتباط بينها وبين النشاط الإرهابي، وفي هذه الحالات يرى "كوبerman" (Kupperman) أنه من المستحيل عملاً القول أو معرفة متى ستتحول مجموعة غير نشطة أو مغمورة فجأة إلى نشاط مثير للغاية⁽²⁾، ومن أمثلة ذلك منظمة التكفير والهجرة

1- A.M.Kerstetter, Terrorism, Keren and Loaf, Torinto 1981, P 43.

2- Foan Kupperman (Intelligence and state Security) Grant Doppy Glasgo, 1975, p : 52.

التي تحولت فجأة للخطف والقتل، ومنظمة "الحنفيون المسلمون" في الولايات المتحدة الأمريكية التي قام أفرادها فجأة في مارس 1977م باحتلال ثلاثة مباني حكومية واحتجزوا 134 رهينة لمدة 39 ساعة، وأثاروا الرعب في مدينة واشنطن، ولم يكن لهذه المنظمة أي نشاط سابق ولم يسبق متابعة أو جمع معلومات كافية عنها.

لذلك فإن هناك رأيًا يحض على ضرورة متابعة أنشطة المجموعات التي يظن أنه ليس لها ارتباط أو تورط مباشر في الأنشطة الإرهابية، ولكن مخاطر الأخذ بذلك الرأي تخلص في الاحتمالين الآتيين:

1. الخطر الأول: هو احتمال اتخاذ ذلك مبررًا لوضع أي شخص أو أي مجموعة تحت الملاحظة والتصنت، وأحيانًا باستخدام أساليب تقنية معقدة، وفي ذلك إهدار للحريات العامة، وتضييع للجهود وتشتيت لها.
2. الخطر الثاني: وهو الأهم أن المعلومات التي يتم جمعها تحت هذا المبرر قد تستخدم لأغراض أخرى غير ملاحقة النشاط الإرهابي حيث يساء استخدامها في أغراض سياسية أو شخصية أخرى.

الخلاصة:

على الرغم من هذه التحفظات المثارة في الدول الغربية، إلا أن القاعدة الأساسية في التعامل مع المعلومات، أن من يملك المعلومة يملك القوة (Know ledge is power)، والتعامل مع المنظمات التخريبية يتوقف نجاحه على درجة النجاح التي تحققها سلطات الأمن في معرفة المعلومات الكافية، وفي الوقت المناسب، وهي أكثر وسائل المكافحة أهمية، ويمكن القول إن إجهاد الأنشطة التخريبية، هو السبيل الوحيد لتفادي الخسائر المحتملة تفاديًا تامًا، لأن أية عملية أخرى من عمليات الشرطة تحمل قدرًا من المخاطرة والتكلفة لا بد من التضحية به في مكافحة التخريب.

الفصل الرابع

مفاوضات الرهائن

الفصل الرابع

مفاوضات الرهائن

ماهية مفاوضات الرهائن:

يثير تعبير مفاوضات الرهائن الكثير من الجدل، فهذا التعبير أصبح يطلق على عمليات الحوار الذي يجري بين السلطات وبين الإرهابيين الذين يحتجزون الرهائن بقصد محاولة إقناعهم بالتخلي عن موقفهم وإطلاق سراح الرهائن، وهذه العملية الحوار أو المفاوضات، تأتي كتطور طبيعي للأحداث بعد قيام الإرهابيين بعملياتهم واحتجازهم للرهائن، فكلا الطرفين (السلطات والإرهابيين) يسعيان إلى إجراء ذلك الحوار، فالإرهابيون يقصدون من العملية التي قاموا بها تحقيق نتائج معينة، ويرغبون في ذلك الحوار لإعلام السلطات بمطالباتهم والشروط التي يحدونها لإطلاق سراح الرهائن وتوصيل التهديدات إلى أسماع الجمهور، و السلطات بما يعتزمون القيام به إذا لم تستجب لمطالبهم، وفي نفس الوقت ترغب السلطات في الحوار لتعرف أسباب العملية الإرهابية وأهدافها ومطالب الإرهابيين وتسعى قدر الطاقة إلى الحفاظ على أرواح الرهائن وإخلاء سبيلهم دون ضرر.

فعملية مفاوضات الرهائن إذن هي: (تطور طبيعي يحدث عقب ارتكاب عملية إرهابية ينتج عنها احتجاز رهائن ويسعى إليها كل من الإرهابيين والسلطات على السواء)⁽¹⁾ والأمر الذي يثير الجدل والخلاف بشأنها هو الاصطلاح على تسمية تلك العملية بمفاوضات الرهائن، لأن لكلمة المفاوضات مفهوماً يدل على استعداد المتفاوض أن يقدم بعض التنازلات مقابل الحصول على بعض المزايا، فهو إذن يسعى إلى تحقيق حل وسط (Compromise).

ولما كانت سياسات العديد من الدول تفرض عدم تقديم تنازلات تتعلق بالمبادئ فمن ثم يصبح التفاوض أمراً غير مقبول، وإنما حرصاً على أرواح

1- C. Wayne Fuselier, A Practical Overview of Hostage Negotiations, Staff Clinical Psychologist, U. S. Air force Center, San Antonio, Texas, 1981, p : 2.

الرهائن يتم نوع من الحوار أو النقاش مع الإرهابيين يدور حول محاولة إقناعهم بإنهاء الموقف مقابل السماح له بالخروج من البلاد أو مجرد إذاعة بيان لهم، وكذا الحوار بشأن تقديم الطعام والشراب والأدوية وما أشبه ذلك.⁽¹⁾

ورغم ذلك الخلاف فإن تعبير مفاوضات الرهائن قد أصبح تعبيراً اصطلاحياً يعبر عن عمليات النقاش والحوار كما يعبر عن المفاوضات بمعناها الحقيقي الأصيل لدى الدول التي تقبل بتقديم التنازلات للإرهابيين.

ضرورات المفاوضة مع الإرهابيين:

تكمّل عملية مفاوضات الرهائن جهود وحدات قمع الإرهاب، فهذه العملية فضلاً عن كونها تطوراً طبيعياً للموقف الإرهابي فهي أيضاً ضرورة لعلاج ذلك الموقف عن أحد طريقين:

1. إما نجاح عملية المفاوضات في إنهاء الموقف عن طريق إقناع الإرهابيين باستسلام أو إطلاق سراح الرهائن باستخدام المنطق أو التأثير النفسي، بحيث يترتب على ذلك تفادي استخدام العنف خاصة وأن عمليات الاقتحام لا تخلو عادة من وقوع خسائر سواء في القوات أو الرهائن، كما أنه في بعض الحالات تكون المخاطر جسيمة لدرجة لا يمكن معها استخدام وحدات الاقتحام وإلا كان الخسائر غير محتملة.⁽²⁾
2. وأما استخدام عملية المفاوضات من أجل كسب الوقت وذلك بقصد إتاحة الفرصة لجمع المعلومات اللازمة عن الإرهابيين وأسلحتهم وخلفياتهم ودوافعهم وعددهم وعاداتهم وأساليبهم، وكذا الموقع الذي يحتلونه ومداخله ومخارجه وأماكن وجودهم فيه إلى غير ذلك من معلومات لازمة لعملية الاقتحام، وأيضاً المعلومات عن الرهائن ومدى احتمالات تعرضهم للأذى أو لتعاونهم مع الإرهابيين.

1- Fuselier, Op. Cit, P : 2.

2 - أنظر: في هذا الموضوع:

- Duffystwon, A-One-of-A-Kind Tactical Training Facility, F.B.I.Law Enforcement Bulletin, June, 1981.Vol.50, No : 6. P : 16-21.

وفيفد كسب الوقت أيضًا في إرهاب الإرهابيين وتخدير حواسهم وامتصاص الحماسة التي يبدؤون بها عملياتهم، ولاشك أن مضي الوقت، يصاحبه الملل والتعب والإرهاق الذي يصيبهم نتيجة قلة ساعات النوم والتوتر الدائم الذي يعيشون فيه، ويجعلهم ذلك مع مضي الوقت أقل تعاونًا وأضعف قدرة على مواجهة قوات الاقتحام.⁽¹⁾

وكسب الوقت فيه أيضًا إتاحة الفرصة لاستدعاء قوات قمع الإرهاب من مواقعها ورسم خطة الاقتحام بناء على الدراسة التي تجريها بالموقع والمعلومات التي تمد بها مصادر جمع المعلومات.

من هذا نرى أن عملية مفاوضات الرهائن لازمة وضرورية في كل الأحوال، ومطلوبة من جمع الأطراف في حالة حدوث احتجاز للرهائن.

تطورات دراسات وفنون واستخدام أساليب مفاوضات الرهائن:

في الوقت الذي كانت فيه قوات الشرطة والقوات المسلحة تطور أساليب تشكيل وتدريب وحدات الاقتحام وجمع العمليات الإرهابية، واضحة في الاعتبار أن استخدام القوة هو أمر تحيط به المحاذير، لأن كل طلقة يطلقونها يجب أن تصوب نحو هدف واضح لا تخطئه، بينما لا يعني الإرهابيين ما إذا قتل بعض الأبرياء أو أصيبوا من رصاصهم أو قنابلهم، في نفس ذلك الوقت كانت هناك دراسات وتحليلات أكاديمية حول العمليات الإرهابية والشخصيات الإرهابية ومكوناتها وعاداتها اشترك فيها علماء الاجتماع والسياسة وخاصة علماء النفس الذين حاولوا سبر غور عقول الإرهابيين وتدريب الأشخاص الذين يتولون عمليات التفاوض مع الإرهابيين على كيفية اكتشاف نقاط الضعف في الإرهابيين أثناء عملية المفاوضة وكيفية إدارة الحوار وإجراء المساومات معهم، والتأثير ودفعهم للتصرف على النحو المطلوب.⁽²⁾

1 - Dubbystwon, Op.Cit, P : 17.

- Conrad V. Hassel, the Hostage Situation, Exploring the Motivation and cause, the Chief of Police Bulletin, September, 1975, P : 12.

2 - Conrad V.Hassel, the hostage Situation, Exploring the motivation and cause, the Chief of Police Bulletin, September, 1975, P :12.

وقبل تلك الدراسات كان التصرف الغريزي في التعامل مع الأشخاص الذين يحتجزون الرهائن هو حصارهم ثم الهجوم عليهم، ولكن هذا التصرف ببساطة أدى في كثير من الأحيان إلى قتل بعض الرهائن، ومن ثم استقرت قاعدة مؤداها أنه لا مكان للمغامرة في المواقف الإرهابية (There is no Place for cow-boys in terrorist Senarios)⁽¹⁾.

وكان أحد الرواد الأوائل لأسلوب تحقيق النصر من خلال الحوار (Victory through talk technique)⁽²⁾ في التعامل مع المواقف الإرهابية هو الدكتور "هارفي سكلوزبيرج"^(*) (Dr.Hervery Schlossberg) فقد كان أول من ابتكر نظريات إدارة الحوار في مواقف احتجاز الرهائن، وقام بالاشتراك مع الكاتبين "فرانك بولز"^(*) (Frank Bolz) بإنشاء القواعد العامة لفنون مفاوضات الرهائن. وكانت النظرية التي يعتمدان عليها أساسها (إثارة الملل في نفوس محتجزي الرهائن إلى أقصى حد ممكن)⁽³⁾ (We to bore them to death) وتلك النظرية في المفاوضات ذات حدين (Two Edges):

1. الهدف هو تهدئة محتجزي الرهائن تهدئة كاملة.
2. وفي نفس الوقت زيادة الضغوط عليهم حتى يصل إلى درجة الاقتناع الكامل بأن الوسيلة الوحيدة للخروج من الموقف هو إطلاق سراح الأشخاص الذين يحتجزونهم.⁽⁴⁾

وقد أثبتت التجارب أن أفضل من يستطيع أن يتولى عملية التفاوض مع محتجزي الرهائن هو أحد ضباط الشرطة المدربين، أو ممثل معترف به من ممثلي

1 - Hassel, Op.cit, P :12.

2 - Ibid , P :14.

* مدير الخدمات النفسية لإدارة شرطة مدينة نيويورك.

* قائد مجموعات مفاوضي الرهائن في إدارة شرطة مدينة نيويورك.

3 - Hassel, Op.cit, P :14.

4 - Ibid, P :16.

السلطة على أن يعاونه أحد الأخصائيين النفسيين الذي يجب أن يظل خلف الأحداث ويقتصر دوره على تقديم المشورة.⁽¹⁾

وحتى عام 1974م كان فريق مفاوضات الرهائن بإدارة شرطة مدينة نيويورك قد نجح في إنهاء أكثر من تسعين موقفاً من مواقف احتجاز الرهائن عن طريق المفاوضات⁽²⁾، مما جعل أغلب إدارات الشرطة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي العديد من الدول الأخرى تطلب منه المشورة، كما التحق بالإدارة العديد من الضباط من مختلف الإدارات الأمريكية وبعض دول العالم للتدريب على أساليب مفاوضات الرهائن. كما حذرت الكثير من أجهزة الأمن نفس الأساليب التي ابتدعتها شرطة نيويورك، ولكن الأمر الذي كان يؤخذ على أساليب نيويورك هو أنها تتعامل أساساً مع عمليات احتجاز الرهائن التي تقع مع المجرمين العاديين وليس من الإرهابيين لأن الأخيرين تختلف دوافعهم عن الإرهابيين العاديين ومن ثم قد لا تصلح معهم تلك الأساليب في التفاوض.⁽³⁾

ونتيجة لهذا، تنبّهت الحكومة الأمريكية إلى أن الاعتبارات التي تقف خلف العمليات الإرهابية تحتاج إلى أساليب مختلفة في التفاوض، لذا قام مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (F.B.I) بتكوين فريق يعتبر من أحدث المجموعات الخاصة بقمع الإرهاب (SWAT) يضم مفاوضين تم تدريبهم على مستوى عال في الأكاديمية الوطنية للمباحث الفيدرالية الأمريكية في كواتيكو (Quantic) بولاية فرجينيا، وهذا الفريق على استعداد للانتشار السريع عن طريق الجو إلى أي مكان في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنشأ مكتب التحقيقات

1 - W.R.Olin, Tactical Crisis Management, Op.cit, P :22.

2 - Ibid, P :23.

3 - Ibid, P :23.

الفيدرالي مركزاً لعمليات الطوارئ والأزمات يتولى إدارته مندوبون على تخصص كبير في عمليات الاختطاف، وخطف الطائرات، والاضطرابات المدنية، ويعاونهم عدد من الأخصائيين النفسيين كما أنشأ مكتب التحقيقات الفيدرالي وحدة دائمة للتدريب في الأكاديمية لمعاونة المستويات المختلفة في تكوين الفرق المتخصصة.⁽¹⁾

والأمر الذي أظهره استخدام أساليب التفاوض مع الإرهابيين التأكيد على أن اليد العليا ليست دائماً في حوزتهم وأنهم لا يمتلكون كل المزايا التي يستطيعون بها فرض آرائهم دائماً فإن إظهار الحزم الذي يحكم قوة إدارة الإرهابي يمكن أن يرغمه على أن يسلم الرهائن دون إراقة للدماء⁽²⁾، ففي عام 1975م استخدمت سلطات الأمن الايرلندية هذا الأسلوب في عملية الحصار والتفاوض الذي استمر لمدة ثمانية عشر يوماً لعناصر من منظمة الجيش الجمهوري الايرلندي هما "ايدي جالاهاار" (Eddie Gallagher) و"ماريان كويل" (Marian Coyle) اللذان اختطفا رجل الأعمال الهولندي الدكتور "تيدهيرما" (Tied Herrema) وطالبا إطلاق سراح بعض زملائهما من السجن خاصة عشيقه "جالاهاار" وتدعى "روز دوجدال" (Rose Dugdale) مقابل الإبقاء على حياة المختطف فقد حاصرت قوات الجيش والشرطة المنزل المحتجز فيه "هيرما" في مقاطعة كلدير (Country Kildare).

ووضعوا بعض أجهزة التصنت الحديثة مثل آلات التصوير التلفزيوني وأجهزة الإرسال الصوتي داخل المنزل لاكتشاف أية حركة أو كلمة يأتيها المختطفان، وقد نصح الخبراء النفسيون المفاوضين باختيار الأوقات التي يصيب فيها الإرهابيون التعب وانحطاط روح المعنوية للضغط عليهما للاستسلام، بينما في الوقت الذي تتأزم فيه المفاوضات فإنه يتم تهدئتها بعرض تقديم الطعام ووسائل الراحة الأخرى.⁽³⁾

وقد أسهم في توفيق السلطات الايرلندية في معالجة هذه القضية أن الشخصية المختطفة وهو الدكتور "تيدهيرما" كان متصفاً بالهدوء والشخصية

1 - Joan G. Stratton, The terrorist act, Hostage taking, A view of violence, Journal of Police Science and Administration, January 1980.

2- Dobson, Terrorists, Op.cit, P :160-166.

3 -Ibid, P :161.

القوية، وجعل ذلك من السهل عليه أن يطور علاقته بمختطفيه على الرغم مما هو معروف عن "كويل وجلاهارة"، من شراسة وحدة طباع وميل للعنف الشديد حتى بين زملائهم في المنظمة، وقد استسلم هذان الشخصان في النهاية على الرغم من أهمية الرهينة التي كانا يحتجزانها ورغم ما أعلنه من أنهما لن يعقدا أية صفقة مع السلطات أو يقدم أية تنازلات، ولاشك أن نجاح عملية المفاوضات والأساليب التي اتبعت فيها (يتطلب إرادة قوية وتقديرًا واقعيًا لما يمكن أن يحدث)⁽¹⁾ (Such tactics demand strong-will and realistic appreciation of what can happen).

وأثناء عملية المفاوضات طلبت السلطات الايرلندية من فرع المساعدات الفنية في سكوتلانديارد (Scotland Yard Technical Support Branch) أن يقدم أحدث ما لديه من أجهزة التصنت والتصوير والاتصال وهذا الفرع يعمل في بريطانيا في تعاون وثيق مع وحدات مكافحة الإرهاب ويشكلان معًا فريقًا قادرًا على تنفيذ الأسلوب البريطاني في معالجة المواقف الإرهابية (Wait them-out-technique)⁽²⁾ وهذا الأسلوب سبق أن أوضحته عملية شارع بالكومب (Balcombe Street) في لندن في ديسمبر 1975م عندما قامت وحدة من الثوريين الايرلنديين (Provo's Active Service Unit) بإثارة الرعب في منطقة (West End) بلندن بتفجير عدد من القنابل في الأماكن العامة واغتيال أحد كبار الناشرين ويدعى "روس ماكويرنز" وقد جرت مطاردة لهذه المجموعة حيث التجئوا إلى شقة في شارع بالكومب حيث احتجزوا سكانها كرهائن في مسكنهم الخاص، وقد أوضح مدير الشرطة منذ البداية أنه لن يقدم أية تنازلات وحاصر الشقة والمبنى الكائنة بها

1- Dobson, Op.cit, P :162.

2- Ibid, P :162.

رجال من (SPG) المجموعة الخاصة لشرطة العاصمة⁽¹⁾ (Metropolitan Police Patrol).

ثم تمت الاستعانة أيضًا بمجموعة من القناصة أعضاء فريق (DLL) بالشرطة البريطانية كما أخطرت فرقة (SAS) لتكون على أهبة الاستعداد ووضعت عدة خطط بديلة للاقتحام ولكن المفاوضات نجحت في إقناع الإرهابيين الذين يواجهون عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بأن يسلموا أنفسهم ويطلقوا سراح رهائنهم دون أي ضرر.

وتبدأ الخطوة الأولى عادة في مثل هذه العمليات باكتشاف المكان الذي يحتجز فيه الإرهابيون رهائنهم وحتى تحين اللحظة التي يتم فيها تحديد المكان ومحاصرته، فإنه ليس هناك

شيء آخر يمكن فعله في هذا المجال⁽²⁾ فعملية اختطاف "الدومورو" في إيطاليا عام 1978م وقتله فيما بعد أظهرت مدى قوة منظمة الألوية الحمراء وعجز رجال الأمن وقوات الشرطة الذين أمضوا أسابيع متتالية في البحث المضني عن رئيس الوزراء السابق المختطف ولكنهم فشلوا في تحديد المكان الذي أخفى فيه المختطفون رهينتهم.

ويعتبر نجاح أسلوب الحوار المباشر (Talk Out Technique) كلية على درجة نجاح أعمال التحريات فلا يمكن أن يقوم المفاوضون بفرض ضغط قوي على الإرهابيين بغير توافر معلومات كاملة عنهم، فبغير المعلومات والتحريات لا يمكن عمل شيء (Without detection nothing can be

1- وهذه الدوريات ترتدي الملابس الرسمية وأفرادها مدربون على استخدام الأسلحة الصغيرة، ويحمل كل منهم سلاحًا شخصيًا هو الطبنجة سميت أندويس عيار 38 ملم، وهذه الدوريات أنشئت بعد ازدياد عمليات استخدام السلاح ضد الشرطة البريطانية التي تحمل سلاحًا ومن ثم أنشئت هذه الدوريات للتصدي لعمليات العنف باستخدام السلاح.

2 - أنظر، أيضًا:

W.R Olin, Countersniper performance for Tactical Emergencies, F.B.I.Law Enforcement Bulletin, Vol.15, No. 6, June 1982, PP : 1-10.

done) كما أنه أيضًا من أهم عوامل النجاح أن تكون هناك قوة فعّالة ومستعدة للقيام بمهامها تقف خلف المفاوضين، وحتى في بريطانيا حيث كان كل من الشرطة والجمهور يرفضون لمدة طويلة مبدأ تزويد الشرطة بالأسلحة، فإنهم يقرون بأنه في ظل الظروف الحاضرة فإن القوات التي تتولى المحافظة على الأمن والنظام يجب أن يكون لديها متخصصون في استخدام الأسلحة، فإنه من الأفضل وفق كل الاعتبارات، أن يتم استخدام جنود من الجيش، لأن الشرطة مدربة على طريقة مختلفة كما أنه بطبيعة الأشياء فإن جندي الجيش يكون أكثر عدوانية من زميله المدني الذي يعمل في الشرطة، لذا فإن من المزايا التي تحتفظ بها بعض الدول الأوروبية في نظم الشرطة هي استخدام قوة ثالثة مثل الجندرية وهي ليست ببساطة قوة شرطة أو قوة جيش كليه (Neither Simply Police nor Entirely Soldiers).

ويعني وجود تلك القوات أنه وفقًا للنظريات السيكلوجية في التعامل مع الإرهابيين فإن إحساسهم بالوقوع في الحصار، ووجود القوات التي تحاصرهم بسلاح له أثر كبير في فرض الضغوط التي يمارسها المفاوضون⁽¹⁾، فالمفاوض إذن يعتمد على القدر الذي يتوفر إليه من معلومات وعلى ما يحيط بالموقف من قوات حصار واقتحام في فرض الإقناع على الإرهابيين وإرغامهم على التسليم.

والقاعدة التي سبق أن أشرنا إليها بأن يتولى المفاوضات رجل شرطة وأن يقوم الأخصائي النفسي بتقديم المشورة والإرشادات فإن تلك القاعدة لم تتبع في أحد أطول محادثات الرهائن وهي حادثة اختطاف قطار (Assen) في هولندا في صيف عام 1977م حيث تولى عملية التفاوض الأخصائي النفسي مباشرة، ولم ينته ذلك الموقف إلا باقتحام قوات مشاة الأسطول الهولندية للقطار بعد عشرين يومًا من التفاوض.

وعلى الرغم من أن الأخصائي النفسي الذي تولى التفاوض وهو الدكتور "ديك مولدير" (Dr.Dick Mulder) وهو خبير له تجارب سابقة

1 - Dobson, Op.cit, P :163.

ويحمل رتبة عقيد احتياطي إلا أنه وجه إليه العديد من النقد حول الطريقة التي أدار بها الحوار، بينما (قرر أخصائيو مكافحة الإرهاب الذين كانوا قد انتقلوا إلى هولندا من جميع أنحاء أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لمتابعة ودراسة أسلوب إنهاء العملية سواء عن طريق التفاوض أو الاقتحام، قرر هؤلاء أن فشل الدكتور "مولدير" يرجع إلى أنه لم يكن لديه التفويض الكافي والسلطة المناسبة للتصدي للموقف ومن ثم فشل في فرض ضغوط على الإرهابيين).

وقد شرح الدكتور "مولدير" فيما بعد الأسلوب الذي اتبعه بالتفصيل فهو يؤمن بأن الخطوة الأولى في عملية مفاوضات الرهائن هي بناء صورة سيكولوجية للإرهابيين⁽¹⁾، ويأتي ذلك خلال التعامل والحوار ومن المعلومات، وأن أصعب مراحل التفاوض هي المرحلة الأولى التي تعقب احتجاز الرهائن مباشرة حيث يكون الإرهابيون في أخطر حالاتهم وفي قمة انفعالهم وحيث يوجهون تهديدات مبالغ فيها، وغالبًا ما يطلقون النار، وبعد فترة عندما يتأكدون من خلال الحوار مع المفاوضين أنه لا يوجد حل أو قرار عاجل، وأن الحكومة والمفاوض على استعداد للانتظار، فإنه يمكن أن يبدأ في وضع خطته على ضوء ما توافر لديه من خبرة في الموقف وما أمدته به الجهات المختصة من معلومات.⁽²⁾

وفي المرحلة الثانية يرى الدكتور "مولدير" أنها تبدأ بوضع خط هاتف مباشر بينه وبين الإرهابيين، ويبدأ بفرض إرادته من خلال قطع كل وسيلة اتصال أخرى بينهم وبين العالم الخارجي وبأن يكون اتصالهم الوحيد به هو فقط، ثم أيضًا في التحكم في الطعام الذي سيقدم للإرهابيين سواء من ناحية نوع ذلك الطعام أو قوت تقديمه، ثم أيضًا التحكم في الوقت الذي يسمح لهم فيه بالنوم عندما يقطع الاتصال لمدة بضع ساعات، وبهذه الطريقة فإن المفاوض فضلًا عن تحكمه في الموقف يضمن أيضًا معرفة ما الذي يفعله الإرهابيون خلال اليوم.

1 - Dobson, Op.cit, P : 164.

2- Ibid, P :163.

ويؤدي ذلك الوضع في نظر الخبير الهولندي، إلى المرحلة الثالثة وهي عندما يبدأ الإرهابيون في الإحساس بأنهم يفقدون السيطرة على الموقف، ولهذا الإحساس رد فعل تلقائي حيث يعودون إلى الثورة والحدة وإطلاق النار والتهديدات وهذا الموقف يدعو إلى التصرف بحذر بالغ وبدقة وهدوء تأمين.⁽¹⁾

وقد كان الوضع دقيقاً للغاية في قضية جبهة تحرير ملقا الذين كانت تحتجز 56 رهينة داخل القطار بينما تحتجز مجموعة أخرى 105 من الأطفال في مدرسة لا تبعد كثيراً عن مكان احتجاز القطار، وطالب كلتا المجموعتين بإخلاء سبيل بعض زملائهم من السجون والاعتراف بدولة جنوب ملقا المستقلة، ولم يكن هذا الطلب الأخير في مقدور الحكومة الهولندية، ويبدو أن المجموعة الإرهابية كانت على دراية بالأسلوب الذي تتبعه السلطات الهولندية في مفاوضات الرهائن نتيجة الخبرة التي اكتسبتها المنظمة في موقف سابق من مواقف المفاوضات حيث تعامل الدكتور "مولدير" مع زملاء لهم بنفس الأسلوب، وهذه هي الحالة الأولى المعروفة التي يملك فيها الإرهابيون تدريباً نفسياً مسبقاً على مفاوضات الرهائن نتيجة الخبرة سابقة فهم في البداية لم يجروا اتصالاً بالسلطات أو يطلبوا إجراء اتصال معهم، لذا كان من المستحيل على المفاوض أن يبدأ عمله.

وقد أعلن قائد المجموعة الإرهابية ويدعى "ماكس فور" بدء العملية أنه لا يريد حواراً من شأنه التأثير عليهم نفسياً لأنه يعلم أساليب مثل ذلك الحوار وأهدافه، لذا كان على المفاوض أن يجد قواعد أخرى يركز عليها الحوار، حيث بدأ في اقتراح السماح بتنظيف القطار وتزويده بالمياه ولم يوافق الإرهابيون وبدأ زعيمهم في إعلان مبادئ المنظمة وأهدافها ثم اختتم قوله بأنه مستعد ورفاقه لاحتفال الحصار لمدة عام إذا تطلب الأمر ذلك، وعند هذه النقطة أسقط في يد السلطات حيث ثار الشك حول كفاية الموارد داخل القطار لإعاشة الرهائن.⁽²⁾

1- Ibid, P :165.

2- Dobson, Op.cit, P :165.

وبعد مضي عشرين يومًا اعترف الدكتور "مولدير" بأنه فشل في الحوار مع الإرهابيين وأشار بأن الوقت قد حان لاتخاذ إجراء بواسطة الجيش لإنهاء الموقف، كما اقترح الأسلوب المناسب لتنفيذ عملية الهجوم، وذلك بأن يكون مع الفجر حيث يكون الإرهابيون في أدنى درجات اليقظة، كما استطاع المفاوض أن يحدد أماكن وجود الإرهابيين بأن أغلبهم موجودون بالعربة الأمامية من القطار، كما ركز على ضرورة قيام سلاح الطيران بعملية الانقضاض على القطار والصعود للجو واختراق حاجز الصوت بقصد إفقاد الإرهابيين توازنهم، وقد نجحت قوات مشاة الأسطول في مهمتها وقتلوا خمسة من الإرهابيين وللأسف قتل اثنان من الرهائن أثناء العملية لعدم إتباعهم التعليمات بالانبطاح أرضًا أثناء الهجوم.

الفصل الخامس

الجوانب العملية في التفاوض في حالات احتجاز الرهائن

الفصل الخامس

الجوانب العملية في التفاوض في حالات احتجاز الرهائن

من بين التقسيمات التي تضمنتها دراسات العمليات الإرهابية نوع يقسمها إلى قسمين:

1. عمليات إرهابية ذات خطوة واحدة (One Step Operation) وهي تلك العمليات التي ينتهي الموقف الإرهابي بمجرد ارتكابها، مثل عمليات القتل والاغتيال والتفجير.

2. وعمليات إرهابية ذات خطوتين (Two Step Operation) وهي العمليات التي تبدأ بفعل ثم تتطور إلى مطالب، مثل الخطف ثم طلب الفدية، أو زرع متفجرات والتهديد بتفجيرها إن لم تتم الاستجابة لمطالب معينة، وأشهرها بلا شك احتجاز الرهائن وتقديم مطالب للإفراج عنهم والتهديد بقتلهم في حالة عدم الاستجابة.

وموقف احتجاز الرهائن موقف عصيب، يقع فيه جهاز المن تحت ضغط شديد ويمارس عمله في الموقف الإرهابي بحذر ودقة دون أدنى خطأ، لأن الخطأ الصغير قد يؤدي إلى كارثة تقع على مرأى ومسمع من الرأي العام.

ومن هنا، كان التعامل مع موقف احتجاز الرهائن دقيقاً إلى درجة بالغة فما هي إذن أهم القواعد العملية التي يجب إتباعها في ذلك الموقف؟؟ إن هناك ردود أفعال تتوفر لرجال الأمن عند حدوث موقف احتجاز رهائن

1. إما احتواء الموقف، ومحاولة التفاوض.
2. وإما احتواء الموقف والاستسلام لمطالب الإرهابيين.
3. أو استخدام قنابل الغاز لإجبار محتجزي الرهائن على الاستسلام.
4. وإما الاستعانة بالقنصة ووحدات الاقتحام لمهاجمة المكان.

وهناك البدائل واردة على سبيل التتابع، لأننا إذا وضعناها في الاعتبار، فيجب علينا أن نتبع التسلسل الذي ذكرناه، أي أن تبدأ بخيار ما ثم تنتقل إلى ما

يليه من بدائل، فإذا بدأ رجال الأمن محاولة التفاوض فإنه يمكن أن ينتقلوا بعد ذلك إلى البديل الثاني أو الثالث والعكس غير صحيح، فلا يمكن إذا اخترنا أسلوب الاقتحام أن نعود إلى التفاوض أو إذا اخترنا أسلوب الاستسلام لمطالب الإرهابيين فلا يمكننا العودة للتفاوض مرة أخرى، وهذا المبدأ هام جداً في التعامل مع موقف احتجاز الرهائن، وقد يؤدي التخطيط في القرارات إلى كارثة حقيقية.⁽¹⁾

ولما كان موضوعنا هو الجوانب العملية للتفاوض، فإننا لن نتعرض لباقي البدائل، وإنما سنحاول تغطية موقف التفاوض بتغطية الجوانب الآتية فيه:

1. نوعية الأشخاص الذين يحتجزون الرهائن.
2. الأسباب العامة لاحتجاز الرهائن.
3. التصرفات المتوقعة من الرهائن المحتجزين.
4. الاعتبارات الواجب إتباعها في عملية التفاوض.
5. الاعتبارات الواجب إتباعها في اختيار التفاوض.
6. التنسيق والتفاعل بين المفاوضين وقائد العملية وقوة الاقتحام.
7. دور الطب النفسي في عملية التفاوض.

1 - لمزيد من الدراسة يمكن الرجوع إلى:

G. Wayne Fuselier, A practical Overview of Hostage Negotiations, F. B. I. Law Enforcement Bulletin.

- Conrad V. Hassel, the Hostage Situation : Exploring Motivation and Cause, the Police Chief, September 1975, and John G. Stratton, the Terrorist of Hostage Taking : A view of violence journal of police science administration, January 1978.

Frederick J . Lanceley, « The Antisocial personality as a Hostage taker, Linpublished manuscript, F. B. I. Academy, Quantico.

Frank M. Ochburg, What is Happening to the Hostages in Tehran ?

Psychiatric Annals, May

Thomas Strenty « Law Enforcement Policy and Ego Defenes of the Hostage, F. B. I. Law Enforcement Bulletin, April 1979.

أنواع الأشخاص الذين يحتجزون الرهائن:

تبين من الدراسات التي أجريت عن الأشخاص الذين يحتجزون الرهائن، أنه يمكن تصنيفهم إلى عدة أقسام وفق الدوافع التي تجعلهم يلجئون إلى احتجاز الرهائن حيث تبين من تحليل مئات الوقائع التي نجم عنها احتجاز رهائن على مستوى العالم، أن الجناة فيها يتدرجون تحت أربعة أقسام رئيسية:

أ- الأشخاص المصابون باختلال عقلي.

ب- المجرمون العاديون الذين يتعرضون لمأزق أثناء ارتكابهم لجرائمهم.

ج- المسجونون المتمردون.

د- الإرهابيون السياسيون الذين يحاولون إحداث نوع من التغيير الاجتماعي من خلال استخدام العنف.

وسنعرض بإيجاز لكل من هذه الأقسام، حيث يختلف التعامل مع موقف احتجاز الرهائن باختلاف نوعية وطبيعة محتجزي الرهائن:

1. الأشخاص المصابون بخلل عقلي:

تشير نتائج الدراسات التي أجريت في عدد من مراكز البحوث المختلفة، إلى أن 52% من الأشخاص المتورطين في حوادث احتجاز الرهائن هم من المختلين عقلياً، وليس معنى الخلل العقلي هنا الغياب الكلي للعقل ولكن المقصود الاضطراب العقلي أو النفسي الذي يؤثر تأثيراً خطيراً على السلوك، وتتركز الحالات التي تشير إليها تلك الدراسات في حالات أربع هي:

1. الفصام المصحوب بالشعور بالاضطهاد (Paranoid Schizophrenic).

2. الاكتئاب الجنوني (Manic-Depressive : Oppressed Type).

3. الشخصية غير السوية (Inadequate Personality).

4. الشخصية اللااجتماعية (Anti Social Personality).

وسنتناول كلا من هذه الشخصيات المضطربة عقلياً بإيجاز شديد، ومن زاوية انعكاس ذلك على عملية التفاوض:

أ. الفصام المصحوب بالشعور بالاضطهاد (الخصائص والمدخل للتفاوض):⁽¹⁾

تحدث الإصابة بهذا المرض خللاً خطيراً في التفكير، يصبح معها المريض منفصلاً عن الواقع، ومن بين أعراضه الأولية الهلوسة، بحيث يسمع المريض أو يرى أشياء أو أصواتاً لا وجود لها في الحقيقة، ويتصرف بناء على التأثيرات التي تحدثها هذه الرؤى والأصوات التي يتوهمها ذلك بالإضافة إلى سلسلة من المعتقدات الزائفة التي تفرض نفسها على المريض، حتى ولو كان الواقع لا يؤيدها وينفيها كلية، والوهم قد يكون إحساساً بالعظمة والتفرد وفي هذه الحالة يعتقد المريض أن لديه صفات خاصة وقدرات فوق مستوى الآخرين، أو رسالة خاصة في الحياة، أو قد يكون الوهم اعتقاداً بالاضطهاد حيث يتوهم المريض بأنه يتعرض لذلك الاضطهاد لأنه مبعوث العناية الإلهية لإنقاذ البشرية، أو أنه المهدي المنتظر الذي سيصح الأوضاع الفاسدة وينقذ المجتمع من التردّي والانحلال.

والمريض بهذا الداء عندما يحتجز الرهائن يتصور أنه يقوم بهذا العمل تنفيذاً لوحي أو إلهام أو تحقيقاً لرغبات شخص أثّر لديه، أوحى إليه بالفكرة باعتباره الطريقة المثلى ضمن خطة شاملة لتحقيق أهدافه، فقد يعتقد مثلاً أن مهمته المقدسة هي القضاء على المعاناة والعنف، فيحتجز بعض الرهائن ويطالب الدول الكبرى بنزع السلاح النووي، أو أن يلقي رجال الأمن بأسلحتهم ويضعوا أيديهم في أيدي المجرمين الذين في السجون، ويعيش الجمعي في سلام، وقد يتضمن الوهم أيضاً أنه يجب معاقبة الأشرار والثأر منهم، أو الإطاحة بالحكومات وإقامة نظام ديني بدلاً منها.

وغالباً ما يكون المرضى بالانفصام المصحوب بالاضطهاد من الأذكى أو الذين لديهم ذكاء فوق المتوسط، لذا يجب الحرص في التعامل معهم، ولا يجب خداعهم أو الكذب عليهم، فلا يجوز للمفاوض مثلاً أن يدعي أنه يؤمن تماماً

1- أنظر في هذا النوع من الرصد النفسي:

Alexander M. French. T.M. Psycho-analytic therapy, Principles and application, New York, 1964, P : 18.

بنفس الأفكار التي يعلنها محتجز الرهائن، أي أن يؤكد له أن يسمع نفس الأصوات ويؤمن بنفس الرسالة والهدف، ولكن لا يجب أيضًا تكذيبه ومجادلته في معتقداته والتصريح له بأنه مريض أو مجنون، لأنه يؤمن في الواقع بأنه سليم القوى العقلية بل إنه في مستوى فوق مستوى سامعيه، ولكنه يوقن أيضًا أن أحدًا لا يصدقه، وخير طريقة للرد عليه أن يقول له المفاوض أنا لا أستطيع سماع الأصوات التي تسمعها، ولكنني أتفهم ما تقول.

ب. الاكتئاب الجنوني (الخصائص والمدخل إلى التفاوض):⁽¹⁾

يعاني الشخص المصاب بالاكتئاب الجنوني من إحباط شديد، واحتقار عام للحياة، ورغبة عارمة في التخلص منها، فهو يعتبر نفسه غير جدير بالحياة، ويحس إحساسًا عميقًا بالذنب والخطأ نتيجة الآثام التي ارتكبها في الماضي، وغالبًا ما يؤمن بأمور وهمية، كأن يعتقد أنه مسئول عن كافة أنواع المعاناة في الدنيا، وأن اكتابه الحالي هو عقاب له على الحياة الخاطئة التي كان يحيها، لذلك فإن مثل ذلك الشخص يكون لديه استعداد هائل للانتحار بل أن احتمال قتله للرهائن مرتفع جدًا.

وكثيرًا ما يكون الرهائن من أفراد عائلته، أو من أشخاص معروفين لديه، وقد يعتقد أنه يصنع فيهم جميلًا ومعروفًا عندما يقتلهم ويخلصهم من تلك الحياة الفظيعة، ففي بعض الأحيان يقوم أحد الوالدين بقتل زوجه أو زوجته أو أولاده جميعًا لأنه يخشى عليهم من الحياة وقسوتها، وفي مثل هذه الحالة يكون القاتل مصابًا بالاكتئاب الجنوني.

ومن بين خصائص المرضى بهذا الداء، أن تكون تحركاتهم وإجاباتهم بطيئة جدًا، فقد يحتاج ما بين 15 إلى 30 ثانية أو أكثر ليرد على أحد الأسئلة، لذلك يجب على المفاوض ألا يستعجل إجاباته أو يلاحقه بالأسئلة المتتالية، لأنه قد يصل إلى حد الإثارة الكاملة، فيتوقف عن الكلام ويبدأ في ارتكاب أفعال يائسة.

وعند التفاوض مع هذا النوع يجب أن يتذرع المفاوض بالصبر والأناة، وتتسم عباراته بالتفاهم والتشجيع، وذلك بالإضافة إلى التأكيد المستمر على أهميته الذاتية كإنسان، وألاً يحاول المفاوض رفض اعتقاده بأن الأمور ليست سيئة، لأن ذلك يجعل المحتجز يعتقد أن المفاوض لا يتفهم مشكلته ولا يقدر بالتالي على مساعدته، كما يجب على المفاوض أيضاً ألا يترك المحتجز للرهائن يسترسل في الحديث عن الموت والذنب والخطيئة والحياة السوداء، وإنما يحاول بلطف مقاطعته أو تحويل الحديث بذكاء إلى الجوانب الإيجابية والهوايات والاكتشافات الحديثة للأمراض وغير ذلك من أمور مضيئة، على أن يجعل ذلك مرتبطاً ولو بطريق غير مباشر بقيمة الإنسان الذاتية، فإذا استمر الحوار على هذا المنوال، على المفاوض أن يراقب التحسن التلقائي المتدرج لحديث محتجز الرهائن، وعليه أن يحذر ما قد يبدو كما لو كان تحسناً مفاجئاً، كأن يقول المحتجز فجأة أن كل شيء قد أصبح على ما يرام وأنه على يقين مما سيفعله لأنه قد يكون في هذه الحالة قد قرر الانتحار وقتل الرهائن.

أما التحسن التدريجي خلال ساعات التفاوض فلا شك أنه علامة أفضل فمن الممكن سؤاله مباشرة عما إذا كان قد فكر في الانتحار لأن مثل هذا السؤال لا يجعله يفكر في الأمر، بل إن مناقشته فيه، قد تساعد على إدراك مدى تفهم المفاوض لظروفه السيئة حتى إذا ما حدث تفاهم كامل بين طرفي الحوار، يمكن للمفاوض أن يطلب من المحتجز الخروج لملاقاته لأنه على استعداد تام لمساعدته.

جـ. الشخصية غير السوية (الخصائص والمدخل للمتفاوض):⁽¹⁾

الشخصية غير السوية تنتج عن تعرض الشخص لضغوط اجتماعية أو مادية أو عاطفية، تنتج غالباً من سلسلة من الفشل المتكرر في الحياة، فقد يفصل الشخص من المدارس ثم يلتحق بوظيفة من الوظائف يفصل منها تبعاً، أو يمارس بعض المشروعات التجارية التي ينتهي كل منها بالخسارة والخراب، أو

تكون له سلسلة من العلاقات العاطفية التي يصدم فيها بالخيانة أو الهجران فهو إنسان يرى نفسه فاشلاً وخاسراً على الدوام.

وقد يلجأ مثل هذا الشخص إلى احتجاز الرهائن، لكي يبرهن لشخص ما (زوجته أو والديه أو معارفه) على أنه قادر على تحقيق النجاح في عمل ما، واللجوء للجريمة بصفة عامة هي إحدى الوسائل التي يلجأ إليها مثل هؤلاء المرضى، لجذب الانتباه العام، خاصة وسائل الإعلام، والجريمة التي يرتكبونها عادة ما تكون جريمة غير عادية، وإما تتسم بالإثارة والأهمية، كإغتيال شخصية سياسية أو تدمير تحفة فنية عالمية شهيرة، أو ما شابه ذلك من أفعال تجذب الانتباه، ليثبت لشخص ما أنه رجل مهم ويستطيع أن يفعل ما لا يستطيع الآخرون فعله، وقد ثبت أن "هنلي" الذي حاول اغتيال الرئيس الأمريكي السابق "ريجان" بإطلاق النار عليه وسط مرافقيه وحراسته الشديدة قد أراد بهذا الفعل أن يثبت لممثلة سينمائية كان يعشقها من طرف واحد أنه شخص جدير بأن تلتفت إليه.

ولا يبعد عن هذا النوع من المرض الشخصي تمامًا عن الصلة بالواقع، بل أن تفكيره واضح، ولو أنه طائش وغير ناجح، وهو مدرك تمامًا لأفعاله، والنتائج المترتبة عليها، ويسعى حثيثًا لأحكام خطته بحيث يتم التنفيذ بالصورة التي فكر فيها مليًا.

والتفاوض مع هذه الشخصية غير السوية يمكن بسهولة أن يحقق نجاحًا كاملاً ويجب أن يبدأ ببناء وتوفير جو من التفاهم والتقليل بين الطرفين، وإقناع الشخص بأنه قد نجح تمامًا في تحقيق هدفه، ويركز المفاوض على إيجاد طريقة لمساعدة المحتجز على إنهاء الموقف دون أن يشعر بأنه قد فشل مرة أخرى، فإذا كان هدفه جذب الانتباه وإثارة الاهتمام يمكن إخباره بأن العالم كله يتحدث عنه، وأن وسائل الإعلام كلها تنقل الحدث وتردد اسمه.

ولكن يجب عدم السماح باستدعاء الوالدين أو المعارف أو الزوجة إلى مسرح الحادث، فقد يثير ذلك في نفس المحتجز شعورًا جارفًا أو إثارة بالغة وقد تدفعه إلى ارتكاب فعل طائش يؤكد به ذاته.

د. الشخصية اللااجتماعية (السيكوباتية) (الخصائص والمدخل للمتفاوض):

يعرف الشخص المصاب بهذا المرض بأنه شخصية غير اجتماعية (Antisocial) كما يعرف أيضًا بأنه شخصية سيكوباتية (Psychopath)⁽¹⁾ ويتميز بأنه "فنان في الخداع" (Con Artist) لأنه على درجة عالية من المهارة والإتقان والحدق، وأهم المقومات الرئيسية لشخصيته هي غياب الضمير وعدم الشعور بالذنب، فهو شخص لا يؤمن بالمبادئ أو الأخلاقيات السائدة في المجتمع، ولا يعرف الرحمة أو الشفقة، لذلك فمن المحتمل أن ينتج عن قسوته وغياب ضميره أن يعامل الرهائن معاملة غير آدمية.

والشخص المريض بالسيكوباتية غالبًا ما يكون لبقًا ومحدثًا مقنعًا، كما يحرص في العادة أن يكون حسن المظهر لذا فإنه يبدو في نظر الرهائن كشاب سيء الحظ تتعقبه السلطات، وهو أيضًا يتصف بالأنانية المفرطة، ويسعى للمتعة الحيوية، وغالبًا ما يستخدم الأشخاص والعواطف الإنسانية للحصول على مكاسب مادية لنفسه، ولكنه في نفس الوقت شخص مندفع يطلب الكسب العاجل والمتعة السريعة، ويبدو أنه غير قادر على الاستفادة من تجاربه السابقة، ولا يعتبر مما تعرض له من قبض أو سجن أو محاكمة سابقة، ولا يأخذ ذلك في حسبانته عند تورطه في المشكلات.

ويعتبر التفاوض مع مثل هذه الشخصية أمرًا شاقًا لأنه شخص حاذق ويتوقع دائمًا محاولة خداعه، وهو أيضًا شخص محنك ولا يمكن تقديم وعود إليه، يعلم مقدمًا أنها لا يمكن تحقيقها لذلك فإن على المفاوض أن يستغل فيه أنانيته واندفاعه وسعيه للمتعة العاجلة والمكاسب السريعة، ويمكن عقد صفقات معه إذا ما قدمت بصورة مقنعة، وبضمانات كافية، لأنه على استعداد دائمًا لخيانة رفاقه والتخلي عنهم، إذا ما تأكد من الحصول على مكاسب شخصية له.

1- انظر في هذا النوع من الأمراض النفسية:

Admer A. The practice and theory of individual psychology, New York, Harcourt brace, New édition, 1982.

ويميل محتجز الرهائن من هذه النوعية من المرض إلى الاستشارة الدائمة، فلا يمكن أن يمضي وقت طويل نسبيًا دون أحداث مثيرة بالنسبة له، ويمكن للمفاوض أن يجعله دائمًا في حالة تحفظ واستثارة، وذلك من خلال المفاوضات، وألاً تحول إلى الرهائن لتصعيد الموقف وإحداث الإثارة التي يبغيها.

2. المجرمون:

استعرضنا فيما سبق أهم ملامح الشخصية المصابة بالخلل العقلي ممن يحتجزون الرهائن وتعرضنا لأكثر أنواع المرض العقلي شيوعًا بين هؤلاء الأشخاص ونعرض فيما يلي لنوع آخر من محتجزي الرهائن وهم المجرمون العاديون.

ومشكلة احتجاز المجرمين للرهائن أمر كثير الحدوث والتكرار خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، حيث تنتقل الشرطة لأماكن الحوادث، خاصة سرقات المصارف والمحال العامة والخاصة، بعد فترة وجيزة جدًا نتيجة وجود خطوط ربط وإنذار بين هذه الأماكن ومقار الشرطة، وبمجرد وقوع حادث السرقة أو الاقتحام ينطلق نجرس الإنذار في مقر الشرطة التي تنتقل فورًا إلى محل الحادث، وقبل انصراف الجناة منه، وفي مثل هذه الحالات يقوم الجناة الذين يتعرضون للقبض عليهم باحتجاز مجموعة من الرهائن من بين الأشخاص الموجودين في محل الحادث مثل رواد المصرف أو زبائن المحل أو العاملين فيه.

وأولى الخطوات التي يجب إتباعها في مثل هذه المواقف، تحديد ما إذا كان الشخص المحتجز مختلاً عقليًا فإذا ما تم استبعاد ذلك الاحتمال فإن على رجل الأمن أن يتأكد من أنه يتعامل مع شخص دائم الاتصال بالقانون، وله خبرة ودراية كاملة بأساليب الشرطة، وهو يعلم كذلك ما الذي يجب عليه عمله لكي يخرج من ذلك المأزق حيًا.

وعملية التفاوض في مثل هذه الحالة يجب أن تكون عن طريق المناقشة على أرض الواقع، بما يساعد المحتجز في هذه الحالة على إدراك الموقف، وإقناعه بمبادلة سلامته الذاتية في مقابل إطلاق سراح الرهائن.

ولعل الأمر أسهل كثيرًا في التعامل مع المجرم محتجز الرهائن، منه من التعامل مع باقي الشخصيات الأخرى سواء المختلون عقليًا أو الإرهابيون السياسيون، لأن المجرم العادي لا يريد في الواقع إلا سلامته الذاتية وهو يعلم تمامًا أن أي عنف زائد منه سيضعف من العقوبة التي ستوقع عليه، وهو عادة إنسان واقعي وعلى علم تام بالقانون ولا يسعى إلى تحقيق مثل عليا أو أفكار وهمية تسيطر عليه، ومن ثم فإن طمأنته وتهديته والاتفاق معه بعد ذلك هو أمر ميسور نسبيًا.

3. المسجونون المتمردون:

يحدث الشغب في السجون نتيجة إحساس المسجونين بسوء المعاملة أو عدم كفاية ما يقدم إليهم من غذاء أو خدمات أخرى، أو نتيجة تعنت الحراس أو تعديهم على المسجونين فحوادث الشغب في السجون عادة ما تكون إذن مصحوبة بالشكوى من ظروف السجن والمطالبة بتحسين الأحوال.

وفي حالات كثيرة يتمكن المسجونون من احتجاز بعض ضباط السجن أو حراسه كرهائن، لأنهم أولاً: يريدون جذب الانتباه لشكاواهم وخاصة انتباه وسائل الإعلام، وثانيًا: لأن الحراس عادة هم الرهائن الذين يتاح للمسجونين احتجازهم لأن عدد الحراس أقل كثيرًا من عدد المسجونين، ولأنه لا يوجد سواهم داخل السجن يمكن احتجازهم، وثالثًا: لأن المسجونين في حالة الشغب يتوقعون رد فعل عنيف من السلطات تجاههم، وفي احتجاز الرهائن ما يعطيهم فرصة للمساومة ويحول دون استخدام السلطات للغازات وأدوات الاقتحام الأخرى الذي يترتب عنها خسائر بشرية.

وفي الحقيقة يجب على أجهزة الأمن أن تتخذ في مثل هذه الحالات إجراءً فوريًا وسريعًا بالاقتحام وإنهاء التمرد والشغب قبل أن يظهر للمتمردين زعامة

تتولى قيادتهم ويتطور الموقف إلى حالة أكثر سوءاً، بما قد يعرض الحراس المحتجزين للقتل أو الجراح البالغة.

والتفاوض مع المسجونين في هذه الحالة يتم كما لو كان المفاوض يتعامل مع المجرمين العاديين المذكورين في البند السابق، ولكن مع ملاحظة فارق جوهري، وهو أنه في حالة الشغب تسود عقلية القطيع بين المشاغبين، لذلك فإن اللجوء إلى العنف، خاصة من المجرمين الدمويين هو أمر وارد ومحتمل، لذا فإن على المفاوض أن يكون حازماً جداً في التعامل مع مثل ذلك الموقف، ولا يقدم أية تنازلات ولا وعود، وإنما يركز على التحذير من التعرض لسلامة الحراس ويبصر بالعقوبات الشديدة التي ستوقع على كل من يعتدي عليهم أو يشارك في الاعتداء، ويفهمهم بأنهم وإن كانوا يداً واحدة في الموقف الحالي، فإن الكثيرين منهم سيشهدون ضد زملائهم عند إجراء التحقيق في وقائع الاعتداء على الحراس، كما يصر على إنهاء الموقف وإخلاء سبيل المحتجزين، قبل النظر في أي مطالب أو مناقشتها، كما يفهمهم أن السلطات ستبحث بجدية مطالبهم وشكاواهم بعد إنهاء الموقف وليس قبل ذلك.

4. الإرهابيون:

تحتل عمليات احتجاز الرهائن التي يقوم بها الإرهابيون، بجاذبية خاصة من وسائل الإعلام، ولعل الهدف الأساسي لقيام الإرهابي باحتجاز الرهائن هو لفت نظر وسائل الإعلام لقضيته والنشر عنها نشرًا واسعًا، حيث تركز إستراتيجية الإرهاب على نقطتين هما: إخافة العدو ونشر قضيته.

فاحتجاز الرهائن إذن هو وسيلة لنشر القضايا التي يناضل الإرهابيون من أجلها نشرًا واسعًا، هذا فضلاً عما تحدثه مثل هذه العمليات من نشر للرعب العام، وهو ما يحقق في إستراتيجية الإرهاب "إخافة العدو".

وتعتبر عمليات احتجاز الرهائن التي يقوم بها الإرهابيون من أخطر صور احتجاز الرهائن وأصعبها بالنسبة لرجال الأمن والمفاوضين، بل إن كل

الدراسات التي أجريت في نطاق مفاوضات الرهائن، كانت من أجل مواجهة المواقف الإرهابية التي تنتج مثل هذه الحالات.

والواقع أن كل عمليات اختطاف الطائرات هي عمليات لاحتجاز الرهائن، ويعطيها هذه الأهمية وتلك الإثارة، أن هذا الاحتجاز يقع داخل طائرة بين الأرض والسماء، تحمل مئات من المسافرين الذين يسهل السيطرة عليهم في مقاعدهم، والتنقل بهم من دولة إلى أخرى وهم لا حول لهم ولا قوة كما يمكن أيضاً قتلهم جميعاً بتفجير الطائرة، دون أن يكون لأي منهم أدنى فرصة في النجاة. والذي يجعل المشكلة بالغة الخطورة عندما يحتجز الإرهابيون الرهائن، أن للإرهابيين سمات خاصة لا يشاركون فيها أي من الفئات الأخرى التي تحتجز الرهائن:

1. فهم على يقين من حجم وخطورة الموقف الذي يقدمون عليه، وعلى استعداد مسبق لتحمل كافة النتائج المترتبة عليه.
 2. والإرهابيون لا يحتجزون الرهائن عفويًا أو نتيجة تطور موقف معين وإنما يعدون لعملياتهم إعدادًا جيدًا ومخططًا منذ شهور سابقة على الحدث، ويتحيطون لكافة الظروف التي قد يتطور إليها الموقف.
 3. إنهم عادة مستعدون للموت (الاستشهاد) في سبيل إعلاء القضية التي يؤمنون بها ويدافعون عنها، والتي قد يصل إيمانهم بها إلى التضحية بغير حدود من أجلها.
 4. إنهم في كثير من الأحيان يبدؤون بقتل بعض الرهائن، ليثبتوا جدية تهديداتهم، ولحث السلطات على الاستجابة لمطالبهم.
 5. إنهم أحيانًا يرفضون المفاوضة أصلاً، ويقدمون مطالب فقط وينتظرون تنفيذها ويبدون عدم الاستعداد لمناقشتهم فيها.
- والموقف الإرهابي الذي يتضمن احتجاز رهائن، هو الذي يميز بين نوعين من المواقف الإرهابية التي سبق أن تحدثنا عنها في بداية هذا الفصل وهي:

أ. الموقف الإرهابي ذو الخطوة الواحدة:

وهو الذي تنتهي آثاره بمجرد وقوعه، مثل عمليات القتل والاغتيال وتفجير المتفجرات والتخريب وتدمير المنشآت.

ب. الموقف الإرهابي ذو الخطوتين:

وهو الذي تبدأ آثاره بعد وقوع الحدث، مثل خطف الطائرات واحتجاز الرهائن فيها ثم تقديم المطالب، أو خطف الأشخاص والتهديد بقتلهم إن لم تتم الاستجابة لمطالب معينة أو زرع متفجرات في مكان غير معلوم والتهديد بتفجيرها إن لم تتم الاستجابة لطلبات محددة وهكذا.

ويلجأ الإرهابيون عادة إلى احتجاز الرهائن لإجبار السلطات على تنفيذ مطالب تلخص عادة فيما يلي:

1. نشر وإذاعة بيان في الصحف أو الإذاعة أو التلفزيون، يتضمن شرحًا لقضيتهم وإعلانًا عن أهدافهم ومبادئهم.
2. المطالبة بإطلاق سراح أشخاص محبوسين أو معتقلين قد يكون من بينهم من ضبطوا في عمليات إرهابية سابقة ومحبوسين في انتظار المحاكمة أو من صدرت ضدهم أحكام يجري تنفيذها في السجون.
3. أو المطالبة بفدية مالية.

والمطالبة بالفدية المالية هو أمر يستحق بعض الإفاضة، حيث تتركز وسائل تمويل المنظمات الإرهابية في عدة أساليب هي:

أ- التمويل الذي تحصل عليه المنظمات من المتعاطفين معها، حيث يساهم هؤلاء الأفراد بجزء من دخلهم كتبرعات للتنظيم، ومن الأمثلة الشهيرة لذلك منظمة الجيش الجمهوري الإيرلندي التي تحصل على مساهمات منتظمة من المواطنين الذين هم من أصل أيرلندي وخاصة المقيمين بالولايات المتحدة الأمريكية.

ب- سرقات المصارف والمحال العامة والخاصة التي تتعامل في مبالغ مالية كبيرة.

ج- خطف الأشخاص وطلب الفدية، وخطف الطائرات والإفراج عن المحتجزين فيها مقابل مبالغ مالية طائلة.

وليس هنا مجال تغطية هذا الموضوع تغطية كاملة ولكن يجب أن يوضع في الاعتبار أن احتجاز الرهائن قد يكون أساساً وسيلة للحصول على فدية، وهذه الفدية هي التي ستتركز حولها المفاوضات، وفي كثير من الأحيان يكون رفض دفع الفدية سبباً في قتل الرهائن، ومن ثم فإن هناك عدة اعتبارات تحكم المفاوضات في هذه الحالة منها:

- يجب على المفاوض أن يجادل طويلاً في مبدأ دفع الفدية، ولا يقبل ذلك إلا إذا تأكد من وجود خطر جدي وحال يهدد حياة الرهائن.

- يمكن للمفاوض الذي استنتج مدى مهارة واحتراف محتجزي الرهائن، وعلى السلطات عندما تتأكد من أنهم محترفون وليسوا جددًا في هذا النشاط، ألا تحاول استخدام الوسائل الكيميائية أو الوسائل الأخرى التي تساعد على التعرف على المال لاستعادته فيما بعد لأن المحترفين يعرفون هذه الوسائل جيداً.

- يجب عدم دفع مبلغ الفدية بعد فترة قصيرة من طلبه، لأن ذلك يجعل الجناة يعتقدون أنهم تسرعوا في تحديد مبلغ الفدية، وقد يعاودون طلب مبلغ أكثر، ولا يفرجون عن الرهائن إلا بعد الاستجابة لمطالبهم الجديدة.

- يجب أن يكون تسليم الرهائن متزامناً مع تسليم الفدية.

- يمكن استخدام الوسائل الكيماوية إذا سمحت بذلك الظروف، التي تغير لون الأوراق المالية أو تلتفها تماماً بعد مضي فترة بين 12-24 ساعة، والتي ترش بها الأوراق ولا يكون لها لون أو رائحة أو ملمس مميز.

- يجب على المفاوض أن يحذر الخداع الذي قد يحاوله المختطفون وألا يستسلم لتهديداتهم على طول الخط.

وستتناول تفصيلاً فيما بعد القواعد العامة التي يجب أن يلتزم بها المفاوض في التعامل مع موقف احتجاز الرهائن، ولكن يجب قبل أن تعرض لذلك أن

نشير بإيجاز إلى إحدى الظواهر النفسية الجديدة بالاعتبار أثناء التعامل مع الموقف وهو ما يسمى بأعراض استوكهلم.

الرهائن وأعراض استوكهلم (The Stockholm Syndrome):

من بين الأمور التي يجب أن توضح في الاعتبار في موقف احتجاز الرهائن، الاتجاه النفسي للرهائن أنفسهم وتصرفاتهم أثناء الحدث، حيث ينتج عن قمايز الاتجاهات النفسية للرهائن كثير من الآثار الإيجابية أو السلبية التي تتحكم في كيفية إدارة الحدث، وما يسفر عنه من نتائج.

ويلعب الرهائن أنفسهم دوراً هاماً في عملية التفاوض، وبالرغم من أن ردود الأفعال الذاتية تختلف من شخص لآخر عند احتجازه كرهينة، إلا أن هناك مجموعة شائعة من الأفعال تعرف باسم اصطلاحى هو "أعراض استوكهلم" كثيراً ما تظهر في موقف احتجاز الرهائن.

ويرجع هذا الاصطلاح إلى عملية احتجاز الرهائن في أحد بنوك استوكهلم، قامت بها منظمة إرهابية في 23 أغسطس 1973م لإكراه الحكومة على الإفراج عن زعيمها الذي كان يقضى عقوبة سجن طويلة، واستمرت عملية احتجاز الرهائن عدة أيام، وعندما تولى رئيس الوزراء عملية المفاوضة قامت إحدى الفتيات من بين المحتجزين بتولي المفاوضة بالنيابة عن الإرهابيين، وأبدت أثناء الحوار خوفها من تصرفات رجال الشرطة، وعندما أخبرها رئيس الوزراء أنه يسعى إلى حل سلمي للموقف، أجابت بأنهم (تقصد رجال الشرطة) لن يستطيعوا مهاجمتنا وأن المحتجزين مستعدون قماًاً لحمايتنا من الشرطة.

وكانت هذه الإجابة وغيرها من الإجابات المماثلة محو اهتمام وتغطية واسعة من وسائل الإعلام، وصورت على أنها تعبير عن تعاطف الضحية من المجرم.

وقد أظهرت عدة مواقف مماثلة، وجود تعاطف غير عادي من بعض الضحايا حيال الجاني، خاصة في جرائم احتجاز الرهائن التي تستمر لمدة طويلة نسبياً.

وقد أثارت أعراض استوكهلم قدرًا كبيرًا من النقاش واختلاف وجهات النظر بين الباحثين والدارسين، خاصة علماء النفس، ولكن أغلب تلك المناقشات دارت في غيبة الحقائق المادية الملموسة التي يجب أن يدور حولها البحث، وسنتعرض هنا بشيء من التفصيل لتفسير "أعراض استوكهلم" وطرح بعض الأبعاد خاصة بها من أجل إيضاح أهميتها في المواقف التفاوضية، بالإضافة إلى محاولة تحليل أبعادها تحليلًا سلوكيًا بما يحقق إمكانية الاستفادة منها لصالح رجال الأمن الذين يتعاملون مع موقف احتجاز الرهائن.

أهمية أعراض استوكهلم:

قد تعتبر أعراض استوكهلم عاملاً إيجابياً مفيداً في موقف احتجاز الرهائن، لأنها قد تؤدي إلى التقليل من فرصة القتل غير المتهور للرهائن، ونقصد به القتل الذي يتم بتفكير وقصد متعمد كجزء من الضغط على السلطات أثناء المفاوضة، ويرى الخبراء أنه كلما طالت مدة الاحتجاز، كلما زاد احتمال الوصول إلى حل سلمي للموقف، خاصة وأن التعامل بين المحتجزين والرهائن يخلق شيئاً من الألفة للوضع الراهن بمضي الوقت، ورغم ذلك فإن قليلاً من التفسيرات أو التبريرات قدمها الباحثون شرحاً لأسباب هذه النتيجة، فهي لذلك أمر لازال قابلاً للمناقشة والاعتراض.

ولاشك أن أحد أسباب صعوبة دراسة أعراض استوكهلم يرجع إلى المشكلات التي لا تحصى والتي تتعلق بجمع المعلومات عن مواقف احتجاز الرهائن، فليست هناك جهة واحدة يمكنها أن تجمع كل التقارير التي يحررها رجال الشرطة عن نتيجة مناقشتهم للرهائن أثناء الحادث أو بعده بل إنه قلما تتم مناقشة الرهائن بعد إنهاء موقف احتجاز الرهائن، كما أن المناقشة ذاتها ليست الوسيلة المثلى للتعرف على أبعاد أية ظاهرة، ومن ثم فإن الدراسة العلمية الصحيحة والمتعمقة للاتجاهات النفسية للرهائن ليست متاحة.

التفسير النظري لأعراض استوكهلم:

تقول إحدى الدراسات الأمنية الحديثة أن أعراض استوكهلم يمكن أن تنشأ عندما يكون الرهائن ومحتجزوهم موجودين في مكان منعزل أو محاصر بواسطة السلطات، حيث قد ينشأ من ذلك الموقف الأعراض التالية:⁽¹⁾

1. شعور إيجابي من الرهائن تجاه محتجزهم.
2. شعور سلبي من الرهائن ومحتجزهم تجاه السلطات.
3. شعور إيجابي من المحتجزين تجاه الرهائن.

وهذه المشاعر التي تعبر عن أعراض استوكهلم، عادة ما تتأكد وتعمق أحياناً وفي ظل ظروف معينة، نتيجة تصرف السلطات حيال الموقف الإرهابي، فعندما يشعر الرهائن أنهم قد يتعرضون لعملية الاقتحام التي قد ينتج عنها موتهم وإصابتهم، يتولد لديهم إحساس بأن الشرطة هي التي قد تسبب لهم الضرر، وأنها مصدر الخطر، بينما يقف المحتجزون بسلاحهم يدافعون عن أنفسهم وعنهم، وفي بعض الحالات كان الرهائن يدعون ربهم ألاّ تتدخل الشرطة أو تستخدم العنف لأنهم يتصورون أن في ذلك هلاكهم، ومن ثم يتولد لديهم شعور سلبي لدى السلطات وفي المقابل يتولد لديهم شعور إيجابي نحو محتجزهم، الذين يتوحد مصيرهم معهم في ذلك الموقف.

وأحياناً ما يحدث تعاطف بين الرهائن والمحتجزين، خاصة إذا لم يسيء المحتجزون معاملة الرهائن وفي هذه الحالة بالذات يمكن أن يتطور الموقف إلى حالة التوحد التي أشرنا إليها آنفاً.

وتشتمل أعراض استوكهلم في نظر المفاوضين على جانب إيجابي وآخر سلبي: أما الجانب الإيجابي فإنه كلما كانت أعراض استوكهلم أقوى كلما كان احتمال قتل الرهائن أقل، أما الجانب السلبي فيشتمل على ما يأتي:

1. أية معلومات تأتي من قبل الرهائن لا يمكن الاعتماد عليها تماماً.

1- Joan S. Streemer, Hostages and hostages takers, Gray, Toronto, 1985, P : 95.

2. قد يتصرف الرهائن عكس التعليمات الصادرة إليهم من قبل الشرطة أثناء عملية الاقتحام، وقد أدى ذلك إلى مصرع كثير من الأشخاص الذين لم ينفذوا أوامر الشرطة بالانبطاح، واستمروا واقفين في الوقت الذي بدأ فيه إطلاق النار، كما أن هناك بعض الحوادث المسجلة التي عاد فيها الرهائن إلى مسرح الأحداث بعد أن خلصتهم الشرطة.

وهناك بعض العوامل التي تؤثر في تطور أعراض استوكهلم وأهم هذه العوامل مرور الوقت، أما العامل الثاني فهو ما إذا كان الرهائن معزولين عن المحتجزين أم لا؟ والعامل الثالث هو ما إذا كان هناك اتصال إيجابي بين الرهائن والمحتجزين؟ فإذا كان هذا الاتصال الإيجابي قائماً ومستمرًا دون أن تتخلله تجارب سلبية فعندئذ يفيد مرور الوقت في تطور أعراض استوكهلم، والعكس صحيح إذا ما أساء المختطفون معاملة الرهائن أو قاموا بعزلهم في مكان منفصل فإن مرور الوقت يؤدي إلى ازدياد النفور بين الرهائن والمحتجزين.

ورغم كل ما كتب عن أعراض استوكهلم فإنني أرى أنها ليست من الأهمية بالدرجة التي يعلقها عليها عدد كبير من الباحثين، لأن الإنسان مهما كانت حالته وظروفه لن يتعاطف مع من يحتجزه ويعرضه للخطر ويهدد بقتله إن لم تستجب مطالبه، وإذا حدث ذلك فإما أن يكون تصرفاً أو شعوراً شاذاً والشاذ لا يقاس عليه.

تصنيف ستراتون:

وهناك أساليب أخرى لتصنيف محتجزي الرهائن، كل منها تستخدم لأغراض تحليلية مختلفة، أو لعلاقة ذلك التصنيف بعملية اتخاذ القرار.

وعلى سبيل المثال صنف الدكتور "جون ستراتون" مدير خدمات الطب النفسي بإدارة شرطة مقاطعة لوس أنجلوس، أنواع محتجزي الرهائن في ثلاث مجموعات كالآتي:⁽¹⁾

1- Stratton, I.G. The terrorist act of hostage taking, journal of police science and administration, 1987, Vol 6, P : 123- 134.

1. محتجز الرهائن المختل عقلياً:

نظراً للضجة الإعلامية التي تحظى بها مواقف احتجاز الرهائن فقد أصبح من المتصور لدى الأشخاص المختلين عقلياً أن اتخاذ أحد الأشخاص كرهينة يضمن له الظهور في وسائل الإعلام والفرصة في ممارسة السلطة والقدرة على وضع الشرطة في موقف المدافع، وبعد احتجاز الرهائن أيضاً وسيلة رائعة للانتحار بالنسبة لهؤلاء الذين لديهم ميول انتحارية ويشير ستراتون إلى تصنيف علماء النفس والأطباء النفسيين لهؤلاء المختلين عقلياً أو الاضطهاد (Paranoid) مرضى الذهان (Psychotic) ومرض الانفصام في الشخصية (Schizophrenic) ومرض الوسواس (Delutional).

ويرى ستراتون أن تلك المصطلحات توهي حتى لدى الشخص العادي بأن محتجز الرهائن المختل عقلياً لا يمكن التعامل معه، حيث أنه في مواقف احتجاز الرهائن يجب الاتصال بمحتجز الرهائن ومحاولة التدخل لإنهاء الموقف.

وقد يكون محتجز الرهائن المختل عقلياً لديه ميل للعنف ومع ذلك قد يكون في غاية الذكاء وله رأيه الخاص في الحياة والسلوك، وذلك في إطار وهمي معقد ولذا فإنه في غاية الأهمية أن يحاول فريق التفاوض تفهم العالم الذي يعيش فيه ذلك الشخص، وقد يبدو ذلك في غاية الصعوبة، ولكن إذا استطاع المفاوض أن يبدأ في التعرف على محتجز الرهائن هنا يمكنه أن يدرك لماذا جاء ستراتون بالأسباب التالية كدوافع لاحتجاز الرهائن من قبل المختلين عقلياً.

1. الشخص الذي مات له عزيز بمرض السرطان قد يقوم باحتجاز أحد مديري شركات التبغ كي ينبه العالم إلى أضرار التدخين.

2. الشخص الذي يعاني من مشكلات متعددة والذي يتسلم إعلاناً بمصادرة منزله لدين عليه قد يذهب إلى الشركة الدائنة ويقوم باحتجاز المسؤولين عن طرده من منزله.

3. الرجل الذي يعاني من الإحساس من عدم أهميته، وعدم جدوى الحياة والذي يريد أن يموت قد يقوم باحتجاز الرهائن ومواجهة الشرطة وذلك كي يقتل في مشهد عظيم بدلاً من أن ينتحر دون أن يسمع به أحد.

وقد تمتد هذه القائمة من الأمثلة الحقيقية إلى ما لا نهاية لأنه في كثير من الأحيان يكون هؤلاء الأشخاص أناسًا ذوي إمكانيات شخصية محدودة ويشعرون بأن مشكلاتهم قد نتجت عن اضطهادهم من قبل العالم أو من قبل فئة ما، وقد يتغلب عليهم الشعور باليأس والإحباط وفقدان الثقة بالنفس إلى درجة أنهم يشعرون بأنه يجب عليهم الثأر من خلال السيطرة على الشخص أو الهيئة التي ترمز إلى مشكلاتهم، هذا ويمكننا لأغراض عملية أن نضع محتجزي الرهائن تحت تأثير المخدرات بين المختلين عقليًا.

فالمعايير لاعتبار محتجز الرهائن مختلًا عقليًا لا نهائية، والتعامل مع هذا الشخص يعد من أصعب ما يكون وذلك للافتقار للمنطق والسيطرة على النفس، ولهذا السبب فإنه من الضروري في هذه الأحوال الاستعانة بخبراء علم النفس والأطباء النفسيين.

2. المجرمون:

وفي هذا النوع من الاحتجاز للرهائن يقول الدكتور "جون ستراسون" أن المجرمين عادة ما يلجئون إلى احتجاز الرهائن (باستثناء المختطفين) كمخرج أخير للموقف الذي تورطوا فيه، ففي بعض الأحيان يضطر المجرم بعد مداهمة الشرطة إلى أخذ رهينة للمساومة على خروجه من هذا المأزق فبينما يستخدم المجرمون عقولهم عند ارتكابهم الجريمة إلا أنهم يكونون أقل تعقلًا عند مهاجمة الشرطة لهم، وذلك خشية أن يتعرضوا للقبض، وعلى أية حال فإنه في معظم الأحوال يمكن مناقشتهم وإقناعهم بأن الجريمة التي ارتكبوها أقل خطورة من القتل أو الاختطاف، ففي إطار القوانين والنظم القضائية الحالية إذا ما أعطي المجرم بعض الوقت للتفكير والتروي فإنه غالبًا ما سيخلص إلى الاستسلام إنقاذًا لحياته وتخفيفًا من عقوبته، هذا وقد يحاول بعض المجرمين في مثل هذه المواقف إقناع الشرطة بأنهم إرهابيون سياسيون وليسوا مجرمين عاديين مما يؤدي إلى زيادة الموقف تعقيدًا، وهذا ما حدث في حصار سباجيتي هاوز في لندن عام 1975م، ففي 28 سبتمبر من هذا العام قام ثلاثة رجال مسلحون بالبنادق والطبنجات باقتحام سباجيتي هاوز في كينتسبرج بغرض السرقة، والواقع أن

اثنين منهم كانا عضوين في إحدى الجماعات المتطرفة وكان زعيمها من معتادي السرقة الذي له صلة أيضًا بالجماعات المتطرفة، وعلى الرغم من تلك الصلة بالجماعات المتطرفة إلا أنه كان من الواضح أن الثلاثة مجرد لصوص يقومون بعملية سطو مسلح وليسوا إرهابيين.

وكانت الخطة تهدف إلى مهاجمة ذلك المكان بصفة خاصة في وقت مبكر من صباح يوم الأحد حيث نما إلى علم "ديفيد" قائد المجموعة أن في ذلك اليوم يجتمع عدد من مديري فروع شركات سباجيتي هاوز في لندن لتسليم الإيرادات وعندما دخل اللصوص المبنى تمكن أحد المديرين من الهرب ثم أسرع بإبلاغ الشرطة وفي أقل من دقيقتين كانت الشرطة تحيط بالمكان، وبمجرد علم اللصوص بوصول الشرطة قاموا بدفع أسراهم إلى حجرة صغيرة بالطابق الأرضي ثم أغلقوها عليهم جميعًا وبدؤوا في التنفيذ في كيفية الخروج من هذا المأزق، واستمر الحال على ذلك لمدة أسبوع إلى أن استقروا في النهاية إلى أن الطريق الوحيد للخروج من هذا المأزق هو الاستسلام.

ولم يكن هؤلاء المجرمون الثلاثة أغبياء فقد ادعوا في البداية أنهم أعضاء في منظمة جيش التحرير الأسود وكانوا يأملون من ذلك الحصول على تنازلات للخروج من هذا المأزق، لذا عندما وصلت الشرطة كان الموقف عبارة عن احتجاز ثلاثة من منظمة جيش التحرير الأسود (وليس ثلاثة لصوص مسلحين) لثمان من الرهائن.

فقد كشف "ديفيد" عن شخصيته وقرر أنهم ينتمون إلى منظمة جيش التحرير الأسود وطالب بأن تستمع وزارة الداخلية إلى مطالبهم.

وكان أول ما حصلوا عليه وعد بعدم إطلاق الرصاص على أي منهم ثم بدأت المفاوضات فطلب "ديفيد" إطلاق سراح عدد من أعضاء المنظمة المسجونين بمقتل بريكستون وصرح ببعض التصريحات بالنيابة عن منظمة جيش التحرير الأسود، ولم تكن الشرطة قد سمعت عن تلك المنظمة من قبل وقد بدا أنها من وحي خيال "ديفيد".

وسارت المفاوضات إلى أن طلب "ديفيد" طائرة تقلهم من مطار لندن ونظرًا لفشله في تحديد نوع الطائرة والمدى الذي يريدها أن تطير عليه فقد أدركت الشرطة عندئذ أنها ليست عملية إرهابية رديئة التخطيط وإنما جريمة عادية، لذا قاموا بإطالة المفاوضات وإجراء التحريات مع "ديفيد". وتمكنوا أثناء ذلك من التوصل إلى السيارة التي كان يستقلها اللصوص ثم قاموا برفع بصمات زميليه المجهولين مما ساعد في التعرف عليهم، ومن خلال تلك المعلومات وغيرها مما جاء على لسان "ديفيد" في غفلة منه أثناء المفاوضات ثبت أن الثلاثة مجرمون وليسوا إرهابيين.

وقد استطاعت الشرطة بالاستعانة ببعض الوسائل الفنية، من أن تتعرف على ما يجري في داخل الحجرة، فقد تمكنوا من معرفة نوع الأسلحة التي يحملها المجرمون، والحالة التي هم عليها، فمع أنهم كانوا يدقون الأبواب ويصيحون بأنهم يموتون جوعًا وعطشًا ألا أنهم كانوا في الواقع يستهلكون الأطعمة والمشروبات المخزونة في الحجرة.

ومع استمرار الحصار وتعرف الشرطة على هويتهم، قامت إحدى الصحف بنشر صورة أحدهم وتم إدخال نسخة منها إلى محتجزي الرهائن مع تعليق عليها من أسفل الباب، وبينما كان الرجل صاحب الصورة نائمًا في ذلك الوقت قام زملاؤه بتقطيع الصحيفة وإخفائها إدراكًا منهم لما سيحدث، فعندما استيقظ الرجل سأله رجال الشرطة عما إذا كان رأى الصحيفة ثم قاموا بإدخال نسخة أخرى منها إليهم مما أدى إلى إثارة الانشقاق بينهم حيث أصيب الرجل بصدمة عنيفة عندما قرأ الصحيفة، وقد كانت القشة التي قصمت ظهر البعير عندما أبلغتهم الشرطة أنه تم القبض على اثنين من شركائهم بالخارج، وفي اليوم السادس تم إطلاق سراح الرهائن واستسلام المجرمين (وبالرغم من أن "ديفيد" أطلق الرصاص على نفسه إلا أنه أصيب فقط بإصابات بالغة)، وقد اعتبرت اسكتلانديارد أن من أهم العوامل التي أدت إلى هذه النهاية الناجحة هو الضغط المتواصل على المجرمين مع التأكد على أن مسؤولية ما حدث تقع عليهم، بالإضافة إلى التمسك بسياسة عدم التنازل أو عقد الصفقات فقد قال لهم

السيد "روبرت مارك" رئيس شرطة العاصمة في ذلك الوقت أنه ليس أمامكم أي طريق تسلكونه سوى الطريق إلى أقرب قسم شرطة.

وقد كانت حادثة سباحيتي هاوز ذات أهمية لسببين:

أولاً: أنها كانت إحدى حادثتين (الثانية كانت حصار أعضاء منظمة الجيش الجمهوري الإيرلندي في لندن ديسمبر 1975م) اللتين نجحت خلالهما بريطانيا في بلورة سياستها تجاه مواقف احتجاز الرهائن وهي تلك السياسة التي استخدمت بنجاح فيما بعد في كثير من المواقف المتتالية.

ثانياً: أنها بينت الفرق بين محتجزي الرهائن المجرمين والسياسيين وبينت ضرورة إلمام السلطات بكافة المعلومات والتفاصيل عن أنواع محتجزي الرهائن إذا أرادوا تقويم التهديدات الموجهة إليهم في حادث ما.

أما محتجز الرهائن المنتمي إلى عقيدة سياسية أو اجتماعية أو دينية أو عرقية فيقول عنه "جون ستراتون":

إن ذلك الشخص ينتمي بصفة عامة إلى مجموعة توصف بالإرهاب وهي تعتقد وتؤمن بفكر أو قضية معينة والمجموعات الإرهابية عادة ما تكون من قليل من الأفراد الذين يكرسون أنفسهم وحياتهم للدفاع عن اعتقاداتهم وأفكارهم، ومهما كان هدف تلك الجماعة أو الحركة فإن الإرهابيين المحترفين عادة ما يعكفون على دراسة التكتيكات الثورية والأساليب الفعالة لتطوير وإعلان إيديولوجياتهم أو قضيتهم، فهم في الغالب يدرسون استخدام الإرهاب كتكتيك كما يدرسون بالإضافة إلى إيديولوجياتهم وأساليبهم الثورية، الموضوعات المتعلقة بالشرطة وإجراءات الأمن وردود الفعل الاجتماعية وغيرها من الموضوعات الإرهابية وكذا كيفية استخدام تهديداتهم المؤثرة للوصول إلى الملايين من خلال وسائل الإعلام، فالمنظمات التي تسعى نحو التغيير الاجتماعي مثل منظمة توباماروس (Tupamarus) في أرجواي، والتي تسعى نحو التغيير السياسي مثل (منظمة الجيش الجمهوري الإيرلندي) والتي تسعى إلى استقلال الأقليات العرقية مثل (منظمة الباسك في أسبانيا)، والتي تسعى نحو الإصلاح

الديني (مثل منظمة حنفي مسلم) تلك المنظمات أصبحت معروفة لدى العالم لما تتبعه من عنف ولما تحظى به عملياتهم من ضجة من خلال وسائل الإعلام، وتلك المجموعات هي من أصعب ما يكون في التعامل معها نظرًا لتمسكهم والتزامهم الشديد بقضاياهم، فبالرغم من أنهم يقومون بعملياتهم بتعقل ومن أجل تحقيق مجموعة من المطالب فإنهم في الغالب ما يتمسكون بمطالبهم إلى درجة الموت أو القتل إذا لزم الأمر.

وبالرغم من أن تلك المواقف الإرهابية قد تتعقد نتيجة لإصرارهم وتخطيطهم المحكم وقدرتهم على ممارسة الضغوط بفعالية إلا أن التجربة قد أثبتت أنه يمكن في الغالب إيجاد بدائل لمطالبهم الأصلية وعادة ما تكون بدائل تسلم بقليل من المطالب السياسية.

ومن خلال تلك التصنيفات التي حددها ستراتون وغيره فإنه من الممكن تحليل كل مجموعة فيما يتعلق بالدوافع المحركة لها وبذلك نستطيع تحديد الأسلوب الأمثل الذي يمكن لقوات الأمن أو الشرطة إتباعه لمواجهة الموقف الإرهابي (أو الحدث الذي ارتكبته مجموعة من الأفراد المجرمين أو المختلين عقليًا مستخدمين أو مقلدين التكتيكات الإرهابية).

فالاهتمام بذلك التحليل يوضح ردود الفعل المختلفة إزاء المواقف المختلفة لاحتجاز الرهائن، ونظرًا لأن مواقف احتجاز الرهائن تعد من الأشكال الرئيسية للأنشطة الإرهابية (ليس بالضرورة فيما يتعلق بتكرار حدوثها ولكن فيما يتعلق بآثارها) فإن قوات الأمن في كافة أنحاء العالم (سواء كانت شرطية أو عسكرية)، تعمل منذ ذلك العقد الأخير على تطوير أساليبها الخاصة في التفاوض من أجل معالجة تلك المواقف وذلك لتجنب قتل الأبرياء من الرهائن دون تقديم أية تنازلات سياسية للإرهابيين، وقد تزعمت بريطانيا وهولندا الميدان في التعامل مع الإرهابيين السياسيين وتزعمت إدارة شرطة مدينة نيويورك التعامل مع محتجزي الرهائن المجرمين، والتطور مستمر في أساليب التفاوض مع مواقف احتجاز الرهائن فهناك أساليب جديدة ودائمة التطور حتى يمكن مواءمة المتغيرات في مواقف احتجاز الرهائن، هذا بالإضافة إلى أن

محتجزي الرهائن أصبحوا على دراية بأساليب التفاوض ويعملون على التقليل من أثرها.

وقد أوجز "جون ستراتون" أفكاره حول موقف احتجاز الرهائن في الإرشادات التالية، التي رأينا عرضها هنا باختصار استكمالاً للفائدة وهي كما يلي:

إرشادات لمعالجة مواقف احتجاز الرهائن:

1. الزمن:

عنصر الزمن من أهم العناصر في معالجة موقف احتجاز الرهائن، إقامة الوئام بين المفاوض ومحتجز الرهائن يحتاج إلى وقت، وهذا ينطبق أيضاً على تطوير العلاقة بين الإرهابيين والرهائن. فقد يكون من الضروري لسلامة الرهائن أن يعملوا على إقامة نوع من العلاقة بينهم وبين الإرهابيين والدليل على ذلك أنه في حالة قتل الرهائن فإن أول من يقتل منهم أقلهم علاقة بمحتجزهم. ومن الجدير بالذكر أن الإرهابيين أصبحوا يدركون كيف أن نمو هذا الوئام أو العلاقة يضعف من عزمهم على إيذاء الرهائن لذا فهم يلجئون الآن إلى إلباس أسراهم غمامة على أعينهم وحرمانهم من الكلام لمنع تطور مثل هذا النوع من العلاقة.

وتعد الدقائق القليلة الأولى للحادث أكثر الأزمنة حرجاً نظراً للحالة الانفعالية التي يوجد عليها الجميع، وخاصة الإرهابيين والرهائن حيث يكونون في حالة غير مستقرة، وفي مثل هذه الظروف يكون رد الفعل سريعاً وغير متوقع، ولكن مع مرور الوقت يبدأ هذا الانفعال في الانحسار ويعود رد الفعل إلى طبيعته. وإن كان يظل الانفعال مسيطراً على الأمور، ويقل تأثير العقل إلا أنه مع مرور الزمن تقترب تلك القوتان من نقطة التوازن (التعقل والانفعال).

ولضمان الوصول إلى ذلك التوازن فإنه يجب على رجال الأمن تجنب التصرفات التي قد تزيد من الحالة الانفعالية للإرهابيين فأول ما يجب اتخاذه هو تأمين الموقع والنطاق المحيط به، وتجنب ظهور أية قوة قد توحى بالهجوم على

الإرهابيين، ثم تتخذ بعد ذلك الإجراءات لتقديم مفاوض ليبدأ بعد ذلك ببطء إقامة جسر من الاتصال والوثام بينه وبين الإرهابيين.

ومن الجوانب الأخرى المتعلقة بالوقت، طبيعة الإجراءات المتبعة عقب هدوء ثورة الانفصال وإمكانية الاتصال، وقد حدد ستراتون في هذا الصدد نوعين من الإستراتيجيات كل منهما له مؤيدوه، أحدهما يرى أنه يجب على المفاوض أن يتلاعب بأعصاب الإرهابي فيثيره تارة ويهدئه تارة أخرى، محدثاً تغيرات عديدة في حالته الانفعالية في زمن قليل مما يجعله ينهار بسهولة وبسرعة ويضطر إلى الاستسلام.

أما الرأي الآخر فيرى أنه بمجرد الوصول إلى توازن انفعالي يجب عندئذ الحفاظ على هذا التوازن وعدم الخلل به وأن تترك الأمور تسير في طريقها حتى يبدو لمحتجز الرهائن أنه ليس أمامه بديل غير الاستسلام.

وهذان الأسلوبان (أو مزيج منهما) قد تم تجربتهما للوصول إلى استسلام الإرهابيين دون إيذاء الرهائن. وعلى أية حال فإننا نرى أن الأسلوب الثاني الذي يقوم على التآني والتروي قد يؤدي إلى إنقاذ الكثير من الأرواح على المدى البعيد، فإنه لمن الخطورة بمكان التلاعب بأعصاب الإرهابيين، حيث أنه من الصعب أو من المستحيل التنبؤ بسلوكهم في مثل هذا الموقف تحت تلك الضغوط.

2. المفاوض:

يعد اختيار وتدريب المفاوضين من أهم ما يكون نظراً لأنهم يكونون حلقة الوصل بين السلطات والإرهابيين، فقد وضعت بعض الهيئات معايير محكمة ودقيقة لاختيار المفاوضين الذين تقوم بتدريبهم بعد ذلك تدريباً شاملاً يشمل على مواقف لاحتجاز الرهائن يتم ترتيبها لإعدادهم لمثل هذه المواقف فيجب أولاً أن يقوم المفاوض بإنشاء علاقة قوية بينه وبين الإرهابيين، فمن أهداف المفاوض أن يقيم علاقته مع الإرهابي على اعتبار أنه وسيط محايد وليس متخذاً للقرار محاولاً أن يتفهم طبيعة محتجز الرهائن وأن يتعرف على اتجاهاته حتى

يمكن لمتخذي القرار التوصل إلى القرار السديد وهذا الإجراء يتطلب استهلاك الوقت وتقليل احتمالات نوبات الانفعال والخروج من التشنج والسماح للعلاقة بينهما أن تصل إلى قمة التفاهم.

وبصفة عامة فإنه من المفضل أن يقوم بإجراء كافة عمليات التفاوض اثنان فقط من المفاوضين وإلا سيصعب إقامة أي نوع من العلاقة، ويجب أن يكون المفاوض ضابطاً برتبة متوسطة يقوم بإبلاغ متخذ القرار بما يجري وهذا يؤدي إلى استهلاك الوقت لأنه دائماً ما سيضطر إلى نقل رسائلهم ومطالبهم إلى رؤسائه إلى جانب أن القرارات غير المستحبة من قبل محتجزي الرهائن سوف تقبل على أنها ليست مسئولية المفاوض مما لا يؤدي إلى إفساد الود والعلاقة التي سبق وأن أقامها، بالإضافة إلى تفرغ المفاوض للتركيز في مهمته الأساسية وعدم الانشغال في المهام التنفيذية.

3. الخداع كتكتيك في التفاوض:

إن مسألة إتباع الأمانة أو عدم الالتزام بها أثناء مفاوضات الرهائن هي مسألة صعبة، ومرة أخرى نجد أن هناك مدخلين أساسيين:

الأول: أنه إذا كذب المفاوض أو أخلف وعده لإنقاذ الأرواح في موقف ما (وخاصة إذا ما كانت هذه الخدعة قد نشرت عن طريق وسائل الإعلام) فإن الإرهابي الذي يشارك في أية حادثة تالية لن يثق بأي مفاوض أو بأية حلول سلمية مقترحة وأصحاب هذه النظرية يرون أننا يجب أن نضع في الاعتبار تلك الآثار ذات المدى البعيد لمثل هذا التصرف ولا يجب علينا أن نقنع بالمكاسب الوقتية، مضحين بالثقة التي نحتاج إليها بشدة في مواقف أخرى مستقبلية مماثلة.

أما المدخل الثاني أن يقدر قيمة الحياة الإنسانية في الموقف الحالي واضحاً إياها في مرتبة أعلى من الخسارة المحتملة (والمجهولة) للأرواح في المستقبل، فالخداع يعتبر ذا فائدة كبيرة إذا ما حقق الغرض منه وعلينا أن نلاحظ على أية حال أن الخداع يمكن أن ينجح بصورة ملحوظة في حالات المختلين عقلياً أو

المجرمين محتجزي الرهائن، ولكنه لن يحقق نفس النجاح في حالة الإرهابي المتمرس المتعصب لرأيه ومبادئه وأفكاره وقضاياه.

وهناك دلائل تؤيد كلا المدخلين ومشكلة اختيار أحدهما صعبة للغاية، وكل ما يمكن قوله هو أنه بالرغم من إمكاننا إعطاء بعض الخطوط الإرشادية العامة إلا أن مفاوضات الرهائن يجب أن تستجيب لبعض المواقف والظروف الفردية ففي بعض الأحيان ينجح الخداع ولا تذاع الخدعة على نطاق واسع وهنا تكون واجبة الاستخدام، وعلى أية حال وكافتراض عام فإنه من الأفضل أن نحاول تفادي الوعد بما لا يمكن تحقيقه، وخاصة حينما يكتسب الموقف دعاية وانتشاراً فيكون من الأرجح في هذه الحالة أن يراقب الذين يعزمون على تنفيذ عمليات اختطاف في المستقبل تصرفات رجال الشرطة بدقة لاختيار أنسب الأساليب لعملياتهم، والخدعة المشوشة أو الحمقاء قد تقلل من الخيارات المعروضة أمام المفاوضين في المستقبل، بل إنه من الخطورة بمكان أن يكتشف محتجز الرهائن الخدعة قبل أن يطلق سراح الرهائن لأنه في هذه الحالة سيفقد الثقة تماماً في المفاوض، وقد يؤدي ذلك إلى انهيار عملية التفاوض بأكملها.

4. الاقتراحات:

تعتقد معظم السلطات أن على المفاوضين ألا يقدموا أية اقتراحات للإرهابيين محتجزي الرهائن لأنهم بذلك قد يعطونهم أفكاراً لم ترد بخاطرهم من قبل، وعلى سبيل المثال: فإنه في أحد المواقف إذا ما طلب الإرهابي من الشرطة إمداده بسلاح نصف آلي فإنه بالطبع لا يجب أن يقترح عليه المفاوض بأخذ مسدس عيار 44 بدلاً منه، ومن ناحية أخرى فإنه في مواقف أخرى وخاصة عندما تطول فترة الحصار، ويزداد قلق وإرهاق ومعااناة الإرهابي من التفكير المشوش، فإن بعض الاقتراحات المقدمة من المفاوض قد تريحه من الضغوط النفسية التي تواجهه وتكون مفيدة في نفس الوقت في تحقيق أهداف رجال الأمن ومرة أخرى نقول أنها مسألة تقدير دقيق في مكان الحادث، لأن كل حادث له ظروفه الخاصة.

5. مطالب مختطفي الرهائن:

إن أحد المبادئ الأساسية والمقبولة تمامًا في عملية مفاوضات الرهائن هي ألا تعطي الإرهابي أي شيء إلا إذا حصلت على مقابل له، وقد استخدم هذا المبدأ بنجاح في إطلاق سراح العديد من الرهائن في مقابل أشياء تافهة مثل السندويشات والسجائر ولعل الوقت الوحيد الذي يخفف فيه هذا القيد هو المرحلة الأولى من المفاوضات مع بداية تحقيق التفاهم مع المختطف حيث تكون تلبية مطالبه البسيطة مقبولة وذلك بلا مقابل.

وهناك بعض المطالب المتفق عليها عالميًا بأنها ليست بمحل تفاوض وهي تتضمن الأسلحة والمخدرات والمشروبات الكحولية وكذلك تبادل الرهائن ويجب أن نتجنب التفاوض على وسائل الانتقال كلية إذا ما أمكن ذلك، ولكن معظم أجهزة الأمن لديها خطط بديلة في حالة ما إذا ظهر موقف معين كان فيه نقل الرهائن ذا أثر فعال في إنجاح الخطة.

ضحايا حوادث احتجاز الرهائن:

لا توجد دراسة مكتملة لنفسية مختطف الرهائن إلا إذا كانت تحوي نظرة موجزة عن ردود الأفعال الفورية للضحايا المحتجزين، فالمختطفون لا ينظرون لضحاياهم على أنهم آدميون بل على أنهم أشياء محل للتفاوض، فهم مجرد وسائل لتحقيق غاية معينة ولا قيمة جوهرية لهم غير قيمتهم التبادلية، فمختطف الرهائن يحاول دائمًا ألا يرى الضحايا كأفراد لهم شخصياتهم ورغباتهم واحتياجاتهم ولكنه يسعى لكي يرى فيهم ما يستطيعون عمله، لكي يحصل على احتياجاته في مقابل أرواحهم، وعلى الرغم من ذلك فإنه من الجلي الآن أن ردود أفعال الرهائن قد تكون ذات أثر هام جدًا في نتائج الموقف.

وقد اتضح ذلك بصفة خاصة في أعقاب الاعتراف بالعلاقة التي تنمو بين المختطف ورهائنه إذ أن مصير الرهائن يعتمد على سلوك المختطف ونتيجة لذلك فإن حياة الرهينة أو موتها يعتمد اعتمادًا كبيرًا على علاقتها ومعرفتها بالمختطف الذي يملك زمام الأمور ومطلق الحرية في التحكم في أرواح الرهائن،

ومن هنا نجد أن هناك ضغطاً نفسياً كبيراً على الرهائن حيث أن عليهم أن يفهموا ويتعاونوا مع مختطفيهم كي يحافظوا على أرواحهم.

وهذه التغيرات في العلاقة بين المختطف والرهائن غالباً ما يطلق عليها اسم ظاهرة استوكهلم وذلك في أعقاب إحدى الحوادث التي وقعت في بنك استوكهلم في أغسطس 1973م والتي احتجز فيها أربع رهائن، ثلاث نساء ورجل، لمدة ستة أيام، فنتيجة لأسرهم بدأ الرهائن على الفور محاولاتهم في التفاوض مع الشرطة من أجل سارقي البنك الذين احتجزوهم، ومما يبعث على الدهشة أنهم بدؤوا في الخوف عليهم وتأمين سلامتهم (المختطفين) بل إنه عندما قرر اللصوص الاستسلام، أصر الرهائن على السير أمامهم عند الخروج حتى لا يستطيع رجال الشرطة إطلاق النار عليهم، وبالإضافة إلى أنهم رفضوا الشهادة ضد اللصوص، فقد طلقت إحدى الرهائن من زوجها لتتزوج من أحد اللصوص الذين احتجزوها كرهينة.

وطبقاً لما ذكره "مان" فإن هناك ثلاث مراحل متتابعة في ردود أفعال الضحايا الذين يحتجزون كرهائن، وهي:⁽¹⁾

1. ردود أفعال فورية: وردود الفعل الأولى هي الصدمة والذعر والبكاء والهستيريا وهذا يمهّد الطريق وتمرور الوقت لنمو شعور من الاستسلام واللامبالاة والسلبية، وحيث أن الإرهابيين وكذا الرهائن يكونون متوترين للغاية أثناء الساعات الأولى للحدث فهذا الوقت يعتبر أخطر الأوقات، وعلى المفاوض والمسؤولين تفادي أية تحركات درامية أثناء هذه الفترة.
2. ردود الفعل العاطفية تجاه المحتجزين: وقد تكون التغيرات العاطفية قريبة أو على المدى الطويل، فالدائرة في دورتها غالباً ما تحول من الخوف إلى الغضب إلى التذبذب إلى التفهم ثم الصداقة أو الانجذاب وقد تصبح

1- Mann, W.F. Terrorism Strategy and Ecstasy, Social Research, 1984, 41, P : 277-278.

الرهينة في النهاية معتمدة عاطفياً على المختطف، وقد يكون هذا الارتباط متبادلاً وتلك بالطبع نقطة هامة جداً بالنسبة للمفاوض.

فالقوة التي يظهرها الإرهابي هدفها الأساسي إثبات مصداقية تهديده لحياة الرهائن، أما إذا تحقق الارتباط العاطفي بينه وبين الرهائن فإن تهديده ذاته سيقبل بمقدار كبير لأن احتمال قيامه بقتل أحد الرهائن في هذه الحالة يكون مستبعداً حيث أن هذه الرهينة لم تعد مجرد شيء مرهون غير محدد الهوية في نظره، والأكثر من ذلك فإنه بمرور الوقت قد يصبح الإرهابي مهتماً بصورة زائدة بالرهائن وشاعراً بمسئوليته تجاههم مما يسمح للسلطات بإقناعه بتقديم تنازلات وما نشير إليه هنا، هو أن المفاوض يجب أن يعطي الوقت الكافي لتطور هذه العلاقات وقد يؤدي هذا لوقت إلى وصول الأحوال إلى درجة سيئة تحتم على الرهائن والمختطفين التعاون والاعتماد على بعضهم البعض وكذا ربما ينمو لديهم شعور واحد بأن السلطة هي عدوهم المشترك.

وبالطبع فإن بعض الإرهابيين قد بدؤوا في تفهم هذه المبادئ واستعدوا لاتخاذ الخطوات اللازمة لمنع تكوين تلك الروابط بينهم وبين مختطفيهم، فبعض الجماعات تحاول تغيير الحراس بصفة مستمرة، والالتزام التام بالصمت في محاولة لمنع الاتصال، وقد لجأ آخرون لعصب أعين رهائنهم أو إخفاء وجوههم بارتداء الأقنعة والآثار النفسية لهذه الإجراءات هي تنكير شخصية الإرهابي (القناع) ومحو صفته الآدمية عن الرهينة (عصابته) وفي بعض الوقائع مثل اختطاف القطار النمساوي في ديسمبر 1975م بواسطة جماعة جنوب موليكاز أظهرت تلك الحوادث أن احتمالات نجاة الرهائن قد قلت بكثير نتيجة لاستخدام هذه الأساليب.

3. التغييرات في الموقف وغسيل المخ: والمستوى الثالث لرد الفعل هو ذلك المستوى الذي يتضمن التغييرات في معتقدات الرهائن حيال إيديولوجية الإرهابي، ففي بعض الحالات تحدث هذه التغييرات خلال 30 ساعة، ويصبح التغير أكثر من مجرد رد فعل عاطفي نحو الإرهابي كإنسان وإنما اقتناع أو تعاطف مع القضية التي يحارب من أجلها وهناك مستويان للتغير

تغير دقيق وقليل في الموقف تجاه قضية الإرهابي (على سبيل المثال، تلك المواقف التي اتخذها ركاب وطاقم الطائرة تي. دبليو. إيه) التي اختطفت إلى الأردن واحتجز الرهائن فياه لقرابة شهر سنة 1970م، أو نادرًا ما يحدث تغير جماعي شامل للموقف (غسيل مخ) والذي يؤدي إلى الاعتناق الكامل لقضية الإرهابي (مثال باقي هيرست) وهذه التغيرات هامة لأنها تجعل عملية قتل الرهائن شبه مستحيلة.

وهذه الآثار هي اعتبارات هامة للغاية خاصة في إدارة مفاوضات الرهائن حيث استنتج "مان" ما يلي:

إن هذه الردود تناسب في تسلسل متعاقب وهي متوقعة بصورة معقولة بالنسبة للرهائن في كل من حوادث الاختطاف والاحتجاز، وخاصة بالنسبة للرهينات (السيدات) واللاقي يتم احتجازهن كرهائن تبادل، فردود أفعال الرهينة تؤثر على الإرهابي ويمكن للمفاوض من خلال ملاحقة تطور هذه الردود وحسن استغلالها أن يتم إنقاذ الرهائن، وكذا الفوز بتسوية مرضية أو نتيجة حسنة للموقف.

وقد أوضح حصار السفارة الإيرانية في لندن في مايو 1980م أن ثوابت موقف الرهينة قد يتغير متطلبًا مداخل جديدة، ففي الحادثة هذه اقترح فريق من فرقة (SAS) المبنى وذلك في أعقاب إعدام أحد الرهائن المحتجزين بواسطة الإرهابيين الذين طالبوا بإعلان خوزستان دولة حرة، وقد أسفر حادث الاقتحام عن مصرع خمسة من الإرهابيين ونجاة 19 رهينة، وقد سبقت عملية الاقتحام أيام من التفاوض تضمنت خلق علاقة بين الشرطة والإرهابيين، تلك العلاقة التي أثمرت في السنوات السابقة للحادث عن استسلام الإرهابيين وفي ظروف مشابهة لهذا الحادث، وعلى أية حال فقد كان حصار السفارة الإيرانية موقفًا فريدًا إلى حد ما يختلف عن باقي المواقف.

وقد أثار حصار لندن استثناء مقلًا للنمط التقليدي الذي كان أحد العوامل الأساسية التي أدت في النهاية إلى عمل حاسم.

والسبب الرئيسي للفشل في إتباع النمط التقليدي كان تعصب بعض الرهائن (وقد كانوا من الدبلوماسيين الإيرانيين المواليين للخميني) بنفس درجة تعصب الإرهابيين، حتى أن بعضهم كان يسعى للشهادة (الموت شهيدًا) وقد كان هذا المزيج والذي سنرى المزيد منه بالتأكيد في المستقبل غير تمامًا ثوابت موقف الحصار، وأنا نرى أنه من الأفضل لسلطات الأمن أن تدرس هذه المؤشرات الدالة على تلك التغيرات.

ففي حصار لندن يتفق الجميع على أن الهجوم المسلح كان ضروريًا وأن الـ SAS كانت الوحدة المناسبة لتنفيذ ذلك، هذا بالرغم من وجود بعض المؤشرات على إمكانية نجاح المفاوضات، إذا ما كانت تحريات الشرطة عن الحالة النفسية للإرهابيين أكثر دقة وكفاية، أو لم تكن الاعتبارات السياسية التي أملت بها الحكومة البريطانية قد قلصت دور السفراء العرب في القيام بدورهم كوسطاء، ويرجع نجاح المهمة إلى التخطيط الدقيق والمستوى العالي من التدريب، ولكن يجب ألا نغفل عنصر الحظ، ففي كل عملية إنقاذ عسكرية ناجحة كتلك العملية أو عملية إسرائيل في مطار عنتيبي أو عملية ألمانيا في مقديشو نجد عند تحليلنا للعملية بعد إتمامها أن تلك النتائج كانت من الممكن أن تأتي بالعكس لولا حدوث بعض المواقف بطريقة عرضية أو بطريق الصدفة، فقد كانت عملية لندن مهددة بالفشل وذلك عندما تعطل جهاز إنزال أحد أفراد المجموعة مما جعله يتأرجح أعلى المبنى متعرضًا للخطر، وكانت النتيجة أن العبوة الناسفة التي كانت ستستخدم لفتح النوافذ لم يمكن تفجيرها لأن ذلك كان يعرض حياته للخطر كما تأجل الدخول إلى المبنى في اللحظة المناسبة من العملية، ولكن لحسن الحظ نجحت العملية، ولا يستطيع أحد أن ينكر مهارة أفراد مجموعة الـ SAS في ذلك، ولكن هذا النجاح يجب ألا يشجع على توقع نسب نجاح عالية لمثل هذه العمليات مما قد يؤدي إلى تزايد استخدامها في المستقبل، لأنه كلما زاد استخدام عمليات الإنقاذ كلما زادت احتمالات إخفاقها، وهذا ليس طبقًا لقانون النسب، ولكن يرجع ذلك إلى أن اللجوء بسهولة إلى استخدام قوات العمليات الخاصة سوف يؤدي بالتأكيد إلى وجود

فرق أقل تدريبيًا وخططًا وكفاءة، ولذا يجب الاعتماد على الأساليب المتأنيّة مع ردود الفعل العسكرية المحكمة التخطيط وذلك كبديل أخير.

وقد أدى نجاح عملية لندن وغيرها من العمليات الأخرى إلى إنشاء وحدات مشابهة في كافة أنحاء العالم، فقد وقع بعد حادث لندن عدة حوادث أخرى تدخلت فيها قوات العمليات الخاصة، فمثلاً في أكتوبر 1980م اقتحمت قوات الكوماندوز التركية طائرة مخطوفة وتمكنت من إنقاذ 100 رهينة والقبض على الإرهابيين دون أية خسائر في الأرواح.

ولا شك أن أفضل الترتيبات بالنسبة للوقت الحالي هي تلك التي تلقي المسؤولية الأولية على الشرطة، ولكنها تسمح باستخدام أفراد قوات الدفاع الخاصة في مواقف معينة بالتحديد، فيجب قدر الإمكان التعامل مع الإرهاب على أنه مشكلة تتعلق باستتباب الأمن وتنفيذ القانون وليس كمسكلة عسكرية، على أن تكون القوات المسلحة مستعدة وقادرة على القيام بمسئولياتها إذا اقتضى الأمر ولكن كما حذرت إحدى مجلات الدفاع في الآونة الأخيرة لوحدة القوات الخاصة والخطورة الكامنة في تلك القوات في اندفاعهم في إنشائها وإظهارها حيث أنها تصبح جزءاً من مكانة الدولة ورمزاً لها.

تلك الاعتبارات تؤكد على أهمية الاستمرار في خلق وتطوير سياسات وأساليب التفاوض في مواقف احتجاز الرهائن.

فقد شهدت السنوات العشر الأخيرة عدداً من الأحداث الشهيرة لموقف احتجاز الرهائن وكان لكل حدث إجراءاته الخاصة فالاعتبارات التي توضع في التفكير عند التفاوض مع مختطفي طائرة في الوقت الذي تكون فيه تلك الطائرة مزودة بالوقود، هي ليست بالطبع نفس الاعتبارات عند التفاوض وجهاً لوجه، وفضلاً عن ذلك فإننا يجب أن نعي أيضاً تغيير الأسلوب طبقاً لطبيعة الرهائن أو المحتجزين.

وتشير أحداث الثمانينات أن المستقبل سوف يشهد زيادة في حوادث الهجوم على السفارات، كما يمكننا التنبؤ أيضاً بأن حوادث اختطاف الطائرات

والقطارات سوف تظهر ثانية في السنوات القليلة القادمة، ولذا فإن الحاجة ملحة إلى استمرار تطوير وتحديث تلك الأساليب حتى يمكنها أن تتلاءم مع تلك المواقف والظروف وأنه لمن المتوقع أن كثيراً من الخطط التي تقوم على أساس علمي وسلوكي سوف تساعد في تحقيق ذلك المطلوب.

وفي النهاية يجب على الحكومات توعية الجماهير بمواقف احتجاز الرهائن وبالمشكلات التي تفرضها على كل من المجني عليهم والسلطات فإنه لمن المفضل أن تسعى الحكومات نحو توعية الرأي العام الذي يفرض ضغوطاً على السلطات في أثناء التفاوض في الوقت الذي لا تملك فيه هذه السلطات غير بدائل محدودة للغاية للتعامل مع الموقف.

الفصل السادس

عملية التفاوض

الفصل السادس

عملية التفاوض

الاعتبارات الواجب إتباعها في عملية التفاوض:

إن أولى المهام التي يجب على رجال الأمن توليها عند وصولهم لمكان احتجاز الرهائن هي إعداد مسرح الحدث إعدادًا جيدًا، ويتضمن هذا الإعداد اتخاذ الخطوات التالية:

1. السيطرة التامة والفورية على المنطقة المحيطة بمكان احتجاز الرهائن، وهذه العملية هي أدق وأكثر مراحل العملية حرجًا لعدة اعتبارات:
 - أ- أن المعلومات عن الموقف تكون قليلة جدًا.
 - ب- أن التوتر العصبي والإثارة العالية هما السمة السائدة بين الجمهور ورجال الشرطة ومحتجزي الرهائن.
 - ج- أن تحديد نطاق الحصار ومدى بعده عن نقطة الاحتجاز عملية يتم تقديرها دون بيانات كافية عن الموقف ونوع السلاح الذي يستخدمه المحتجزون ومداه والمناطق التي يمكن هروب الجناة منها، وغير ذلك.
2. الحيلولة دون هروب الجناة من المكان بأية وسيلة، ووضع الحواجز والعوائق الفردية حول مكان الاحتجاز لمنع هرب الجناة.
3. إخلاء المكان من الأشخاص الذين لا لزوم لهم في عملية الحصار حرصًا على سلامتهم وتقليلًا للخسائر إذا اقتضى الأمر استخدام القوة.

الهدف من التفاوض:

يجب أن نضع نصب أعيننا أن الهدف النهائي من عملية التفاوض، هو إنهاء موقف احتجاز الرهائن دون خسائر، وتحقيق هذا الهدف يجب أن يسيطر على كل تصرفاتنا في الموقف، بحيث تمتنع تمامًا عن المخاطرة أو المغامرة، ولكن عندما يكون استخدام القوة أمرًا لازمًا، فلا يجب التردد لحظة في إصدار قرار الاقتحام، لأن هذا القرار يجب أن يتخذ عندما لا تكون هناك أدنى فرصة لإنهاء الموقف

سلميًا، وعندما يكون استمرار الموقف مهددًا لحياة الرهائن، بمعنى أن احتمال الاعتداء عليهم قد أصبح مؤكدًا.

ولكن ! ما هي ترتيبات الأولويات التي يجب الحفاظ عليها في موقف احتجاز الرهائن؟

أولاً: الحفاظ على الأرواح يأتي في المقام الأول.

ثانيًا: القبض على الأشخاص محتجزي الرهائن.

ثالثًا: حماية الممتلكات أو الأماكن التي يتم فيها الاحتجاز (طائرة، مصرف، منشأة، وغيرها).

مجال التفاوض:

- يعتبر الطعام من أوائل الأشياء التي يتم التفاوض عليها، حيث يطلب المحتجزون دائمًا في البداية تزويدهم ورهائنهم بالطعام، ويجب على المفاوض أن يوافق على هذا لاعتبارات إنسانية، ولكن أيضًا قد يحاول استخدام هذه الحاجة في الحصول على شيء، مثل طلب إخلاء سبيل الأطفال، والنساء، والشيخوخ والمرضى، كما يجب أيضًا عند الاستجابة لطلب الطعام ألا يقدم أكثر مما طلب المحتجزون، ويرسل الطعام على صورة (ساندويشات) بسيطة.

- لا يرسل مع الطعام مشروبات وما إلى ذلك فقد يمكن استغلالها فيما بعد كنقاط للتفاوض، ولا شك أن الإسراف في تقديم الطعام والمشروبات، يجعل المحتجزين يشعرون بسيطرتهم وأن السلطات تحاول استرضائهم.

- لا تدخل المشروبات الروحية بصفة عامة في نطاق ما يجري التفاوض عليه، لأن تناولها يؤدي إلى تهور محتجزي الرهائن وقيامهم بأعمال طائشة، وفي كثير من الأحيان يطلب محتجزو الرهائن مشروبات كحولية، ولكن السلطات ترفض دائمًا، ولكن في بعض الحالات كأن يكون أحد المحتجزين للرهائن مدمنًا للكحول، وعندما لا يتناول الجرعة يصبح شبه مجنون

ويتصرف بعصبية زائدة، وفي مثل هذه الحالات يمكن إمداده بجرعة محدودة تكفي فقط لإيقاف آثار الإدمان.

- وتمثل وسائل الانتقال مشكلة بالنسبة للمفاوضين فبالرغم من أن ظروفًا معينة قد يكون السماح فيها للمحتجزين والرهائن هو أفضل القرارات، إلا أن ذلك يشكل في الغالب عددًا من المشكلات، ويجب على المفاوضين عدم السماح بانتقال المحتجزين والرهائن من المكان المحاصرين فيه إلا تحت ظروف خاصة، كأن يكون المكان معرضًا حياة الرهائن للخطر، أو يكون صعب الاقتحام، ويجب ملاحظة أنه في كثير من الأحيان تقع أحداث مؤسفة أثناء نقل الرهائن والمحتجزين بالحافلات الصغيرة (الأوتوبيسات) نتيجة الشكوك الهائلة والتوتر العصبي الشديد الذي يصحب المحتجزين أثناء عملية الانتقال.

- ويكون طلب تزويد الطائرات المختطفة بالوقود والسماح لها بالإقلاع مجالًا هامًا من مجالات التفاوض ومن المؤكد أنه يجب عدم السماح للطائرة بالإقلاع ما وسع المفاوضون ذلك فإذا كان الأمر ضروريًا، فيجب التفاوض المكثف قبل الاستجابة لهذا الطلب ويمكن أن يكون إخلاء سراح الرهائن شرطًا أساسيًا لتنفيذ هذا الطلب.

- تبادل الرهائن أمر غير مرغوب فيه على الإطلاق، خاصة عندما يتطوع أحد المسؤولين أو بعض رجال الشرطة بتقديم أنفسهم للمحتجزين كبداية للرهائن ويوقع هذا الموقف المفاوضين في حرج بالغ، حيث يجعل التفاوض أكثر صعوبة، كما أن حياة الرهائن الذين يتم تبادلهم تكون في خطر بالغ لأنه يمثلون رموز السلطة، وهذه الرموز مدانة ومذنبية في نظر المحتجزين، ولاشك أيضًا أن قتل أحد المسؤولين أو رجال الشرطة يكون له وقع شديد بالنسبة للجمهور وللقوات في نفس الوقت، وفي النهاية فإن تبادل الرهائن لا يغير من الموقف كثيرًا لأن استبدال رهينة برهينة يجعل الأمر مجرد حلقة مفرغة ولا ينتج عنه أي تقدم في الموقف.

- التغطية الإعلامية لموقف احتجاز الرهائن يجب تناولها بحذر شديد، حيث قد تؤكد مطالب المحتجزين إعلان بيان في وسائل الإعلام (خاصة التلفاز والإذاعة) وهذه النقطة من نقاط التفاوض هي من أكثر النقاط حساسية، والتفاوض بشأنها قد يصل إلى نقطة حرجية، وتمثل إلى جانب طلبات إخلاء سبيل المسجونين من الإرهابيين أو غيرهم والحصول على فدية أو مبالغ مالية كبيرة، أهم مشكلات التفاوض خاصة إذا كانت تلتزم بإستراتيجية عدم التنازل لمطالب الإرهابيين.

الدليل العملي للتفاوض:

لا يجب الشروع في المفاوضات إلا بعد هدوء الموقف ومرور فترة التوتر الأولى التي تصاحب عملية الهجوم الذي ينجم عنه احتجاز الرهائن، وقد أشرنا فيما سبق إلى الإجراءات الأولية التي يجب اتخاذها عند وقوع الحادث، وبعد اتخاذ مثل هذه الإجراءات ينتهز المفاوض الوقت المناسب لإجراء الاتصال إذ أنه يجب إعطاء المحتجزين فرصة لكي يهدؤوا فالاتصال في وقت مناسب يزيد من توتر المحتجزين مما قد يدفعهم إلى المغالاة في مطالبهم أو زيادة تهديداتهم فإذا ما هدؤوا يمكنهم تقويم الموقف وبالتالي التعقل في مطالبهم.

طرق الاتصال بمحتجزي الرهائن:

هناك ثلاث وسائل للاتصال بين المفاوضين ومحتجزي الرهائن، تجري من خلالها عملية التفاوض وهذه الوسائل هي:

1. استخدام مكبرات الصوت:

وهي عادة ما تكون إما مكبرات الصوت المحمولة يدوياً، أو مكبرات الصوت المركبة فوق عربات أجهزة الشرطة، وأكثر عيوب استخدام مكبرات الصوت فقدان الخصوصية في الاتصال مما يؤدي إلى فقدان الثقة وصعوبة التفاهم، وفي نفس الوقت ثبت أنه في الحالات التي تستخدم فيها مكبرات الصوت للاتصال يميل محتجزو الرهائن إلى التظاهر وإدعاء البطولة والميل إلى استخدام العبارات الرنانة، لعلمهم أن صوته يصل إلى عدد كبير من

المستمعين، ويؤدي هذا إلى ارتفاع درجة تحمسهم وتشددهم في مطالبهم التي يقدمونها بطريقة مسرحية استعراضية، كما يكون من الصعب عليهم التنازل علانية عن بعض مطالبهم، ولكن يمكن استخدام مكبرات الصوت بأمان تام في الأماكن المعزولة والأحراش والكهوف والجبال والمزارع، وفي الحالات التي لا يوجد فيها بديل للاتصال.

2. الاتصال المباشر وجهًا لوجه:

يعتبر هذا النوع من الاتصال أفضل أنواع الاتصال جميعًا، والمقصود بالاتصال وجهًا لوجه المقابلة الشخصية بين المفاوض ومحتجزي الرهائن، ففي كثير من الأحيان يطلب محتجزو الرهائن أن يوافقوا على أن يتوجه المفاوض إلى سلم الطائرة المخطوفة أو باب المكان الذي يتم فيه احتجاز الرهائن لإجراء مفاوضات على نقطة من النقاط.

والاتصال المباشر وجهًا لوجه يحقق للمفاوض فرصة تقويم الحالة الذهنية للمحتجزين بصورة أدق، كما أنه من أقوى طرق الاتصال قدرة على تحقيق الإقناع، لأن الاتصال الشخصي كما هو معروف يوفر فاعلية غير محدودة، ولكن هذا النوع من التفاوض له جانب سلبي، لأنه يحمل تعريضًا لحياة المفاوض للخطر، لذا يجب ألا يتم إلا بعد نمو الثقة والتفاهم بين المفاوض والمحتجزين، وذلك من خلال وسائل التفاوض الأخرى، وهناك عدة قواعد تعطى للمفاوض في مثل هذا النوع من الاتصال لضمان سلامته هي:

- أن يتفق مع المحتجزين على ألا يتعرضوا له بأذى، ويحصل منهم على وعد بذلك قبل أن يتوجه إلى نقطة المقابلة.
- ألا يبدأ الحديث مع المحتجز إذا كان يوجه إليه السلاح، ويجب أن يصمم على أن يكون المحتجز الذي يتحدث معه غير مسلح.
- ألا يبدأ المفاوضة بأي حال من الأحوال، إلا بعد أن يهدأ المحتجز نفسيًا وأن تكون الثقة والوئام قد سادت بين الطرفين.
- ألا يذهب لمواجهة أكثر من فرد واحد من المحتجزين.
- أن يحرص على أن تظل عيناه ناظرتين إلى عيني المحتجز طوال الوقت.

- أن يحدد مكانًا يمكن الاحتباء به أو الهروب منه في حالة الخطر.
- ألا يعطي ظهره للمحتجز في أي حال من الأحوال.
- ألا يقترب من المحتجز إلى درجة تسمح له بهاجمته فجأة والإمساك به واحتجازه هو الآخر.

3. الاتصال من خلال الهاتف أو اللاسلكي:

وهو أكثر أنواع الاتصال شيوعًا بين المفاوضين ومحتجزي الرهائن، لأن طبيعة الموقف غالبًا ما تتطلب ذلك، وهذا النوع من الاتصال يسمح بالمحادثات الشخصية ويتيح فرصة الخصوصية، وهو وسيلة آمنة بالنسبة للمفاوض ولا يعرضه للخطر، وتبسط عملية التفاوض وبالتالي تؤدي إلى نجاحها.

وبمجرد الانتهاء من الترتيبات الأولية لتأمين مسرح التفاوض يجب أن تقوم الشرطة بتوفير وسيلة للاتصال من برج المراقبة، أما إذا كان الاحتجاز داخل مبنى به هاتف فعلي رجال الشرطة تركيب خط أو استخدام خط هاتفي في مكان الاحتجاز، وطلب رقم الهاتف الموجود بمكان الاحتجاز، وإعطاء المحتجزين رقم هاتف الشرطة الذي سيتم التفاوض من خلاله، أما إذا كان لا يوجد خط هاتفي داخل مكان الاحتجاز فيجب إيجاد وسيلة لإدخال أداة اتصال سلكي أو لا سلكي إلى مكان الاحتجاز، عن طريق إقناع المحتجزين (باستخدام مكبرات الصوت مثلاً) بالسماح لفرد واحد غير مسلح بالاقتراب وإدخال عدة هاتف أو جهاز لا سلكي لا مكان التفاهم من خلاله، وغالبًا ما يوافق المحتجزون على ذلك لأنهم من خلال وسيلة الاتصال يستطيعون تقديم مطالبهم.

إدارة موقف التفاوض:

تتركز إستراتيجية التفاوض، على كسب الوقت الذي ينتهي إما بإقناع المحتجزين على إنهاء الموقف سلميًا، وإما للتمهيد لقوات الاقتحام أن تؤدي دورها باكتساح مكان الاحتجاز والقبض على المحتجزين وإطلاق سراح الرهائن.

ويزيد مرور الوقت من احتمال الإفراج عن الرهائن دون أذى للأسباب التالية:

1. تزايد حاجة الإنسان للطعام والشراب والنوم أو الراحة، حيث يؤدي طول الوقت إلى إرهاق المحتجزين للرهائن إرهاقاً شديداً.
 2. إن طول مدة التفاوض تؤدي إلى التقليل من التوتر الذي يكون في أعلى درجاته عند بدء العملية ويتناقص باستمرار مع مضي الوقت.
 3. إن مرور الوقت يتيح الفرصة للمحتجزين أن يفكروا بالعقل والمنطق دون انفعال.
 4. يتيح الوقت فرصة للحصول على مزيد من المعلومات التي تتيح اتخاذ قرارات أفضل.
 5. يسمح الوقت "لأغراض ستوكهلم" بالظهور حيث تزايد الثقة والتفاعل بين المحتجزين والرهائن.
 6. إن طول الفترة الزمنية يؤدي إلى التقليل من أهمية طلبات المحتجزين، وتنازلهم تدريجياً عن المطالب المتشددة التي يقدمونها في بداية موقف الاحتجاز، وفي بعض الأحيان يسمح المحتجزون للرهائن بالخروج دون الحصول على أي مقابل لذلك، ولمجرد التخلص من الموقف.
- ورغم أهمية إطالة وقت التفاوض، وإمكانية أن يؤدي ذلك إلى نجاح عملية التفاوض، إلا أن الأمر لا يخلو من الجوانب السلبية¹ يظهر جلياً فيما يلي:
1. إن امتداد فترة الاحتجاز قد يحقق للمحتجزين هدفهم في إثارة الرأي العام، وإظهار عجز السلطات، وجذب انتباه أكبر عدد من الناس لمدة أطول، للقضية التي يسعى الإرهابيون للإعلان عنها.
 2. إن طول مدة التفاوض تؤدي إلى إرهاق أفراد وحدات الاقتحام وفقدانهم للحماس والدفعة الساخنة التي تكون لديهم فور انتقالهم لمكان الحادث.
 3. إن مرور الوقت يؤدي إلى إرهاق المفاوضين، والأفراد المشاركين في غرفة العمليات مما قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة نتيجة الملل وفقد الحماس.

4. إن طول المدة قد يؤدي إلى إلحاح القيادات على اتخاذ إجراءات سريعة لإنهاء الموقف، في الوقت الذي تكون فيه مثل هذه الإجراءات غير ضرورية، وتؤدي إلى نتائج عكسية.

وعلى أية حال، فإن رجال الشرطة يميلون دائماً إلى اتخاذ إجراءات تنهي الموقف بسرعة، وذلك إرضاءً لقيادات الجهاز، ولكن يجب التفكير بتؤدة وتروٍ كاملين في معالجة الموقف، ويمكن علاجاً لسلبيات إطالة مدة التفاوض، إجراء الاتصالات المناسبة مع أجهزة الإعلام للحد من النشر والإذاعة، وتوفير قوات بديلة لوححدات الاقتحام تكون في الراحة لتبادل القوات الموجودة في الموقع خدماتها، كما يمكن أيضاً وجود عدد من المفاوضين وأعضاء غرفة العمليات، يتبادلون الخدمات حتى نتفادى الملل وضعف الحماس والخطأ.

ولكن ما هي أهم الإرشادات التي يجب على المفاوض إتباعها عند قيامه بعملية التفاوض؟

هناك في الواقع بعض القواعد التي تم استنباطها من عمليات التفاوض الناجحة في الماضي، ومن الدروس المستفادة من عمليات تفاوض فاشلة، ويمكن إيجاز هذه القواعد فيما يلي:

1. أن يحاول المفاوض بقدر الإمكان ومنذ أول لحظات المفاوضة أن يحدد عمر وجنس المحتجز وخلفيته الثقافية ودوافعه وجنسيته وعدد أفراد المجموعة التي تحتجز الرهائن. وغير ذلك.
2. أن يكون سبيله في طرح الأسئلة تقديم استفسارات تحتاج إلى إجابات طويلة، في عبارات وليس في كلمات، فلا يجب طرح أسئلة تقتصر الإجابة عليها بـ(نعم) أو (لا)، بل من الضروري تشجيع المحتجز على التحدث لأطول فترة ممكنة.

3. أن يتحدث بلغة المحتجز محاولاً مجاراته في لهجته وتعبيراته، فإذا كان يتحدث باللهجة العامية مستخدماً عبارات وألفاظاً سوقية، فمن الحكمة مسايرته في أسلوبه، وعدم التعالي عليه باستخدام اللغة الفصحى، أما إذا كان

يقتبس في حديثه عبارات من الأمثلة أو الشعر أو القرآن والسنة، فيجب استخدام عبارات مهذبة جدًا في التعامل معه.

4. أن يحاول تقويم حالته العقلية ومستوى ذكائه وأسلوبه في التفكير، ويتبين ما إذا كان مضطربًا أو عقلانيًا أو منطقيًا حاذقًا، أو كان قلقًا أو في حالة ذعر، ويحاول أن يحدد إلى أية درجة يشعر بالضغط أو الاكتئاب؟ وهل هناك وسيلة للتخفيف من هذا الضغط؟ مما يفيد في عملية التفاوض، أو هل هناك وسيلة لزيادة ذلك الضغط مما يشتت ذهنه ويزيد من إرهاقه؟ ويمكن في هذه الحالة الاستعانة بالطبيب النفسي.

5. أن يحاول اختبار مدى إيمان المحتجز بقضيته هل يمكن زعزعة إيمانه هذا أم أن مجرد مناقشته فيها قد يزيد من حدته وثورته العصبية؟ وهل هناك تنظيم معين ينتمي إليه؟ ومدى تأييد أفراد ذلك التنظيم وتدعيمهم له؟ ومدى اقتناعه وبقينه نحو ذلك الدعم والتأييد؟

6. يجب على المفاوض أن يسعى إلى تحقيق نوع من الاتصال الشخصي المتبادل، بحيث يبدأ بتعريف نفسه باسمه الأول، ولا يقتصر تعريفه على أنه "المفاوض" بل يحاول أن يقيم بينه وبين المحتجز علاقة تقوم على أساس التعاون من أجل الخروج من الأزمة.

7. على المفاوض أن يتجنب الإجابة القطعية بالنفي لأي مطلب يقدمه المحتجزون، بل يجب عليه أن يقول إنه سيرفع هذه الطلبات إلى المسؤولين، وقد يضيف بأنه يعتقد أنها طلبات بالغة الصعوبة ولا يظن أن السلطات ستقبلها، ثم يعود بعد فترة ليبيدي أسفه لأن السلطات لم تقبلها فعلاً وهكذا.

8. أن يحاول دائماً مناقشة التفاصيل، وأن يدفع المحتجز إلى اتخاذ قرارات بما سيفعله ومتى وكيف، فإذا طلب طعاماً يسأله عن وعه وكميته، ولكن لا يبالغ في ذلك إلى درجة كبيرة حتى لا يثيره، ويفقد ذلك النوع من التفاهم والثقة التي بدأت بينهما.

9. أن يستمر دائماً في مساومة المحتجزين على كل ما يطلبونه مهما كان نوع تلك المطالب حتى الصغيرة جداً وقليلة الأهمية، إذ يجب أن يطلب المفاوض دائماً شيئاً في المقابل، وهناك حالات مسجلة تم فيها تسليم أحد الرهائن في مقابل سيجارة واحدة أعطيت للمحتجز ولكن على أية حال هناك بعض المواقف التي يمكن من خلالها تقديم بعض اللزمات إثباتاً لحسن النوايا.
10. أن يبسط للمحتجز المرحلة التي جرت حتى وقت إجراء المفاوضات، وأن يؤكد له على أن ما حدث منه حتى هذه اللحظة لا يهم ما دام أحد لم يقتل، وأنه لو استمر في موقفه فإن الأمور قد تتطور إلى الأسوأ، وحتى لو كان هناك قتلى فيجب إخباره بأنهم مصابون فقط، ويجري إسعافهم، لأنه لو علم بحجم الخسائر سيشعر بأنه محاصر وليس أمامه فرصة مما قد يدفعه إلى أن يسلك سلوكاً متهوراً في سبيل الهروب.
11. يجب على المفاوض أن يقاوم الشعور باليأس لدى المحتجز، لأنه كلما شعر أن هناك أملاً في الحصول على شيء من وراء المفاوضات كلما كان لديه دافع للاستمرار فيها، أما إذا شعر باليأس فغالباً ما يتوقف عن الاستمرار في المفاوضة، ويلجأ إلى أعمال عنف انتحارية.
12. ومن المفيد أيضاً خلق شعور ولو كان وهمياً لدى المحتجز بأن موقف المفاوضة يحقق كسباً للطرفين، بمعنى أن كلا من المفاوضين والمحتجزين يحصل على أشياء جديدة باستمرار وأن الحوار إذا امتد قد يصل إلى حل نهائي للمشكلة.
13. تنتهي معظم المفاوضات بنجاح إذا ما تمت في جو من الأمانة والصدق بين المفاوض والمحتجزين، وبناء هذه الثقة يحتاج إلى مهارة كبيرة من المفاوض، فلا يجب مثلاً استخدام الحيل مثل إرسال مخدر في الطعام أو المشروبات، لأن ذلك خطر جداً، إذ يسهل في أغلب الأحيان اكتشاف هذه الحيلة مما يؤدي إلى انعدام الثقة التي تم تحقيقها في فترة المفاوضات السابقة، وعلى المفاوض أن يتذكر دائماً أن الغرض من المفاوضات هو إقناع المحتجز بأنه

يحاول مساعدته للخروج من المأزق الذي أوقع نفسه فيه، ولذلك عليه ألاّ يخطئ بحيث يفقده الثقة فيه.

14. من المستحسن عدم سؤال المحتجز عن مطالبه، ولكن على المفاوض أن يخبره أنه موجود لكي يساعده بأية وسيلة ممكنة، فإذا ما عرض المحتجز مطالبه، فعلى المفاوض أن يحاول التقليل من تأثيرها وذلك بتكرارها عليه بطريقة مبسطة تقلل من أهميتها، فإذا ما كان المحتجز يريد مثلاً مليون جنيه وطائرة لنقله للخارج، فيمكن للمفاوض أن يكرر ذلك الطلب قائلاً إني أفهمك أنت تريد مبلغاً من المال ووسيلة للانتقال بأسرع طريقة ممكنة.

15. يجب على المفاوض تجنب المواعيد المحددة، فلا يسأل المحتجز عن المدة التي يمكن أن يفعل فيها كذا وكذا، بل يمكن وعده فقط بأنه سيبدل قصارى جهده لتنفيذ ما يطلبه في أنسب وقت ممكن، ومن المفيد أيضاً تحويل الحوار عن المطالب الملحة للمحتجز وذلك لتشيت ذهنه وأبعاده عن التركيز على نقطة واحدة.

16. ليس من المفضل أن يقدم المفاوض مقترحات للمحتجز كبداية لما يطلبه، فإذا كان يطلب نقوداً مثلاً، فعلى المفاوض أن يقول إنه قد حاول إقناع المسؤولين بإعطائه ما يريد ولكنهم رفضوا هذا الطلب رغم ما بذله من جهد لتحقيق ذلك، وعندئذ يكون على المختطف أن يتخذ قراره بنفسه.

17. على المفاوض أن يتجنب استخدام الكلمات الصارخة مثل "إرهابي" و "استسلام" و "رهائن" وغيرها. لأن مثل هذه الكلمات قد تزيد من القلق والاضطراب، وعليه أيضاً ألا يستخدم عبارة "سلم نفسك" لأنها توحى بالفشل وتؤدي إلى الذعر، ومن الأفضل أن يعطي الرهائن اهتماماً أقل، فيمكنه بذلك تقويم الموقف من خلال المحتجز نفسه، وذلك بسؤاله عما إذا كان "كل فرد" على ما يرام فعبارة كل فرد هنا تعني كافة الأفراد الموجودين بالمكان بمن فيهم الرهائن.

18. يبدأ المفاوض عادة بالمساومة على تخليص المرضى من الرهائن، وكذلك النساء والأطفال وذلك حتى يمكنه من الحصول على معلومات عما يجري

داخل المبنى أو المكان وتساعد هذه المعلومات مساعدة فعالة في بناء خطة التفاوض ووضع خطة الاقتحام.

19. غالبًا ما يخفف المحتجزون من وطأة الحراسة وشدة التيقظ والانتباه، إذا ما اعتقدوا أنهم قد نجحوا في الحصول على مطالبهم خاصة إيجاد وسيلة للهرب أو تزويد الطائرة بالوقود وهذه هي الفرصة المناسبة للاقتحام، إذ أنه إذا ما تقرر إجراء عملية الاقتحام، على المفاوض أن يبدي تسليمه بتلك المطالب، حيث تبدأ عملية الاقتحام في الوقت الذي يشعرون بنشوة الانتصار.

20. من الضروري لنجاح عملية التفاوض أن يكون هناك مفاوض احتياطي في غرفة العمليات كما يجب أن يكون هناك مستشار نفسي يحضر عملية التفاوض، وتعمل هذه المجموعة تحت رئاسة قائد لفريق التفاوض، وفضلاً عن أهمية المفاوض الاحتياطي في تبادل العمل مع المفاوض الأصلي، فإن وجود هذا الفريق هام جداً لتقويم عملية التفاوض تقويمًا محايدًا بحيث يمكن تقديم النصح المفيد لتصحيح مسار التفاوض.

وعلى أية حال، فإن المفاوضات يمكن أن تجري بنجاح في ظل الظروف الآتية:

1. عدم قتل أي من الرهائن قبل بداية المفاوضات.
 2. انخفاض مدة التوتر والتهديدات الموجهة للرهائن.
 3. امتداد فترات الحديث الهادئ بين المفاوض والمحتجزين.
- فإذا ما قام المحتجزون بإصابة أو قتل أحد الرهائن، فإنه يمكن التيقن بأنهم سوف يكررون ذلك، وفي هذه الحالة يجب التفكير بجدية في القيام بعملية الاقتحام.

قواعد اختيار المفاوض:

1. يجب أن يكون المفاوض متطوعًا وليس مكلفًا وأن يكون من رجال الأمن ذوي الكفاءة والخبرة الطويلة في العمل الشرطي وأن يتمتع

بصحة بدنية وعقلية تامة، وأن يكون متزنًا ومعروفًا بالحكمة والقدرة على التفكير الجيد في الظروف الصعبة.

2. المفاوض المثالي رجل صبور، ناضج نفسيًا، وهادئ الأعصاب، وعليه أن يتقبل الإهانات والسخرية دون انفعال، بما يمنحه القدرة على التفكير الهادئ المتروي في الوقت الذي يسود فيه الخوف والذعر كل من حوله.

3. أن يكون مستمعًا جيدًا ومتحدثًا لبقًا، غير كثير الكلام أو متغرطس أو ميال للاستعراض وحب الظهور.

4. أن يتمتع بشخصية توحى بالثقة، وقادر على إقناع الآخرين بالاطمئنان.

5. أن يكون قادرًا على إدارة المناقشات، وتحويلها للمسار الذي يريده.

6. أن تتوافر فيه القدرة على التكيف والاتصال بكافة طبقات المجتمع.

7. أن يتمتع بذكاء عملي وذوق عال وقدرة على الاستنباط ورد الفعل السريع.

8. أن يكون قادرًا على تحمل المسؤولية، ولديه الاستعداد لاتخاذ القرارات الحاسمة.

9. أن تكون له نبرة صوت مؤثرة وخالية من العيوب الصوتية أو عيوب النطق التي تثير السخرية.

10. أن يكون ملتزمًا التزامًا كاملاً بإدارة التفاوض دون تقاعس أو رجوع متكرر بكثرة إلى الرئاسة لتلقي التوجيهات.

دور الطبيب النفسي في عملية التفاوض:

تهدف عملية التفاوض إلى دفع محتجزي الرهائن إلى التخلي عن موقفهم، وإطلاق سراح الأشخاص الذين في قبضتهم دون خسائر بشرية أو مادية، ويتطلب ذلك إدراك دوافعهم السلوكية واستغلال نقاط الضعف النفسية للتأثير عليهم، ودفعهم إلى التصرف بطريقة معينة من شأنها إنهاء الموقف الإرهابي.

ويتطلب ذلك بالدرجة الأولى وجود خبير في علم النفس، من الأطباء المتمرسين في هذا المجال، والذين لهم خبرة سابقة في مثل هذه المواقف، ولكن من الأفضل ألا يتولى الطبيب النفسي عملية المفاوضات، لأن هذه العملية تحتاج إلى

مسؤول أمني له خبرة في مجال التعامل مع المواقف المخلة بالأمن العام، ويستطيع اتخاذ القرارات وهو ما لا يتوافر عادة في الطبيب النفسي، وعلى ذلك فإن وجود الطبيب النفسي ضمن فريق التفاوض ضرورة، ولكن في نطاق دوره كمستشار للمفاوضين.

اختيار الطبيب النفسي:

لا شك أن معرفة قدرات الطبيب النفسي ومستوى تدريبه السابق سيفيد في تحديد مستوى الاستفادة منه في موقف التفاوض، وكلما كان على درجة علمية وثقافية عالية، كلما كانت الاستفادة منه أكبر، وهناك مجالان رئيسيان يمكن أن يساهم فيهما الطبيب في حالات احتجاز الرهائن مساهمة فعّالة وهي:

الأول: تحديد ما إذا كان الشخص المحتجز للرهائن مختلاً عقلياً، وما إذا كان هذا الاختلال انفصاماً مصحوباً بالشعور بالاضطهاد، أو اكتئاباً جنونياً، أو خللاً في الشخصية أو سيكوباتياً وغير ذلك.

الثاني: وهو إمكانية أن يساعد في تحديد مدخل للمفاوضات طبقاً لطبيعة محتجزي الرهائن وذلك إذا ما استطاع أن يحدد طبيعة دوافعهم السلوكية. وبالإضافة إلى هذا، فإن ما يقدمه الطبيب النفسي من نصائح أثناء عملية التفاوض له قيمة كبيرة في نجاح عملية التفاوض، وستزيد قيمة نصائح الطبيب النفسي إذا ما استخدم خبراته وتجاربه السابقة في المشاركة في عمليات مماثلة.

ومن المهم أن يختار المفاوض الطبيب النفسي الذي يرتاح إليه هو شخصياً، فلا يجب أن يكون هنا تنافر أو عدم ارتياح أو تصادم في الآراء بينهما، لأنهما لابد وأن يكونا فريقاً متفاهماً ومتوائماً، كما يجب أيضاً أن يعرف كلا الطرفين دورهما الحقيقي وأن يدرك الطبيب النفسي تماماً أن دوره استشاري، وأن يتعامل مع رجل الأمن المسؤول عن التفاوض على هذا الأساس، وأنه ليس له دور على الإطلاق في تحديد القرار الذي يجب اتخاذه، وقد يكون له دور في تقديم النصيحة ولكن ليس عليه أن يتدخل في نوعية وتوقيت القرار.

ويجب أيضا أن يكون الطبيب النفسي قادراً على تقبل فكرة أنه قد يصبح من الضروري استخدام القوة للقبض على المحتجزين أو قتلهم، بعد مرور ساعات من التفاوض دون نتيجة، وهذه النقطة هامة جداً، إذ أنه في حوادث سابقة، سبب الطبيب النفسي مشكلات عندما صدر قرار باستخدام القوة واقتحام المكان، لذا فإن من الضروري أن يتأكد رئيس العملية والمفاوض من أن الطبيب النفسي يقبل هذا الاحتمال، وأنه سوف يتقبل أي طريقة تتبع لتخليص الرهائن وإنقاذ الموقف.

ويقد يتطلب الموقف مثلاً استمرار المفاوضات رغم صدور الاقتحام، لانتهاز فرصة بانشغال محتجزي الرهائن، بالتفاوض وإنهاكهم في الحديث، وقد يكون المفاوض في موقف يستدرج فيه محتجز الرهائن إلى باب أو شباك بحيث يسهل على القنافة إصابته، وهذه المواقف قد تجد معارضة من بعض الأطباء النفسيين الذي يتمسكون ببعض النظريات وبيتعدون عن الواقع.

ونقطة أخيرة، يجب التأكد من أن الطبيب النفسي يبقى منعزلاً عاطفياً عن الموقف بقدر الإمكان، إذ أن عليه أن يقوم الحالة الراهنة للمختطف، وأيضاً الحالة النفسية للمفاوض، فعادة لا يلاحظ المفاوض المتورط انفعالات في المفاوضات، أن نبرة صوته قد تتوتر وتعلو، وأنه قد أصبح يتحدث بصورة سريعة وأن تعليقاته وردوده قد أصبحت متوترة ومقتضبة، وهنا يتدخل الطبيب النفسي لمساعدة المفاوض على أن يبقى هادئاً وأن يعود إلى حالته الطبيعية بأن ينبهه إلى ما أصبح فيه من انفعال.

التفاوض ومشكلة التنازل لمطالب الإرهاب:

يتضح مما سبق أنه يجب على الحكومات أن تتبع سياسة ثابتة وحازمة في معالجتها للمواقف الإرهابية على أن تتجنب المغالاة سواء في التشدد أو التساهل، فيجب أن تقوم هذه السياسة على عدم عقد صفقات مع الإرهابيين أو تقديم تنازلات لهم أو وتحقيق مطالبهم السياسة وربما تكون هذه النقطة من أصعب النقاط في مثل هذه المواقف حيث يعتبر البعض وخاصة ممن لهم صلة

بالحادث كأقارب وأصدقاء الرهائن أن من القسوة وعدم الإنسانية رفض مطالب الإرهابيين إذا كان البديل الوحيد هو قتل الأبرياء من الرهائن.

والواقع أن أي شخص يضع نفسه في موضع متخذ القرار في مثل هذه المواقف، سوف يجد نفسه في مأزق شديد، فهو لا يعاني فقط من احتمال تعرض الأبرياء من النساء والأطفال للموت، بل يتعرض أيضاً للضغط الشديد من قبل الرأي العام لتفادي حدوث مثل هذه المأساة بأية وسيلة ممكنة بما فيها الاستسلام لمطالب الإرهابيين.

ففي حالة عدم تمكن فرقة الإنقاذ من مواجهة الموقف، وتعرض الرهائن للقتل، يزداد الضغط السياسي من أجل تقديم تنازلات للإرهابيين في سبيل إنقاذ حياة الرهائن. ولكن التسليم حتى ولو كان لضرورة ملحة سوف يؤدي إلى نتائج وخيمة على المدى البعيد، لذا يجب قدر الإمكان، إتباع أسلوب حازم في عدم المساومة أو تقديم تنازلات. وفي هذه النقطة يقول ويلكنسون:

إن أسوأ ما تسببه المساومة مع الإرهابيين والتي تحقق لهم بعض المكاسب الملموسة، هو إعطاء نموذج يحتذيه من قبل غيرهم من المجموعات الإرهابية، بالإضافة إلى استمرار توجيه سلاح الإرهاب ضد الحكومة مما يؤدي إلى إضعاف الثقة بها تدريجيًا، كما يؤدي أيضًا إلى تشجيع المجموعات الإرهابية على استمرارها في محاولات الابتزاز وزيادة مطالبها من الفدية في كل مرة.⁽¹⁾

وهناك العديد من الأمثلة التي توضح كيف أن المجموعات الإرهابية تزيد من مطالبها إذا ما قامت الحكومات بالخضوع لمطالبهم، ومن الأمثلة على ذلك اختطاف الدبلوماسيين الغربيين من قبل الإرهابيين البرازيليين ففي الرابع من سبتمبر/أيلول 1969م اختطف السفير الأمريكي في البرازيل ثم أطلق سراحه بعد إطلاق سراح 15 سجينًا إرهابيًا، وفي الحادي عشر من يونيو/حزيران 1970م اختطف السفير الألماني، ولكن كان المقابل هذه المرة 40 سجينًا، وعندما اختطف السفير السويسري في السابع من ديسمبر/كانون الأول 1970م

1- أنظر في ذلك، مكافحة الإرهاب ويلكنسون، دار الشعب، القاهرة: 1987م.

ارتفع ثمن إطلاق سراحه إلى 70 سجينًا، وإن كانت البرازيل قد نجحت إلى حد كبير في الحد من مثل هذا النوع من الإرهاب، إلا أنها دفعت الثمن فادحًا.

وفي الأرجنتين نجحت منظمة جيش الشعب الثوري في الحصول على مبالغ ضخمة كفدية وذلك لخضوع المؤسسات الدولية لمطالبهم، ففي الثالث والعشرين من مايو/أيار 1971م اختطف أحد مديري شركة لتعبئة اللحوم ثم أطلق سراحه بعدها بأسبوع، ذلك بعد أن دفعت الشركة لمنظمة جيش الشعب الثوري 62500 دولار كملاص وطعام للفقراء، وفي مارس 1972م قامت شركة "فيات" بإعداد مليون دولار لدفعها مقابل إطلاق سراح أحد مديريها، إلا أن الشرطة داهمت الإرهابيين مما أدى إلى موت الرهينة ومعه أربعة من منظمة جيش الشعب الثوري.

وقد كان عام 1973م عام ازدهار مالي بالنسبة لهذه المنظمة الإرهابية فقد دفعت الشركات الصناعية مبالغ ضخمة مقابل إطلاق سراح موظفيها المختطفين، فدفعت شركة فورد للسيارات مبلغ مليون دولار للتأمين ضد محاولات اختطاف أخرى، كما دفعت شركة اكرو للحديد والصلب مليونين، ودفعت شركة فايرستون للإطارات والمطاط ثلاثة ملايين، وأهم من هذا كله ما دفعته شركة ايكسون للنفط حيث دفعت 14.2 مليون دولار، هذا بالإضافة إلى مجموعة إرهابية أرجنتينية أخرى وهي مجموعة المونتونوروس، والتي حطمت الرقم القياسي في مثل هذه المبالغ حيث حصلت على 60 مليون دولار نقدًا و 1.2 مليون كملاص ومواد غذائية لتوزيعها على الفقراء وذلك مقابل إطلاق سراح ثرين من رجال الأعمال الأرجنتينيين وهذا يجعلنا نتصور مدى حجم المبالغ التي تدفع بسبب الإرهاب.

ويضرب المثل بالولايات المتحدة الأمريكية في السياسة المتشددة (في رفض الإذعان لمطالب الإرهابيين) فقد واجهت الكثير من حوادث اختطاف أعداد كبيرة من الدبلوماسيين ورجال القوات المسلحة، ورجال الأعمال والسياح، وفي كل مرة كانت الحكومة مسئولة بطريقة مباشرة عن المفاوضات، كانت ترفض الإذعان لمطالب الإرهابيين، وقد كان الثمن الفوري لمثل هذه السياسة عاليًا

جدًا، فقد قتل العديد من الدبلوماسيين بسبب إصرار حكومتهم على التمسك بسياستها، ومن المتوقع أن أسلوب الولايات المتحدة الأمريكية سوف يعود عليها وعلى الآخرين بالفائدة على المدى البعيد إذا ما تمت مكافحة الإرهاب بنجاح.

وعلى عكس الرأي السابق، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد اتبعت الأسلوب الأمثل يرى "جينكنز وجنسون"، و "رونفيلد" أن تلك السياسة لم تكن في محلها بالنسبة لنتائج الأحداث الإرهابية، ففي دراسة لهم عن الحوادث الدولية في احتجاز الرهائن قاموا بتحليل الحوادث التي تضمنت رهائن أمريكيين، فتبين أن في الفترة ما بين أغسطس 1968م ويونيو 1975م حدثت محاولات احتجاز رهائن أمريكيين بمعدل مرة كل ثلاثة أشهر وفي المدة من سبتمبر 1969م إلى يونيو 1975م حدثت عمليات احتجاز للرهائن ناجحة، ويصحبها المطالبة بالفدية، بمعدل مرة كل خمسة أشهر، وبتحليل تلك الأرقام في إطار الاتجاهات العالمية، يخلص "جينكنز" إلى أنه بمطابقة إعداد حوادث الاختطاف بمستوى النشاط الإرهابي في العالم وبالتسليم بأنه في معظم الحالات لم تكن المطالب موجهة إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وكذا الافتقار إلى وجود دليل حاسم على العلاقة بين سياسات الحكومة وحدوث أو عدم حدوث حوادث الاحتجاز كل ذلك يسوقنا إلى أن تأثير السياسة الأمريكية على حدوث حوادث الاختطاف كان تأثيرًا هامشيًا، وأن السيطرة على حركات حرب العصابات المدنية في البلاد التي يتعرض فيها المسؤولون الأمريكيون لمحاولات الاختطاف كالبرازيل، أوروغواي، جواتيمالا، تركيا، تبدو أنها العامل الحاسم في ردع ومنع حدوث مثل هذه الحوادث في المستقبل، فالواقع أن الأرقام الحديثة تشير إلى استمرار تعرض المسؤولين الأمريكيين لخطر الاختطاف أو الهجوم، ففي خلال عشر سنوات في الفترة من 1971م إلى 1980م سجلت الإحصائيات 254 حادثًا هجوميًا على المنشآت الدبلوماسية والدبلوماسيين الأمريكيين، كما تم قتل خمسة سفراء أمريكيين في حوادث إرهابية خلال الفترة ما بين 1970م - 1980م، وعلى الرغم من أن تلك الأحداث لم تشتمل على احتجاز رهائن أو توجيه

مطالب مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه يمكننا أن نتصور مدى الحافز لارتكاب المزيد من تلك الجرائم الإرهابية إذا ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقدم تنازلات في مقابل سلامة أبنائها الدبلوماسيين، لذا يجب أن ننظر بتعقل إلى قيمة الردع التي تحدثها سياسة عدم التنازل فهي لا تقضي على الإرهاب بأكمله.

ومع ذلك يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية قد غالت كثيراً في هذه السياسة وذلك لرفضها مجرد التفاوض مع الإرهابيين، فهذا الإصرار المتطرف في إتباع سياسة متشددة قد يؤدي إلى تقليل الخيارات المتوفرة لديها حيث أنه في بعض الظروف يمكن إقناع الإرهابيين بإطلاق سراح الرهائن مقابل تنازلات ضئيلة، فالمخاطر في مثل هذه الأحوال بحياة الرهائن لمجرد التمسك بسياسة متشددة ليست لها فائدة، ويؤكد هذه النقطة ما يتطلبه التحرك لمعالجة موقف الرهائن، حيث تترك التكتيكات الإرهابية الحكومات التي تتبع سياسة عدم التنازل أمام خيارين، إما ترك الإرهابيين لينفذوا تهديداتهم أو محاولة الهجوم عليهم وبالتالي تعريض حياة الأبرياء من الرهائن للخطر، ولذا أدى تفاقم أحداث احتجاز الرهائن إلى خلق وتطوير أساليب حديثة للتفاوض، فقد أثبتت التجربة أن بجانب التمسك بسياسة عدم التنازل يمكن معالجة الموقف بدبلوماسية ومهارة لإقناع الإرهابيين بإطلاق سراح الرهائن دون الحصول على مقابل.

ولهذا يجب ألا تشتمل سياسة عدم التنازل على سياسة عدم التفاوض، فهناك خطأ دقيق يمكننا دون صعوبة، أن نفصل به بين عدم التفاوض وعدم التنازل، ففي معظم الأحوال نستطيع أن نتفاوض دون الخضوع للمطالب السياسية وهذا يعد أسلوباً عملياً يجب إتباعه قدر الإمكان.

الخلاصة:

أصبحت عملية مفاوضات الرهائن - فضلاً عن كونها فنًا يعتمد على الموهبة الشخصية للمفاوض أيضًا - علمًا يدرس في معاهد وجامعات العديد من دول العالم خاصة في الجانب السيكولوجي لهذه العملية.

وتفيد مفاوضات الرهائن في كسب الوقت لتيسير إحباط عزيمة الإرهابيين وتوفير الفرصة لجمع المعلومات عنهم و الإعداد لعملية الاقتحام في حالة فشل المفاوضات.

ويعتمد نجاح عملية المفاوضات في المقام الأول على القدر الذي يتوفر من المعلومات عن الإرهابيين، كما يستفاد من العرض الموجز السابق للوقائع التي استخدم فيها أسلوب التفاوض، أن الإرهابيين يتعلمون من الأساليب السيكولوجية للمفاوضين، لذا كان عليهم أن يغيروا من أساليبهم بصفة مستمرة، كما أن عملية التفاوض تنتج أثرًا هامًا في إمكانية تحديد الملامح النفسية للإرهابيين الذين يجري التعامل معهم، وأيضًا يمكن من خلال التفاوض تحديد مواقعهم في الموقف الإرهابي، وأفضل الوسائل والخطط لمهاجمتهم.

الباب الثاني

وحدات مكافحة الإرهاب في العالم وأهم عملياتها

الباب الثاني

وحدات مكافحة الإرهاب في العالم وأهم عملياتها

انتهينا في الباب الأول من هذه الدراسة من شرح مفهوم إدارة الأزمة والتعامل مع الحدث الإرهابي من خلال المفاوضات بعد تأمين موقع الحدث وعزله، ولكن إذا وصلت عملية المفاوضات إلى طريق مسدود وبدأ الإرهابيون في قتل الرهائن، وأصبح الأمل مفقوداً في إنهاء الموقف سلمياً فإنه يجب في هذه الحالة اللجوء للقوة لإنهاء الموقف وإنقاذ الرهائن.⁽¹⁾

وتستخدم لهذا الغرض وحدات خاصة مدربة وذات كفاءة قتالية عالية، وتملك من الإمكانيات والمعدات ما يتيح لها القدرة على التعامل مع مثل هذه المواقف بنجاح، وسنحاول من خلال الباب الثاني من هذه الدراسة إعطاء صورة عن تلك القوات الخاصة، وقد اخترنا أشهر ثلاث وحدات لمكافحة الإرهاب في العالم، وهي الوحدات الألمانية والإنجليزية والأمريكية، لكي نبين أهم الملامح الرئيسية لهذه القوات وأيضاً من خلال أهم ما قامت به من عمليات.

وستشمل الدراسة نظرة تاريخية على كيفية إنشاء تلك الوحدات وأساليب اختيار الأفراد الذين يلتحقون بهذه الوحدات والمواصفات المطلوبة فيهم، ثم برامج التدريب التي يخضعون لها، وأهم الأسلحة التي تستخدمها تلك الوحدات، ثم تقويمها على ما قامت به من عمليات.

1- Max Walmer, Modern elite forces, salamander books Lmt : London, 1984.
Christopher Dobson and Ronal Bayent, Terrorism, The west fights back, facts on files, New York, 1987.

الفصل الأول

فرقة العمليات البريطانية المحمولة جواً (SAS)

الفصل الأول

فرقة العمليات البريطانية المحمولة جواً (SAS)

"Royal Special Air Services Regiment 22"⁽¹⁾

1. نشأة الوحدة:

تعتبر الفرقة البريطانية المحمولة جواً "SAS" من أقدم الوحدات الخاصة في العالم، حيث كان للجيش البريطاني تجارب وخبرة في التعامل مع حروب ضد القوات البريطانية والتي استمرت منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، وقد نشطت حروب التحرير ضد بريطانيا بصفة خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، لذا أنشأت بريطانيا قوة خاصة تستطيع أن تجابه العمليات غير التقليدية التي كانت تقوم بها حركات التحرر الوطني، ثم أصبحت القوة الرئيسية لمكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة.

وقد تشكلت (SAS) في بداية الحرب العالمية الثانية عندما كلف الملازم "ديفيد ستيرلنج" (LT. David Sterling) الذي كان يعمل في وحدة الكوماندوز رقم 8 التابعة للجيش البريطاني والمعروفة أصلاً باسم (L. Detachment) بتشكيل عدد من الوحدات الخاصة وفعلاً قام بتشكيل هذه الوحدة وبدأ عدد أفرادها في التزايد حتى وصلوا في أكتوبر 1942م إلى 390 رجلاً وسجلت تحت اسم الفرقة الأولى للعمليات الخاصة المحمولة جواً (1st Special Air Services Regiment) فقد جاءت هذه الوحدة إذن إلى حيز الوجود عندما ظهرت الحاجة الملحة في سنوات بداية الحرب العالمية الثانية إلى قوات خاصة مهيأة للحرب في الصحراء والأحراش، لذا أعدت هذه الفرقة نفسها للعمل في أي مكان وتحت أية ظروف وهي تعد من الفروق النادرة بين الجيوش الخاصة التي لازالت باقية بعد الحرب، كما تعتبر من أكثر القوات الخاصة كفاءة في العالم.

1- Philip Werner, The SAS, the official history, William Kimber, London, 1978.

نبعت هذه الفرقة من الفكر الخصب والمتحمس للملازم "ديفيد ستيرلنج" وقد كان في ذلك الوقت صغيراً في الحرس الاسكتلندي الذي كان يعمل مع الكوماندوز.

ويذكر "فيليب وارنر" في كتابه عن فرقة العمليات الخاصة (SAS) تعليق "ستيرلنج" عن خلاصة هذه الفرقة الذي يقول فيه:

لقد كانت هناك احتمالات هائلة لإنشاء وحدة قليلة الأفراد ولكنها تعتمد على استغلال عنصر المفاجأة في أقصى صورة، فيمكن لخمسة رجال قتلهم فيما بعد إلى أربعة - وهو معيار مجموعات SAS" أن يؤدوا مهمة تتطلب أربع فرق من الكوماندوز قوامهم 200 رجل، وقد سعت إلى إثبات أنه لو كانت العملية على سبيل المثال تستهدف مطاراً أو مكاناً لتجمع العربات أو السيارات العسكرية ففي هذه الحالة يمكن تحطيم 50 طائرة أو سيارة من قبل مجموعة فرعية تضم خمسة أفراد أفضل من أن تقوم بها قوة تضم 200 رجل اختياراً من القوات العادية، ولذا فإنه إذا ما تم اختيار 200 رجل اختياراً دقيقاً وتدريبهم وتسليحهم على أعلى مستوى، وتقسيمهم إلى مجموعات فرعية كل مجموعة خمسة أفراد، فإنه بذلك يمكنهم مهاجمة 30 هدفاً على الأقل في نفس الوقت بالمقارنة بهدف واحد فقط طبقاً لأساليب الكوماندوز العادية وبهذه الطريقة فإن 25% من النجاح في الحالة الأولى قد تساوي أضعاف ما تحققه الثانية من نتائج.

هذا، ويجب لمثل هذه الوحدة أن يتم تدريبها على إمكانية الوصول إلى مكان للعمليات بأية طريقة وباستخدام كافة الوسائل سواء الجوية أو البرية أو البحرية. كما يجب أن تكون الوحدة مسئولة عن تدريباتها وخططها، ولذا يجب أن يعمل قائدها في حرية واستقلال.

كتب ذلك منذ 40 سنة وقد ظلت الفلسفة الأساسية والمبادئ الرئيسية التي تقوم عليها مجموعة (SAS) كما هي حتى الآن وقد كتب ستيرلنج في مقاله بعد ذلك عن تاريخ قوات المظلات في العالم فيقول:⁽¹⁾

1 - Christopher Dobson and Ronald Bayne, Terror, the west fights back, Facts on file, N.Y.1987.

منذ أن بدأنا فرقة (SAS) ونحن نتمسك ببعض المبادئ التي لم نتخل عنها، ويمكن تلخيص هذه المجموعة من المبادئ في النقاط الآتية:

1. السعي المستمر نحو التفوق.
2. الحفاظ على أعلى مستوى من الانضباط في كافة نواحي الحياة اليومية للجندي. فالحرص الدائم على أن الانضباط هو الأساس الأول الذي تقوم عليه الوحدة.
3. السرية التامة التي تعد شعار المجموعة.

هذا، ولا يسمح لأي فرد غير مقبول من قبل باقي أفراد المجموعة أن يبقى فيها ما لا يصل أي رجل إلى مكانة معينة في المجموعة إلا بعد أن يثبت أنه جدير بها، كما لا يمكنه أن يحتفظ بها إلا إذا استمر يؤدي دوره بكفاءة عالية وذلك مهما كانت رتبته أو مكانته أو صلاته، ومع ذلك فقد حرصت المجموعة على أن يكون رجالها وخاصة الضباط من أصل اسكتلندي روماني كاثوليكي، "فاستيرلنج" نفسه اسكتلندي وكاثوليكي وكذلك السيد فينزوي مالكين وغيرهما من الأفراد البارزين في المجموعة.

وقد يرجع السبب في ذلك ببساطة إلى أن "ستيرلنج" كان يميل إلى اختيار رجاله من نفس الأصل الذي ينتمي إليه ولهذا أصبحت المجموعة من سلالة واحدة ولكننا نشك أيضًا في أن هناك أسبابًا أخرى تتعلق بتاريخ الاسكتلنديين الطويل وخبرتهم في حرب العصابات وكذا التقاليد السرية التي فرضت على الكاثوليكين الرومان خلال اضطهادهم من قبل الانجليز البروتستانت، فتوفر هاتين الصفتين في الاسكتلنديين الكاثوليك جعلتهم أفضل العناصر للانضمام إلى (SAS)، ولذا، فإن أكثر الأمور سخرية الآن بالنسبة لآيرلندا الشمالية أنهم يحاربون مواطنين من الكاثوليك الرومان.

وقد أعيد تشكيل هذه الفرقة عدة مرات وتزايد أفرادها حتى وصلت في يناير 1944م إلى حجم فرقة مقرها اسكتلندا وتضم عدة جنسيات من الدول الحليفة لبريطانيا في الحرب العالمية الثانية وهذه الفرقة تتكون من لواءين

بريطانيين (SAS1 and 2) ولواءين فرنسيين هما (SAS3 and 4) ثم ضمن إليهما فيما بعد اللواء البلجيكي (SAS5) وسرية إشارة.

واشتركت (SAS) في عديد من الحروب في إيطاليا غرب أوروبا واكتسبت شهرة فائقة لقيامها بعمليات كبيرة من خلال مجموعات صغيرة مدربة تدريباً عالياً، وبعد نهاية الحرب في أوروبا، قام الجيش البريطاني بالتخليص من (الجيش الخاصة) وكانت (SAS) من بين تلك الجيوش، فسلمت (SAS5) إلى الجيش البلجيكي في سبتمبر 1945م وتبعتهما (SAS3 and 4) اللذان نقلتا إلى الجيش الفرنسي وبعدها بأسبوع واحد كانت (SAS1 and 2) قد سرحت وبات واضحاً أن الجيش البريطاني قد نفّض يديه تماماً من فكرة (SAS).

ولكن لم تمض عدة شهور حتى تقرر أن هناك أنشطة وحدات خاصة على نمط (SAS) دور في مستقبل الحرب في أوروبا، فأدى ذلك إلى تحويل وحدة الجيش الإقليمي (Ta Territorial Army) ووحدة القناصة المهرة (Artests Rifles) إلى فرقة العمليات الخاصة المحمولة جواً (SAS 2721) ويأتي الرقم 21 يضم رقمي اللواءين (SAS1 and SAS2) البريطانيين السابقين.

وكانت أزمة مالايو (Malayan Emergency) هي أول الحروب التي خاضتها بريطانيا في مواجهة الحروب الشعبية ضد الاستعمار (1948م-1960م) حيث وصل العميد "مايكل كاليفرت" (Michael Clavert) الذي كان القائد السابق للواء (SAS) في الفترة من (1944م-1955م) وصل إلى الملايو في عام 1951م وقام بتشكيل فرقة ملايو للعمليات الخاصة المحمولة جواً والتي سرعان ما وصل حجمها إلى حم الفرقة العسكرية العادية.

وفي عام 1952م أعيد تشكيل هذه الفرقة وتحولت إلى فرقة العمليات الخاصة المحمولة جواً رقم (SAS22) وهكذا عادت الـ (SAS) إلى الجيش مرة أخرى، وذاعت شهرتها في ملايو حيث قضت وقتاً طويلاً هناك في عمق الغابات وأقاموا علاقات وثيقة مع سكان البلاد الأصليين وكانوا محل الإعجاب لتفوقهم في عمليات الإسقاط في الغابات والمناطق المليئة بالأشجار.

وعندما أوشك النزاع في ملايو على الانتهاء أرسلت فرقة (SAS) إلى عمان في منطقة الخليج في الفترة من نوفمبر إلى ديسمبر 1958م حيث شنوا هجمات جسورة على المتمردين في الجبال والمرتفعات وساعدوا الجيش العماني في هزيمة المنشقين في أوكارهم والمناطق التي يتحصنون فيها خاصة في منطقة الجبل الأخضر التي ترتفع عن سطح البحر بحوالي 2500 متر وعقب ذلك النجاح عادت فرقة (SAS22) إلى بلادها في المملكة المتحدة حيث قضوا فترة قصيرة في مالفيرن (Malvern) ثم استقروا بعدها في قاعدتهم المعروفة حاليًا في هيرفورد (Bradbury Lines Hereford) ولكن خفضت الفرقة إلى أن أصبحت تتكون من مركز للقيادة وسريتين فقط.

وعادت الاضطرابات في الظهور مرة أخرى في الشرق الأقصى بما يسمى حملات المواجهة (Confrontation Campaign) في بورنو مما دعا إلى إرسال سرب من (SAS) إليها. ووصل هناك في يناير 1963م، وقد أدى نجاحهم هناك إلى تزايد الطلب عليهم مما دعا إلى إعادة تكوين السرب الثالث في منتصف 1963م وقد دعا إلى ذلك أيضًا اندلاع الحرب في عدن في الفترة من (1964م- 1966م) فكانت الأسراب الثلاثة للواء (SAS) تنتقل بين المملكة المتحدة بورنو وعدن في فترة عرفت بين أفراد الفرقة بالزمن السعيد (Happy Times) وفي 1967م وكانت تلك الحروب قد انتهت تقريبًا بعد انسحاب بريطانيا من المستعمرات وأتيح بذلك للفرقة فترة من الزمن للتقاط الأنفاس.

وفي 1969م تفجر الموقف فجأة في أيرلندا الشمالية وتولت (SAS) عديدًا من المهام هناك، وجعلتها تلك المهام معروفة جيدًا في الإقليم، في نفس الوقت التي تجددت فيه المشكلات في الملايو وعمان مما أدى إلى العودة إلى هناك. وفي يوليو 1972م في معركة ميرباط بعمان استطاع عشرة جنود من الـ (SAS) تقديم المعاونة إلى عدد محدود من الجنود المحليين واستطاعوا هزيمة 250 من المنشقين في معركة ناجحة بشكل مثير وقد مكثت الـ (SAS) في عمان لسنوات عديدة، وربما مازال هناك عدد قليل من أعضائها يعقود خاصة.

وفي شهر أغسطس 1983م شاع أن الـ (SAS) تدرب فرقة مماثلة لسلطة عمان تسمى بالفرقة الخاصة وهي تتكون من رجال للمظلات مدربين على العيش في ظروف صعبة وبغير إمداد لمدة طويلة.

هذا، وقد نجحت فرقة (SAS) نجاحًا منقطع النظير في مواجهة حرب العصابات والإرهاب في الخمسينات والستينات والسبعينات وهو دور جديد استوعبته الفرقة وأصبح لديها فيه خبرة لا نظير لها، فمن خلال مقاومتها لعمليات منظمي الجيش الجمهوري الإيرلندي (IRA) وجيش التحرير الوطني الإيرلندي (INLA) استطاعت (SAS) تطوير أساليبها الفنية التي استفاد منها العالم الغربي بأكمله.

فلم يقف الأمر على مجرد تقديم المشورة للحكومات والفرق الخاصة، ولكنها كانت تشترك أيضًا بصفة مباشرة في عمليات أجنبية ففي أكتوبر 1977م اشترك رجلان من الـ (SAS) مع الوحدة (GSCY) بألمانيا الغربية في عملية تخليص طائرة بالخطوط الجوية الألمانية المختطفة في مقديشو وكانت جهودها هي السبب الرئيسي في نجاح العملية.

كما اشترك أيضًا أفرادها في العملية الهولندية ضد مجموعة من الإرهابيين من منظمة جنوب ملقا الذين قاموا بختف قطار محمل بالرهائن.

وقد كانت عملية السفارة الإيرانية في لندن في مايو/أيار 1980م أكثر العمليات شهرة حيث قامت (SAS) بتنفيذ العملية أمام عدسات التلفاز ففي هذه العملية تدخلت شرطة العاصمة إلى أن قام الإرهابيون بقتل أحد الرهائن وإلقاء جثته إلى الشارع عندئذ استدعت الشرطة مجموعة من (SAS) لمواجهة الموقف واقتحمت تلك المجموعة السفارة مستخدمة أسلحة وخططًا خاصة وتمكنوا من إنقاذ كافة الرهائن، وقتل جميع الإرهابيين عدا واحدًا.

وقد كان لهذا النجاح العظيم أثره في زيادة شهرة الوحدة وهو ما سنتحدث عنه تفصيلًا فيما بعد.

وقد بدا في 1982م أن وحدة (SAS) قد استقرت على دورها في مكافحة الإرهاب فقط حتى كانت حرب فوكلاند مع الأرجنتين حيث قامت مجموعات من (SAS21) بالاشتراك في هذه الحرب مما أعطاهم الفرصة أن يذكروا العالم مرة أخرى أنهم أولاً وأخيراً رجال حرب محترفون حيث تم إنزال مجموعات من الفرقة إلى جنوب جزيرة جورجيا وبالرغم من عدم نجاح الإنزال الأول بالطائرات العمودية لسوء الأحوال الجوية إلا أنهم استطاعوا الهبوط في المحاولة الثانية مستخدمين القوارب المطاطية. وقد وصلت جميع هذه القوات إلى الشاطئ، عدا قارب واحد انحرف عن مساره ولكن الرجال الذين كانوا فيه رفضوا طلب الاستغاثة عن طريق اللاسلكي واستمروا في قاربهم الذي ألقاهم على الجانب الشرقي من الجزيرة، ولحسن حظهم الشديد تمكنوا من مهاجمة نقطة حصينة في هذا الجزء من الجزيرة ودمروها تمامًا، ثم تم التقاطهم بالطائرات العمودية بعد ذلك. وفي نفس الوقت قامت مجموعة القيادة والفصيلة (D) من الفرقة بالاندفاع إلى داخل الجزيرة عند منطقة (Grytviken) حيث استفادت تلك القوات من توقف الغواصة الأرجنتينية "سنتافي" واستطاعت الاقتحام وهزيمة القوات الأرجنتينية، واستعادت جنوب جورجيا إلى السيطرة البريطانية.⁽¹⁾

وقد نزل أول جندي من (SAS) على شرق فوكلاند في أول مايو وبقوا هناك في مواجهة عدوهم، وفي ظروف طقس سيء لمدة تتجاوز ثلاثين يومًا، واستطاعوا خلالها جمع معلومات واستخبارات عسكرية هامة، ورصد تحركات العدو وأماكن انتشاره ومواقع طائراته ومخابئ تلك الطائرات ومخازن الذخيرة، وذلك لتدعيم نيران المدفعية والطيران البريطاني، وغيرها من المعلومات الهامة.

وفي 14 مايو/أيار أغارت مجموعة من (SAS) على جزيرة بيبيل (Bebble) واستطاعت أن تحطم 11 طائرة أرجنتينية، ويعد ذلك عودة إلى ما كانت تقوم به من مهام خاصة في صحراء شمال إفريقيا منذ 40 سنة مضت أثناء

1 - Max Wlmer, Modern Elite Forces, Salamander Book LMT, London 1984.

قتال بريطانيا والحلفاء ضد دول المحور، ويقال: أنهم قاموا بعمليات عسكرية على أرض الأرجنتين نفسها، وإن كان ذلك لم يؤكد رسميًا. وظلت الـ (SAS) تقوم بدورها إلى أن استسلمت الأرجنتين.

وقد عادت الـ (SAS) الآن إلى دورها الأقل شهرة وهو الدور الروتيني البعيد عن المهام العسكرية الخاصة، وتركز جهودها الآن في مكافحة الإرهاب وهي تعد الآن أكثر الفرق شهرة في أنحاء العالم في هذا المجال.

2. التشكيل:

يحتوي التشكيل الحالي على ثلاث فرق كل منها تضم من 600 إلى 700 رجل إحداها (SAS22) وكلها نظامية بينما الفرقتان: (SAS21 and 23) تتبعان الجيش الإقليمي (Territorial Army) وهناك سرب نظامي للإشارة يتبع (SAS 22) وآخر يتبع الجيش الإقليمي.

يتولى قيادة تلك الوحدات رئيس مجموعة (SAS) وهو ضابط برتبة عميد ومقر رئاسته يقع في لندن.

وبالرغم من عدم القيام بعمليات مشتركة مع سرب العمليات الخاصة بنيوزيلندا وأستراليا (وهي من قوات المظليين البريطانيين)، إلا أن (SAS) لازالت تحتفظ بعلاقات قوية معها، كما تحفظ أيضًا بعلاقات أخوية مع كتيبة المظلات الأولى في الجيش البلجيكي والتي يمتد أصلها إلى (SAS 5) وكذا مع السرب اليوناني (Helios Lokos) والذي اشترك معها في شمال إفريقيا وشرق البحر المتوسط في الحرب العالمية الثانية.

3. الاختيار والتدريب:

لا يتم اختيار ضباط وجنود الفرقة النظامية (SAS 22) بطريقة مباشرة، إنما يتقدم المتطوعون من الفرق الأخرى بالجيش البريطاني ليتم الاختيار من بينهم. ولذا، يشار دائمًا إلى هذه الفرقة بأصابع الاتهام بأنها تستحوذ على أفضل العناصر في القوات المسلحة، فعلى كافة المتطوعين للالتحاق بفرقة (SAS) أن يجتازوا دورة القبول، وتجري الاختبارات في منطقة بريكون في ويلز (Precon)

وهي تتكون من سلسلة من المهام للتأكد عما إذا كان الفرد لديه صفات المرونة والقدرة على الاحتمال والانتظام ومواجهة الظروف الصعبة، مما تتطلبه طبيعة المهام التي تقوم بها الفرقة.

وتبدأ عملية الاختبار بدورة تدريبية لمدة عشرة أيام للارتقاء بمستوى اللياقة البدنية والتدريب على قراءة الخرائط، ويكون ذلك في مجموعات لا تتعدى المجموعة الواحدة 20 فردًا، حتى يمكن استيعاب القواعد الأساسية للتدريب. ويتبع ذلك سير منفرد لمدة عدة أيام عبر البلاد، وينتهي بسير مسافة 40 ميلًا (64 كم) في عشرين ساعة مع حمل حقيبة الظهر برجين (Bergen) والتي يبلغ وزنها (25 كغم). ومن ينجح في اجتياز ذلك دون توقف يحصل على دورة تدريبية لمدة أربعة عشر أسبوعًا تشتمل على فرقة في المظلات في الإنقاذ والاقترام وفي نهاية التدريب يحصل الناجحون على الزي العسكري الخاص بالفرقة وهكذا يصبحون أعضاء بالفرقة.

ويستمر التدريب فيما بعد في دورات متخصصة في الإشارة واللغات والإسعافات الأولية والرماية والإسقاط الحر بالمظلات وغيرها من المهارات العسكرية، ولا يتم الاعتراف الكامل بالجندي كعنصر في الفرقة، إلا بعد مرور سنتين على الأقل من التدريب الشاق والجاد، وهي فترة الاختبار اللازمة.

وعلى عكس السنوات الأولى لبداية الفرقة فإن التأكيد الذي يقوم على تشجيع الأفراد على اجتياز الاختبارات والدورات التدريبية حتى يمكنهم الالتحاق بالفرقة، ولكن دون تهاون في ارتفاع المستوى المناسب والضروري اللازم، والذي يجب توافره في العناصر التي تلتحق بها، ومع ذلك فنسبة النجاح في الاختبارات حوالي 20% فقط، وهذا لا يعني أن الـ 80% غير أكفاء، فالحقيقة أن الفرقة تبحث في أفرادها مجموعة من الصفات والمهارات التي لا تتوافر إلا في عدد قليل من البشر.

ومدة خدمة الضابط أو الجندي في الفرقة لا تتعدى ثلاث سنوات، يتم بعدها العودة إلى فرقته الأصلية، وهذا يعني أن الفرقة تعمل على نشر أفكارها وأساليبها الفنية والتدريبية ليس فقط من أفرادها فقط وإنما في الجيش ككل.

ويتحدث "فيليب وارنر" (Philip Warner) في كتابه عن الفرقة وهذا الكتاب هو التاريخ الرسمي لها، عن مستويات اختيار وتدريب أعضاء فرقة (SAS) فيقول: إن هذه المستويات تبدأ باختيار الرجال الذين يرغبون في الالتحاق بالفرقة وكلهم من المتطوعين وأغلبهم من قوات المظلات التي تحزن لفقد البعض من خيرة رجالها بتركهم إياها للالتحاق بالفرقة.

وكل من يتقدم من الرجال للفرقة يخبر مرارًا وتكرارًا بأن عدم قبوله بها لا يعني أنه غير كفء كما أنه لا يعني نهاية المطاف، ولكنه يعني أنه لا يتمتع بالقدرات البدنية والعقلية التي تتطلبها الفرقة، وغالبًا ما تكون هناك صعوبات عديدة تواجه الضابط الذي يرغب في الالتحاق بالفرقة تفوق تلك الصعوبات التي تواجه الجندي العادي، فالضابط الذي يقود فصيلة مدفعية في إحدى الكتائب على سبيل المثال قد يكون مجرد فرد عادي في مجموعة مكونة من 4 رجال في (SAS) كل منهم ذو أهمية كبيرة بغض النظر عن رتبته أو درجته.

وعندما يتم ترشيح أحد الأفراد للانضمام للمجموعة (SAS) تبدأ عملية يمكن أن نطلق عليها اسم الفرز، وهذه الفرقة لا تضم إليها الناشئين أو صغار السن فجنودها مثل رجال الفضاء يجب أن يكونوا ناضجين، ورغم أن الفرقة لا تقبل انضمام من يزيد عمره عن 34 سنة إليها فإن متوسط أعمار رجالها 27 عامًا، ومعنى هذا أن معظم مرشحيها من الصف الجنود قد بلغوا رتبة العريف أو الرقيب وفي مرحلة اختيار الفرد المرشح فإنه يجب أن يمر أولاً باختبار مبدئي حيث أنه يترك رتبته ومرتبته الذي كان يحصل عليه قبل انضمامه للفرقة ويرتضي بالحصول على رتبة جندي بالمجموعة فقط، وبعد هذا الاختبار الأولي يمر المجند بسلسلة صارمة من الاختبارات البدنية وتبدأ هذه الاختبارات الأولى برحلة الصبية (Boys Trip) وهي عبارة عن دورية سير عبر تلال ويلز يمضي فيها المجند حاملاً على ظهره مخلة تزن 25 رطلاً، وخلال أربعة أسابيع (خمسة أسابيع بالنسبة للضابط) يصل المجند إلى درجة الاستنفاد الكامل لقواه.

وتحتوي المخلة التي يحملها المجند على ظهره أثناء السير على كمية من الطوب والحجارة وتزداد هذه الكمية في كل مرة يقوم بها المجند بالدورية وبتقدم

مراحل التدريب فإن الدورات الجبلية تزداد وعورة كما تزداد التدريبات التي يؤديها المجند خلال سيره في الدورية عسرًا كما تلقى الشراك الخداعية والعوائق في طريق المجند كي تضيف إلى خبرته مزيدًا من الثبات العقلي والجسمي.

وبعد كل هذه المشقة عندما يصل المجند المنهك القوي إلى النقطة التي يفترض التقاطه فيها يرى السيارة المقرر أن تقله قد أسرعت مبتعدة بينما يجاهد هو لإنهاء الأمتار الباقية محاولاً إدراك السيارة، وفي هذه اللحظة يتم إخبارهم بأن الدورية قد امتدت لخمس أو عشرة أميال أخرى. وعند هذه النقطة وهذه المرحلة المبدئية يقرر عدد كبير من الرجال أن فرقة (SAS) لا تناسبهم على الإطلاق وفي الاختبار النهائي يترك كل فرد وشأنه، وكل ما عليه هو أن يتم دورية في أكثر مناطق البلاد وعورة وهو يحمل مخلة تزن 55 رطلاً قاطعاً 37.5 ميلاً في خلال 20 ساعة، وأي فرد يفشل في إكمال هذه الدورية الختامية يعتبر غير لائق.

وتعتبر هذه الدورة التدريبية التالية قاتلة حقًا، فقد مات 3 أفراد في الاختبار النهائي للفرقة خلال الرحلة الشاقة التي قطعوها في ظل مناخ قاتل. وقد حدثت تلك الحالات الثلاث في فترات 13 شهرًا ما بين عامي 1979م- 1980م، وقد كان أحد هؤلاء الموتى واحدًا من أبرز أعضاء المجموعة، وهو الرائد "مايك كيللي" والذي فاز بجائزة (DSO) خلال تلاحم شرس في عام 1972م وقد مات نتيجة للتعرض للمناخ القاتل والإرهاق الشديد وذلك على جبال ويلز وقد قام "مايك" بهذه المحاولة بعد 7 سنوات من حادث عمان محاولاً إثبات مقدرته الدائمة على أن يكون أحد أفراد (SAS) وأسماء الموتى الذين لقوا مصرعهم في التدريب أو العمليات الخارجية -حيث تخفى بعض العمليات الخارجية أحيانًا تحت ستار التدريبات- أسماء هؤلاء كلهم مكتوبة على قاعدة برج ساعة خفي تم بناؤه في مقر القيادة بهيرفورد.

أما من يعودون من إحدى العمليات الصعبة الوعرة أحياء فإنه يطلق عليهم أنهم هزموا الساعة (Beaten the Clock) وهو تعليق هزلي لاذع مأخوذ من أحد الألعاب التلفازية وتتجسد حقيقة أن بعضهم لا يستطيع هزيمة

الساعة في صف من القبور المتراسة بالقرب من ساحة الكنيسة وتحمل الساعة بعض النقوش التي تقول سنذهب دائماً لبعيد قليلاً ربما نذهب خلف هذا الجبل الأزرق الأخير المغطى بالثلوج عبر ذلك البحر الثائر.

وهذا ما تقوم به (SAS) فعلاً فهي دائماً تذهب لبعيد قليلاً ونستكمل حديثنا عن التدريب، فنجد أن من أمضى التدريب المبدئي بنجاح ينتقل إلى مرحلة أخرى من التدريب المتقدم تستمر حوالي 14 أسبوعاً ويكون الجزء الأول منها تدريباً عاماً، وهو استكمال للمهارات التي اكتسبها كجنود متدربين في المرحلة الأولى ثم يمضي المجندون بعد ذلك 3 أسابيع يتعلمون فيها الكفاح من أجل البقاء وتتضمن هذه التدريبات تمرينهم على العيش في نفس ظروف الحياة في أسوأ أنواع أرض القتال، والعيش في الظروف القهرية وإجادة السباحة بملابسهم الكاملة.

أما الجزء الأخير من التدريب، فيتم في مطار "برايز نورتون" (Brize Norton) حيث يتدربون تدريباً خاصاً على استخدام المظلات، وحيث أن الكثير من المجندين قد التحقوا بمجموعة (SAS) بعد أن كانوا يعملون في كتيبة المظلات وهم على دراية واسعة بكيفية استخدام المظلات، فإنهم يتدربون في "برايز نورتون" على الإسقاط الحر بالمظلات ليلاً ومن ارتفاعات أكبر بكثير من تلك التي يتم منها الإسقاط العادي، وخلال ذلك التدريب الذي يستمر 14 أسبوعاً يتم التركيز بصفة أساسية على التدريب على الأسلحة مستخدمين أسلحة (SAS) الخاصة وهي بندقية هيكلر وكوش الصف آلي والذي كان السلاح المفضل والرمز المعروف لجماعة بادرمانيهوف الإرهابية وكذا يشمل التدريب الاستخدام الماهر للطبقة براوننج 45 الآلي والتي يستطيعون بها تحقيق معدل عالٍ من السرعة والتصويب الدقيق، وكذا البنادق الخاصة بإطلاق القنابل والتي تم تعديلها لكي تتناسب مع الاستخدام في الأحياء الضيقة وخاصة في الغابات كما يشمل أيضاً البندقية ستيرلنج النصف آلية المزودة بكاتم للصوت.

كما يتم تدريب هؤلاء الأفراد أيضًا على مجموعة من الأسلحة الشخصية المتنوعة مثل السكاكين والخناجر والتي تستخدم في القتال الصامت، كما أنهم يتدربون على عدد كبير جدًا من الأسلحة الأجنبية حتى يألّفوا تلك الأسلحة التي قد يستخدمها العدو وتعد هذه المعلومات عظيمة القيمة لأن معرفة مزايا ونقاط الضعف في أسلحة العدو تمكنهم من عمل تقويم أفضل للموقف عند الالتحام كما أن ذلك يمكنهم من استخدام الأسلحة المغتلفة خلال القتال إذا ما أجبرتهم الظروف على ذلك، وخلال فترة التدريب على السلاح يستخدم كل مجند حوالي 1.200 - 1.500 طلقة من الذخيرة.

وخلال الدورة التدريبية التي تستمر أربعة عشر أسبوعًا تتم مراقبة المجندين بدقة متناهية لاختيار استقرارهم النفسي وسلامة صحتهم النفسية أثناء هذا التدريب المكثف الذي يمثل محنة حقيقية.

واختبارات الثبات العقلي تماثل الاختبارات البدنية والمهنية في الصعوبة، ويتم اختيار من تراوحت درجاتهم بين 90 و 100 درجة حيث أن هؤلاء فقط هم الذين يتمتعون بالمقدار المطلوب من الكفاءة البدنية والعقلية ومن يكمل فترة التدريب كاملة بنجاح يمنح البريه الأصفر ذو الخنجر المجنح كشعار كما يمنح الحزام الأزرق والجناح (Wing) الذي هو شعار فرقة (SAS) وحتى هذه المرحلة فإن التدريب مازال في مراحله الأولى.

ومدة العام التالي يظل المجندون في اختبارات تعليمية للمهارات التي تصقلهم حتى يصبحوا على الدرجة العالية من الكفاءة المطلوبة لرجال الفرقة ومنها أن يكونوا خبراء في المفرقات كما أنهم يتعلمون التمرير الميداني مع التركيز على الجروح الناتجة عن الرصاص، حيث أنهم عادة ما يرسلون إلى أماكن يندر فيها وجود الأطباء ومراكز الإسعاف، ويتم تدريبهم أيضًا على استخدام الأجهزة اللاسلكية المختلفة، كما تجرى عمليات تدريبية ومناورات للاعتياد على أساليب الحرب في الغابات والأحراش والصحراء.

ويلي ذلك مرحلة تدريبية متخصصة في الطب واللغات والانزلاق وتسلق الجبال والقتال في الأعماق، ويقال: إن كل مجموع تتكون من أربعة أفراد من

الرجال المدربين هي في الحقيقة تتكون من جراح أعصاب ومدرس جامعي وعالم ذرة وبطل رياضي أولمبي وهذه مبالغة بالطبع، ولكن كل فرد في جماعة من هذه الجماعات يتخصص بمستوى عال جدًا في أحد المجالات الأربعة (الطب أو التخريب أو الاتصالات أو اللغات)، وهذا تشجيع للفردية، فالرجل الذي ينتمي لفرقة (SAS) قد تسلق قمة افرست وعبر الأطلنطي مجددًا.

وبالطبع يجب أن يكون هناك إطار عملي تستخدم من خلالها هذه الفردية فنظام الجماعة يصبح مساندًا لتنظيم أكبر وأشمل يضم من 60- 80 فردًا. ويروي لنا "هنري ستانهوب" بالتفصيل الدقيق هذا التنظيم في كتابه العظيم "الجنود".

إنه تنظيم مشابه لتنظيم كتيبة المشاة العادية، ولكنه يتضمن العديد من التعديلات التخصصية فهناك أربع فصائل للعمليات تضم كل منها 72 جنديًا وستة ضباط، وتنقسم كل فصيلة بدورها إلى خمس جماعات فهناك جماعة برمائية وجماعة جوية وجماعة مراقبة وجماعة جبلية، وتتكون كل منها من ضابط و 15 جنديًا، والجماعة الباقية هي جماعة إشارات متخصصة تتكون من 24 جنديًا ومعظمهم من سلاح الإشارة الملكي، وبالإضافة إلى هذه الفصائل فهناك مجموعة من الأقسام الخاصة تتضمن خلية بحث وخلية تدريب أولي وخلية أيرلندة الشمالية وهي أحدث ما انضم إلى القوات.

4. الأسلحة والمعدات:

تستخدم الـ (SAS) أسلحة الجيش البريطاني الصغيرة مثل (7.62 Lial) م، وهي بندقية تعمر ذاتيًا، المسدس البروننج (Browning) 9 ملم، المدفع الرشاش المتعدد الأغراض 7.62 ملم (CPMG) وتفضل الـ (SAS) المدفع الرشاش الـ 9 ملم "الهكلر اندكوش" (Heckler and Coch) هذا بالإضافة إلى أن أفراد الفرقة مدربون على استخدام معظم أنواع الأسلحة الأجنبية.

هذا، وقد أعلن في مارس 1984م أن (SAS) سوف تستخدم طائرتين عموديتين من طراز (10G Austa) الإيطالية الصنع والتي تم الاستيلاء عليها

من الأرجنتين أثناء حرب الفوكلاند وهذه الطائرات تابعة الآن للسلح الجوي الملكي البريطاني ويمكن للطائرات حمل أكثر من سبع مجموعات ما يمكن تزويدها للقيام بالعديد من الأدوار القتالية بما في ذلك الأسلحة المضادة للدبابات والأسلحة الإلكترونية.

5. الزي:

تتعمد الـ (SAS) الابتعاد عن الأزياء ذات الألوان الزاهية والمزخرفة فأفرادها يرتدون أزياء الجيش البريطاني العادية يميزهم عن بقية أفراد الجيش ثلاث علامات رئيسية هي غطاء الرأس (Beret) ذو اللون الأصفر الرملي، وشعار الكاب وهو عبارة عن خنجر مجنح وعبارة البقاء للأقوى وأجنحة (SAS) التي ترتدي على الكتف الأيمن، أما عن زي العروض فيحتوي على عصا، حزام سام (براوني)، القفازات والحذاء وكلها باللون الأسود أما عن زي المكافحة فهو زي الجيش البريطاني العادي مع غطاء الرأس بلون الرمل أو الطاقية المموهة دون شعارات، كما أن هناك زيًا خاصًا لعمليات مكافحة الإرهاب وهو زي أسود اللون سبقت الإشارة إليه.

عملية إنقاذ الرهائن من السفارة الإيرانية في لندن:⁽¹⁾

لقد حانت الفرصة لقليل من الدول التي لديها قوات خاصة لمكافحة الإرهاب أن ترى قواتها تؤدي دورها على أرض الوطن، فالمعتاد أن تقوم تلك الوحدات بعملياتها في أماكن تبعد آلاف الأميال عن موطنها، كما هو الحال في عمليات مقديشو أو طهران حيث أدت تلك القوات أدوارها الدرامية في منأى عن عدسات التلفاز، وحيث أحكمت الرقابة قبضتها على القصة بأكملها مما كان من الصعب على العالم أن يتعرف على حقيقة كفاءة تلك القوات وعلى ما جرى فعلاً في موقع العملية دون تزويق وتهويل وسائل الإعلام.

1- تعتبر هذه العملية أهم عمليات الفرقة.

أما في هذه العملية فقد كان الوضع مختلفًا، ففي يوم الاثنين الموافق 5 مايو/أيار 1980م قامت مجموعة الـ (SAS) البريطانية تؤيدها وحدات خاصة من الشرطة، بتنفيذ "عملية نمرود" الخاصة بالهجوم على السفارة الإيرانية في قلب لندن، في عرض كبير لأساليب مكافحة الإرهاب وقد كان ذلك اليوم إجازة رسمية وتجمع الآلاف من البريطانيين ليشهدوا ذلك العرض من خلف متاريس الشرطة كما كان هناك الملايين يتابعونه من خلال شاشات التلفاز ولكن لم يستطع أحد أن يتحقق بالكامل مما يدور فهذه جثة "عباس لافاساني" الموظف بالسفارة الإيرانية تلقى بعيدًا عن باب السفارة وهذه مجموعة الـ (SAS) في ملابسها السوداء تنزل بالجبال من أعلى، وتلك ألسنة النيران في المبنى من الداخل واختلطت أصوات البنادق الأوتوماتيكية بصرخات الرهائن وأقاربهم.

وبعدها، كان الجمهور يتساءل عن القتل الخمسة من الإرهابيين وعن محاكمة الإرهابي السادس الذي نجا من القتل، وفي تلك الأثناء كانت الرهائن والإرهابي ورجال الأمن الكل يحكي قصته وتجربته في قاعة المحكمة.

وهكذا، كانت هذه الحادثة فرصة نادرة لدراسة تكتيكات وأسلحة وتنظيم وفلسفة وأساليب عمليات (SAS) ومن ساندها من رجال الشرطة ومع كل ذلك فلم تظهر القصة بأكملها حيث كانت التعليمات لأفراد مجموعة (SAS) أن يخفوا هويتهم كما لم يتم التعرض لتفاصيل الخطة والتكتيك الذي اتبع في تنفيذها كما لم يخل من الشك دعواهم بأنهم قتلوا الإرهابيين دفاعًا عن أنفسهم وعن الرهائن حيث تواترت روايات عديدة تفيد أنه كان بإمكان فريق الاقتحام القبض على أغلب الإرهابيين دون قتلهم فمن الواضح أن الإرهابي الوحيد الذي نجا من القتل والذي حكم عليه بالسجن مدى الحياة كان قد نجا بفضل احتمائه بالرهائن.

ولاشك أن نتائج العملية كانت مثلاً واضحاً للتفوق العسكري الذي افتخر به كافة البريطانيين ولكنه كان في نفس الوقت مؤشراً إلى أن مجموعة (SAS) كانت شديدة التحمس والشغف بالقتل، وأيضاً أثارت تلك العملية تياراً من القلق لانتشار الجيش في لندن، فمن المفروض أن القوات البريطانية

تتحارب عبر البحار وليس في داخل العاصمة لندن التي لم تشاهد عملية عسكرية على أراضيها من قبل.

وهكذا، مرت بريطانيا عن قرب بالمأزق الذي تمر به كثير من الدول المتحضرة في مكافحتها للإرهاب والذي يتمثل في المواءمة بين الضرورة التي أصبحت ملحة في استخدام قوات خاصة في عمليات مكافحة الإرهاب دون الوقوع في مشكلات تتعارض مع القانون والحرية، وكيف يمكن محاربة هذا الشبح الرهيب دون خلق غيره في صور أخرى أو التعلل بذلك الشبح لتبرير الخروج على القانون وممارسة العنف الرسمي غير المحسوب.

فقد اعتادت لندن منذ زمن بعيد على صخب قنابل الإرهابيين وطلقاتهم، فعمليات الفوضويين في القرن التاسع عشر، ثم الحملات المتواترة من الإيرلنديين قد أكدت أن العاصمة نادرًا ما تخلو من الإرهاب، ولكنها لم تمر من قبل بأحداث كتلك التي مرت بها في العقد الماضي إذ لم تتعرض فقط لهجمات الجيش الجمهوري الإيرلندي وإنما كانت أيضًا ميدانًا متوهجًا بمعارك المناطق الأخرى في العالم حيث كان رجال من الشرق الأوسط والشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية ودول الكومنولث يسوون خلافاتهم بالأسلحة والقنابل على الأرض البريطانية ويتقاتلون ويتحاربون ويعتدي بعضهم على البعض الآخر لأسباب غامضة لا يعرف عنها المواطن البريطاني العادي شيئًا، ولذا لم تكن مفاجأة أن يقوم بعض المتعصبين والمتهوسين من إقليم خوزستان بإيران وتسمى أحيانًا عربستان باقتحام السفارة الإيرانية حيث كان ذلك إحدى حلقات سلسلة الإرهاب في لندن.

ففي حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف صباح يوم الأربعاء الموافق للثلاثين من أبريل/نيسان 1980م اقتحمت مجموعة مكونة من ستة أشخاص مبنى السفارة الإيرانية الواقعة في 16 شارع برنس جيت في مواجهة الهيدبارك في لندن وكان ثلاثة من هؤلاء الإرهابيين يحملون مسدسات أوتوماتيكية من عيار 9 ملم والرابع يحمل طبنجة عيار 380، بينما يحمل الاثنان الباقيان رشاشات عيار 9 ملم، بالإضافة إلى بعض القنابل اليدوية صينية الصنع.

وكان قائد المجموعة شاب يدعى "أوان" (Oan) في السابعة والعشرين من عمره، بينما كان رفاقه الأربعة أقل من العشرين عامًا وينتمون جميعًا إلى منطقة عربستان الواقعة داخل إيران، وعلى بعد حوالي 600 كيلومتر من طهران التي كان أهلوها يعانون من استبداد الغزاة الإيرانيين تحت حكم الشاه، وكانوا يأملون أن يتغير الوضع بعد الثورة ولكنهم صدموا بأن حكم الخميني، الذي أيدوا ثورته، أكثر اضطهادًا للأقليات من الشاه، ولذلك شكلوا منظمة أسموها الحركة الثورية الديمقراطية لتحرير عربستان وهي مجموعة لينينية ماركسية وتهدف إلى تحقيق الحكم الذاتي لبلادهم.

وقد احتجزت المجموعة المهاجمة 29 رهينة داخل السفارة منهم 4 بريطانيين و 22 إيرانيًا من الرجال والنساء بينما تمكن ثلاثة من الرهائن من الهروب في الدقائق الأولى من الاقتحام.

وكانت مطالب الإرهابيين تتمثل في الإفراج عن 91 مسجونًا لدى السلطات الإيرانية في عربستان وحددوا موعدًا نهائيًا لتنفيذ مطالبهم وهو الساعة 12 ظهرًا يوم الخميس الأول من مايو.

وكانت قوات الشرطة قد انتقلت فور وقوع الحادث وأحاطت بالسفارة وتمكنت خلال وقت قصير وقبل حلول الليل من إقامة خط اتصال بينها وبين الإرهابيين وأسفرت المفاوضات المبدئية عن إقناع الإرهابيين بالإفراج عن رجل إيراني مريض في مساء نفس اليوم وتبعه الإفراج عن رجل بريطاني مريض أيضًا في صباح اليوم التالي عندما استجابت الشرطة لنقل رسالة من الإرهابيين إلى الصحافة.

وفور وقوع الحادث انتقل "وليم وايتلو" وزير الداخلية البريطاني إلى موقع الحدث وكلفت الشرطة باتخاذ إجراءاتها بينما استدعت وحدة من (SAS) وبدأ رجالها في اتخاذ إجراءاتهم.

وقد أفلحت المفاوضات في إقناع الإرهابيين بمد الموعد النهائي الذي حددوه للاستجابة إلى مطالبهم حيث تم تأجيل الموعد الأول عندما وافقت

الشرطة على نقل رسالة الإرهابيين إلى وسائل الإعلام، كما تم الموعد الثاني وكان في الثانية صباحًا دون تحرك من كلا الجانبين.

وفي صباح يوم الجمعة تمت عدة اتصالات بين الإرهابيين والشرطة بعضها بطريق مباشر والبعض الآخر من خلال الوسطاء وقام خلالها الإرهابيون بالاعتداء على أرواح الرهائن واستمرت المفاوضات طوال يوم السبت، وأسفرت عن تقدم ملحوظ عندما وافق الإرهابيون على إطلاق سراح اثنين من الرهائن مقابل إذاعة بيان عن أهدافهم في الراديو مما أدى إلى إشاعة السرور في السفارة وساعد على ذلك تقديم الشرطة لوجبة غذائية جيدة للإرهابيين والرهائن وبدا وكأن الأمور في طريقها إلى الانفراج. وزاد الأمل في الوصول إلى حل سلمي للأزمة خاصة وأن التفاهم بدأ يسود بين الإرهابيين والمفاوضين من الشرطة.

وفي يوم السبت ناقشت الحكومة البريطانية الموقف مع بعض السفراء العرب. ولكن لم يستطع أحد منهم التوصل إلى حل للأزمة حتى جاء يوم الاثنين وكان فيه الإرهابيون في حالة عصبية سيئة.

وفي حوالي الساعة الواحدة والنصف فقد "اوان" (Oan) رئيس المجموعة أعصابه وأطلق الرصاص على "عباس لافاساني" أحد العاملين في السفارة وكان هذا الحدث هو نقطة التحول في الموقف خاصة عندما ألقوا بالجثة إلى الخارج في حوالي الساعة مساءً وأشاع ذلك الذعر والإثارة البالغة بين أفراد الجمهور المحتشد بالموقع فضلاً عن المشاهدين الذين يتابعون الأحداث التي تغطيها وسائل الإعلام لحظة بلحظة.

وفي اليوم الأول من الحصار كان جنود (SAS) قد زاروا الموقع وقاموا بمعاينته، واستقر بعضهم خلف متاريس الشرطة في "البرت رود"، وفي شارع "سانت وود" وأخذوا في متابعة الموقف وقد كانوا يرتدون حين ذاك ملابسهم المدنية وكانت الأوامر الصادرة إليهم هي عدم الظهور في الأماكن العامة، وعدم الإفصاح عن شخصياتهم وأنكرت السلطات تمامًا وجودهم في لندن.

وفي نفس الوقت كانت الشرطة قد بذلت مجهودًا كبيرًا لتحديد موقع الرهائن والجناة وتحديد تصرفاتهم مستخدمين لذلك أجهزة للمراقبة على درجة عالية من الكفاءة حيث تم استخدام تليسكوبات مقربة تم بواسطتها تصوير وتحديد ملابسهم وأوصافهم وأسلحتهم كما أمكن باستخدام الأشعة تحت الحمراء تصوير ما يدور داخل مبنى السفارة وأسفرت التحريات أيضًا عن معرفة بعض المعلومات عن الإرهابيين ومنها أسماؤهم وبذلك أمكن التوصل إلى الصور الفوتوغرافية لهم والتي قدموها للسلطات عندما طلبوا تأشيرات الدخول للبلاد وكان البحث عن تلك الصور والعثور عليها نجاحًا كبيرًا في مجال جمع المعلومات، حيث وفر ذلك معونة هامة للقوات أثناء الاقتحام.

وكانت لجنة كوبرا (Cobra) وهي اللجنة الحكومية لإدارة الأزمات في حالة انعقاد دائم منذ بداية الحدث وهذه الكلمة وهي اختصار أو الاسم الشائع للجنة (British Government Crisis Committee) وكان يرأسها وزير الداخلية "وليم وايتلو" (William Whitelaw) وسكرتير مجلس الوزراء روبرت أرمسترونج وخمسة عشر عضوًا آخرون يمثلون وزارات الداخلية والخارجية والدفاع وشرطة العاصمة والمخابرات (M16, M15) وعدد من المستشارين المتخصصين، وعندما وصلت الحالة إلى البدء في إعدام الرهائن اتخذت قرارًا بتكليف مجموعة (SAS) باقتحام السفارة وإنقاذ الرهائن.

الإنقاذ:

يمكن شرح العملية ببساطة تامة ودون مبالغة أو تعقيدات على النحو التالي:

1. قام بتنفيذ خطة الإنقاذ 12 رجلًا في ثلاث مجموعات وهي المجموعات ذات الأربعة أفراد كما هو معتاد لدى (SAS) حيث تعتبر هذه الفرقة أن التشكيل التكتيكي يمكن أن يتكون من أربعة أفراد كما ذكرنا سابقًا.
2. كانت مجموعتان من بين المجموعات الثلاث مسئولتين عن اقتحام المبنى من الخلف عن طريق النزول من على السقف باستخدام الحبال، إحداهما كان

عليها النزول إلى الأرض والأخرى النزول إلى شرفة الدور الأول بحيث يتم اقتحام هذا الجانب في وقت واحد.

3. أما المجموعة الثالثة فكان عليها أن تقتحم المبنى من الواجهة فتعبر من شرفة المنزل رقم 15 شارع يرن سجيت إلى السفارة، وعند ذلك يتم الاقتحام في وقت واحد مع المجموعتين الآخرين بحيث يتم إنقاذ الرهائن دون أن يصيبهم أذى.

4. تم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لنجاح الخطة فكان الأفراد يرتدون ملابسهم السوداء من قمة الرأس إلى القدمين كما حرصوا على ارتداء الكمادات المطاطية الواقية من الغاز، وكان عليهم الاقتحام أولاً باستخدام الشريط الناسف 4 قدم × 2 قدم (120 سم × 60 سم) الذي على إطار النوافذ، ويقوم بنسفها ثم يستخدمون بعد ذلك قنابل الصدمة (Stun) التي ابتكرها الباحثون الانجليز والمسماة (Flash-Bangs CS) والتي يترتب عنها فقدان للوعي تقريباً واعتمدت الخطة على أن تؤدي الضوضاء والدخان وسرعة الأداء ومظهر رجال الاقتحام إلى إرباك الجناة، وبالتالي السيطرة على الموقف ونجاح العملية.

5. وكان من الطبيعي أن يعكف رجال الـ (SAS) على دراسة الخطة وبحث كافة جوانبها وتفصيلها فقد قضاوا ساعات طويلة يدرسون صور الرهائن ومظهرهم الخارجي، وفي النهاية كان كل جندي يعي أن ما تم التدريب عليه وما تم وضعه نظرياً يجب أن يتحقق عملياً.

6. وفي حوالي الساعة 19.26 قام الرجال الثمانية المكلفون بالهجوم من فوق سطح السفارة حيث أدلو حبلين من حافة السطح إلى الأرض ونزل رجلان في كل مرة معاً بحيث يستخدم كل منهما حبلاً من الحبلين المتدليين ونجح الزوج الأول والثاني من الرجال في الهبوط على الجبال، أما الزوج الثالث فقد تعلق أحدهما في الحبل في مواجهة نافذة وأصبح مقيداً ومشلولاً تماماً عن الحركة وأحدث ذلك شيئاً من الارتباك المؤقت للمجموعة.

7. ظهر في مقدمة السفارة رجال المجموعة الثالثة، وهم يعبرون من شرفة المنزل رقم 15 إلى السفارة بأسلوب يظهر من كفاءة هؤلاء الرجال أمام صحافة العالم أجمع.

8. في هذا الوقت كان مفاوض الشرطة يتحدث مع الإرهابيين عبر التليفون لتشتيت انتباههم في ذلك الوقت الحرج حتى تمكنت الفرقة من الاقتحام في الوقت المناسب حيث قام رجال الفرقة بنسف النوافذ والدخول منها بسرعة فائقة مستخدمين قنابل الصدمة، وأحدث الغاز وأصوات الانفجار والضوء المبهر فرغاً شديداً داخل المبنى وساعد على إحداث الارتباك قطع التيار الكهربائي، فساد الظلام واندفع رجال مجموعة الاقتحام إلى داخل السفارة وأطلقوا النار على اثنين من الإرهابيين فقتلوهما على الفور، ثم بدؤوا في ملاحقة الآخرين، وفي خلال خمس دقائق كان خمسة من الإرهابيين قد قتلوا بينما سارع السادس إلى الاحتباء بالرهائن وقام أفراد قوة الاقتحام بدفع كافة الأحياء إلى حديقة السفارة، حيث تم التعرف على الإرهابي الباقي والقبض عليه، بينما لم يقتل أي من الرهائن وكان ذلك بمثابة نجاح عظيم للفرقة تم على مشهد ومسمع الجمهور ووسائل الإعلام.

التعليق على العملية:

على الرغم من أن هذه العملية قد لقيت إعلاماً ضخماً فإنها في نفس الوقت أثارت العديد من التساؤلات، وظل الحوار بشأنها مدة طويلة في الصحف ووسائل الإعلام وقاعات المحاكم، فالعملية كتبت عنها روايات وصدر بمناسبةها أفلام سينمائية، ولكن يجب عند تناولها بالتعليق أن لا نتأثر بالأعمال الأدبية أو الإعلامية المبالغ فيها، وإنما يجب أن نركز على الحقائق، ومن بين هذه الحقائق ما يلي:

أولاً: فيما يتعلق بإدارة عملية التفاوض

تدل العملية بظروفها على صبر وطول بال البريطانيين، فقد استمر موقف احتجاز الرهائن حوالي ستة أيام، ونجح المفاوضون تماماً في تحقيق كافة المبادئ التي ذكرت في الوضع السابق الخاص بمفاوضات الرهائن:

1. فقد أمكن للمفاوضين احتواء الموقف، كما أمكنهم استخدام عدة وسائل للاتصال مع الإرهابيين، منها وسائل مباشرة وأخرى غير مباشرة.
2. وتمكن المفاوضون من إقناع الإرهابيين في بداية الأحداث بإخلاء سبيل رجل إيراني مريض مقابل توصيل رسالة لوسائل الإعلام، ثم إخلاء سبيل رجل بريطاني مريض أيضًا مقابل إذاعة بيان طلب الإرهابيون إذاعته.
3. أثناء تقدم المفاوضات قدم رجال الشرطة مكافأة للإرهابيين عبارة عن وجبة ساخنة لهم ولرهائنهم.
4. إن المفاوضين نجحوا في إقناع الإرهابيين بتأجيل الموعد النهائي الذي حدده، والذي كان الساعة الثانية عشرة ظهر اليوم التالي لاحتلال السفارة (الخميس) وظلوا يقنعون الإرهابيين بمقدرة فائقة بتأجيل هذا الموعد مرة بعد أخرى، حتى تم الاقتحام في مساء يوم الاثنين.
5. نجح المفاوضون نجاحًا باهرًا في لفت أنظار وانتباه الإرهابيين في الفترة الحرجة التي تم فيها الاقتحام، حيث بدؤوا في إخبارهم بأن جميع مطالبهم قد أُسْتُجِبت، ودخلوا في بحث تفاصيل تنفيذ هذه الاستجابة، مما جعل الإرهابيين يأنسون ويتساهلون ويخلدون للاسترخاء في الوقت الذي تم فيه الاقتحام.
6. إن المفاوضين قد أدوا دورًا هامًا ومفيدًا للغاية، في جمع المعلومات عن الإرهابيين وميولهم ودوافعهم وشخصياتهم، وذلك من خلال تحليل الحوار الذي تم معهم.

ثانيًا: في مجال إدارة الأزمة

تفيد دراسة هذه الحالة أن بريطانيا تأخذ بنظام إدارة الأزمة، من خلال لجنة كوبرا (Cobra) السابق الإشارة إليها، حيث تنعقد هذه اللجنة فور وقوع الحدث، وتملك تفويضات من السلطات كما تعمل وفق خطط معدة مسبقًا، وأعضاء اللجنة معروفون ومحددون ولهم اختصاصات واضحة، وكل فرد فيها يعرف الدور الذي يجب أن يؤديه وأين يجتمعون إذا ما صدرت كلمة السر المتعارف عليها.

ومن بين اختصاصات لجنة كوبرا الإشراف على الدراسات التي تتعلق بالأنشطة الإرهابية وتوقعاتها المستقبلية، ووضع الخطط المناسبة لمواجهة تلك الاحتمالات.

وقد كان آخر اجتماع للجنة الكوبرا (قبل عملية نمرود الخاصة باقتحام السفارة الإيرانية) قد تم في عام 1977م، عندما هدد عيدي أمين رئيس دولة أوغندا بالحضور إلى لندن للمشاركة في احتفالات اليوبيل الفضي للملكة إليزابيث، وكان من المتصور وصوله فجأة إلى مطار لندن، حيث كان التعامل معه في هذه الحالة يشكل أزمة، خاصة وأنه يوجد عدد من البريطانيين في أوغندا.

كما تقوم اللجنة بين حين وآخر بإجراء تجارب على غرار المباريات للتدريب على إدارة المواقف من خلال عمليات إرهابية وهمية وذلك لإعداد أعضاء اللجنة للتعامل مع الأحداث الحقيقية عند وقوعها، وتدار تلك العمليات كما لو كانت أحداثاً حقيقية يجري التعامل معها.

وقد كانت إحدى هذه العمليات التدريبية في عام 1979م حيث وضع سيناريو يفترض أن إحدى طائرات الخطوط الجوية البريطانية وعلى متنها 176 راكباً قد اختطفت أثناء إحدى الرحلات داخل أوروبا وتوجه بها الخاطفون إلى مدينة دعا عاصمة بنغلادش.

وتطلب الخطة الوهمية أن يلعب أحد الركاب دور شخصية سياسية بارزة تكون بين الركاب المختطفين، واقترح السيناريو شخصية حقيقية لأداء هذا الدور وهو السياسي البريطاني الراديكالي المعروف "ديم جودت هارت" (Dame Juoith Hart) بحيث تتم المساومة على حياة هذه الرهينة بصفة خاصة.

واجتمعت لجنة كوبرا للتصدي للحدث ودارت العملية الوهمية حيث قدرت الاحتياجات إلى ثلاث طائرات هيركيوليس س 130 ذات الأربعه محركات لنقل فريق الهجوم بعتادهم وأسلحتهم إلى دكا لإنقاذ الرهائن،

ووضعت اللجنة الخطة التي شملت كل الاحتمالات بما فيها المساعدات الأرضية التي يحتمل أن لا تتوافر في دولة فقيرة مثل بنغلادش، وبما فيها أيضًا فريق الدبلوماسيين الذي يجب نقلهم على الفور لتولي المفاوضات مع حكومة الدولة المضيفة لإقناع السلطات فيها بالسماح للقوات بالنزول على أراضيها والقيام بعملية الاقتحام، وأيضًا أعداد المفاوضين المدربين من رجال الشرطة للتفاوض مع الإرهابيين.

وأدارت اللجنة الأزمة، حيث تمكنت من التغلب على العقبات السياسية وافترضت أن الحكومة البنغلادشية وافقت على القيام بالعمليات على أراضيها، وافترض السيناريو أيضًا أن مفاوضات الرهائن ستستمر لمدة طويلة، ومن ثم أعدت قوة الهجوم نفسها للقيام بحصار طويل للطائرة المختطفة، ثم افترض السيناريو فشل عملية التفاوض مع الإرهابيين، الذين رفضوا الاستسلام وأعدوا لمذبحة كبيرة لركاب الطائرة ومن ثم صدرت الأوامر لمجموعة الاقتحام باستخدام القوة لإنقاذ الرهائن، وفعلاً تم تنفيذ السيناريو بنجاح تام ونجحت القوات في اقتحام الطائرة وإنقاذ الرهائن دون خسائر.

ومثل هذا النوع من السيناريوهات قد أصبح موضوعاً للدراسة والتأليف المتخصص، وتتم الاستعانة فيه بالكتاب الروائيين المتخصصين، حيث يترك لحرية الفكر المجال لافتراض أحداث جديدة و غير متوقعة، ومن ثم يختبر مدى استعداد أعضاء اللجنة للتصرف في المواقف الطارئة.

ويفيد هذا النوع من التدريب على إدارة الأزمة أيضًا في اختبار كفاءة قوات الاقتحام ومدى قدرتها على سرعة الانتقال والتصدي للموقف، وانجاز المهام الموكولة إليها.

وبالنسبة لحادث السفارة الإيرانية وضع أن اللجنة قد أدت دورها بكفاءة في التعامل مع الأزمة بالإضافة إلى أن قرارها كان حكيماً بعدم استخدام القوة إلا بعد أن بدأ الإرهابيون في قتل الرهائن كما تمت عملية مراقبة السفارة والتقاط صور الإرهابيين وعرضها على أفراد الاقتحام لدراستها جيداً، تم ذلك كله على وجه رائع وأسهم في نجاح العملية.

ثالثاً: تقويم عملية الاقتحام

لا شك أن نجاح أية عملية عسكرية أو أمنية من أي نوع، يبرز كافة الأخطاء التي قد تشوبها أثناء التنفيذ، وقد نجحت عملية اقتحام السفارة الإيرانية نجاحاً تاماً، ومن ثم فلم يركز أحد على أخطاء العملية، كما غفر هذا النجاح أية أخطاء شابت التخطيط أو التنفيذ خاصة وأن العملية تمت بسرعة كبيرة إذ لم تستغرق أكثر من 22 دقيقة.

ولكن، رغم هذا النجاح فإن هناك بعض الانتقادات التي قد يكون من المفيد التعرض لها هنا:

1. استخدمت الوحدة المهاجمة الشريط الناسف لاقتحام نوافذ المبنى وهذا الاستخدام كان ضرورياً لا مكان الدخول إلى المبنى، ولكن عندما نسفت إحدى نوافذ الدور الأرضي لم يضع أفراد مجموعة الاقتحام في تصورهم أن تؤدي هذه العملية إلى حدوث حريق بداية من ستائر النافذة، ثم الأثاث الداخلي، وهو ما وقع بالفعل وهدد السفارة كلها بحريق مروع، وكان يجب استخدام الشريط الناسف من خارج إطار النافذة وليس من داخل الإطار حتى لا يحدث مثل هذا الحريق.
2. إن العدد الذي استخدم لاقتحام السفارة كان 12 فرداً مقسمين إلى 3 مجموعات وهذا العدد مناسب جداً، ولكن لم يكن هناك احتياطي في الموقع للطوارئ حيث يرى البعض أنه كان يجب أن تضم كل مجموعة فرداً احتياطياً لا يشارك في العملية وإنما يبقى في الخارج لتدعيم القوة والحلول محل من يصاب أو يقتل. ولا شك أن الفرد الذي تعلق فوق الحبل أثناء النزول من سطح المبنى وقيده الحبل تماماً وشل حركته أمام إحدى النوافذ كان حسن الحظ إلى درجة كبيرة لأنه كان من السهل جداً اصطياده من الداخل فضلاً عن أنه أعاق حركة زملائه، وكان من الممكن أن يؤدي ذلك إلى فشل العملية كلها.

3. أن القوة أسفرت في استخدام النيران وقنابل الصدمة بالذات وهذه القنابل من الممكن أن تحدث حريقاً كبيراً فضلاً عن أن صوتها والضوء الصادر

منها يفقد الوعي ويكاد يحدث صدمة عصبية ولاشك أن الرهائن أنفسهم قد مروا بتجربة فظيعة نتيجة تعرضهم لقنابل الصدمة، ولكنه ثمن معقول نسبياً لإنقاذ أرواحهم.

4. من القواعد الثابتة في عمليات القوات الخاصة أنه لا يوجد شيء مؤكد وأن النجاح ليس أمراً مضموناً تماماً وأن الخسائر محتملة الوقوع، ولكن في عملية السفارة الإيرانية كانت هناك مخاطرة كبيرة، يل يعمل أحد حسابها، وإما قبلت السلطات المغامرة نتيجة بدء الإرهابيين في قتل الرهائن وأتت هذه المخاطرة نتيجة احتمال كان وارداً بشدة أن يكون الإرهابيون قد أحاطوا أجسامهم بمتفجرات لتنسفهم هم ورهائنهم عند قيام مجموعة الاقتحام بإطلاق النار عليهم، وقد كانت نسبة النجاح المقدرة من قبل لجنة إدارة الأزمة تتراوح بين 30-70%، وعندما شرع الإرهابيون في قتل الرهائن تراوحت نسبة احتمالات نجاح عملية الاقتحام بين 40-60% وعلى هذا، فإن عملية الاقتحام تمت تحت ظروف المغامرة أو المقامرة ولكن كتب لها النجاح دون أن يحدث التفجير الذي كان متوقعاً.

5. وقد أثرت ضجة كبرى حول درجة العنف التي استخدمتها قوة الاقتحام وأثير تساؤل عما إذا كان في مقدور القوة أن تأخذ عدداً كبيراً من الإرهابيين كأسرى بدلاً من قتلهم. حيث قرر بعض الرهائن أثناء شهادتهم بالمحكمة أن معظم الإرهابيين قد حاولوا تسليم أنفسهم وألقوا أسلحتهم ولكن عندما قامت القوة بالاقتحام حاولوا استخدام أسلحتهم، فقتلتهم القوة على الفور بالإضافة إلى هذا فإن بعض المفاوضين يقولون إنهم كانوا على وشك إقناع الإرهابيين بالاستسلام وأن قتل "عباس لافاساني" لا يرجع إلى رغبة الإرهابيين في قتله بقدر محاولته هو أن يقوم بدور البطولة ومهاجمة الإرهابيين.

والجدير بالذكر أن الرهائن في حالة السفارة الإيرانية كانوا على درجة من التعصب والعنف والشراسة بدرجة تماثل عنف وشراسة الإرهابيين حتى أن

بعض الرهائن من بينهم "عباس لافاساني" كانوا يطلبون الاستشهاد داخل السفارة. ونتيجة لهذا الانتقاد فقد شنت بعض وسائل الإعلام حملة كبيرة تتهم فيها قوات الاقتحام بالقسوة والعنف المبالغ فيهما وأنها مارست إرهاباً أحمر (Red Terrorism) في مواجهة الإرهاب الأسود (Black Terrorism) الذي تمارسه المنظمات الإرهابية.

ولكن، ما هي الإجابة الصحيحة على درجة العنف المطلوبة في التعامل مع المواقف الإرهابية؟ وهل يفضل أن تقوم قوات الاقتحام بقتل الإرهابيين أخذًا بالأحوط، أم تحاول قدر الإمكان السيطرة عليهم وشل حركتهم وضبطهم وتقديمهم للمحاكمة؟

البعض من المتشددین يوافق على الرأي الأول، الذي يقول إن خطر الإرهاب قد أصبح مستفحلاً وأن الإرهابي عندما يقوم بعملية فإنه يكون مستعداً للموت، وأنه لا داعي للمخاطرة في التعامل معه، وإنما يجب استخدام أعلى درجة من القوة في مواجهته وأن قتله يكون غالباً هو الحل المثالي لإنهاء الأزمة، بالإضافة إلى أن الكثير من النظم القانونية لا تتضمن عقوبة الإعدام حتى لو قتل الإرهابي بعض الرهائن، بل إن بعض الإرهابيين لا يقضون في السجن فترات طويلة، فإما أن يخلى سبيله لحسن سلوكه داخل السجن وإما أن تقع عملية إرهابية أخرى لإكراه الحكومة على إطلاق سراحه، ووجوده في السجن إذن يمثل تعريضاً لمصالح الدولة ومواطنيها للخطر، لهذا كله فإن الإرهابي يجب أن يعطي الموت الذي يطلبه ما دام قد سعى إلى ذلك.

أما الرأي الآخر فيقول إن سيادة القانون والسلوك الحضاري للأمم يجب أن يسودا ويتنصرا، مهما كانت تكلفة ذلك، وأن قتل الإرهابي الذي يكون من الممكن القبض عليه، هو جريمة قتل كاملة، وتشكل خروجاً على القانون، يماثل نفس الخروج على القانون الذي مارسه الإرهابي، وأن العقلية المتحضرة ترفض مثل هذا الفعل وتستنكره.

وأرى أن القبض على الإرهابي يجب أن يأتي في الدرجة الأولى من تخطيط قوة الاقتحام وأن استخدام القوة يجب أن يكون محسوبًا بحيث لا يؤدي إلى ضرر أحد، وأنه لا يجوز قتل الإرهابي إلا إذا كان في حالة مقاومة قد يخشى منها إلحاق الضرر بالرهائن أو قوة الاقتحام، وأنه لا يجب أن تسعى قوات الاقتحام إلى البطولات الزائفة التي تأتي على حساب مخالفة القانون.

المعاونات الأخرى للفرقة:

ولعله من المجدي إلقاء نظرة سريعة على الأجهزة الأخرى التي تعاون الفرقة لكي ندرك أسباب نجاح هذه الفرقة في دورها في مكافحة الإرهاب، فعندما أوكلت لها هذه المهمة كلفت خلية الأبحاث التابعة لها بمهمة تطوير المعدات التي تحتاجها في مهامها الجديدة التي ستكون غالبًا في المدن ولعل أكثر المعدات المطورة شهرة هي القنبلة اليدوية المفقدة للوعي (Stun Grenade) أو الفلاش بانج والتي تنفجر بفرقة مدوية وبريق ضوء وهاج يفقد الإرهابيين الوعي والرؤية لحوالي 5-6 ثوان، في بداية أي هجوم وقد أضيف حديثًا غاز (CS) للقنبلة ليعطيها بعدًا آخر، وكانت هذه القنبلة هي التي استخدمها رجال الفرقة بفاعلية عندما عاونوا المجموعة الألمانية (CSGI) في هجومهم على طائرة لوفتهانزا المختطفة في مقديشو، وكانت فرقة (SAS) هي أيضًا أول من استخدم الزي الأسود القاتم من الرأس لأخمص القدم، والذي ارتداه أفراد الفرقة في هجومهم على السفارة الإيرانية بلندن وهي أحدث ما صمم في مجال ملابس مكافحة الإرهاب، حيث صممت لكي تحمي مرتديها ضد الرصاص والغازات، وكذا لكي تبث الرعب في قلوب الإرهابيين.

وعلى أية حال فإنه بالرغم من أن باحثي الفرقة تمدهم القوات المسلحة بسخاء شديد بالأموال والمعدات فإن التقدم في مجال الإلكترونيات المتخصصة في مكافحة الإرهاب، يعد عملية صعبة لدرجة أنهم يعتمدون في هذا المجال على العلماء الذين يعملون في المجالات الحكومية الأخرى، ويقوم الباحثون بإرشاد الفرقة إلى الأشياء التي تحتاج إليها ويقومون باختبارها ميدانيًا ولكنهم يتكون مهمة التطور العلمي للعلماء المختصين، ويركز هؤلاء الباحثين على اكتشاف ما

يحدث في أحد الأبنية أو الطائرات ومعرفة المكان الذي يحتجز فيه الرهائن، فهناك بعض أجهزة الرؤية التي تعمل بالأشعة تحت الحمراء والتي تستطيع تحديد عدد الأشخاص في إحدى الغرف مثلاً أو في أي الغرف يجتمع هؤلاء، وهناك شاشات تلفازية مثبتة في أطراف صلبة تقود إلى عدسات من الفبر ذات قدرة على إظهار الصور من خلال الأحجار ومن أطراف وزوايا الأماكن، ومزودة بميكروفون اتجاوي يستطيع التقاط الأصوات المنخفضة للغاية، فهؤلاء الباحثون مهمتهم الأساسية البحث عن كل جديد في مجال العلوم والتكنولوجيا والمخترعات الحديثة التي يمكن أن تخدم عمل الفرقة.

ولكن، ما هي الخطوة التالية بعد أن نفذت المعدات الإلكترونية مهمتها عندما تنقطع الاتصالات ويتخرج الموقف ويصبح من الضروري أن تتدخل الفرقة مستخدمة القوة؟

يوضح لنا "توني جيرافتي" المشكلة بالترتيب في كتابه الحديث "من يجرؤ ينتصر" (Who Dares Wins) في نهاية الطريق، وبعد استغلال كافة المعدات التقنية تكون المشكلة الأساسية للحصار معروفة وهي: إنقاذ أرواح الرهائن بقتل الإرهابيين إذا ما استلزم الأمر ذلك.

وتتم عملية الاقتحام المبدئية لنطاق المكان من الخارج ثم تنتقل إلى الداخل المجموعة المتقدمة والتي يطلق على أماكن عملياتها منزل القتل (The Killing House) وينتقل الرجال إلى داخل المنزل بسرعة فائقة من حجرة إلى أخرى، قاتلين من يقابلهم من الإرهابيين بطلقتين في الرأس، مع الحرص على عدم إيذاء الرهائن، ويتطلب ذلك مهارة وسرعة حركة فائقة مثل القطط، كما أنه يتطلب إدراكاً تاماً للموقف وذهناً صافياً ودقة متناهية فأى خطأ في هذه المرحلة يكون قاتلاً، وفي بعض المناسبات يتم اختيار ضباط الكتيبة ليقوموا بدور الرهائن داخل المنزل أثناء التدريب، ويقال إن هذه الطريقة تضمن أن القناص سيصيب الهدف المنشود وسيسعى لإثبات مقدرته أمام الضباط ليؤكد له أنه لائق للاستمرار كعضو في الفرقة.

وقد ذهب أحد موظفي وزارة الخارجية إلى مقر الفرقة في هيرفورد بعد عملية اقتحام السفارة الإيرانية، لينقل لأفراد الفرقة شكر وتهاني الوزارة على نجاح العملية فقبول بمظاهرة من الترحاب من قبل الفرقة ورحبوا به على طريقتهم الخاصة، فاصطحبوه إلى أحد المنازل التي يتم فيها التدريب، وأجلسوه على أريكة بين نموذجين من القش لاثنين من الإرهابيين ثم انطلق الجنود بسرعة فائقة إلى داخل المنزل مطلقين النار على النموذجين حتى حولوهما إلى مصفاة من كثرة الرصاص، وقد أشار الموظف بعد ذلك أنه كان عملاً رائعاً لولا أنه أصلح تقريباً لكان الرصاص قد اقتلع شعره، ولقد قال "منقذوه" أنهم أولوه عناية خاصة كما أنهم أروه دقتهم بإطلاق الرصاص على الأرض حول قدميه دون أن يمسه بسوء.

ومركز الاستخبارات هو المكان الذي يتعلم فيه رجال (SAS) كل شيء عن الأنشطة الإرهابية، فهذا المركز يمدّهم بالخلفية اللازمة من الأوضاع الجارية، وماذا يحدث في تلك الأجزاء من العالم التي قد يتم إرسالها إليها، وكذا يمدّهم بمقدار كبير من المعلومات المعاصرة عن الجماعات الإرهابية المختلفة وأعضائها، فقد ترسل أطقم حراسة الشخصيات للخارج أحياناً لحراسة رئيس دولة أجنبية صديقة لبريطانيا وكذا لتدريب رجاله كي يتولوا تلك المهمة، أو لحراسة وتأمين ملكة بريطانيا أو رئيسة الوزراء عند زيارتها لدولة ما في العالم.

ومن الضروري أن تعرف هذه المجموعات الحالة الراهنة في هذه البلاد، وكذا التعرف على نوايا المنظمات الإرهابية في تلك المناطق وحجمها ومستوى تدريبها وتسليحها، وعند الضرورة تطلب الفرقة لتأدية مهمة للمخابرات البريطانية، والمكتب السياسي للمعلومات، وفي هذه الحالة تبدأ مهمة (SAS) في التحول إلى دور العميل الخاص، ويفترض في جنودها اللجوء إلى أساليب الدبلوماسية والسياسة.

دور الفرقة في ايرلندا:

كان الموقف متفجرًا في ايرلندا الشمالية عندما أعلن السير "هارولد ويلسون" رئيس الوزراء في ذلك الوقت رسميًا إشراك مجموعة (SAS) لمعالجة الموقف، وكان ذلك في يناير 1976م، ولقد هزأ أعضاء الجيش الجمهوري الايرلندي (Ira) من هذا القرار، فقد كانت قوات (SAS) كما يدعون موجودة بالفعل منذ بداية الأزمة، ولقد كانوا على حق بعض الشيء لأن الفصيلة (D) كانت تخدم بالفعل منذ الأيام الأولى لاشتعال الأزمة حيث كانوا يقومون بأعمال الدوريات بصورة ظاهرة مرتدين ملابسهم المميزة وغطاء الرأس والعلامة أو الشعار المميز للفرقة، وعلى أية حال فقد سحبت الفرقة في وقت لاحق للقتال في منطقة أخرى تاركة ايرلندا رسميًا.

وما حدث في ايرلندا بالفعل هو أن مجموعة من الضباط والجنود من (SAS) نقلوا من الفرقة إلى كتائبهم الأصلية والتي كانوا يعملون بها قبل التحاقهم بالـ (SAS) وقد كانت هذه الكتائب تخدم في ايرلندا، فقام هؤلاء في كتائبهم بدور ضباط المخابرات وكذا كونوا فيما بينهم عصابة من الرجال الذين تمرنوا في الـ (SAS) داخل تلك الكتائب.

وبالرغم من أن إعلان "ويلسون" كان مناقضًا لتقاليد الـ (SAS) في التكتّم فقد اتخذ هذا الإجراء لأغراض الدعاية ولإقناع الجيش الجمهوري الايرلندي بأن بريطانيا قررت القتال بأقوى الوسائل الممكنة، وبالطبع فإن ثوار ايرلندا يخشون فرقة (SAS) أكثر من أي فرقة أخرى بالجيش، وهم يكرهون المظليين بسبب أحداث يوم الأحد الدامي، والتي وقعت في لندن ديري عندما قتلت الفرقة الأولى مظليين 13 من مؤيدي الثوار الايرلنديين عندما فتحوا نيرانهم على مسيرة احتجاج تحولت إلى شغب محدود.

وقد سبق لسمعة هذه الفرقة إحداث الأثر المطلوب لإنهاء حصار "شارع بال كومب" في لندن في ديسمبر 1975م عندما نجحت خلية نشاط إقليمية تابعة للجيش الجمهوري الايرلندي مكونة من 4 رجال، والدور الأساسي لفرقة (SAS) في ايرلندا الشمالية هو دور خفي في تعزيز قوات الجيش النظامية

ووحدة شرطة "كونستبلات" ألتر الملكية التي تنهض بأعباء الأمن الجسيمة بجانب الجيش، ولعل 40 سنة من الخبرة لكتيبة قوات خاصة جعلت مجموعة (SAS) واحدة من أحسن قوات مكافحة الإرهاب في العالم، وقد كانت هذه الفرقة دائماً وحدة دولية ويقوم ضباطها الآن بقضاء وقت طويل في تدريس أساليبهم في مكافحة الإرهاب لوحدات مكافحة الإرهاب التابعة للدول الحليفة. علاقات الفرقة الخارجية:

وقد تدعمت أواصر العلاقة بينها وبين مجموعة (GS 69) الألمانية وقائدها أولينج فاجنر، وخاصة مع العقيد "شارلز بيكوز"، القائد العتيد السابق لمجموعة الباربيات السوداء الأمريكية والذي كان قائداً لمجموعة الهجوم خلال المحاولة غير المحظوظة لإنقاذ الرهائن الأمريكيين من إيران وكذا فإن هناك صلة بين المجموعة ونظرائها في النمسا.

كما ساعد رجال (SAS) بخبراتهم مشاة الأسطول في النمسا عندما اقتحموا قطاراً مختطفاً في منطقة آسن وساعدوا كذلك المجموعة الألمانية في مقديشو.

ورغم وجود علاقة مع إسرائيل فإنها ليست على ما ينبغي، فكلتا الطرفين يتذكر تلك الأيام عند نهاية الانتداب البريطاني بفلسطين عندما شكل "رومي فاران" فصيلة (Q) على نمط (SAS) لاصطياد الإرهابيين اليهود وقد حوكم "فاران" عسكرياً بتهمة قتل صبي يبلغ من العمر 16 عاماً لأنه اشتبه في كونه عضواً في عصابة "سترن" وقد برأت ساحته ولكن الإسرائيليين أصروا على الانتقام فأرسلوا طرداً ملغوماً لمنزله في لندن وقام بفتحه أخوه "ركس" فانفجر الطرد في وجهه ومات.

ولم تنس (SAS) ذلك بسهولة، وتنهض المجموعة كذلك بحماية بعض الحكام في عدد من الدول العربية والذين يهتمون بريطانيا وبالطبع فإن هؤلاء الرجال يعتبرون من الأعداء الطبيعيين للإسرائيليين لذا فإن العلاقات مع الإسرائيليين تدار عبر وساطة أولينج فاجنر.

دور الوحدات البريطانية الأخرى في مكافحة الإرهاب:

ولا يفوتنا ونحن نبحت قوات مكافحة الإرهاب العسكرية البريطانية أن نذكر دور مشاة الأسطول الملكي (Royal Marines) فرغم أن (SAS) تتمتع بقدرات هائلة وبرغم كونها دائمة الاستعداد لمواجهة أية هجمات إرهابية على المنشآت النفطية البريطانية في بحر الشمال بالاستعانة بالطائرات العمودية والهيروكليس الدائمة الاستعداد، حتى أن أفراد القوة قد أبحروا في رحلات طويلة في الناقلات العملاقة لكي يخططوا بعض إجراءات المواجهة تحسباً لأيّة عملية اختطاف، وبالرغم من ذلك كله فإن مشاة الأسطول هم المسؤولون عن تأمين المنشآت النفطية الحيوية في بحر الشمال (British North Sea Oil Installations).

ومنذ بداية السبعينيات يتدرب مشاة الأسطول لمواجهة تهديدات الهجمات الإرهابية على حقول النفط، وقد تخصصوا في أسلوب الضفادع البشرية، ودائماً ما يستخدمون القوارب المطاطية والطائرات العمودية في هجومهم، وتقوم قوات مشاة الأسطول بعقد تدريبات مشتركة مع البحرية الملكية والقوات الجوية الملكية وهي تعقد مرتين كل عام، ويطلق عليها اسماً شفوياً "المحار المرمري" (Purple Oyster) أو "سلاطة برغوث البحر" (Prawn Salad) وذلك تبعاً لحجم المناورة وتكون القوة المكلفة بالعملية على أهبة الاستعداد في قاعدتها في "كوندور" (HMS Condore) وهي مقر قيادة المجموعة 45 كوماندو التابعة لمشاة الأسطول الملكي في "أربوث" (Arboath) باسكتلنده، وتشمل المناورات التخطيط للوصول إلى المناطق المهددة عن ثلاث طرق:

1. بواسطة طائرات "ملك البحر" (Sea King) العمودية والتي تستطيع نقل من 8-10 رجال في أقل من ساعة لأقرب المنشآت النفطية.
2. أو بواسطة طائرات "هيروكليس" (س 130) وذلك لإسقاط رجال الضفادع البشرية بالمظلات للبحر.
3. أما الطريقة الثالثة فعن طريق البحر بالمراكب أو الغواصات التي قد ينطلقون منها بقواربهم الصغيرة، ويجري تنسيق هذه الخطط مع النزويجين

الذين شكلوا وحدة خاصة للتعامل مع الهجمات الإرهابية على منشآتهم في بحر الشمال.

وفي عام 1980م وضعت خطة مدنية من خلال لجنة الكوبرا كنتاج لخبرات ست سنوات أعاد مشاة الأسطول وفقًا لها تنظيم مواجهة الإرهاب وشكلوا قوة صد مكونة من 300 فرد أطلق عليها اسم شركة "كوماشيو" (Comacchio Company) لتتولى مسئولية تأمين حقول النفط، وفي عام 1981م تم زيادة عدد أفراد هذه القوة بنسبة 25 % وتتبع تلك القوة نفس أسس (SAS) في التدريب، وخاصة السرية التي يحيط بها أفراد المجموعة أنفسهم، ووحدات هذه القوة دائماً ما يتواجدون في البحر راكبين سفن الدوريات الخاصة بهم ويجوبون المياه مراقبين كافة المواقع، ولهذه المجموعة أيضاً صلاتها الدولية مع وحدات أخرى مثل مشاة الأسطول النمساويين والنرويجيين وفرق البحرية الأمريكية وحتى الآن لم تختبر مهارتهم في عملية فعلية، فهم مثل معظم قوات مكافحة الإرهاب يعدون دائماً لمواجهة الاحتمالات التي قد لا تحدث على الإطلاق ولكنه يجب أن يكونوا متأهبين على الدوام.

وتوجد قاعدة أساسية يتم الالتزام بها بكل دقة، في استخدام القوات المسلحة في المجالات الأمنية حتى لا يتم استدعاء تلك القوات إلا إذا خرج الموقف من أيدي الشرطة، وعندما يعتبر استعراض القوة العسكرية ضرورة حتمية فالقانون البريطاني يوضح بجلاء لكل من الشرطة والجيش تلك الظروف التي يمد فيها الجيش يد العون للشرطة أو ما يعرف رسمياً باسم "المعونة العسكرية للسلطة المدنية" (Military Aid to Civil Power) فالجيش لا يستطيع التدخل إلا إذا تم استدعاؤه للتعامل مع أحد الأخطار التي تهدد الأمن القومي، والتي تعجز إمكانات وتجهيزات الشرطة عن التعامل معها، وبينما يقوم العسكريون بهذا الدور فإنهم يظلون خاضعين تماماً للسلطة المدنية ولا يتمتعون بأية مزايا أو سلطات خاصة، وبمجرد انتهاء الطوارئ وانخفاض معدل العنف إلى الدرجة التي تستطيع الشرطة مواجهتها فإن الأمر يترك للشرطة للتصرف، وهذا بالطبع ترتيب معقول وضروري.

والمنظمة الوحيدة في المملكة المتحدة التي يعمل فيها الجيش والشرطة معًا على الدوام هي إيرلندا الشمالية، فشرطة الستر الملكية التي ترتدي زيًا أخضر مميزًا، تشارك كل يوم في النضال ضد الإرهابيين وهي قوة الشرطة الوحيدة التي تحمل السلاح على الدوام في كافة الجزر البريطانية، وبقوة قوامها 6000 جندي، تضطلع هذه القوة بأشق المهام وأكثرها صعوبة، فغالبًا ما يراها السكان كقوة عنصرية تجتذب 11% فقط من مجنديها من بين الروم الكاثوليك، وعلى الرغم من التدريب العالي والنظام التام اللذين تتم بهما هذه القوة والمعدات المتطورة التي تستخدمها إلا أنها لا تستطيع حفظ السلام بالمنطقة دون عون الجيش، وذلك مع أن العديد من الحكومات المتعاقبة قد أعربت عن أملها في أن تضطلع الشرطة بالمسؤولية كاملة دون الحاجة لعون الجيش في أحد الأيام.

وللشرطة نفسها مصادر معقولة وموارد متاحة للتعامل مع الإرهاب، كما أنهم شكلوا عددًا من الوحدات المتخصصة وإحداها مجموعة (سي 13) وهي فصيلة مكافحة الإرهاب التي تم تشكيلها في يناير 1971م عندما فجرت مجموعة لواء الغضب الفوضوية (Angry Brigade) قنبلتين في منزل "روبرت كار" وزير العمل البريطاني، في شمال لندن، وقد شكل أحد كبار رجال البحث الجنائي في ذلك الوقت فريق بحث وكان هذا الفريق نواة لفرقة المفترقات (Bond Squade) التي شكلت فيما بعد في التاسع والعشرين من يوليو/تموز 1971م، بعد سلسلة من الانفجارات والتي وقع أحدها في منزل وزير التجارة في ذلك الوقت، وقد رأس هذه الفرقة القائد "اكس"، وكان مقر الفرقة في مبنى سكوتلانديارد حيث ألحقت بفرقة الجرائم الخطرة (Serious Crimes Squade) التي كان يرأسها الكوماندر "روبرت هتلي".

وقد حققت هذه الفرقة أول نجاح لها في أغسطس من نفس العام عندما أدى الصبر التقليدي للشرطة البريطانية والاستخدام الأمثل للأدلة الجنائية إلى انهيار "لواء الغضب" وسقوط معظم قياداته في أيدي الشرطة.

ولكن هذه كانت مجرد البداية لفرقة المفترقات حيث أن بريطانيا ما لبثت أن عانت من الانفجارات المتوالية التي قام بها الجيش الجمهوري الإيرلندي

وكذا إرهاب الشرق الأوسط حتى أن الخطابات المملوغة والاغتيالات وحوادث الاختطاف أصبحت أحداثًا عادية ففي 22 فبراير/شباط 1972م فجر الجيش الجمهوري الإيرلندي مطعم كتيبة المظلات في الدرشوت كانتقام لما حدث يوم الأحد الدامي.

وظل حادث هذا الانتقام مستحوذًا على الاهتمام حتى وقع الحادث التالي الذي قام به الجيش الجمهوري الإيرلندي في 8 مارس 1973م عندما انفجرت سيارة ملغومة خارج مبنى اسكوتلانديارد مما أدى إلى مقتل شخص وإصابة حوالي 250 آخرين.

وكان عام 1974م عامًا دمويًا في بريطانيا حيث توالى هجمات الجيش الجمهوري الإيرلندي بالقنابل في شهر فبراير على كلية الدفاع الوطني ثم على قافلة تقل أسر جنود الجيش في طريق عام.

كما شهدت شهر يوليو هجومًا على سائحين أبرياء حين زرعت إحدى القنابل في برج لندن وقد حدثت كذلك مجموعة من الانفجارات في "جلد فورد" في أكتوبر و "وول وشي" في نوفمبر وبلغ الضعف مداه في الانفجار الذي وقع بحانة "برمنجهام" حيث لقي 20 شخصًا مصرعهم وأصيب 180 آخرين.

كما شهدت نفس الفترة في لندن ظهور الإرهابي الفنزيولي "كارلوس" والذي كان يعمل لحساب بعض المنظمات المتطرفة وبتصاعد الحملة الإرهابية زادت الفرقة التي شكلت لمواجهة "لواء الغضب" في عددها ومهاراتها، وفي ديسمبر 1972م عين الكوماندوز "روبرت هنتلي" رئيسًا لها ويساعده المفتش "جيمس نيفل"، حيث شرعا على الفور في تطوير الفرقة.

وقد كانت قوة هذه الفرقة حوالي 150 فردًا، ولكنها تختلف أو تعدل طبقًا لمستوى الأنظمة الإرهابية وتستعين في عملها بمجموعة من الخبراء في المجالات المختلفة، وقد أنشأ فرع البصمات باسكوتلاند يارد، على سبيل المثال قسمًا خاصًا للتعامل بدقة مع الأحداث الإرهابية وأصبح هذا الفرع متخصصًا في معاونة الفرقة في أعمالها وقد شكلت القوة أساسًا من أفراد القسم الخاص

والمباحث الجنائية والضباط العاديين، وأثناء الاضطرابات الإقليمية للجيش
الآيرلندي في عام 1974م- 1975م تم تجنيد بعض الرجال من القوات الإقليمية
للعمل مع الفرقة.

وحقق استدعاء بعض القوات الشرطة العادية من المناطق الأخرى عونًا كبيرًا
في تعضيد الفرقة عندما كانت الأنشطة الإرهابية في الأوقات الحرجة وكانت هذه
التجربة بمثابة خبرة للقوات المشاركة فقد عاد ضباطها بتلك الاستفادة إلى قواتهم
الأصلية في المناطق الأخرى، وفريق المفرقات كما يشير اسمه، يركز اهتمامه أساسًا
على الجانب الخاص باستخدام الإرهاب للمتفجرات، وقد أصبح ضبط المفرقات
في هذا الفريق من بين أكبر الخبراء العالميين في جال المفرقات واكتشافها وإبطال
مفعولها مهما كانت صعوبتها وتعقيدها ومنذ خمسة أعوام فقط كانت القنبلة
التقليدية تتكون من أعمدة عديدة من البودرة المفجرة أو خليط التعاون (-CO
OP Mixture) ويطلق عليها هذا الاسم لأن المواد الداخلة في تركيبها آمنة تمامًا
وغير ضارة بمستعملها، كما أن كثيرًا من هذه المواد يمكن شراؤها من الجمعيات
التعاونية الاستهلاكية ويتم تفجيرها بواسطة ساعة ميكاتية رخيصة، أما الآن فإن
ضباط المفرقات مثل تلك التي قتل بها اللورد "مونتبان"، وهي آلة معقدة
ومتطورة انفجرت بالتحكم عن بعد بواسطة استخدام لاسلكي من نفس النوع
الذي يستخدم عادة في التحكم في نماذج الطائرات، والقوارب، وكذا ليواكبوا مثل
تلك القنبلة ربّقية التفجير التي قتلت (Airy Neave) وهي أداة يتم فيها فتح
أحد الحواجز بواسطة جهاز التوقيت، ويترتب على فتح ذلك الحاجز انسياب كمية
من الزئبق التي ترتج وتنزلق على دائرة كهربائية مكملّة الدائرة ومفجرة للقنبلة،
ومعظم هذه القنابل الآن بها جهاز يعوق تناولها، والتعامل معها إذ أن بها بعض
الخلايا الضوئية شديدة الحساسية حتى أنها تلتقط ضوء بطارية ضباط المفرقات
أو المجسات المستخدمة في الكشف عنها وتنفجر في الحال كما أن هناك أيضًا أنواعًا
من القنابل تنفجر بمجرد الاهتزاز، وفي بعض الأحيان يقوم المفجرون بوضع العديد

من القنابل الصغيرة التي يسهل إبطال مفعولها وبعد ذلك يزرعون إحدى القنابل القاتلة وهي تبدو ظاهرياً شبيهة بالأخريات ولكنها ذات شرك خداعي بداخلها.

وفي ذلك العام 1975م بدا واضحاً أن فريق المتفجرات يجب أن يغير من نفسه ليواكب التطورات المتزايدة التعقيد في مجال الإرهاب الدولي وقد حدثت هذه المرحلة من التطوير في الفرقة أثناء قيادة القائد "هابرشون" الذي حل محل القائد "هانتلي" بعد تقاعده في مارس 1975م وفي فبراير 1976م تم إعادة تشكيل الفرقة وذلك داخل إطار المجموعة (سي 13) لمكافحة الإرهاب، وأُنيطت بها مهام أكبر ومنحت مزيداً من الاختصاصات والصلاحيات لأداء تلك المهام.

ومنذ ذلك التاريخ حققت نجاحاً كبيراً، وأصبح بال "كومب ستريت" نموذجاً يدرس في كيفية التعامل مع مواقف احتجاز الرهائن حيث اختار السيد "روبرتمارك" مفوض شرطة العاصمة البريطانية في ذلك الحين فريقاً من المحللين النفسيين وتحت توجيههم وإشرافهم تولي المفتش "بيتر رامبرت" مهمة الاتصال والمفاوضات الطويلة مع الإرهابيين وذلك من خلال هاتف ميداني، وقد قام "بيتر" بهذه المهمة الشاقة بمهارة تامة.

وعندما تقع إحدى الحوادث مثل "بال كومب ستريت" أو حادث السفارة الإيرانية ويكون تبادل إطلاق النار محتملاً، تستطيع مجموعة مكافحة الإرهاب استدعاء الوحدة الشرطية المخصصة لمثل تلك المواقف، قبل أن تطلب العون العسكري من وحدات (SAS) وتعتبر مجموعة (دي 11) أو ذوي الباربهات الزرقاء، التي هي في الواقع فرقة القناصة من إدارة سكوتلانديارد هي الوحدة الشرطية التي تقوم بهذا الدور، وقد تشكلت هذه المجموعة للطوارئ بعد أن تم تجميع حوالي 20 رجلاً تحت قيادة مدربي الأسلحة باسكوتلانديارد وقد كان أول ظهور عملي لهم في حادث "بال كومب ستريت" حيث كانوا يرتدون زيهم المميز، وهو باربهات زرقاء وأفارول أزرقن كان هذا الظهور باعثاً للخوف في قلوب الإرهابيين الذين كانوا يستهينون بقدرة وحدات الشرطة الخاصة على مواجهتهم، وقد تزايدت تلك المخاوف عندما أذيع أن رجال الفرقة قد اختاروا أسلحتهم ووسائل تدريبهم بمحض إرادتهم، وأهم تلك الأسلحة:

1. البندقية "انفيلد انفورس" (Enfield Enforcer) وهي بندقية قناصة عيار 7.62 مزودة بتليسكوب للحصول على أدق إصابة.
 2. الرشاش هيكلمر اندك وتش النصف آلي والذي تستخدمه (SAS) ولكنه يختلف عنه في أنه مزود بالجزء الذي يسمح لضارب الاختيار بين الضرب الآلي أو المفرد.
 3. بندقية قاذفة قنابل من طراز رمنجتون ذات دبشك ثابت وينطوي.
 4. مسدس غازات ويبيلى اندسكوت (Wably and Scot) لاطلاق غاز (CS) المسيل للدموع.
 5. مسدس سميث اندويون القصير بساقيه ذي الطلقات الخمس والذي يحمله كافة رجال الشرطة أثناء حماية الشخصيات الهامة.
 6. سميث اندريسون 38 الخاص ذي ماسورة 605 بوصات وهي نفس الطبنجة التي تصرف لكافة الضباط من الأقسام التي يعملون بها عندما يصدر الأمر بذلك.
 7. وأخيراً مسدس براوننج 9 مللي وهو يصرف لبعض الضباط المتخصصين في مواجهة المهام شديدة الخطورة فقط.
- والتدريب الأساسي لفرقة ذوي القبعات الزرقاء والتي تكونت في أوائل السبعينيات يستمر 4 أيام في ميدان رماية شرطة لندن أو في أحد ميادين الرماية التابعة للجيش، وتوضع الأهداف على أبعاد مختلفة وفي نهاية الأيام الأربعة يجب أن يصل المرشح لمستوى إصابة 9 إلى 10 للهدف الواحد، أما هؤلاء الذين يستطيعون تحقيق هذا المعدل فكمما يحدث في الـ (SAS) يرجعون إلى وحداتهم الأصلية وبعد فترة التدريب الأساسي يبدأ المعلمون في تحويل هؤلاء الرجال الجدد إلى قناصة.
- فبدأ الرجال في التدريب على إصابة الأهداف المتحركة والقتال في الشوارع وضرب النار الليلي في المناطق الريفية ولأن كل ذلك يتطلب بالطبع لياقة بدنية عالية، لا يطالب بها رجال الشرطة عادة فإن هؤلاء الرجال يتلقون كذلك بعض تدريبات الصاعقة المعدلة ودورات تدريبية على الهجوم والاختحام والتخفي

والقتال في الأحياء الضيقة وفي العمليات يتصل الرجال بالرئيس، من يصدر أمر إطلاق النار، بواسطة سماعة أذن لاسلكية ويكون أمر هذا القائد هو الأمر الوحيد المطاع، وعندما تنتهي العملية فإنهم يعودون إلى ممارسة عملهم الشرطي المعتاد، أما الضباط الكبار فلا يتم استدعاؤهم إلا إذا كان لوجودهم ضرورة قصوى.

وأحد الأفرع الهامة لفرقة مكافحة الإرهاب هو سي (The 7 Tactical Support Branch) وهو فرع المعونات الفنية أو خبراء الشرطة الذين يقومون بتطوير وسائل المراقبة والتصوير والاتصال وقد قاموا بتطوير أحد أجهزة التصنت الممتازة والتي استخدم بعضها بواسطة بوليس جمهورية أيرلندا في أكتوبر 1975م، وكذا في عملية مقديشو وفي جارادا بايرلندا مما ساهم في رسم صورة دقيقة لما يحدث في المكان المحاصر.

وتتمثل القوات المساندة في جماعة الدورية الخاصة (Special Patrol Group) والتي شكلت عام 1965م كاحتياطي ثابت لمساعدة قائد (سكوتلانديارد) إن هدف هذه القوات المساندة الأساسي هو توفير الكثافة الشرطية في بعض المناطق التي تتفشى فيها الجريمة، وتمثل القوات أيضًا احتياطيًا بشريًا لمواجهة المظاهرات والقتال والأحداث الهامة وحملات التفتيش، واسعة النطاق، والتحقيقات وأكمنة الطرق وتتكون القوات من 6 وحدات يتولى قيادتها أحد المفتشين بالإضافة إلى ثلاثة رقباء و 29 كونستبل بينهم امرأة واحدة على الأقل.

وترتكز القوات في موقع استراتيجي على طول نطاق منطقة ميتروبوليتان الشرطية وتضم كل وحدة 3 ناقلات جنود سعة كل منها 12 فردًا وذلك بالإضافة إلى سيارة للمفتش قائد الوحدة وكافة السيارات على اتصال دائم مع لاسلكي غرفة العمليات باسكوتلانديارد وكذا فكل منهم يحمل جهاز إرسال خاصًا، وكل ضباط قوة جماعة الدورية الخاصة (SPG) متطوعون أمضوا فترة سنتي الإعداد وأكثر من 80% منهم مدربون على استخدام الأسلحة النارية.

وقد كانت قوة الدورية الخاصة هي التي وفرت التغطية اللازمة للقوات المشاركة في حادث "بالي كومب ستريت"، وحادث السفارة الإيرانية ولكنه كما قلنا من ذوي القبعات الزرقاء فإن هناك بعض المخاوف تجاه هذه المجموعة واسمها مشير للشبهة وقد أثير العديد من الانتقادات التي طالبت بحل هذه القوة وتسريحها، وذلك في أعقاب الاتهامات التي طالبت بحل هذه القوة وتسريحها، وذلك في أعقاب الاتهامات التي وجهت لأعضاء القوة بأنهم ضربوا أحد المدرسين بالهراوات حتى الموت خلال اضطرابات جبهة سوٲ هال الوطنية (South Hall National Front) سنة 1979م وقد أطلق على أعضاء القوة، اسم فرق الصدمات (Shock Troops) وقيل أن الغرض الحقيقي من هذه القوة هو سحق المتظاهرين اليساريين وقد ردت سكوتلانديارد على ذلك بأن هذه القوة تستخدم في كافة المظاهرات والشغب والمنازعات والمهرجانات وكل المناسبات التي يتوقع فيها اضطرابات عامة خطيرة، ولذا فإن هذه القوات قد ترتبط بحالة معينة، هي تلك التي قد تندلع فيها أحداث العنف، وأضافت مصادر سكوتلانديارد، "يجب أن نتذكر على أية حال، أن المهمة الأساسية لقوة الدوريات الخاصة هي القيام بأعمال الدوريات الروتينية سيرًا على الأقدام والسيارات في تلك المناطق التي ارتفع في شوارعها معدل ارتكاب الجرائم والسرقات وأعمال البلطجة وقد أثبتت القوة نجاحها في أداء هذا الدور حتى أنها تعتقل كل عام حوالي 4000 من مرتكبي الجرائم".

ومن الوحدات الأخرى المشاركة في مجال مكافحة الإرهاب، هناك الوحدة إيه 11 والتي تتولى حراسة الدبلوماسيين الأجانب والتي تشكلت عام 1974م لحماية السفارات والشخصيات الدبلوماسية في لندن، وفرقة حماية القسم الخاص التي تفر حراسة الوزراء الزائرين الهامين ومجموعة الحماية الملكية والتي تعني بأمر العائلة المالكة والكونستبل تريفور لوك، الذي كان في خدمته على باب السفارة الإيرانية عندما اقتحمها الإرهابيون كان هناك أحد أفراد مجموعة الحماية الدبلوماسية وقد تصرف لوك تصرفًا جيدًا للغاية أثناء الحصار ومنح

فيما بعد وسامًا لشجاعته وعلى أية حال فقد ساد قلق بالغ بشأن تركه بمفرده لحراسة مكان مستهدف كهذا، ولكن مسؤولية توفير حراس لجميع هذه الأماكن المستهدفة هي مسؤولية شاقة وعبء ثقيل على شرطة العاصمة البريطانية، وقد قال وزير الداخلية "وليم هوايت لو" أمام مجلس العموم، إن السفارة نفسها تتحمل عبء حماية أمنها وتقوم العديد من هذه السفارات بهذه المهمة بالفعل. وعليهم أن يضعوا ذلك في اعتبارهم جيدًا.

وحراسة الشرطة حاليًا ليست كافية، ففي حادث السفارة الإيرانية كان المدافع الوحيد عنها هو الشرطي لوك، ولعله من الواضح أن ضابط شرطة واحد لا يكفي لهذه المهمة ولو أن موارد الشرطة تتيح عددًا مناسبًا من الحراس فإن مثل هذا الحادث لم يكن ليقع على الإطلاق.

وعلى الرغم من أن كل هذه القوات قد حشدت لمواجهة الإرهاب ومكافحة الإرهابيين فإنها جميعًا تصبح عديمة الفائدة إذا لم يوجد جهاز معلومات جيد يمكنهم من التنبؤ بالهجمات الإرهابية لإجهاضها قبل وقوعها أو على الأقل التصرف بسرعة لمواجهة أي حادث قد يقع.

ولذا، فإن فرقة مكافحة الإرهاب تعتمد بصورة كبيرة على قسم المعلومات الخاص (The Special Branch) وقد تشكل هذا القسم على نمط القسم الخاص الإيرلندي (Irish Special Branch) الذي أسس بدوره إثر حملة التغييرات التي قام بها الثوريون الإيرلنديون من (1883-1885م) ولاشك أن سكوتلانديارد أصبحت أكثر فاعلية في التعامل مع حوادث المتفجرات فقط بعد الانفجار الرهيب الذي وقع في مراحيض مبنى الأسكوتلانديارد في 30 مايو/أيار 1884م وقد قال بول ويلكنسون في كتابه: "الإرهاب والدولة الحرة" إن أكثر الأجهزة كفاءة للقيام بمهمة الاستخبارات، الجمع والتركيز والتحليل والتنسيق هو جهاز القسم الخاص بالشرطة أو ما يشابهه. وهذا هو الحال والوضع الطبيعي في الدول الديمقراطية حيث تتمتع الشرطة بدرجة ما على الأقل من ثقة وتعاون الجمهور.

وبالطبع فكلام المؤلف صحيح ولكن المدى الذي بلغه الإرهاب الدولي من التعقيد وصل إلى درجة تتطلب من القسم الخاص أن يكون قادرًا على جمع معلومات عن الإرهابيين الذين يصلون للبلاد للقيام بعمليات داخل الدولة من جهاز المخابرات وبعض الوكالات المتخصصة الأخرى، فعلى سبيل المثال كان من الممكن إحباط عملية اغتيال رئيس الوزراء اليمني السابق "عبد الله الهاجري" وزوجته وسفير اليمن بلندن في 10 أبريل 1977م وكذا كان من الممكن إحباط عملية الاختطاف في مقديشو إذا ما كان هناك تقويم مناسب "لزهر عكاشة" الذي قاتل اليمنيين وفيما بعد قاد عملية اختطاف طائرة لوفتهانزا حيث كان "عكاشة" معروفًا معرفة جيدة لشرطة لندن، وسبق للشرطة القبض عليه وتقديمه للمحاكمة أمام محكمة مارلبورو ستريت في الخامس عشر من ديسمبر/كانون الأول 1975م لاتهامه بالتعدي على ضابط شرطة وحكم عليه بالحبس ستة أشهر والترحيل من البلاد، ولكنه بعد عام من هذا التاريخ تسلل عائداً إلى بريطانيا وقد رآه أحد رجال الشرطة في بار ويمبي في طريق ايلز كورت، وفي الثاني من فبراير شوهد وهو يدخل أحد الشوارع التي تؤجر فيها الحجرات الصغيرة وقد أخطر القسم الخاص بذلك، وللأسف لم يتخذ أي إجراء وبعد شهرين من هذا التاريخ ارتكب جريمته الشنعاء قاتلاً اليمنيين خارج فندق رويال لانكستر وأسرع إلى مطار هيثرو وباستخدام جواز سفر مزور استقل إحدى الطائرات وغادر البلاد.

وبعد مرور ستة أشهر وبعد أن قتل قائد طائرة لوفتهانزا وأجبر مساعد الطيار على الهبوط في مقديشو ومع 79 راكباً اتخذهم رهائن بعد ذلك، قتلته مجموعة اقتحام (GSG-9) كما أن سلسلة من أخطاء توجيه المعلومات حالت دون القبض على كارلوس في لندن ومكنته من تنفيذ سلسلة جرائمه الإرهابية المشهودة والتي بلغت ذروتها في حادث اختطاف وزراء النفط لدول "الأوبك" في فيينا 1975م وقد تعلمت مجموعة القسم الخاص الكثير منذ ذلك الحين فشرعت في الحصول على الاستفادة القصوى من الكمبيوتر الوطني رابطاً معلوماتها بمعلومات كمبيوتر فرقة مكافحة الإرهاب الألمانية بفسبادن، فحينما

يدخل أحد الإرهابيين أو من له صلة بالإرهاب ضمن ذاكرة الكمبيوتر سيكون من الصعب عليه التحرك دون أن يلاحقه أحد رجال الشرطة مرسلاً مزيداً من المعلومات عنه للكمبيوتر.

ويعتبر الاستخدام المتزايد لبنوك الكمبيوتر للمعلومات بواسطة الشرطة مصدر قلق للأفراد ذوي العقليات المتحررة في بريطانيا وغيرها ومصدر قلقهم هو في أي الأغراض ستستخدم هذه المعلومات التي تجمع عن الإرهابيين، وهل ستستخدم حقاً في مقاومة الإرهاب أم لا؟ وقد حدث بالفعل أن عانى العديد من الناس الذين اعتقد خطأً بأنهم إرهابيون من التحريات الزائدة للشرطة وكذا فإن استخدام مجموعة الشرطة الخاصة مثل (SPG) واستدعاء (SAS) للقيام بعمليات انتحارية في قلب لندن لهو تطور جديد مثير للقلق ورغم الشعور العام بأن هذه الإجراءات ضرورية فإن الرأي العام يراقب بحرص أية تهديدات خطيرة للحقوق العتيدة التي يتمتعون بها من حرية وسرية واحتفاظهم بأسرارهم.

الفصل الثاني

قوة دلتا الخاصة (DELTA)

الفصل الثاني

قوة دلتا الخاصة (DELTA)

1. نشأة الوحدة

في عامي (1962م-1963م) التحق العقيد "شارلز بيكويث" (Colonel Charles Beckwith) من الجيش الأمريكي بفرقة (SAS) البريطانية، وعند عودته للولايات المتحدة فكر في تشكيل وحدة بنفس التشكيل والمفاهيم والوظائف التي كانت عليها فرقة (SAS) وبعد محاولات عديدة عبر سنوات طويلة حقق النجاح في تشكيل هذه الوحدة، وتم اعتماد القوة الجديدة التي أطلق عليها القوات الخاصة الأولى للعمليات الحربية المنفصلة "دلتا" (First Special Forces Operational Detachment Delta) ويطلق عليها "دلتا" للاختصار وذلك في التاسع عشر من نوفمبر/تشرين الثاني 1977م ولا يجب علينا أن نخلط بين هذه الوحدة ومشروع دلتا المنفصل (Detachment B-52) والذي أسسته القوات الخاصة في فيتنام في منتصف الستينات (والذي كان يرأسه أيضاً في وقت ما بيكويث)، فقد كان هذا المشروع مختلفاً تماماً من حيث التنظيم والمفهوم، أما المشروع الخاص بوحدة "دلتا" الحالية بدأ في عام 1977م حيث تم اختيار مائتي فرد من القوات الخاصة، وتم تدريبهم في فورتبراج (Fort-Bragg) في ولاية نورث كارولينا وأطلق على هذه العملية "الضوء الأزرق" (Blue Light) وقد كان الدور الأساسي لدلتا هو التعامل مع الأحداث الإرهابية التي تؤثر على المصالح الأمريكية، وهو مطلب متعلق بالأحداث الجارية في ضوء التزايد المستمر لتلك الأحداث في ذلك الوقت، مثل حادثة رهائن الألعاب الأولمبية بميونخ (أغسطس 1972م) وعملية الإنقاذ في مقديشو والتي نفذتها مجموعة (GSG-9) الألمانية (أكتوبر 1977م).

وشرعت وحدة "دلتا" عقب إنشائها في اختيار وتدريب رجالها، وقد أتمت بنجاح العديد من المهام المتنوعة، وبعد ذلك وفي الرابع من نوفمبر سنة 1979م، اقتحم الطلاب الإيرانيين مبنى السفارة الأمريكية في طهران، واحتجزوا جميع

العاملين بها كرهائن، ومن تلك اللحظة تداخلت مجموعة "دلتا" بصورة عميقة متزايدة في التخطيط لعملية الإنقاذ، وقد بلغ ذلك الاندماج مداه في المحاولة الفعلية للإنقاذ والتي تمت في 25/24 أبريل سنة 1980م.

2. التنظيم:

بإتباعها لنمط فرقة (SAS) فإن "دلتا" نفسها مقسمة إلى سرايا وهي بدورها مقسمة إلى جماعات وتتكون المجموعة من 16 من الرجال الأشداء القادرين على العمل كمجموعة واحدة، أو العمل في مجموعتين تتكون كل منهما من ثمانية رجال أو أربع مجموعة تضمن كل أربعة رجال أو ثماني مجموعات تشمل الواحدة رجلين، وفي مراحلها الأولى كانت "دلتا" تتكون من سرية واحدة (A) ولكنها انقسمت فيما بعد إلى سريتين مكونة السرية (B) في أوائل عام 1979م.

ويلاحظ من هذا التقسيم أن الفريق التكتيكي بالوحدة يمكن أن يصل إلى فردين فقط، على عكس المجموعة التاسعة الألمانية التي تعتبر أن أصغر تشكيل تكتيكي يتكون من قائد وخمسة إلى ثمانية أفراد.

وبعد فشل عملية الإنقاذ في طهران تم إجراء إعادة تقويم عالي المستوى لمعرفة لجنة هولواي، وقد شمل تقريرها سلسلة من التوصيات، ومن المفترض أن تلك التوصيات التي مست تنظيم القوات الأمريكية لمكافحة الإرهاب قد وضعت موضع التنفيذ وقد كانت تلك التوصيات هي:

توصية:

أوصت اللجنة بأن تنشأ قوة مكافحة الإرهاب ذات المهام المشتركة (CTJTF) (Counter Terrorism Joint Task Force) كمنظمة ميدانية تابعة لرؤساء الأركان المشتركة، ويكون لها هيئة شخصية معينة بصفة دائمة، ومجموعة محددة من القوات.

المهام:

حيث أن قوة (CTJTF) تدار بواسطة السلطات الرئاسية القومية وذلك من خلال رؤساء الأركان المشتركة، فعليها التخطيط لعمليات مكافحة الأنشطة الإرهابية الموجهة ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والتدريب عليها وتنفيذها، سواء كانت تلك العمليات في صورة اعتداء على أشخاص أو أملاك خارج الولايات المتحدة.

المفهوم:

يتم تصميم تلك القوة على أن تمد سلطات القيادة القومية (National Command Authority) بمجموعة من الخيارات، مستفيدة بالقوات المسلحة الأمريكية في مواجهة الأعمال الإرهابية، على أن تتراوح هذه القوات ما بين قوة صغيرة ذات أفراد متخصصين ذوي مستوى تدريب عال، وبين قوة كبيرة مشتركة (Joint Chief Staff) على أن يتم اختيار أفراد القوة من بين الأفراد التابعين للأسلحة الأربعة، وهي الطيران والبحرية والجيش ومشاة الأسطول، ويتم اختيارهم على أساس قدراتهم التخصصية في مجال العمليات الخاصة بمختلف نوعياتها.

القوات:

يجب أن تكون القوات الأساسية المعينة بصفة دائمة لدى (CTJTF) صغيرة ومحددة ومقصورة على هؤلاء الذين يتمتعون بمقدرات فريدة في العمليات الخاصة، ويمكن بذلك افتراض أن قوة "الدلتا" هي في مركز القلب بالنسبة للقوات الخاصة الدائمة والتي لها قدرات مميزة تنفرد بها.

3. الاختيار التدريب:

كان الاختيار والتدريب في "دلتا" طوال فترة العقيد "بيكويث" لها مشابه إلى حد كبير تلك السبل المستخدمة في فرقة (SAS) ولكن منذ أن تقاعد "بيكويث" وترك القيادة، تم تعديل هذه العملية بلاشك بواسطة القائد الجديد، ولكنها لم تتغير نجوهرًا، فقد أصبحت عملية الاختيار تعتمد على المقومات والقدرات الفردية

ولكنها استطاعت التخلص من مغامري الحرب الذين يعرضون أنفسهم وزملاءهم للخطر، وقد تم وضع معدلات رماية مرتفعة جدًا، فعلى سبيل المثال يجب على القناصة تحقيق معدل 100% من الإصابة على هدف يبعد 600 ياردة (548م) ومعدل 90% من الإصابة على بعد 100 ياردة (914م) وقد حققت خطة التدريب الاستفادة المثلى من طريقة تسمى منزل الرماية (Shooting House) في تدريب الرجال على التعامل مع الإرهابيين في البنايات هو الذي سيقتل، وهذا النوع من التدريب هو من قبيل المحاكاة (Simulation) حيث يبنى منزل أو هيكل طائرة، ويتم اقتحامه وإطلاق النار على من بداخله تمثل الدمى الإرهابية وأخرى تمثل الرهائن، ويختلف ترتيب وضع الدمى من تدريب إلى آخر.

4. الأسلحة والمعدات:

قليل جدًا الذي نعرفه عن معدات وأسلحة "دلتا" بالرغم من أنه من الواضح أنهم يحصلون على معظم ما تنتجه أكبر دول العالم تقدمًا في مجال التقنية، وأنه لمن المعروف حقًا أن قناصة "دلتا" يستخدمون بنادق رمنجتون (Ramington 40 x B) وذلك بالإضافة إلى تيلسكوب ميداني (x12)، وبالنسبة للعمليات فإن اثنين من كل ثلاثة أفراد يتسلحون بالبنادق الآلية "أم 60" (M60) بينما يزود الثالث بهيكلروكوش 21 (KH21) وبالنسبة للوحدات الخاصة مثل "دلتا" والتي قد تضطر للعمل خارج بلادها وفي مناطق منعزلة، فإن الاتصالات حساسة وخامة بصورة واضحة، وطبقًا لما رواه العقيد "بيكويث" فقد كان مزودصا في عملية طهران بخطوط اتصال أرضية يحملها الأفراد مكنته من الاتصال بواشنطن من الصحراء عن طريق القمر الصناعي، كذلك مكنته تلك الأجهزة من الاتصال بالمواقع الخفية المختلفة داخل إيران.

ولاشك أن مجموعة مثل "الدلتا" تنتمي إلى دولة عظمى، تمتلك أحدث ما أنتجته التقنية العصرية من مهمات، ويجري الآن في قاعدة "فورت براج" تدريب قوة جديدة تسمى القوة الخارقة، تضم 10500 فرد من وحدات "الدلتا" والسليز

والبريهات الخضراء والرينجز وغيرها. وتعمل كقوة مشتركة لمكافحة الإرهاب وتملك وسائل النقل إلى أي مكان في العالم.

5. عملية مخلب النسر⁽¹⁾ (Operation Eagle Claw):

في الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني 1979م اقتحمت مجموعة من الطلاب الإيرانيين السفارة الأمريكية بطهران واحتجزوا (53) من العاملين بها كرهائن وذلك بالإضافة إلى ثلاثة أمريكيين آخرين تم احتجازهم بمبنى وزارة الخارجية الإيرانية، ومنذ الأيام الأولى للأزمة كان أحد الحلول المقترحة والذي جرت دراسته بجدية، هو التدخل العسكري لإنقاذ الرهائن، على أن يتم هذا الحل بحرص شديد نتيجة الظروف السياسية الدولية، فضلاً عن أن كل الجهود السياسية والوساطات الدولية التي بذل لإنهاء الوضع قد باءت بالفشل بسبب الفوضى المستمرة في إيران، وعدم وضوح الموقف والنوايا غير المؤكدة والدائمة التغير للمختطفين، في الوقت الذي بدت فيه الزعامة الإيرانية على درجة كبيرة من التساهل مع المختطفين والإدعاء بأنه لا توجد سيطرة فعلية من الحكومة عليهم. وعندما انتهى الرأي إلى استخدام الخيار العسكري، تمت دراسة الخطط المحتملة وفق المتغيرات المختلفة، ولكن في كل هذه الخطط كان العامل الثابت الوحيد هو بعد طهران عن القواعد الأمريكية المتاحة في المنطقة، وفي النهاية مضت الخطة التي تم الاتفاق عليها والتي ارتكزت على العقيد "بيكويث" وفرقة "دلتا"، رغم أن الخطة تضمنت العديد من القوات الأخرى المشتركة سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وقد كان الاسم الشفري الذي أطلق على العملية كلها عملية "مخالب النسر" بينما أطلق على اشتراك عنصر الطائرات العمودية اسم عملية ضوء المساء (Operation Evening Light).

1 - تعتبر هذه العملية من أهم عمليات الوحدة في محاولة الإنقاذ في إيران عام 1980م.

الخطوة:

كانت الخطوة بسيطة نسبياً في نظر واضعيها، وقد تسبب في تعقيدها بصورة رئيسية مشكلات الوقت والمساحة، وقد اشتملت تلك الخطوة باختصار على بعض التحركات التمهيديّة بالإضافة إلى عملية ذات ثلاث مراحل:

التحركات التمهيديّة (Primary Moves):

كان على وحدة "دلتا" الانتقال جوّاً عبر ألمانيا ومصر إلى مطار مسيرة في عمان، وهناك ينتقلون إلى طائرات (C130) ثم يطيروا على ارتفاع منخفض جداً لتفادي الرادار عبر خليج عمان وشمال إيران، حيث يهبطون في صحراء واحد، وهو موقع منعزل في صحراء دشتي كاير، 265 ميلاً (490 كلم) شمال شرق طهران، وفي نفس هذه الأثناء تقلع ثماني طائرات (RH-53D) من طائرات البحرية الأمريكية والتي تم إرسالها في أسابيع سابقة عبر "ديبجو جارسيا" وتقلع هذه الطائرات مع حاملة الطائرات الأمريكية "نيمتز" (USS Nimitz) وتحلق على ارتفاع منخفض جداً حاملة مع أطقمها من مشاة الأسطول وتلحق بالقوة الأصلية في صحراء أحد.

المرحلة الأولى:

الإدخال (Insertion):

كانت الخطوة في صحراء "أحد" أن تقوم ست طائرات (C-130) (ثلاث حاملات جنود + ثلاث طائرات لتزويد الطائرات العمودية بالوقود). بالهبوط بهذه المنطقة، وتنتظر الطائرات العمودية التي كان محدداً وصولها بعد حوالي نصف ساعة، وبما أن صحراء (واحد) كانت بجانب طريق (قليل الاستخدام) فإنه يتم نشر إحدى المجموعات لمراقبة الطريق تتكون من 12 رجلاً وتكون أول قوة يتم انتشارها لاعتراض واحتجاز أي مواطن إيراني يمر بالمنطقة، وبعد إعادة تموين الطائرات العمودية بالوقود كان من المقرر أن تحمل تلك الطائرات الفريق المحدد لتنفيذ العملية من مجموعة الاقتحام، وتطير تجاه طهران ثم تقوم بإنزال القوة إلى منطقة الإنزال وبعد ذلك تكمل طيرانها إلى مخبئها المقرر بعد 15 ميلاً

(24 كلم) شمالاً، ثم يلتقي أعضاء المجموعة باثنين من العملاء الإيرانيين في منطقة الإنزال يقودانهم إلى وادٍ منعزل على بعد سبعة أميال (8 كلم) وبعد ذلك يستريح الرجال والطائرات باقي اليوم.

المرحلة الثانية:

أ. الإنقاذ (The Rescue):

بعد الغروب مباشرة يصطحب أحد العملاء 12 إيرانيًا من عملاء المخابرات الأمريكية لقيادة ست سيارات نقل مرسيدس تم تدبيرها داخل إيران، ويقوم هؤلاء الأشخاص بمهمة الترجمة وقيادة السيارات، بينما يصطحب العميل الآخر العقيد "بيكويث" في جولة استكشافية، وفي الساعة (20, 30) تتجمع الوحدة كلها بالمخبأ ثم تتوجه إلى طهران مرتدين زي رجال الحرس الثوري الإيراني، وتبدأ عملية الإنقاذ الفعلية ما بين الساعة (23 و 24)، وبعد أن تتخلص الوحدة من الحراس، ويتم إطلاق سراح الرهائن كان من المخطط أن يتم استدعاء الطائرات العمودية، إما إلى مجمع مباني السفارة (إذا ما تم إخلاء مكان مناسب لهبوطها حيث وضع الطلاب العوائق لمنع أي هجوم مفاجئ) أو إذا كان ذلك غير ممكن، استدعاء الطائرات إلى استاد مجاور، وحين يتم إطلاق سراح الرهائن ونقلهم يتم إجلاء القوة المهاجمة بواسطة الطائرات العمودية.

ب. الإنقاذ في وزارة الخارجية:

ففي وقت متزامن مع المرحلة الثانية يهاجم ثلاثة عشر فردًا من القوات الخاصة مبنى وزارة الخارجية وينقذون الرهائن هناك ويأخذونهم إلى جراج ملحق حيث يتم التقاطهم جميعاً بواسطة طائرة عمودية.

المرحلة الثالثة - الاقتلاع (Extraction):

وبينما تجري عملية الإنقاذ في طهران، تحتل مجموعة من قوات الرينجرز مطار منظره 35 ميلاً (56 كلم) شمالاً، بينما تهبط فيه مجموعة من طائرات نقل الجنود (C-141 Turbo Jet Transport) وحينما يتم إجلاء الجميع من طهران وينتقلون إلى منظره يتم ترحيلهم فوراً على متن طائرات (C-141)

على أن يكون أفراد قوة الرينجرز آخر الركاب، وتترك الطائرات العمودية المتبقية بمطار منظريه حيث يتم تدميرها بعد مغادرة المطار بمتفجرات موقوتة.

خطط الطوارئ (البدائل) (Contingency Plans):

تم التنبؤ بالعديد من الظروف الطارئة المتعددة المحتملة، ووضعت الخطط طبقاً لذلك، فعلى سبيل المثال إذا ما كانت الطائرات العمودية المتوفرة غير كافية لنقل كافة الأفراد من طهران دفعة واحدة، فقد وضع ذلك في الاعتبار ووضعت له عدة بدائل، وكان من الشروط الهامة والحاسمة التي تم الاتفاق عليها خلال التخطيط ألا يقل الحد الأدنى للطائرات المنطلقة من صحراء (واحد) عن ست طائرات عمودية على أي حال من الأحوال باعتبار أن هذا العدد ضرورة حيوية لنجاح العملية ونقل القوات والرهائن.

القيادة والتحكم (Command and Control):

كان قائد القوة الأرضية العقيد "بيكويث" الذي أدارها تحت إشراف الجنرال "جيمي فوت" قائد قوات المهام المشتركة (JTF) الذي كان موجوداً بأحد المطارات القريبة من منطقة العمليات، وقد كان الاتصال بينهما يتم عن طريق أجهزة نظام القمر الصناعي المحمول للاتصال، وكان الجنرال "فوت" بدوره على اتصال مستمر بواشنطن عن طريق وسائل اتصال مشابهة فكان على اتصال دائم بالجنرال "ديفيد جونز"، رئيس هيئة الأركان المشتركة والذي كان مجتمعاً مع الرئيس "جيمي كارتر" خلال الساعات الحاسمة من العملية، وفي تعديل للخطة حدث في اللحظات الأخيرة تم اختيار القيد "جيمس كايل" من القوات الجوية كقائد في صحراء (واحد).

التنفيذ (Execution):

طبقاً للخطة تم نقل المجموعة الأرضية من الولايات المتحدة إلى مسيرة بواسطة طائرات (C-141) وكذلك أتمت طائرات (C-130) مهمتها في صحراء واحد.

عملية مخلب النسر: الطاقم الأرضي

المهمة	الأصل	القوة	المجموعة
- تأمين الجانب الغربي من المباني. - تأمين القطاع الشرقي من السفارة وتأمين شارع روزفلت. - القيام بالهجوم الرئيسي ثم تأمين الانسحاب إلى ملعب كرة القدم.	دلتا	40 40 13	القوة المهاجمة الرئيسية: - العنصر الأحمر. - العنصر الأزرق. - العنصر الأبيض.
- إنقاذ الرهائن الثلاثة المحتجزين بمبنى وزارة الخارجية بطهران.	وحدة القوات الخاصة	13	مجموعة مهاجمة: وزارة الخارجية.
- معظمهم من الرينجرز ولكن معهم بعض جنود دلتا.	رينجرز	12	مجموعة مراقبة الطريق.
- 6 سائقين، 6 مساعدين، مترجمين.	من العملاء الإيرانيين	12	- فريق قيادة السيارات.
- مساعدات في الموقع.		2	- مرشدين إيرانيين.
- موقعهم إيران يساعدوا في العملية والتنظيم والتنفيذ كمرشدين.		4	- عملاء آخرين.

- مجموعة الدفاع من مطار نظريه.	11	رينجرز	- الإستيلاء على المطار واحتلاله من أجل عملية الإقلاع.
- قائد المجموعة متعددة المهام.			- بموقعه في مطار قريب من المنطقة ثم يطير إلى نظريه خلال مرحلة الإخلاء.

عملية مخالب النسور: الطائرات

الطائرات	نوعها	عددتها	مهمتها
MC 13 C. E MECULES امسي 130 أي هيركيوليس	طائرات عمليات خاصة مزودة بالكترونييات جوية.	2	نقل الرجال والمهمات من "مسيرة" الصحراء (واحد) تعود 2 منهم "لمسيرة" وتنظر الثالثة فريق مراقبة الطريق.
EC- 130 E MERCULES هيركيوليس	عملية القيادة والتحكم في طائرات س 130.	2	تحمل الوقود من "مسيرة" الصحراء واحد وتقوم بإعادة تموين طائرات الهليكوبتر.
RH 53 D SEA STALLION حصان البحر	كاسحة ألغام وهي نسخة من طائرات H-53 الهليكوبتر وتم اختيارها لأنها تجمع بين المدى والحمولة والنزول على متن السفن والقدرة القتالية وتوافر الاعتبارات الأمنية.	8	تطير خالية من حاملة الطائرات لصحراء "أحد" تلتقط الرجال والمهمات وتطير بهم للمخبأ ثم تذهب إلى مخابئ هليكوبتر متفرقة وفي الليلة التالية تطير لطهران لتستخرج الرهائن وقوة الإنقاذ وتأخذهم إلى "مسيرة".
AC – 130 E هيركيوليس	هي نسخة متخصصة في القتال من طائرات س 130.	4	تكون إحداها فوق طهران لمنع التعزيزات الإيرانية من الوصول للسفارة

وإحداها فوق مطار طهران لمنع إقلاع الطائرات الإيرانية وعدد 2 احتياطي.			
تطير إلى منظريه لإخراج القوة باكملها عند انتهاء العملية.	2	طائرة نقل عسكرية.	C - 141 STARLIFTER ستارلifter
نقل جماعة الرينجرز إلى منظريه للاستيلاء على المطار واحتلاله.	2	طائرة تكتيكية عسكرية ناقلة	C - 130 هيريكيوليس

كانت الطائرة الأولى تحمل العقيدين "بيكويث" و "كايل" والعنصر الأزرق، وفريق مراقبة الطرق، وقد قامت بأعمالها فوراً حيث اضطروا لإيقاف حافلة تحمل 45 شخصاً وتم احتجازهم تحت الحراسة، وبعد دقيقتين ظهرت مركبتين أخريين من الجنوب، الأولى شاحنة بنزين، قمت إصابته بصاروخ مضاد للدبابات واشتعلت فيها النيران، ولكن سائقها نجح في الفرار بواسطة المركبة الثانية التي انطلقت بسرعة عالية، بعد ذلك أقلعت الطائرة (سي 130) تاركة المجموعة ثم وصلت الطائرة الثانية من نفس الطراز وأفرغت حمولتها، وبعد أن هبطت الطائرات الأربع (سي 130) الأخرى، أقلعت الطائرتان الأوليان مرة أخرى إلى "مسيرة" وبقيت الطائرات الأربع والقوة الأرضية بعد ذلك في انتظار وصول الطائرات العمودية.

ولقد كانت الطائرات العمودية حقاً هي مفتاح العملية، وقد أقلعت ثماني طائرات منها من حاملة الطائرات الأمريكية "نيمتز" على بعد حوالي 50 ميلاً من السواحل الإيرانية في تمام الساعة 19,30 بالتوقيت المحلي، واتجهت شمالاً إلى صحراء واحد، وفي حوالي الساعة 21,45 أشارت الطائرة (رقم 6) إلى وجود

عطل خطير بريشة المروحة، وهي إحدى مشكلتين خرجتتا حقا تحتجان للتوقف تماما بالنسبة للطائرات المروحية، فاتم طاقمها عملية الهبوط وتأكدوا من حقيقة المشكلة فتخلصوا من المستندات الهامة ثم التقطتهم الطائرة (رقم 8) والتي كانت تتبعها ثم استمرت في طيرانها لتلحق بباقي سرب الطائرات بعد دقائق.

وبعد مرور حوالي ساعة دخلت الطائرة (RH- 53 D) القائدة في عاصفة رملية غير متوقعة على الإطلاق ونجحت جميع الطائرات في الخروج منها وواصلت طيرانها لمدة ساعة إلى أن لاقت عاصفة رملية أخرى أسوأ من الأولى، وفي وقت سابق لتلك العاصفة الثانية كان الرائد "سيفرت" قائد قوة العمودية قد فقد السيطرة على نظام الملاحة الداخلي الخاص بطائرته وفقد القدرة على الرؤية تماما وتمكن من إتمام ذلك بسلام بمساعدة وإرشاد الطائرة (رقم 2).

وقد استطاع الرائد "سيفرت" الاتصال بقائد القوات (Com JTF) بواسطة اللاسلكي فأخبره الأخير بأن الجو صاف في صحراء واحد فعاد إلى الإقلاع وترتب على ذلك أن لحق "سيفرت" بطائرته والطائرة (رقم 2) لحقا بالطائرات العمودية باتجاه صحراء واحد بعد عشرين دقيقة.

وفي هذه الأثناء أصيبت الطائرة (رقم 5) بفشل كهربائي تام وكامل وفقدت معظم معداتها وأصبحت بلا أفق أو توجيه صناعيين وفي مواجهة الجبال فاضطر قائدها للتوقف وأجبر على العودة إلى حاملة الطائرات "نيمتز" تاركا ست طائرات عمودية لإكمال المهمة.

واستطاعت الطائرة الأولى (رقم 2) تخطي العاصفة الرملية على بعد ثلاثين ميلا من صحراء واحد، وتمكنت من الهبوط بعد حوالي خمسين دقيقة مهتدية بشاحنة البنزين الإيرانية المشتعلة، وقد حلق الطائرات الأخرى حوالي نصف ساعة بعد ذلك حيث أتت كل منها من اتجاه مختلف، فيما عدا (رقم 1، 2) اللتين كانتا معاً، وقد تأثر أفراد الأطقم بالتجربة التي عاشوها واضطربت أعصابهم إلى درجة كبيرة إلا أن الطائرات تم تحويلها بسرعة إلى الطائرات (سي

(130) حاملة الوقود وبدأت عملية إعادة التموين، وبدأت مجموعة الهجوم في ركوب طائراتهم المحددة.

كان العقيد "بيكويز يفرك" الأرض بقدميه فقد كان متأخرًا تسعين دقيقة عن الموعد المحدد عندما أخبروه أن الطائرة (رقم 2) قد أصيبت بعطل جزئي هيدروليكي أثناء طيرانها، وقد واصل قائدها رحلته إلى صحراء واحد على أمل إصلاحها ولكن ذلك كان مستحيلًا، وبعد مناقشة سريعة اتصل العقيد "كايل" باللواء "فوت"، في مقر قيادته فاقترح الأخير أن يكملوا المهمة بخمس طائرات فقط، بالرغم من أن الخطة المتفق عليها وضعت ست طائرات كحد أدنى لإتمام العملية.

وقد تم التوصل إلى قرار إلغاء العملية بأسرها بسرعة، وعلى أية حال قد تم التوصل للقرار سواء تم اتخاذها في صحراء (واحد) أو في واشنطن فلا أحد يعرف حقيقة ذلك، ولكن لم تكن هناك مشكلة في التوقيت في هذه المرحلة، فقد كانت العقدة الصغيرة الوحيدة هي أن الطائرة (رقم 4) التي كانت رابضة على الأرض كانت في حاجة إلى وقود، حتى تعود لحاملة الطائرات وفي ذلك الوقت كانت هناك طائرة واحدة (سي 130) هي التي تحمل وقودًا كافيًا إلا أنها تحركت كي تفسح المجال لإقلاع الطائرات (3، 4).

ولكنها لم تستطع الاحتفاظ باتزانها فانزلقت للخلف مصطدمة بالطائرة (سي 130) في تمام الساعة (2، 40).

لقد كان تأثير ذلك فورًا ووقع وقع الكارثة فقد انفجرت الطائرتان وتناثر حطامهما وتوالي انفجار ما تحملان من ذخائر، وبدأ الوقود يشوي خمسة من رجال القوات الجوية في الطائرة (سي 130)، ثلاثة من مشاة الأسطول في الطائرة (RH-53D) فلقوا جميعًا حتفهم ولكن (63) من رجال دلتا داخل الطائرة (سي 130) نجحوا في الفرار بسرعة من الطائرة، وساد الهرج والمرج وتدافع الرجال إلى الهروب تاركين خلفهم الطائرات العمودية الباقية وعادت المجموعة كلها إلى (مسيرة) في الطائرات الثلاث الـ (سي 130).

الفصل الثالث
المجموعة التاسعة الأمانية

الفصل الثالث

المجموعة التاسعة الألمانية

"Grenzschutz gruppe-9"

1. نشأة الوحدة:

مع نهاية عقد الستينيات من القرن الحالي انتشرت موجة الإرهاب الحديث والتي تبلورت مع بداية عقد السبعينيات، لكي تصبح إحدى حقائق الصراع السياسي في هذا العصر، ولكي تصبح أحد الأخطار التي تهدد الأمن القومي للدول تهديدًا جديدًا يكاد يماثل تهديد الحرب.

وكانت أوروبا الغربية أكثر مناطق العالم معاناة من ظاهرة الإرهاب حيث كان يقع على أرضها في عقد السبعينيات ما يزيد عن 45% من إجمالي عدد الحوادث الإرهابية على مستوى العالم.

ومن بين دول أوروبا الغربية كانت ألمانيا الاتحادية أكثرها معاناة من ظاهرة الإرهاب، ويرجع ذلك إلى اعتبارات وظروف عديدة، نتج عنها انتشار منظمات إرهابية شديدة التطرف يمينًا ويسارًا، منها منظمات الجيش الأحمر (بادر ماينهوف) والثاني من يونيو ومنظمة الشباب الرياضية (ولفجانج) وغيرها.

وتولت الشرطة المحلية في الولايات العشر الألمانية مواجهة تلك العمليات الإرهابية بأساليب الشرطة التقليدية، ولكن هذه الأساليب وإن كانت تصلح في مواجهة الجرائم العادية، فهي بغير شك غير مناسبة ولا كافية لمواجهة النشاط الإرهابي، خاصة وأن هذا النشاط يمتد على مساحة الدولة كلها، في الوقت الذي كان التنظيم السياسي للدولة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية هو أقرب ما يكون إلى شكل الدويلات شبه المستقلة، فقد حرص الحلفاء المنتصرون على تشتيت القوى الألمانية، في صورة ولايات تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي، ويجمعها معًا شكل الدولة الفيدرالية وذلك على عكس ألمانيا النازية التي كانت دولة مركزية قوية.

وعلى أساس هذه الفلسفة في نظام الحكم كان من الصعب وجود شرطة مركزية يشمل اختصاصها الولايات الألمانية جميعاً، وذلك فيما عدا قوات حرس الحدود، والتي يقع على عاتقها بعض المهام الفيدرالية، والتي تم تشكيلها بعد الحرب للقيام على حراسة حدود الدولة، وبأن يتم ذلك بقوات من الشرطة وليس من الجيش، لكيلا يثير ذلك القوات الروسية التي تعارض إحياء أية صورة للعسكرية الألمانية، كما تقوم أيضاً بتأمين الهيئات الفيدرالية مثل مكتب المستشارية والوزارات والبوندستاج في بون، كما يمكن لقوات الشرطة المحلية في الأقاليم الألمانية المختلفة الاستعانة بها للمساعدة في ظروف الطوارئ، لأنها وحدة مسلحة ذات قيادة مركزية وتملك وسائل النقل الخاصة بها.

ولذلك، كانت قوات حرس الحدود، بحكم أوضاعها، هي القوة الوحيدة التي تتوفر فيها الشروط القانونية والتنظيمية لتكون نواة لوحدة خاصة لمكافحة الإرهاب، خاصة وأنه قد توافرت لديها بعض الخبرة في هذا المجال لما كانت تقوم به من حملات تفتيشية على الحدود للبحث عن السيارات والإرهابيين الذين ينتقلون من وإلى الدولة الألمانية.

ولم يكن هناك تفكير جدي في إنشاء وحدة خاصة لمكافحة الإرهاب في ألمانيا، حتى وقع حادث القرية الألمانية في ميونخ، حيث كان الحادث نقطة تحول تاريخية في وحدات مكافحة الإرهاب وأساليب مواجهة العمليات الإرهابية في العالم أجمع بصفة عامة وفي ألمانيا الغربية بصفة خاصة.

ففي الخامس من سبتمبر 1972م اقتحمت مجموعة من منظمة أيلول الأسود مقر البعثة الرياضية الإسرائيلية المشتركة في الأولمبياد العشرين، وتمكنت المجموعة من قتل بعض أعضاء البعثة، بينما احتجزت تسعة آخرين كرهائن في القرية الأولمبية وطالبت بمبادلتهم ببعض السجناء من الفلسطينيين بالسجون الإسرائيلية.

وبعد مفاوضات طويلة فاشلة، اضطرت السلطات إلى الموافقة على نقل الرهائن ومحتجزهم إلى مطار فروستفيلد بروك خارج مدينة ميونخ، وأثناء انتقال الجميع من مبنى المطار في طريقهم إلى الطائرة التي كانت معدة لنقلهم خارج

البلاد، اتخذ قائد الشرطة المحلية قرارًا باستخدام القناصة لإطلاق النار على محتجزي الرهائن، وأسفر ذلك عن وقوع معركة أدت إلى قتل الرهائن جميعًا وكذا قتل خمسة من رجال أيلول الأسود الثمانية.

وقد أظهرت حادثة ميونخ العديد من أوجه العجز في الشرطة الألمانية التي تولت العملية منها:

1. عدم كفاية التحريات والمعلومات التي جمعت عن الموقوف.
2. وضع كل الثقة في قدرة قناصة الشرطة وحدها على حل الموقوف.
3. أن الشرطة ليست لديها أية قدرة على الاقتحام.
4. قيام كبار رجال الشرطة بتولي المفاوضات مع المختطفين بدلاً من رتب متوسطة.
5. صعوبة التفاهم وقيام اللغة حائلاً بين الطرفين.
6. عدم وجود قيادة كبيرة مسئولة في موقع الاشتباك في المطار يمكنها تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب.

وقد أدت الدروس المستفادة من هذا الحادث، إلى العديد من التغيرات في أساليب إدارة الشرطة في ولاية بافاريا وشرطة إتحاد الجمهوريات الألمانية ككل، منها تبني مبدأ جديد مفاده أن هذا النوع من العمليات يجب أن تتوافر له عناصر النجاح، وهي المعلومات والتحريات ومجموعة مدربة للتفاوض، ووحدة اقتحام قادرة على التعامل مع الموقوف.

ونتيجة لهذا الحادث اجتمع وزراء الداخلية في الولايات العشر الألمانية في السادس عشر من سبتمبر 1972م وقرروا أن قوات الشرطة العادية تعجز وفق تنظيمها وتدريبها ونظم عملها عن التصدي لظاهرة الإرهاب، اقترحوا إنشاء وحدة فيدرالية خاصة، وبعض الوحدات الأخرى بالولايات المتحدة للتصدي لتلك الظاهرة.

ولم يكن هناك في البداية تصور لكيفية تشكيل هذه الوحدات، ولا نوعية المهام التي تتكلف بها أو كيفية تنظيمها والقواعد التي تحكم عملها وقد طافت

لجنة شكلها مؤتمر وزراء الداخلية برئاسة المقدم "أوليغ فاجنر" (L. Colonel Olich Wegner) في عدد من الدول الأوروبية كما زارت إسرائيل، واجتمع "فاجنر" الذي تربطه علاقات قوية بـ "إريك شارون" وبعض رجال المخابرات الإسرائيليين ونصحه الإسرائيليون باحتذاء حذو المجموعة الإسرائيلية المسماة الوحدة 269 للمخابرات العامة والاستطلاع التابعة للموساد الإسرائيلية.

وقررت اللجنة أن يكون تشكيل الوحدة الألمانية المقترحة مستفيداً من خبرات الوحدات الأخرى الشهيرة في العالم.

وفعلاً صدر قرار مؤتمر وزراء الداخلية الألماني في نهاية عام 1972م بعد الاطلاع على نتائج الدراسات التي أجريت في هذا الشأن، بتشكيل الوحدة في إطار قوات حرس الحدود، وأطلق عليها اسم المجموعة التاسعة لأنها وحدة أضيفت إلى الوحدات الثماني التي يتشكل منها حرس الحدود حيث تولى قيادتها العقيد "أولينج فاجنر".⁽¹⁾

وفي أبريل عام 1973م بدأ المكلفون بإنشاء الوحدة باختيار مقر في "هانجداي بسان أوجستين" خارج بون، وشرعوا في دراسة التكتيكات الرئيسية لحرب العصابات والإرهاب الحضري، كما ورد في مؤلفات "ماركس ماريغلا" و "ماوتسي تونج"، والتي اعتبرت ذات أهمية أولية بالنسبة للتنظيم والتدريب كما أصبح ما ورد بهذه المؤلفات وصور للتدريب على العمليات وفهم أساليب وتكتيكات المجموعات الإرهابية أسساً في إنشاء هذه الوحدة.

1- "أولينج فاجنر" ضابط ألماني شديد الصرامة، وعرف بالشدة وغموض الشخصية حيث اعتاد تغطية جزء كبير من وجهه بنظارة سوداء وكان جندياً في الجيش النازي وهو في الخامسة عشرة في وحدات (LUFT WAFEE) وفي نهاية الحرب العالمية الثانية أسره الجيش الأمريكي حيث تعلم اللغة الإنجليزية باللهجة الأمريكية، ثم التحق بعد ذلك بقوات حرس الحدود التي قضى فيها خمسة عشر عاماً وتدريب مدداً طويلة في إسرائيل وأمريكا.

كما أجريت دراسة تحليلية لأساليب عمليات وأنماط القيادة الشائعة في المجموعات الإرهابية الأوروبية، وبعض المجموعات على مستوى العالم، ومن خلال تلك الدراسات وضع برنامج التدريب بحيث تكون الوحدة قادرة على قتال الإرهابيين بعد التعرف على أساليبهم القيادية وكيفية تنفيذهم لعملياتهم، كما تتم في التدريب دراسة عملية لأهم العمليات الإرهابية بإعادة تمثيلها وشرح نقاط القوة والضعف فيها، والدروس المستفادة من أخطاء وحدات المكافحة عند تصديها لها.

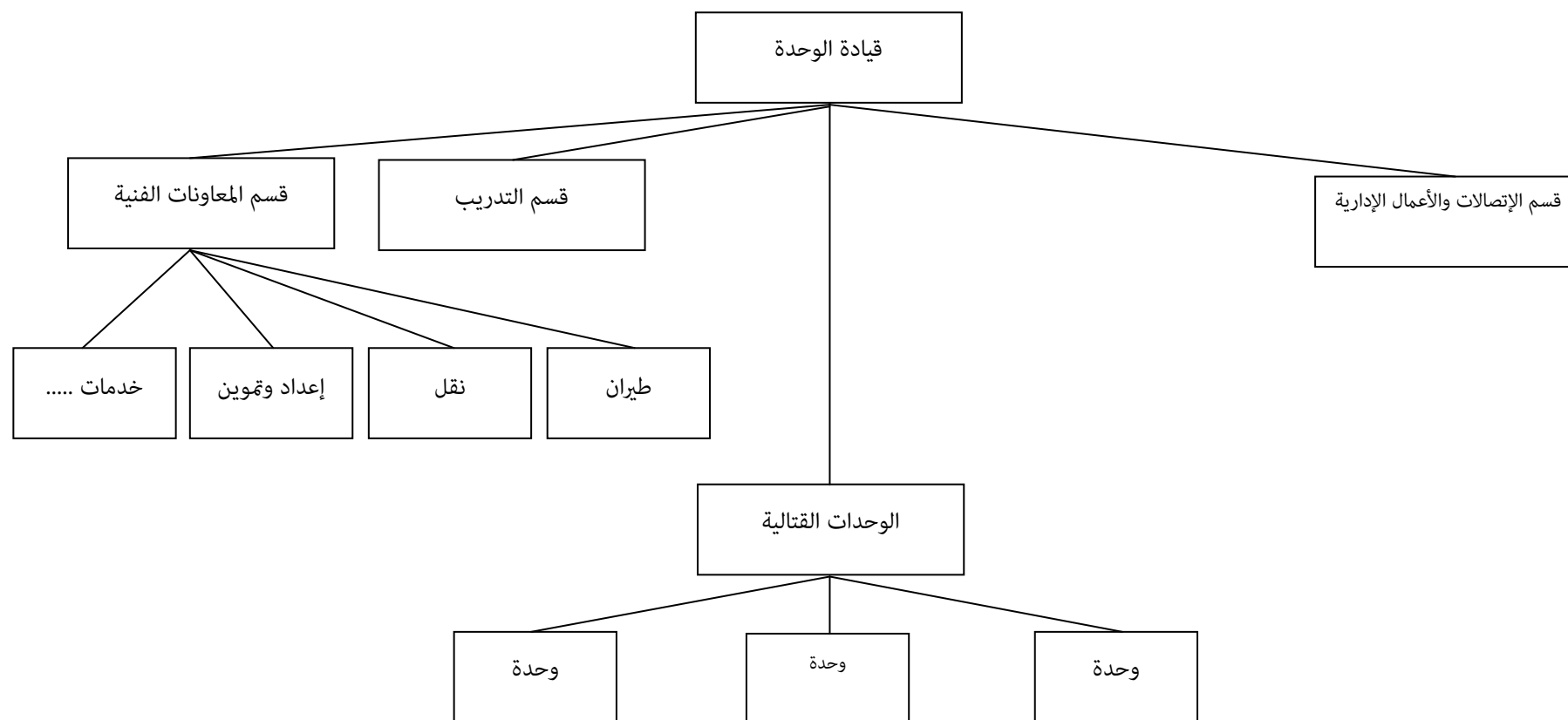
2. تشكيل الوحدة:

تشكل الوحدة من هيئة قيادة تتبعها ثلاثة أقسام رئيسية:

1. قسم للاتصالات والأعمال الإدارية.
 2. قسم يضم المجموعات القتالية، وهي مقسمة إلى ثلاث مجموعات أو فصائل قتالية.
 3. كما يتبع القيادة عناصر معاونة كالطيران والنقل والإمداد والتموين والخدمات الطبية.
 4. ويظهر من هذا التشكيل استقلال الوحدة تمامًا وتكامل كافة احتياجاتها بحيث لا تحتاج عادة إلى معونات أو مساعدات من القوات الأخرى.
- أ. هيئة القيادة:

تتكون هيئة القيادة من مجموعة من العناصر القيادية التكتيكية التي تعمل وفق قاعدة القيادة من الأمام إلى الخلف (Leading from the front rather than rear) وقد وضعت لهذه القيادة النظم التي تتلافى العيوب التي تشوب القيادة التقليدية في القوات العادية، والتي تؤدي إلى تحقيق المرونة وسرعة الحركة التكتيكية، فالقيادة تتلاحم تمامًا مع الأفراد، وهناك برامج لزيادة وتوثيق العلاقات الشخصية بين القادة وجنودهم، وفي نفس الوقت هناك تفويض كامل في السلطات لضابط القيادة كما لا توجد عقبات إدارية روتينية من أي نوع.

وأهم واجبات ضباط القيادة، جمع المعلومات والبيانات اللازمة عن طريق الاتصال بجهات المباحث والمخابرات، وبناء على البيانات التي تتوفر لديهم يتم اتخاذ القرارات بشأن تعديل خطط التدريب وخطط العمليات، وعلى هذا يمكن القول إن مهام القيادة في الوحدة تتلخص فيما يلي:



تنظيم المجموعة التاسعة الألمانية (GSG-9).

1. قيادة الوحدة أثناء العمليات الخاصة وتنفيذ الخطط الموضوعة على أرض الميدان.
2. جمع المعلومات الخاصة بالأنشطة الإرهابية من مصادر المعلومات بما يحقق الاستفادة من مجال رسم خطط العمليات.
3. توفير الاحتياجات المادية والبشرية والمعدات والخدمات للوحدة.
4. تطوير أساليب وتكتيكات التدريب ووضع البرامج والإرشادات لتنفيذ العمليات.

وتحرص جهات جمع المعلومات على تزويد الوحدة بما تحصل عليه من بيانات أو تحريات عن الأنشطة الإرهابية المختلفة والدولية أولاً فأولاً ويوجد لدى هذه الجهات ضابط للاتصال بالوحدة لتوفير هذه المعلومات، وهذه الجهات هي:⁽¹⁾

المكتب الفدرالي لحماية الدستور:

:(Federal Bureau for the protection of the constitution)

- جهاز المخابرات الألمانية (The German Intelligence).

- جهاز المخابرات الحربية (The Military Intelligence).

وتوجد خطوط اتصال وخطوط ربط دائمة بين هذه الأجهزة وبين الوحدة للاتصال المباشر، كما تعد تقارير مستمرة ترسل للوحدة أثناء العمليات لتزويدها بكافة البيانات اللازمة.

ومن مهام ضباط القيادة أيضاً، القيام بدراسات لتطوير المفاهيم التكتيكية للوحدة، كما يقترحون أيضاً تطوير برامج التدريب بناء على المتغيرات في عالم النشاط الإرهابي، وعلى الابتكارات في الأسلحة والمعدات وأساليب

1- سنتحدث تفصيلاً فيما بعد عن الأسلوب الألماني في جمع وحفظ المعلومات والاستفادة منها في عمليات مكافحة الإرهاب.

استخدامها سواء من الجماعات الإرهابية، أو الوحدات الأخرى المماثلة في العالم.

2. قسم الاتصالات والأعمال الإدارية:

يتولى هذا القسم بالإضافة إلى الأعمال العادية التي تقوم بها الأقسام المشابهة في القوات المسلحة النظامية توفير نظام اتصال دائم بالقيادة العامة وقوات الشرطة في الولايات الألمانية العشر والتي تجري فيها العمليات وعزلها وتحويل المرور واتخاذ الإجراءات القانونية بشأن القبض والتفتيش وغيرها.

كما يتولى القسم أيضًا إعداد الخطط اللازمة لتوفير اتصال دائم وبديل للاتصال أثناء العمليات سواء تمت داخليًا أو خارجيًا.

وهذا القسم يتولى بصفة عامة كافة أعمال الشؤون الإدارية من خدمات ونوبات مشتريات وشؤون أفراد، ومحفوظات وخطط عمليات وباقي المهام الإدارية التي تتعلق بأعمال الوحدة.

وعلى هذا يمكن القول إن القسم يضم فرعين أحدهما للشؤون الإدارية والآخر للاتصالات.

ويمكن تلخيص عمل هذا القسم فيما يلي:

1. بناء نظام للاتصال بين المجموعة وبين القوات الأخرى في الشرطة الألمانية.

2. إعداد الخطط المناسبة لتحقيق اتصال فعال أثناء العمليات بحيث يمكن ربط المجموعات القتالية بقيادة الوحدة وربط الوحدة جميعها بالسلطات الأخرى في الدولة.

3. القيام بأعمال الشؤون الإدارية للمجموعة (خدمات، تموين، إمداد مرتبات، معدات، ملابس، مشتريات، وغيرها).

جـ. الوحدات القتالية:

تتكون المجموعة التاسعة الألمانية من ثلاث وحدات قتالية تعاونها ثلاث مجموعات فنية للتعامل مع الأسلحة والتجهيز والإمداد، وتتكون كل وحدة

قتالية من ثلاثين رجلاً مقسمين إلى قسم للقيادة وخمسة أقسام تكتيكية تضم كل منها أربعة رجال وضابط، ويسمى القسم التكتيكي باسم فريق التكتيك الخاص (Special Tactical Team) وهذا الفريق يمكن استخدامه في المواقف المختلفة وبطرق متعددة، حيث يحقق هذا التشكيل قدرة أكبر على التحكم وسيطرة القيادة وقدرة أكبر على المناورة وإمكانية أفضل في الاتصالات، وكل فرد يحمل جهازاً صغيراً للاستقبال والإرسال، كما يسمح ذلك التشكيل أيضاً بإمكانية الاستخدام المتعدد للأفراد مع إتاحة قدر أكبر من قوة النيران، ويرى قادة المجموعة أن الفريق التكتيكي الخاص هو أصغر تشكيل تكتيكي حيث لا يحتمل أن تتطلب الظروف في المستقبل استخدام فرد واحد في موقف تكتيكي، ويمكن للفريق أن يرتدي ملابس القتالية كما يمكنه أثناء العمليات أن يرتدي ملابس مدنية أو زياً خاصاً بشركة أو مؤسسة أو يتنكر بأية وسيلة تتطلبها العملية.

ومهام الوحدات القتالية:

1. اقتحام المواقف الإرهابية والقبض على الإرهابيين أو قتلهم وإنقاذ الرهائن.
2. حماية الشخصيات الهامة.
3. عمليات القنص.

ويمكن للفريق التكتيكي الخاص أن يعمل مستقلاً أو مع فريق تكتيكي آخر، أو أكثر إذا تطلبت طبيعة العمليات ذلك.

أما المجموعات الفنية فتتركز أعمالها في أعمال الهندسة العسكرية، مثل:

1. إمداد الوحدات بالمعاونة الفنية (مثل استخدام المفرقعات في الاقتحام أو إزالة الموانع والعوائق التي تواجه القوات).
2. التعرف على المتفجرات والشراك الخداعية التي يستخدمها الإرهابيون وإزالتها من مسرح العمليات أو تدميرها.

ويعاون المجموعة أيضًا من بين المجموعات الفنية، فريق طبي خاص لعلاج الجرحى والمصابين، ومجموعة طائرات عمودية تحقق للمجموعة الأغراض الآتية:

1. مرونة الحركة وسرعة الانتقال.
2. استخدام الطائرات العمودية كعنصر تكتيكي في عمليات الاقتحام حيث يمكن ضرب مواقع الإرهابيين عن طريق الجو.
3. اختيار الأفراد وبرامج التدريب:

جميع أفراد المجموعة من المتطوعين الذين يرغبون في الالتحاق بها من وحداتهم الأساسية بحرس الحدود حيث يخدمون في المجموعة ما بين خمس وست سنوات حسب لياقتهم البدنية ويلحقون بعد إنهاء خدمتهم بقوات الشرطة الألمانية العادية، ويخضع الأفراد الذين يرغبون في الالتحاق بالوحدة لاختبارات لياقة بدنية ونفسية مكثفة لانتقاء أفضل العناصر الذين تتوافر لديهم الرغبة والقدرة على العمل في هذه المجموعة الخاصة، ولما كانت هذه المجموعة تنتمي كلية إلى الشرطة، فإن من يرغب الالتحاق بها من القوات المسلحة عليه أن يستقيل أولاً من خدمته، ويخضع المتطوع لاختبارات لمدة يومين تشمل تمارين رياضية معينة وكشفًا طبيًا شاملاً واختبارات ثقة وتحليل نفسي وتشير الإحصاءات إلى أن ما بين أربعين وخمسين في المائة من المتقدمين لا يستطيعون تحقيق المستوى المطلوب للالتحاق بالمجموعة.

وتعتمد فلسفة استخدام الفريق التكتيكي الخاص على استطاعة كل فرد فيه أن يقوم بمهام أي فرد آخر في الفريق بما فيهم القائد، لهذا فإن كل فرد عليه أن يجتاز تدريباً يشمل جميع المهام كالاقتحام والقناصة والقيادة والاستطلاع وهكذا. ويهدف التدريب إلى تنمية القدرات الفردية وخلق الانضباط الشخصي وإعطاء المتدرب المقدرة على التذكير الإبتكاري والحضور الذهني وردود الفعل السريعة وأيضاً الهدوء النفسي والتحكم في الذات وتقليل التوتر العصبي.

وتنقسم العملية التدريبية التي تستمر حوالي ثمانية شهور إلى قسمين

رئيسيين:

القسم الأول ويستمر لمدة ثلاثة شهور ويشمل:

1. الرياضة العنيفة التي تتكون من التمارين الرياضية الشاقة والجري لمسافات قصيرة واختراق الضاحية، ثم رياضات الاشتباك والدفاع عن النفس، مثل الكاراتيه وغيرها، وتستغرق هذه الفترة 98 ساعة تدريبية.
2. عمليات الشرطة ومهام الشرطة التقليدية مثل حراسة الشخصيات وحراسة المنشآت وأعمال الدورية ونظم التأمين والتفتيش الاشتباه وغيرها، وتستمر هذه لفترة 102 ساعة تدريبية.
3. الرماية بأنواع الأسلحة المختلفة وبكافة الأوضاع، رقوداً وجلوساً ومن السير والجري والرماية بالتوجيه والرماية الليلية، والرماية على شواخص تظهر وتختفي، وشواهد متحركة وتستغرق هذه الفترة 102 ساعة تدريبية.
4. محاضرات قانونية وتشمل بعض المعلومات عن القانون الدولي والقانون الجنائي والإجراءات القانونية، وقواعد استعمال السلاح ضد الأفراد والحالات التي يجيز فيها القانون ذلك وقواعد الدفاع الشرعي والأحكام القانونية للاستيقاف والقبض والتفتيش، وتستغرق هذه الفترة 54 ساعة.
5. تعليم مبادئ علم النفس ودراسة الحالات من خلال ندوة تستمر لمدة يومين.

القسم الثاني ويستمر لمدة خمسة شهور، وهو تدريب خاص بعمليات

مكافحة الإرهاب ويشمل:

1. يتم تدريب الأفراد على مهارات أخرى كاحتياط ضروري لمواجهة أية احتمالات تنشأ أثناء العمليات، فمثلاً يوجد عشرة من أفراد المجموعة مدربون على قيادة الطائرات ليتمكنهم الحلول محل الطيار إذا ما أصيب بينما يتدرب الباقون على أعمال كثيرة مثل قيادة سيارات المأكولات والمشروبات التي توصل للطائرات وأعمال الإصلاحات الفنية للطائرات

- كاستخدام المعدات وأعمال النقل الجوي، لاحتمال أن يتخفى رجال المجموعة في صورة هؤلاء العمال لا مكان الاقتراب من الطائرة ومهاجمتها.
2. تهتم برامج التدريب بالتنسيق بين القوات المحمولة جواً والمحمولة أرضاً في تنفيذ المهام المشتركة.
3. جميع برامج التدريب التي تتبعها الوحدة منقولة بالنص من نفس برامج التدريب التي تتبعها المجموعة (SAS) البريطانية ومجموعة سيارات ماتكال الإسرائيلية (المجموعة 269 مخابرات عامة واستطلاع الإسرائيلية) وهناك تدريبات مشتركة بين المجموعة الألمانية والمجموعات المماثلة في الدول الأخرى.
4. لما كانت المجموعة قوة شرطية مدنية بحتة فإن معظم تدريباتها تتناول المعرفة القانونية خاصة ما يتعلق منها بمجال الإجراءات الجنائية والقيود التي تفرضها على عمليات مكافحة الإرهاب.
5. يركز التدريب أيضاً على بعض المهارات التي تتطلبها طبيعة العمليات في ألمانيا الاتحادية منها التزحلق على الجليد وتسلق الجبال وقيادة السيارات في طرق وعرة وذلك بالاستعانة بالسائقين المحترفين في مجال قيادة السيارات.
6. يستخدم في التدريب شأن ما هو متبع في كل الوحدات الخاصة، أسلوب المحاكاة (Simulation) ويستخدم في ذلك التدريب سيناريوهات للعمليات الإرهابية باستخدام نفس أسلحة الإرهابيين مثل البندقية (A. K. 47) والقنابل المصنوعة محلياً مثل مولوتوف وغيرها.
4. تسليح ومعدات المجموعة:
- يرتدي أفراد المجموعة الملابس التقليدية لشرطة حرس الحدود وهي عبارة عن أوفرول أخضر وبيريه أخضر، وفي أثناء العمليات ترتدي المجموعة غطاء الرأس المخصص لرجال المظلات بالإضافة إلى السترة التي يرتديها رجال المدفعية وذلك عند الضرورة ولا توجد أية إشارة تدل على أن هذه المجموعة خاصة، ولكن بغير شك فإن ارتداء رجل الشرطة لتجهيز المظلات يشير إلى دوره الحقيقي.

وتشمل تسليحات الفرقة بعض المعدات باهظة الثمن حيث يتم مثلاً تدريب الأفراد على الرماية باستخدام البندقية موزر 66 الخاصة بالقناصة (Mauser 66) أما السلاح الأساسي للمجموعة فهو البندقية نصف الآلية المعروفة بهيلكر اندكوش أم ب 5 م، أم ب 9 م (Heckler and Koch M. P. 5M. MPGM) والتي يمكن أيضاً تزويدها بكاتم الصوت.

وجميع الرجال يحملون الطبنجات ويسمح لهم باختيار الطراز الذي يفضلونه وهو الشيء الذي يحدث نادراً في مثل هذه المجموعات وأكثر هذه الأسلحة غرابة هي الطبنجة 357، (Magnum 0,357) وهي قادرة على هدم حائط أو اختراق جدار سيارة.

والمجموعة مزودة بأجهزة الأشعة تحت الحمراء، وأجهزة تركيز الضوء للرماية ليلاً وأجهزة شخصية للرؤية الليلية، وبعض الأجهزة الحديثة للتصنت والاستطلاع والاستكشاف.

وتستعمل المجموعة في تنقلاتها سيارات مرسيدس مصممة طبقاً لمواصفات خاصة بالإضافة إلى الطائرات العمودية (B O-105) وهي مجهزة للعمل في كافة الظروف والأحوال الجوية.

وتستفيد المجموعة من بعض المستحدثات في مجال المعدات اللازمة لمكافحة الإرهاب والعمليات الخاصة والتي لا تتوقف الشركات الأمريكية والأوروبية عن إنتاجها.

5. عملية مقديشو:

1. أوضاع المجموعة قبل الأحداث المؤدية لعملية مقديشو⁽¹⁾:

منذ إنشاء المجموعة التاسعة الألمانية عام 1973م ورغم كل ما أنفق عليها من مال، فإنها لم تمارس عملاً على الإطلاق لمدة تصل إلى خمس سنوات وكانت المهمة الوحيدة التي أسندت للمجموعة هي مساعدة قوات الشرطة العادية

1- تعتبر حتى الآن هذه العملية العملية الوحيدة للمجموعة التاسعة.

لمداهمة إحدى عصابات الإجرام الدولية في فرانكفورت، وحتى هذه المهمة الوحيدة لم تلق ترحيبًا من الشرطة الألمانية أو من المجموعة على حد سواء فقد كان أفراد المجموعة يشعرون أنهم قد تدربوا على مكافحة الإرهاب وأنهم بذلك يستخدمون في غير مجالهم، كما شعر رجال الشرطة بالاستياء لتدخل المجموعة في شئونهم والواقع أنه كان هناك تيار شديد من الحقد على المجموعة التاسعة عند ظهورها، لأن أعضاءها بالرغم من أنهم ضباط شرطة يعملون في هيكل وظيفي واحد مع الضباط الآخرين، إلا أنهم كانوا يتقاضون رواتب إضافية أعلى فضلاً عن شخصية قائدها "أوليخ فاجنر" الذي كان معروفًا بالخطورة والتباهي وحب الظهور، مما جعله شخصية غير محبوبة أو غير مرغوب التعاون معها، وفي نفس الوقت أيضًا كانت المجموعة التاسعة تتمتع بمزايا مالية كبيرة وأنفقت السلطات الفدرالية على إنشائها مبالغ طائلة، دون أن تفعل شيئًا أو تبذل أي جهد يبرر هذا الإنفاق.

ولم تكن المجموعة التاسعة هي الوحدة التي تعد لمكافحة الإرهاب في ألمانيا، إذ أن كثيرًا من الولايات الألمانية قامت بإنشاء وحدات خاصة بكل منها، على مستوى راقٍ بل أن بعضًا منها أفضل من عناصر كثيرة من المجموعة التاسعة إلا أنها وحدات محلية داخل الولايات وليس لها اختصاص خارج الولايات، أما المجموعة التاسعة فإنها باعتبارها وحدة فدرالية يمكن استخدامها في نطاق الولايات كلها بل وخارج ألمانيا الاتحادية، وهذا الاعتبار وحده هو الذي جعل الضوء مركزًا عليها رغم وجود وحدات أخرى متميزة في بعض الولايات.

وعلى سبيل المثال شكلت حكومة ولاية بافاريا وحدة خاصة من أربعة أقسام هي:

1. قسم للقناصة:

ويضم أربع مجموعات من القناصة المهرة المزودين ببنادق متطورة للرماية الدقيقة.

2. قسم للوحدات القتالية:

ويضم ثلاثة فصائل كل منها حوالي ثلاثين رجلاً، وتستطيع كل فصيلة القيام بكافة مهام الاقتحام وتحرير الرهائن.

3. القسم الثالث:

ويتكون من ست مجموعات للتحريرات والعمليات الخاصة، وتقوم بحصر أنشطة الإرهابيين وملاحقتهم ومهاجمتهم في مخابئهم، ومراقبة المشتبه فيهم وإجهاض العمليات الإرهابية قبل وقوعها.

4. القسم الفني:

ويشمل كافة الأنشطة الفنية المتقدمة التي تتطلبها عمليات مكافحة الإرهاب.

وقد حدث أسوأ مثال على هذه الكراهية التي كانت تعاني منها المجموعة التاسعة، في نوفمبر 1974م عندما كانت السلطات الألمانية تشن حملة واسعة للقبض على الإرهابيين من منظمة الجيش الأحمر الألمانية ومنظمة الثاني من يونيو وقد دعيت المجموعة التاسعة للإشتراك في هذه الحملة، وقام بعض رجالها بالتخطيط للحملة، لكن في آخر لحظة تم استبعاد المجموعة لمعارضة وزراء الداخلية في الولايات الألمانية على اشتراكهم، وعلل ذلك أحد هؤلاء الوزراء بأن أعضاء هذه المجموعة لا يعرفون شيئاً سوى إطلاق النار.

وقد ظلت المجموعة تعاني من الخمول، فلم يكن لديها شيء تفعله كما لم يكن مسموحاً بالقيام بأي عمل سوى التدريب، وقد عاش رجالها في عزلة داخل ثكناتهم وكانت المشكلة كما يقول قائدهم "أوليخ فاجنر" هي الحفاظ على الحماس والمستوى التدريبي، ومنع تسرب الملل والكسل إلى نفوس الرجال، وفقد "فاجنر" الثقة في مستقبل هذه المجموعة حتى أنه فكر في الاستقالة والبحث عن عمل آخر.

1. تطورات الأحداث المؤدية لعملية مقديشو:

كانت السلطات الألمانية قد قامت بنشاط موسع ومكثف لمكافحة التيار الإرهابي الذي روع ألمانيا الغربية، الذي تزعمته منظمة الجيش الأحمر الألماني (Red Army Faction) والمعروفة باسم "بادر مانيهوف"، وتمكنت السلطات من القبض على زعماء هذه المنظمة خاصة "اندرياس بادير" (Andreas Bader) و "أولريخ مونهوف" (Ulrich Meinhof) وثمانية آخرين من زعماء هذه المنظمة، وأودعوا سجن "ستام هايم" (Stam Heim) شديد الحراسة.

وازداد باقي أفراد المنظمة إجبار السلطات على إخلاء سبيل زعماء منظماتهم فقاموا يوم الخامس من سبتمبر/ أيلول 1977م باختطاف رجل الأعمال الألماني الشهير "هانز مارت سلاير" (Hans-Martin Schleyer) وهو رئيس اتحاد الصناعات الألماني ومن الشخصيات الكبيرة ذات النفوذ في المجتمع الألماني وكانوا قد أعدوا له كمينًا في مدينة كولون حيث أطلقوا النار على سيارته وقتلوا سائقه وحراسه الشخصيين الثلاثة واختطفوه وطالبوا السلطات بالإفراج عن زعماء المنظمة الأحد عشر المسجونين وإعطاء كل منهم مبلغ 50,000 دولار والسماح لهم بمغادرة البلاد إلى الجهات التي يريدونها.

وقد أوقع هذا الحادث السلطات الألمانية في حرج شديد، وقامت بحملات واسعة للبحث عن "سلاير" ولكنها باءت بالفشل، وثار الرأي العام الألماني ضد حكومته متهمًا إياها بالعجز مما اضطر الحكومة إلى الإصرار على عدم الاستجابة لمطالب الإرهابيين.

وظل الوضع مجمدًا دون أن يستطيع أي من الطرفين فرض إرادته على الطرف الآخر، وفي ذلك الوقت العصيب وبعد مضي حوالي 38 يومًا على اختطاف "سلاير"، قامت مجموعة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المتحالفة مع منظمة الجيش الأحمر الألماني باختطاف طائرة لوفتهانزا الرحلة 181 في الثالث عشر من أكتوبر/ تشرين الأول 1977م بعد إقلاعها من مطار ماجوركا في إسبانيا في طريقها إلى مطار فرانكفورت تقل 79 راكبًا من بينهم ستة من ملكات الجمال الألمانيات، وكانت مجموعة الخاطفين مكونة من رجلين وفتاتين بزعامة

أحد هذين الرجلين وهو "زهير عكاشة" المعروف بانتمائه إلى مجموعة "وديع حداد" وقد طالب هؤلاء بإطلاق سراح زعماء منظمة "بادر ماينهوف" الموجودين بالسجن، ودفع فدية قدرها 18 مليون دولار وإلاّ نسفوا الطائرة بركابها.

وقد هبطت الطائرة في عدة مطارات في منطقة الشرق الأوسط كان من بينها مطار لارنكا في قبرص، وكان وزير الداخلية الإتحادي الألماني "ويرنر ماينهوفر" (Werner Mainhofer) قد أمر بتحريك المجموعة التاسعة الألمانية لملاحقة الطائرة ومهاجمتها عندما تحين الفرصة لذلك وتحركت المجموعة فعلاً بطائرة (سي 130) حيث كانت مشكّلة من 28 رجلاً وخبرين من مجموعة (SAS) البريطانية وثلاثين رجلاً من رجال الإسعاف الطبي والاتصالات والفنيين، وعندما لحقت طائرة المجموعة التاسعة بطائرة لوفتهانز (بوينج 727) في مطار لارنكا لم تسمح السلطات القبرصية لرجال المجموعة بمهاجمة الطائرة وإنقاذ الرهائن. ثم أقلعت الطائرة المخطوفة وطافت بعدة مطارات في المنطقة منها مطار البحرين ودبي وعدن بينما قُبعت المجموعة التاسعة في طائرتها بجزيرة كريت في انتظار أن تحين الفرصة لمهاجمة الطائرة المخطوفة وإنقاذ الرهائن.

وأثناء وقوف الطائرة المخطوفة في مطار عدن كان أحد هواة الإذاعة اللاسلكية يتابع الاتصالات بين الطائرة المخطوفة وسلطات المراقبة الجوية بالمطار، وسمع قائدها الكابتن "جوجين سكامن" (Schumann Jugen) يعطي بيانات للسلطات عن الخاطفين فأذاع ذلك الخبر الذي نقلته وسائل الإعلام، واستقبله أيضاً "زهير عكاشة" قائد المجموعة، فقام على الفور بإعدام قائد الطائرة بأن أطلق النار على رأسه.

ثم أقلعت الطائرة يقودها مساعد الطيار إلى مطار مقديشو في الصومال، وهناك مارست ألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية الضغوط على حكومة الصومال حتى سمح الرئيس "محمد سياد بري" للقوة الألمانية بمهاجمة الطائرة على أرض دولته وتحرير الرهائن.

2. كيف سارت عملية الاقتحام:

- كان قد مضى على اختطاف الطائرة أربعة أيام كاملة، وكانت المجموعة الخاطفة والتي تنتمي إلى إحدى الجبهات اليسارية مطمئنة تمامًا إلى أن أحدًا لن يهاجمهم لعدة أسباب:

أولها: أن دولة الصومال لا تمتلك وحدة اقتحام.

ثانيهما: أن دولة الصومال كانت في ذلك الوقت تميل إلى جانب اليسار ولا علاقة لها بالدول اليمينية مثل الولايات المتحدة وألمانيا الغربية، ومن غير المتصور أن تسمح لوحدة تابعة لهذه الدول بمهاجمة الطائرة.

- كانت المجموعة الخاطفة في غاية الإرهاق بعد أن قضوا أربعة أيام دون نوم، وفي نفس الوقت لم يكن تشكيلهم قويًا حيث أن نصف عددهم من الفتيات صغيرات السن.

- اتصل برج المطار بالمختطفين وأبلغهم أن السلطات الألمانية قد وافقت على إطلاق سراح الأحد عشر مسجونًا بسجون ألمانيا الغربية وأيضًا اثنين من الفلسطينيين المسجونين في السجون التركية وكذا دفع مبلغ الفدية وأن المسجونين المفرج عنهم سيصلون بطائرة بعد حوالي عشر ساعات، وبذلك وافق المختطفون على تمديد المهلة التي كانوا قد حددوها فور هبوط طائرهم بمطار مقديشو وهي أربعين دقيقة وإلاّ نسفوا الطائرة بركابها.

- في حوالي الساعة الثانية صباحًا وصلت الطائرة التي تقل المجموعة التاسعة الألمانية وخبراء (SAS) البريطانية إلى أرض مطار مقديشو، وكانوا يرتدون ملابس سوداء وقد دهنوا وجوههم باللون الأسود وارتدوا أحذية لينة لا تحدث صوتًا وزحفوا في اتجاه الطائرة دافعين معهم سلمين خفيفين لاعتلاء ظهر الطائرة عليهما.

- كان تقدير مخططي العملية سيئًا لأنهم رغم معرفتهم نوع الطائرة وانتظارهم حوالي أربعة أيام لاقتحامها، فإنهم لم يكونوا على علم بالارتفاع الحقيقي لأبواب الطائرة عن أرض المطار، وفوجئوا بأن السلمين أقصر من أبواب الطائرة.

- كانت القوة مسلحة بالرشاش القصير (MP5K) وبنادق القناصة (Mauser 66) المركب عليها مناظير تلسكوبية بالأشعة تحت الحمراء، كما استخدموا أيضًا ميكروفونات مسمارية وضعت على جسم الطائرة من الخارج لتحديد أماكن وجود المختطفين بدقة داخل الطائرة. بينما تزود الرجلان ومجموعة (SAS) البريطانية بقنابل الصدمة (Stun) التي ابتكرها خبراء المجموعة البريطانية وكانت تجرب لأول مرة، وهي قنابل تحدث ضوءًا شديدًا مبهرًا تعمي النظر وتشل الحركة لعدة دقائق، لذا فإن مستعمليها من قوة الاقتحام كانوا يرتدون نظارات واقية.

- ولكي يمكن تجميع المختطفين في مكان واحد. اتصل بهم برج المراقبة وأخبر قائدهم أنه قد استجبت تعقيدات تحول دون تنفيذ مطالبهم وأن عليهم أن ينتظروا مدة أخرى طويلة قبل زوال تلك التعقيدات وقد أثرت هذه الخدعة في إثارة حنق المختطفين وتجمعوا فعلاً في مطبخ الطائرة لمناقشة الوضع.

- وفي هذه الأثناء كانت قوة من المجموعة قد وصلت إلى البابين الأمامي والخلفي من الجانب الأيمن من الطائرة، وحاولوا فتح أبواب الطوارئ ولكنهم وجدوا صعوبة بالغة في ذلك حيث استغرق الأمر منهم أربع دقائق كانت كفيلاً بفشل العملية لو أن المختطفين كانوا متنبهين وأطلقوا النار على القوة أو فجروا الطائرة بمن فيها.

- بمجرد دخول القوة إلى الطائرة ألقى رجال (SAS) البريطانية قنبلتين من نوع (Stun) شلت تمامًا الخاطفين الثلاثة الذين كانوا بالمقدمة (رجلان وفتاة) حيث أطلقت عليهم القوة النار فأردتهم قتلى بينما كانت الفتاة الأخيرة وتدعى سهيلة في دورة المياه الخلفية واندفعت نحو القوة فأطلقوا النار عليها وسقطت جريحة.

- كان حظ القوة عجيبيًا ومثيرًا للدهشة لأن المختطفين عندما أحسوا بالقوة كانوا قد ألقوا كمية من المواد النفطية على أرض الطائرة في الدرجة الأولى وعندما اقتحمت القوة وألقت قنبلتي (Stun) على أرض الطائرة كان لابد

أن ينتج عن ذلك حتمًا اندلاع النار فيها، ولكن ذلك من حسن الحظ الشديد لم يحدث، كما أن أحد المختطفين قبل موته ألقى قنبلتين يدويتين على أرض الطائرة ولكنهما انفجرتا تحت مقاعد خالية بالدرجة الأولى، ولم ينتج عنها لحسن الحظ الشديد مقتل أحد أو إصابته أو اندلاع النيران في المواد المحدثّة للحريق والتي كانت على أرض الطائرة.

3. نتائج العملية:

- كان النشاط الإرهابي في ألمانيا الغربية كما سبق القول قد أوقع الحكومة الألمانية في حرج شديد واتهام الرأي العام لها بالعجز عن مواجهة النشاط الإرهابي، لذا، انتهزت فرصة نجاح عملية مقديشو في القيام بحملة دعائية واسعة النطاق لإبراز هذا النجاح في صورة بطولة لم يسبق لها مثيل، وقامت وسائل الإعلام من خلال حملة منظمة بعناية، بتضخيم النتائج التي أسفرت عنها العملية، وقامت برامج التلفاز بتغطية إعلامية مكثفة لإظهار رجال المجموعة في صورة البطولة، ولم يفت اليهود التركيز على تصوير الفلسطينيين الذين ينتمي إليهم خاطفو الطائرة على أنهم أعداء البشرية جمعاء.

- وأعدت مواكب وكرنفالات واحتفالات تتقدمها الفرقة الموسيقية والإعلام واللافتات لاستقبال أفراد المجموعة التاسعة وعلى رأسهم أوليخ فاجنر استقبال الغزاة الفاتحين، وسار الموكب تتقدمه ملكات الجمال الألمانيات الست اللواتي كن بين الرهائن وسط استقبال وهتاف الجماهير، وتم ترقية "فاجنر" إلى رتبة "عقيد" بينما منح هو والمشاركون في العملية نوط الجدارة العلمية، ولكن عكر صفو هذه الدعاية الأحداث التالية:

- ففي 19 أكتوبر عثر على جثة "هانزمارت شلاير" مقتولة نتيجة إطلاق النار عليه في رأسه، وكانت الجثة في الحقيبة الخلفية لسيارة عثر عليها في منطقة (Mulhouse) بفرنسا قرب الحدود الألمانية.

- وفي العشرين من أكتوبر/تشرين الأول انتحر كل من "اندرياس بادر"، و"جوردن انسلن"، وجان كارل راسب زعماء منظمة بادر ماينهوف في سجنهم بعد أن فشلت محاولات زملائهم لإطلاق سراحهم.

تعتبر عملية مقديشو العملية الوحيدة للمجموعة التاسعة الألمانية وقد تركها "فاجنز" بعد ذلك مستغلاً ما أحاط به من دعاية ليعمل لحسابه الخاص.

الجهود الألمانية الأخرى في مكافحة الإرهاب:

إلى جانب المجموعة التاسعة الألمانية والمجموعات الأخرى المماثلة في الولايات المختلفة، هناك نشاط آخر هام لمجموعة تتميز بأنها لا تنتظر الإرهابيين حتى يرتكبوا جرائمهم بل تسعى للبحث عنهم أينما وجدوا .. وهذه المجموعة التي شكلتها إدارة المباحث الفدرالية (BKA) تكونت في البداية من خمسين ضابطاً يعملون في فرق صغيرة للبحث عن الإرهابيين، وأسلوب عملهم هو أن يقوم فريق بمتابعة أحد الإرهابيين متابعة كاملة مستعيناً بكمبيوتر فيسبادن الذي يحتوي على بنك للمعلومات لديه ملايين الصفحات في عملية المتابعة والبحث. وهم يهتمون بكل صغيرة أو كبيرة في مجال التحريات، وليست هناك معلومة تعتبر تافهة بالنسبة لفريق البحث. فإذا نما إلى علمهم أن المشتبه فيه معتاد أن يطلب والدته في عيد ميلادها مثلاً، فإنه لابد من مراقبة هاتفها، وإذا كان يشجع أحد الفرق الرياضية فإنه على الضابط المراقب أن يسافر عند ذهابه لتشجيع فريقه سواء داخل أو خارج ألمانيا، وباستخدام تلك الأساليب استطاعت تلك المجموعة اقتفاء أثر 15 إرهابياً خطيراً في فترة لا تزيد على ستة أسابيع في عام 1978م.

وقد تم القبض على أربعة منهم "تيل ماير" (Till Meyer) "جبريل رولينك" (Gabriele Rollnic) "جوردون ستورمر" (Gurdon Sturmer) و"انجيليكا لودر" (Angelika Loder) وذلك في أثناء اجتماعهم في إحدى المقاهي بمصيف بلغاريا يسمى سوينينستراند (Sonnen Strand) مايو 1978م، وقد اتهم محاميهم الحكومة بختفهم، فادعى أن أربع سيارات مستأجرة بها مجموعة

من رجال الشرطة المسلحين وقفوا أمام المقهى، واختطفوا "ماير" وزملاءه الثلاثة إلى منزل قريب، حيث قضوا عدة ساعات مقيدين ومطروحين أرضًا. وفي حوالي الساعة الثانية صباحًا تم نقلهم في سيارة حافلة صغيرة تحمل لوحة جمارك ألمانيا إلى مطار بورجاس (Bourgas) حيث وضعوا على طائرة لوفتهانزا بها خمسة وعشرون رجلًا من رجال الشرطة الألمانية المسلحين واقلعت الطائرة مباشرة دون اتخاذ أية إجراءات رسمية ثم هبطت في كولون (Colon) حيث وضع الأربعة في السجن وعاد "ماير" للمثول أمام القضاء حيث كان قد هرب من سجن موابت (Moabit) بألمانيا منذ شهر مضى، وقد حكم عليه بالسجن خمسة عشر عامًا لاختطافه بتيزلورينز عمدة برلين الغربية، وقد رفضت السلطات الألمانية التعليق على إدعاءات المحامي، وكانت روايتهم أن حارس السجن الذي كان يعتقل فيه ماير قد رآه على الشاطئ وأبلغ السلطات، وأن كل ما حدث بعد ذلك قد تم بالتعاون الكامل بين السلطات البلغارية والألمانية، فاستخدام الشرطة الألمانية المسلحة قد تم بناء على اتفاق تم بين الحكومتين خلال الاتصال الدبلوماسي، وقد كان ذلك مثلاً طيباً لتعاون إحدى الدول الاشتراكية مع دولة من الكتلة الغربية في مكافحة الإرهاب.

وفي حادثة أخرى ولكن أقل نجاحًا أبلغت وحدة بحث ومراقبة أخرى الشرطة اليوغسلافية عن قرب وصول كارلوس إلى بلادهم حيث أبلغوا بكافة التفاصيل عن الوثائق التي يحملها كإثبات لشخصيته وهو جواز سفر صادر من دولة تدعم نشاطه وأيضا أوصافه وملامحه وحتى الملابس التي سيرتديها.

ولكن بدلاً من القبض عليه سمحت السلطات اليوغسلافية للشخص المشتبه فيه بالإقامة في البلاد لمدة أربعة أيام ثم مغادرتها دون القبض عليه وقد عانت العلاقات اليوغسلافية الألمانية مرة أخرى عندما أطلقت يوغسلافيا سراح أربعة من الإرهابيين المطلوبين لدى ألمانيا أحدهم "رولف كليمنس واجنر" (Rolf-Clemens Wagner) الذي كان مطلوباً القبض عليه بتهمة اختطاف "هانز شلاير" وثلاثة آخرين هم "سيجلند هوفمان" (Sieglinde Hofmann) و"بريجيت موهنهوبت" (Brigitte Mohnhaupt) و"بيتر بوك"

(Peter Bock) لمقتل "بنكر جير جين بونتو" (Juergen-Ponto) وقد وجدهم فريق البحث في زغرب في مايو 1978م وقبضت شرطة يوغسلافيا عليهم، ولكن السلطات اليوغسلافية اشترطت تسليمهم في مقابل أن تقوم ألمانيا بتسليم بعض المناهضين للحكومة اليوغسلافية والذين كانوا يقضون عقوبات في سجون ألمانيا، لآتيانهم ببعض الأعمال الإرهابية ضد أشخاص وممتلكات يوغسلافية في ألمانيا، ووجدت ألمانيا صعوبة قانونية في الوفاء بذلك الشرط، وبالتالي قامت يوغسلافيا بإطلاق سراح الإرهابيين الألمان الأربعة لعدم كفاية الأدلة الموجهة ضدهم وذلك بعد أن احتجزوا لمدة ستة أشهر.

وفي مايو/أيار 1980م استطاعت فرق البحث أن تحقق نجاحًا مذهلاً وذلك بالتعاون مع الشرطة الفرنسية حيث تعقبوا "سيجلند هوفمان" و"انجريد براباس" (Ingrid Barabas) وهما من أشهر الإرهابيات الخطرات المطلوبات لشرطة ألمانيا الغربية تعقبوهما في شقتيهما في شارع فلا ترز بباريس، وعندما داهمت الشرطة الشقة حاولت "هوفمان" إخراج مسدسها ولكن تم التغلب عليها واستسلمت براباس دون مقاومة. ثم قامت الشرطة بعد ذلك بعمل كمين خارج الشقة حيث تم القبض على ثلاث نساء أخريات مطلوبات أيضًا لدى السلطات الألمانية وتم إرسالهن جميعًا إلى ألمانيا ولم تكن هناك مشكلات معقدة في إجراءات التسليم. ولكن هذا لا يؤكد أن هناك الآن تعاونًا دوليًا كاملاً في مكافحة الإرهاب، فإذا ما رأت إحدى الحكومات أنه من الأنسب لها ولمصالحها القومية أن تطلق سراح أحد الإرهابيين فإنها سوف تفعل ذلك، كما فعلت يوغسلافيا وكما فعلت فرنسا من قبل في حالات كثيرة، ولكن إذا لم تكن هناك مصالح قومية يحتمل تعرضها للضرر فإنه في هذه الحالة يتم التعاون بين الحكومات وتسمح الدول لفرق الإرهاب من دول أخرى بالقيام بعملياتها على أراضيها.

والدرس المستفاد من سلسلة نجاح فرقة مكافحة الإرهاب الألمانية التابعة للمباحث الفيدرالية هو الاهتمام الشديد بالمعلومات للتعرف على الإرهابيين والوصول إليهم وإجهاض نشاطاتهم قبل وقوعها.

ويلعب الحاسب الآلي في فيسبان والذي أطلق عليه اسم "رمزي" هو الكوميسار (Komissar) دورًا حيويًا في المعركة الموجهة ضد الإرهاب فكل شيء محفوظ في ذاكرته الإلكترونية وتقوم بالإشراف عليه إدارة المباحث الجنائية الفيدرالية (BKA) وهو مقام في مبنى كبير من الخرسانة والزجاج يقع على ربوة في إحدى المناطق الهادئة في فيسبان، وبدلاً من الأساليب البدائية للحصول على المعلومات التي كانت تعتمد عليها أجهزة المكافحة أصبحت السلطات الآن تعتمد على بنوك المعلومات في ذلك، مما يثير غير إدارات البحث الجنائي في الدول الأوروبية الأخرى، وقد كرست الحكومة الفيدرالية كثيراً من الموارد من أجل هذا المشروع، فزاد عدد العاملين فيه من 933 في 1969م إلى 3122 في 1979م وفي نفس الفترة تضاعفت ميزانيته عشر مرات من 22 مليون مارك إلى 200 مليون مارك.

وقلب المشروع عبارة عن فهرس من المعلومات يسمى (Pios) وهو يأخذ اسمه من فئات المعلومات التي يقدمها وهي (الأشخاص، المنظمات الثابتة، والمتحركة). وبمجرد القيام بلمسات بسيطة على أزراره يقدم كافة المعلومات المتمثلة في العناوين والاتصالات والتحركات وغيرها من المعلومات اللازمة، ولا يقتصر هذا فقط على مجال الإرهاب وإنما لديه معلومات كثيرة أيضاً عن العصابات الإجرامية الخطيرة كالتي تعمل في تهريب الأسلحة أو المخدرات أو غيرها فأى عنوان يوجد في حوزة المشتبه فيهم، أو أرقام هاتفية، أو أية أسماء يتصل بها خلال وجوده في السجن، أو أية معلومات يتم الحصول عليها في مسرح العمليات الإرهابية، فإنه يتم تخزينها في الكمبيوتر، الذي يحتوي على كافة البيانات التي لها علاقة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالإرهابيين في ألمانيا الغربية.

فعندما تم القبض على السيدات الخمس في الشقة الكائنة بشارع فلاترز بباريس، قام رجال البحث الجنائي بإجراء مسح كامل للشقة التي كانت الإرهابيات يقمن فيها ثم نقلوا معهم كل شيء إلى فيسبادن سواء الأوراق أو الزجاجات الفارغة وأعقاب السجائر أو بصمات، وكل شيء يمكن أن يقدم

معلومات إلى الكمبيوتر، وكذلك عندما لقي اثنان من الإرهابيين حتفهم وهما ولفجانج بير (Wolfgang-Beer) و"جوليان بلاميك" (Jolian Plambeck) في حادث تصادم على الطريق بالقرب من شتوتجارت وذلك في يوليو 1980م، كانت المعلومات التي جمعت من الحادث والتي بلغت تقريباً 2500 معلومة، عاملاً هاماً في مساعدة الكمبيوتر على كشف اشتراكهما في مخطط لعمليات إرهابية واسعة النطاق كانا سيقومان بها، وقد كانت بلاميك عضواً في المجموعة الإرهابية التي اختطفت شلاير، كما كان من المعتقد أنها شريكة في عملية اختطاف "بيتر لونز" أيضاً وكذا مقتل "جيرجن بونتو" المدعي العام الفيدرالي، والجنرال "سيجفريد باباك" (Gen. Sifgeried Baback) والقاضي "جنتز فون ديزنكمان" رئيس المحكمة العليا في ألمانيا الغربية فقد قام الكمبيوتر بمطابقة المعلومات المعروفة عنها، وخاصة اتصالاتها الوثيقة بالإرهابيين، مما عثر عليه من أدلة في السيارة المحطمة وفي غضون أيام استطاع "هورست هيرولد" (Horst Herold) رئيس المباحث الفيدرالية إعلان القبض على أربع سيارات تحمل لوحات فرنسية كانت ستستخدم في العمليات الإرهابية كما أدت تلك المعلومات إلى تنشيط عملية البحث عن "ادلheidشولتز" (Adelhied-Shultz) الذي كان وراءه اختطاف "شلاير" بالإضافة إلى "كريستيان كلار" (Christian-Klar) الذي ظل حتى 1980م على رأس قائمة الإرهابيين المطلوبين في ألمانيا الغربية وعدة دول أوروبية أخرى باعتباره من الرؤوس المفكرة والمخططة للعمليات الإرهابية، حيث أن الكمبيوتر قد أشار أيضاً إلى اشتراكه مع بلاميك في نشاطاتها الإرهابية.

ويقول "هورست هيرولد" الذي تقاعد في 1980م بعد أن قضى حياته كلها في حرب ضد الإرهاب يقول: "إن أهم شيء في مكافحة الإرهاب هو التنظيم كما يصف بنك المعلومات" بأنه الأداة التي تمنحنا التفوق على الإرهابيين. هذا وقد تم وضع نهايات طرفية للكمبيوتر في أقسام الشرطة ونقاط حرس الحدود والمطارات، ويغطي عربات الشرطة من خلال الاتصالات اللاسلكية.

ولا شك أن النظام الآن يعمل بكفاءة عالية ويتضح ذلك من قضية "ستيفن ويزنيوسكي" (Steven-Wisniecki) أحد الإرهابيين المطلوبين لدى ألمانيا الذي قامت الشرطة الفرنسية بالقبض عليه في صالة الانتظار بمطار أورلي عندما كان في انتظار الطائرة المتجهة إلى زغرب، وتم استجوابه وتسليمه إلى الألمان دون أية إجراءات رسمية مثل الترحيل أو الاستجواب أو الأوامر القضائية ومن خلال تغذية الكمبيوتر بالمعلومات المتعلقة بالقبض على "ستيفن"، استطاع أن يوجه فريق البحث إلى الأربعة الإرهابيين المقبوض عليهم في يوغسلافيا، وبرنامج (Pios) (الأشخاص والمنظمات الثابتة، والمتحركة) ليست الوظيفة الوحيدة للكمبيوتر، وإنما يقدم أيضًا بتحليل كتابة خطون اليد، وقد أثبتت التجارب أنه يمكن أن يقدم إجابات صحيحة بنسبة 99.6% في هذا المجال، وقد أدخلت عليه أيضًا عدة تطورات تسمى (7 Projekt Sprechererkennung KT) يقوم من خلالها بتحليل عناصر الصوت ليظهر على الشاشة الوجه الذي من الممكن أن يتكلم بهذا النوع من الصوت. ولا يقتصر الأمر على ألمانيا فقط، وإنما يحظى الكمبيوتر الموجود في هانجلمان هيل بفيسبادن بتقدير واحترام قوات الشرطة في مختلف الدول الأوروبية، فعند بحثهم عن المعلومات المتعلقة ليس فقط بالإرهابيين وإنما بالعناصر الإجرامية الأخرى يقومون بدلاً من الاتصال بالانتربول بالاتصال مباشرة بفيسبادن في ألمانيا، التي ترحب بمساعدتهم، ما تظهر مدى تفوقها وقواتها في إظهار النتائج والمعلومات بطريقة فورية مذهشة، وعلى أية حال فإن جيرهات يوم وزير الداخلية الألماني الفيدرالي، الذي تولى عقب ورتير مينهوف يعي مدى أهمية الاعتماد على الإلكترونيات ولكنه يحذر من الاعتماد المتزايد على الحاسبات الآلية، ففي إحدى الندوات التي أقيمت بالمباحث الجنائية الفيدرالية في أكتوبر 1978م قال: (لاشك أن الكمبيوتر ذو ضرورة كبيرة وفائدة عظيمة ولكننا يجب أن نتأكد من أنه لا يقودنا إلى الثقة المبالغ فيها، أو إلى القرارات المتسرفة أو التفكير النمطي).

وإلى جانب المباحث الفيدرالية الألمانية (BKA) هناك هيئة أخرى في ألمانيا الغربية ضمن الهيئات المعنية بمكافحة الإرهاب وهي المكتب الفدرالي لحماية

الدستور (Bundesamt Fur Verfassungssch) وهي تعمل من مدينة كولون، ولها كمبيوتر متصل بكمبيوتر فيسبادن الملقب (Komissar) ولكنها تتناول مشكلة الإرهاب بالأسلوب الكلاسيكي لمكافحة الجاسوسية مستخدمة في ذلك أساليب تقليدية مثل زرع المرشدين داخل التنظيمات الإرهابية والقيام بعمليات المراقبة عن قرب، ولكن هذا قد يمثل خطورة شديدة على المرشدين وعملاء المكتب لأن الإرهابيين على وعي بأنشطتهم وقد وضعوا نظامًا متقنًا للاحتفاظ بسرية تنظيماهم خاصة وأن العملاء والمرشدين يركزون عادة على محاولة الحصول على المعلومات الخاصة بالعمليات وكذا تتبع خطوط الإمداد ومراكز تمويل الإرهابيين.

وقد نقل الألمان عن الانجليز أسلوب إدارة الأزمة من خلال لجان متخصصة على غرار لجنة (Kobra) البريطانية، وتعمل لجنة إدارة الأزمات في ألمانيا من خلال مركز إدارة العمليات بوزارة الداخلية وهناك فريق على استعداد دائم للعمليات، وعندما تحدث حادثة إرهابية يقوم مندوب عن وزارة الداخلية للإقليم الذي وقعت به الحادثة بالاشتراك مع الفريق، كما يتم أيضًا استدعاء الخبراء في المجالات المختلفة للانضمام إلى ذلك الفريق حسب تطورات الموقف واحتياجاته، وبالرغم من أن هذه التطورات قد حدثت مؤخرًا إلا أنها أصبحت ذات فاعلية فائقة في مواجهة التهديدات التي يفرضها الإرهاب على جمهورية ألمانيا الفدرالية، ولكن هناك من ينتقدون هذا الوضع، ويرون أن هذه التهديدات مبالغ فيها كثيرًا، وأن مواجهتها بهذا الأسلوب يزيد عن الحد إلى درجة أنه يشكل خطورة أعظم من خطورة الإرهاب نفسه، خاصة فيما يتعلق بأنشطة أجهزة التحريات والمعلومات وتهديدها للحرية الشخصية للشعب الألماني.

ومن المؤكد أن القوانين التي صدرت لتسهيل عمل قوات الأمن قد أعطت الحكومة سلطات كان معظم الألمان يعتقدون أنها قد اختفت إلى الأبد مع نهاية النظام النازي، على سبيل المثال، صدرت في 1978م وفي أعقاب اختطاف شلاير عدة قوانين للمساعدة على مكافحة الإرهاب، وتخول للشرطة إذا كانت تحمل إذن تفتيش أن تقوم بتفتيش ليس فقط شقة واحدة في مبنى وإنما المبنى

بأكمله إذا احتاج الأمر، كما تمكنهم أيضًا من وضع نقاط للتحكم في أي مكان يريدونه للقيام لعمليات الفحص والتفتيش للمارة والسيارات على الطرق العامة، كما تمكنهم أيضًا تلك القوانين أن يتحفظوا لمدة 12 ساعة على أي شخص ليس لديه تحقيق كاف للشخصية.

كما تسمح هذه التعديلات القانونية أيضًا بإقامة حواجز زجاجة تفصل بين الإرهابيين المسجونين والزوار لمنع تهريب الأسلحة والأشياء الممنوعة، منها على سبيل المثال أجهزة الراديو والإرسال، وعلى أية حال فقد كانت أكثر النقاط حساسية بالنسبة لهذه التشريعات الجديدة فيما يتعلق بحق المحامين في الالتقاء بموكليهم، وقد صدر هذا التشريع في سبتمبر 1977م، بعد أن بات واضحًا أن المحامين كانوا يعملون كوسائط اتصال بين الإرهابيين وزعمائهم الموجودين بالسجون، فلم يكن يقتصر الأمر على مجرد الدفاع عنهم بل امتد اشتراكهم أيضًا في التخطيط لتهريبهم من السجن، وما كان يتبع ذلك من جرائم إرهابية، فقد كان هؤلاء المحامون يقومون بنشاط هام في مساعدة عدد كبير من الحركات الإرهابية ومازال بعضهم كذلك، وطبقًا لهذا التشريع أيضًا في قضايا إرهابية، وقد كانت حادثة انتحار قادة منظمة بادر ماينهوف الثلاثة في السجن هي التي نبهت إلى ضرورة اتخاذ مثل هذا الإجراء، فقد وجدت بالزنازين كميات كبيرة من الأشياء الممنوعة، بما فيها الأسلحة النارية وكانت الأدلة قوية على أن هذه الأشياء قد تم تهريبها قطعة قطعة بواسطة المحامين من المتعاطفين مع الإرهاب. وقد كان ذلك ممكنًا لأنه طبقًا للقانون الألماني الساري في ذلك الوقت كان يسمح للمساجين المتهمين بالاتصال بمحاميتهم حتى تنتهي القضية وق تستمر القضية لعدة سنوات، وقد أظهرت السجلات أن المنتحرين الثلاثة كانوا قد تلقوا 2200 زيارة قانونية في سنين من المحامين الذين يتولون الدفاع عنهم، وكانت أغلب هذه الزيارات تتم على انفراد بين المتهم والمحامي.

هذا، وقد دافع المستشار الألماني "هلموت شميدت" عن هذه القوانين الجديدة متحدًا عن أهمية الحفاظ على التوازن بين الحاجة إلى الأمن والحاجة إلى الحرية، فالقوانين الصادرة في 1978م لها ما يبررها بالقياس إلى حجم مشكلة

الإرهاب التي يواجهها الألمان، ومع ذلك فقد لقيت هذه التشريعات معارضة كبيرة من قبل الشعب وعند التصويت عليها في البرلمان (البوندستاج) تم إقرارها بأغلبية صوت واحد فقط، فمن المشكلات التي واجهتها الحكومة في إقرار هذه التشريعات أن العامة ربطوا القوانين الجديدة مع قانون كرية لديهم، لم يكن يهدف في الأصل إلى مكافحة الإرهاب يسمى قانون (Berufsverbot) "قانون منع التوظيف"، وقد صدر هذا القانون في 1953م وينص على أن العاملين المدنيين يجب أن يكونوا من المؤمنين بالنظام السياسي في ألمانيا، وأنهم مطالبون بتأييد الدستور، وكان هذا القانون يهدف إلى منع تسرب مؤيدي السوفييت وذوي الميول اليسارية والشيوعية إلى الخدمة المدنية، ولكن في 1973م وعقب اضطرابات الطلبة في أواخر الستينات وظهور موجة الإرهاب، اضطر المستشار "فيلي برانت" إلى إصدار قانون يمنع المتطرفين السياسيين من الالتحاق بالخدمة المدنية أيًا كانت ميولهم السياسية.

ومن المعروف الآن، أن هذا القانون قد امتد تطبيقه إلى درجة أنه يسري على كافة العاملين في مختلف الوظائف، بما فيهم على سبيل المثال المدرسون ورجال السكك الحديدية.

وطبقًا لهذا القانون يعد كل من ينتمي إلى أي شخص ينتمي إلى أي حزب سياسي، متطرفًا يمنع من العمل لدى الحكومة أو السلطات العامة.

وكانت قضية المهندس "برودي" ردودي الذي كان يعمل في السكك الحديدية وتم فصله في 1974م بعد 12 عاما من الخدمة وذلك بعد اكتشاف انتمائه إلى الحزب الشيوعي الألماني الغربي غير الشرعي - دليلاً على مدى صرامة هذا القانون والحرص على تطبيقه.

ولكن، بالرغم من كل هذه الشكوك وتلك المعارضة فإن الشعب الألماني بصفة عامة يرغب في أن يضحى ببعض حقوقه وحياته الشخصية، وذلك في سبيل الحفاظ على حريته، وهي الحق في الاستقرار والتقدم، والتنمية وعلى أن تظل ألمانيا من أعظم الدول الديمقراطية في العالم، بعيداً عن الدكتاتورية التي يفرضها الإرهاب.

هذا، وهناك علامات مباشرة بأن الحكومة الفدرالية بقيادة المستشار "هيلموت كول"، تحقق تقدماً في حملتها الواعية من أجل إقناع الشباب المخدوعين بالأفكار الإرهابية بمدى انحراف ذلك التفكير، والتي تسعى إلى كسب عقول وقلوب الشباب الذين تورطوا في النشاط الإرهابي أو على الأقل لجذبهم إلى أرض الواقع.

فـ "هانز جوكيم كلين" (Hans-Jokim Klein) أحد أعضاء عصابة "كارلوس" الذي كان قد جرح في أثناء اختطاف وزراء الأوبك في فيينا في ديسمبر 1975م أرسله مسدسه إلى مجلة ديرشبيجل معلناً تخليه عن الإرهاب لما سمعه من الخطط التي يخططها زملاؤه للعنف الثوري فيقول: "إن ما سمعته في شهر واحد كان كافياً كي يجعلني أثقياً، وفوق كل ذلك يجعلني أفكر فقد تغيرت كثيراً وتحولت إلى شخص ذي عقلية سياسية سليمة وسلوك متعقل"، وقد سأل عما إذا كان يشعر بالذنب فأجاب (إن الذنب كلمة لا تكفي للتعبير عما بداخلي، فإنني أشعر أنه يجب أن أعطى بالوحل بقية أيامي لأنني كنت أو من بغباء فيما كنت أفعله).

و "استريد برول" (Astred-Proll) التي هربت إلى لندن وكانت تتعقبها السلطات الألمانية لهروبها من تهمة السطو على أحد البنوك، لمحاولتها قتل شرطين، وقد عملت ميكانيكية لمدة عامين قبل القبض عليها، تخلت أخيراً عن حملتها الهستيرية ضد تسليمها، والتي شنتها (جماعة أصدقاء استريد برول) وهي مجموعة من النساء اليساريات اللائي أدعين بأنها سوف تقتل إذا ما أعيدت إلى ألمانيا، ولكنها قدمت للمحاكم فعاملتها المحكمة برفق وحكمت عليها بخمس سنوات ونصف، ونظراً لأنها كانت قد قضت ثلاث سنوات وعشر شهور في المعتقل حسبت لها هذه المدة وخرجت من المحكمة حرة طليقة، وكان ذلك حافزاً قوياً لزميلاتها لتسليم أنفسهن و "هورست موهلر" (Horst-Mohler) المحامي، وعضو مؤسس لجماعة "بادر ماينهوف" وأكثر أعضاء الجماعة اعتناقاً لمبادئها، صدر ضده حكم بالسجن لمدة 14 عاماً في 1972م للسطو على البنوك لتمويل العمليات الإرهابية، وبعدها بسنتين حصل على 12 سنة أخرى لتكوينه جمعية

إجرامية بالاشتراك مع "الليك ماينهوف"، وفي 1980م تم السماح له بالخروج من السجن نهاراً للعمل في مكتب الهندسة المعمارية والعودة إليه ليلاً، وقد تغير "موهلر" كثيراً وأعلن أن الإرهاب كان أسلوباً خاطئاً لتحقيق الإصلاحات الاجتماعية والسياسية، وهو الآن يحاول إبعاد الشباب عن خطر الوقوع في شرك الإرهابيين.

هذا، وقد أدركت السلطات الألمانية أن ما تحقق إنما هو نجاح قاصر بالنسبة للباقي من الإرهابيين فلزال العديد من الإرهابيين يشنون هجمات جديدة في ألمانيا وليس هذا فقط بل هناك من يخططون للكثير والكثير، ففي متابعة الشرطة الفرنسية لهجماتها عقب نجاحها في عملية شارع فلاترز توصلت إلى معمل في إحدى الشقق أقامه اثنان من العلماء الألمان التابعين لمنظمة الجيش الأحمر، لإجراء تجارب على كيفية تسميم الأطعمة المحفوظة.

وهناك ابتكارات إرهابية جديدة دائماً، ولكن ما دام هناك إصرار من سلطات الأمن على مكافحة ذلك النشاط الهدام، فإن جرائم الإرهاب لن تحقق أهدافها في ترويع الشعب وإعاقة التقدم والتنمية والازدهار.

1. بعض الوحدات الأخرى في العالم:

استعرضنا في هذا الكتاب، الملامح الرئيسية لأهم أو بتعبير أدق، لأشهر وحدات مكافحة الإرهاب في العالم وهي المجموعة التاسعة الألمانية، والوحدة البريطانية المحمولة جواً (SAS) وفرقة دلتا الأمريكية حيث كان الحظ حليف الألمان في تجربتهم الوحيدة في مقديشو وخلق الإعلام والدعاية من المجموعة التاسعة أسطورة لا تساندها حقيقة فعلية، أما الوحدة البريطانية فقد خلق الإعلام أيضاً من عملياتها في تحرير السفارة الإيرانية في لندن قصة درامية، ولكن إحقاقاً للحق فإن الأسطورة هنا تستند إلى أصل من الحقيقة، وهي الكفاءة العالية والخبرة القديمة والحديثة التي يتمتع بها البريطانيون، أما المجموعة الأمريكية دلتا فقد كان فشلها الذريع في عملية إيران، مدعاة للتساؤل حول قدرة دولة عظمى تملك القوة والتقنية والمال الوفير في تخطيط وتنظيم وتنفيذ عملية صغيرة.

والوحدات الخاصة لا يمكن تقويمها إلا إذا اختبرت على أرض الميدان، والقياسات التي تجرى لكفاءة الوحدات، أثناء التدريب لا يمكن التعويل عليها، فكثيراً ما يكون الفرد رامياً ماهراً على شواخص ودمى التدريب ولكنه قد يهتز عصبياً وتطيش طلقاته عند الاشتباك الفعلي مع الإرهابيين، وكذلك يكون تنفيذ الخطط دقيقاً ومنضبطاً أثناء المناورات، أما على أرض الميدان فقد تكون شيئاً آخر.

ولكن هل الاشتباك الفعلي في عملية ميدانية هو معيار الحكم الصحيح؟ في الحقيقة إن ذلك ليس أيضاً معياراً سليماً، إذ أنه في بعض العمليات المتشابهة يكون عامل النجاح في إحدى العمليات هو نفسه عامل الفشل في عملية أخرى.

حيث يلعب التوفيق والحظ دوراً رئيسياً في نجاح العملية أو فشلها، وعلى سبيل المثال، يكاد يجمع المحللون ومن بينهم وزير الداخلية بألمانيا الاتحادية نفسه

أن عملية مقديشو التي قامت بها المجموعة التاسعة الألمانية كانت مجرد حظ كبير، وإنها وفق المجرى العادي والتطور الطبيعي للأمور، لابد وأن تؤدي إلى كارثة نتيجة الأخطاء الجسيمة التي شابتها، ولكن الحظ تدخل ونجحت العملية وأصبحت المجموعة التاسعة تحظى بشهرة عالمية.

وفي نفس ظروف عملية مقديشو قامت الوحدة 777 المصرية بمحاولة إنقاذ ركاب الطائرة المصرية المخطوفة إلى مالطا، ورغم أن خطة الوحدة المصرية التي نفذتها في عملية اقتحام الطائرة كانت أكثر دقة وإحكاماً من خطة مقديشو، ولم تكن فيها نفس الأخطاء إلا إن الكارثة حدثت وأصبحت سمعة الوحدة المصرية تشوبها الشوائب.

ولنا أن نتصور الآتي:

المجموعة الألمانية في مقديشو ارتكبت أخطاءً قاتلة:

- إنها استخدمت سلام قصيرة عند أبواب الطائرة رغم أن ارتفاع هذه الأبواب معروفة جيداً بالنسبة لنوع الطائرة ولو كان المختطفون متنبهين لما يحدث لألحقوا بالمجموعة خسائر جسيمة قبل وصولهم لجسم الطائرة.
- إنهم استغرقوا حوالي أربع دقائق في فتح باب الطوارئ الخاص بالطائرة من الخارج وكانت هذه المدة كافية لتنبيه الإرهابيين وقيامهم بنسف الطائرة بركابها وجنود الاقتحام معها، ولكنهم للحظ الشديد لم يتنبهوا.
- إنه أُلقيت داخل الطائرة أربع قنابل اثنتان من القوات المقتحمة واثنتان من المختطفين وأي منها كانت كفيلة بحرق الطائرة أو قتل عدد كبير من ركابها ولكن للحظ الشديد لم يحدث ذلك.

أما المجموعة المصرية سيئة الحظ، فقد كان الموقف معها كالاتي:

- اقتحام مثالي وسريع وفي ثوان معدودة.
- رماية دقيقة أصابت الإرهابيين ولكن لسوء الحظ الشديد كان أحد الإرهابيين يحمل في يده قنبلتين يدويتين حارقتين منزوعتي الفتيل (فسفورية)

وعندما قتل تدرجت القنبلتان وانفجرتا واحترقت الطائرة بركابها الذين كانوا مقيدين إلى مقاعدهم.

وإذا كان التدريب وكفايته ليسا المعيار الوحيد لتقدير كفاءة الوحدة وإذا كانت نتائج العمليات أيضًا ليست المعيار الوحيد لتقدير تلك الكفاءة، فما هو إذن ذلك المعيار؟

أعتقد أن هناك عدة معايير مجتمعة يمكن بها أن تقوم تلك الوحدات، فإلى جانب تقويم برامج التدريب وكفاءة المتدربين يجب أيضًا قياس كفاءة الوحدة بقدر ما يتوافر لديها من معلومات عن النشاط الإرهابي بكافة وجوهه، لأن المعلومة قوة كما سبق أن أشرنا وأيضًا كفاءة الخطط التي توضع سواء للتدريب أو تنفيذ العمليات، فالقدرة التخطيطية أيضًا عامل قوة على درجة عالية من الأهمية ومستوى تسليح الوحدة وما تستخدمه من معدات تقنية حديثة، ومدى سرعة انتقالها واستعدادها للاشتباك الفوريين ومدى إيمان أفرادها وانتمائهم لوحدهم وحرصهم على أداء واجبهم واستعدادهم للتضحية في سبيل أداء مهامهم، وغير ذلك.

وعلى هذا، فإن الوحدات الشهيرة التي أشرنا إليها في هذه الدراسة ليست بالضرورة أكفأ الوحدات الخاصة، فهناك عدد كبير من الوحدات لم يلتفت إليها أحد، لأنها لم تشتبك في عملية فعلية أو لم تحارب على أرض الميدان، ومن ثم لم تذكر وسائل الإعلام عنها شيئًا.

ولكن هناك عددًا كبيرًا من الوحدات الخاصة في كثير من دول العالم بل إن تشكيل الوحدات الخاصة أصبح من قبيل استكمال الضرورات في عدد كبير من دول العالم، فحتى بعض الدول الفقيرة والتي لا تواجه تهديدًا مباشرًا من الإرهاب تنشئ وحدة خاصة استكمالًا لمجموعة من المظاهر فهي بمجرد أن تستقل تتخذ لها علمًا ونشيدًا وطنيًا ثم شركة طيران والآن وحدة خاصة لمكافحة الإرهاب.

وفي هذه الجزئية الأخيرة من الدراسة رأينا استكمالاً للبحث أن نعرض بإيجاز شديد لذكر بعض الوحدات الخاصة في عدد من الدول ذات الأهمية النسبية لمحاولة إعطاء فكرة عن بعض تلك الوحدات التي قد يكون بعضها على درجة كفاءة مماثلة، وربما أفضل في بعض الوجوه من الوحدات التي تعرضنا لها ببعض التفصيل في هذه الدراسة.

1. وحدة المباحث الفدرالية الأمريكية (F.B.I. National Super Swat):

تعتبر هذه الوحدة المسؤولة عن مكافحة النشاط الإرهابي داخل الولايات المتحدة الأمريكية، فإذا كانت قوات دلتا أوسيلز أو رانجرز أو جرين بيريز يمكن أن تتولى عملية إنقاذ الرهائن خارج أمريكا فإن هذه الوحدة باعتبارها وحدة فدرالية هي التي تتولى مواجهة الإرهاب في الداخل.

وتتكون هذه الوحدة من خمسين رجلاً، يتم تدريبهم بالأكاديمية الوطنية للمباحث الفدرالية الأمريكية في كوانتيكو بفرجينيا، ويشمل التدريب القتال المتلاحم، السقوط بالحبال من الطائرة العمودية، تسلق الجدران، عمليات الاقتحام، الرماية بكافة أنواع الأسلحة الصغيرة، استخدام المتفجرات، والتعامل معها، الدفاع عن النفس والقتال بالأسلحة البيضاء، مفاوضات الرهائن، الاتصالات، وغيرها.

وإلى جانب جزء كبير من الدراسات النظرية للمنظمات الإرهابية وأساليب عملياتها والدراسات النفسية والسياسية يتم تدريب الأفراد على استخدام أدوات التصنت المتقدمة، وأساليب المراقبة والتحري وجمع المعلومات واقتحام الأماكن بالأدوات التقنية الحديثة.

كما يتم تدريب بعض أفراد المجموعة على مهارات خاصة حيث يتخصص بعضهم في قيادة الطائرات والبعض الآخر في القيادة الماهرة جداً للسيارات والمطاردة في الأماكن الوعرة والمزدحمة.

وفي عام 1984م صنف بعض المحللين هذه الوحدة من بين أفضل وحدات مكافحة الإرهاب في العالم ولكن نظراً لأن العمليات الإرهابية داخل الولايات

المتحدة محدودة للغاية فإن هذه الوحدة تقضي أغلب وقتها في عمليات مكافحة التجسس، خاصة وأنه توجد في الولايات المختلفة بل وعلى مستوى إدارات الشرطة المحلية وحدات متخصصة في إنقاذ الرهائن.

وعلى المستوى الفدرالي يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية عدد آخر من وحدات مكافحة الإرهاب، وعلى سبيل المثال فإن إدارة الخدمة السرية (Secret Services) والتي تتبع وزارة المالية وتتولى حراسة الرئيس ونائبه والشخصيات الهامة في الدولة والسفراء الأجانب والبعثات الدبلوماسية، لها وحدة تسمى وحدة إنقاذ الرهائن (HRU Hostage Rescue Units) وكذلك إدارة الأمن المسماة (U.S. Marshals) لديها أيضًا وحدة خاصة بها.

كما أنشأت وزارة الطاقة وحدة خاصة بها مدربة تدريبًا عاليًا وتتولى التعامل مع الأزمات التي تتضمن استخدامًا للمواد النووية، وهذه الوحدة تسمى فريق البحث الخاص بالطوارئ النووية (Nest Nuclear Emergency Search Team) وقيادة هذه الوحدة موجودة بمدينة جيرمان تاون في ولاية ميريلاند، وتودع أجهزتها الخاصة بالكشف عن المواد النووية في مدن متفرقة بالولايات المتحدة، ومهمة هذه الوحدة الأساسية كشف الأماكن التي يحتمل إخفاء مواد نووية مسروقة بها داخل أمريكا، ومهاجمة هذه الأماكن واستعادة تلك المواد منها حيث تضع الولايات المتحدة في اعتبارها احتمال لجوء الإرهابيين إلى سرقة مواد نووية مشعة وتهديد المدن أو الأفراد بها.

هذا، وقد سبق أن شرحنا بالتفصيل في كتابنا مكافحة الإرهاب صورة لتنظيم الوحدات المحلية لمكافحة الإرهاب في إدارات الشرطة الأمريكية.

2. الوحدة النمساوية (Gendarmerie Msatzkommando):

تشكلت هذه الوحدة من القوات الخاصة داخل قوات الجندرية وهي تخضع لتنظيم مجموعات الكوماندوز، ويطلق عليها أيضًا اسم كوبرا.

وتبلغ قوة هذه الوحدة 200 فرد، ويتلقون تدريبات تماثل المجموعة التاسعة الألمانية أو بعض نظم التدريب في الوحدة الإسرائيلية والوحدات الفرنسية، وإلى

جانب مهامها في مكافحة الإرهاب فإن وحدة كوبرا هذه تتولى بعض المهام الأمنية مثل تأمين المطارات وحماية مقر منظمة الأوبك.

وتتسلح هذه الوحدة بالأسلحة التقليدية المعتادة في وحدات مكافحة الإرهاب كما تمتلك نفس المعدات الشائعة من وسائل انتقال واتصال ومعدات الرؤية الليلية وقنابل الغاز ومعدات الاقتحام.

3. وحدة العمليات الخاصة اليونانية (Dimoria Eikon Apostolon):

ويطلق عليها اختصاراً (DEA) وهي في حجم فصيلة تقريباً حيث لا يتجاوز عدد أفرادها الخمسين ضابطاً وجندياً، وتشكلت هذه الوحدة في منتصف السبعينيات وعملها الأساسي هو مكافحة الإرهاب وتتبع إدارة الشرطة في مدينة أثينا.

وفي عام 1980م تم ضم وحدتين جديدتين إلى هذه المجموعة مخصصتين لعمليات مكافحة خطف الطائرات وتحرير الرهائن وتأمين مطاري أثينا وثيرالونيا، وليس لهذه الوحدة ما يميزها وهي تنتمي لوحدة الشرطة الخاصة ولم تختبر كفاءتها.

4. الوحدات الإقليمية التركية (Ozel-Intharkommawdo Bolagen):

وتعرف اختصاراً (OIKB) وهي وحدات إقليمية بالفروع الجغرافية لتركيا، وتتمركز أساساً في المدن الكبرى "أنقرة، أزمير واسطنبول".

وهذه الوحدات مدربة تدريباً راقياً وتتسم بالانضباط الشديد والتحرك السريع، وهي تمتلك المعدات والأسلحة المعتادة لوحدة مكافحة ويشمل تدريبها برامج مكثفة عن تسلق الجبال والاقتحام والتلاحم والقتال.

5. الصاعقة المصرية:

وهي الوحدة (777) من قوات الصاعقة وقد تشكلت عام 1978م بين الوحدات الخاصة المصرية، وتضم حوالي 250 فرداً وقد تلقت تدريبات مكثفة واستعانت ببرامج التدريب في عدد كبير من الوحدات المماثلة في العالم، وهي

وحدة سيئة الحظ في عمليتي لارنكا وقاليتا في مالطا ولكن كفاءة الوحدة تجعلها من أهم الوحدات وأرقاها.

6. السودان:

تمتلك السودان الوحدة (144) وحدة مكافحة الإرهاب، وقد تم تشكيلها عام 1980م وتلقت تدريبات بالاستعانة بالوحدة البريطانية، وبعض الخبراء الأمريكيين في إنقاذ الرهائن وتكتيكات الاقتحام والتعامل مع المفترقات، وغيرها. وإلى جانب هذه الوحدة توجد سرية أخرى مدربة على عمليات إنقاذ الرهائن هي سرية القوات الخاصة، وقد نجحت هذه السرية في عملية إنقاذ كبيرة للرهائن، عندما تمكنت في الثامن من يوليو 1983م من إنقاذ أربعة مبشرين غربيين كانوا قد اختطفتهم المنظمة الانفصالية في جنوب السودان.

7. النرويج: الوحدة السريعة (Deredskapstrop):

وهي الوحدة الخاصة بمكافحة الإرهاب بالنرويج، وقد تشكلت في عام 1975م وتبلغ قوتها 50 فردًا وقاعدتها الأساسية في أوسلو، ويتلقى أفراد الوحدة تدريباً أساسياً لمدة ثلاثة أسابيع يتضمن القتال المتلاحم وأساليب الاقتحام واستخدام الحبال والانزلاق على الجليد، وبعض المهارات الأخرى المطلوبة لوحدة مكافحة الإرهاب، وفي عام 1984م شكلت النرويج فصيلة خاصة من قوات الجيش لمكافحة الإرهاب وتضم هذه الفصيلة 40 ضابطاً وجندياً، وقاعدة هذه الفصيلة في مدرسة جنود المظلات في منطقة تراندوم (Trandum) وتتدرب هذه الفصيلة بنفس أساليب التدريب في الوحدات الأوروبية ومن بين مهامها مكافحة العمليات الإرهابية أو التخريبية خاصة في حقول النفط ببحر الشمال.

8. فنلندا: وحدة المعاونة (Osasto Karhu):

وهي وحدة من وحدات الشرطة قوامها 40 ضابطاً وجندياً ومقرها مدينة هلسنكي وهي مسئولة عن التصدي لعمليات مكافحة الإرهاب وإنقاذ الرهائن في فنلندا كلها.

وقد تشكلت هذه الوحدة عام 1977م كجزء من إدارة القوة المتحركة في هلسنكي وتلقت تدريبات من خبراء في الوحدات المماثلة في أوروبا. ويختار أعضاء هذه الوحدة من المتطوعين من رجال الشرطة حيث يتلقون تدريبات خاصة على الرماية والقتال والتلاحم وغير ذلك من أعمال مكافحة الإرهاب.

9. البرتغال: مجموعة العمليات الخاصة (Grupo de Operacoes Espesials):

وهي الوحدة المسؤولة عن مكافحة الإرهاب في البرتغال، وقد تشكلت عام 1982م وقاعدتها تقع على مقربة من مدينة لشبونة وتشبه هذه الوحدة المجموعة البريطانية (SAS) وإن كانت أقل خبرة وكفاءة منها، ويتلقى أفرادها مجموعة من برامج التدريب التي تؤهلهم لعمليات مكافحة الإرهاب ويضاف إلى هذه البرامج التركيز على مفاهيم مفاوضات الرهائن.

10. وحدة البحرية الخاصة بالدانمرك (Royal Danish Navy-Compat Swimmers):

وهي وحدة تتبع سلاح البحرية الملكي الدنمركي، وتعتبر أفضل وحدات مكافحة الإرهاب في الدانمرك، ومقرها الأساسي في محطة الطوربيد بكانجسور (Kangsore).

وتتراوح قوة هذه الوحدة بين 40 و 50 رجلاً ويتلقى أعضاؤها تدريبات مكثفة على كافة عمليات مكافحة الإرهاب ويؤهلهم هذا التدريب لاكتساب المهارات الضرورية لفرق المكافحة.

ولا تضم هذه الوحدة في تشكيلها أفراداً مدربين على أعمال القناصة وعندما تتطلب العمليات الاستعانة بالقناصة فإنه يتم تعيينهم لهذه المهمة من قوات الجيش الدنمركي حيث يؤدون دورهم في العملية ويعودون مرة أخرى لوحدهم الأصلية في الجيش.

وإلى جانب هذه الوحدة التابعة للقوات المسلحة (البحرية) فإن هناك وحدة أخرى لمكافحة الإرهاب مشكلة من الشرطة الدنمركية تسمى (Politicts Efterrentning Stjeneste) وهذه الوحدة الشرطية تتبع إدارة المباحث العامة بالشرطة، وهذه الوحدة موزعة على أنحاء الدولة، وأقاليمها المختلفة، ويتم تجميع أفرادها معًا لأغراض التدريب، ثم يعودون إلى أماكن عملهم بعد انتهاء فترة التدريب.

11. سويسرا:

يوجد في سويسرا وحدتان أساسيتان لمكافحة الإرهاب، حيث لا يوجد بالدولة وحدة قومية واحدة تعمل وفق أوامر الحكومة الاتحادية وتقع مسؤولية مكافحة الإرهاب على عاتق رجال الشرطة بكل مدينة على حدة، ومن ثم فلا توجد وحدات متخصصة في سويسرا سوى هاتين الوحدتين التابعتين للشرطة المحلية.

والوحدة الأولى موجودة في مدينة "برن" وتسمى هذه الوحدة بمجموعة "شتيرن" (Stern) أما الوحدة الثانية فهي موجودة بمدينة "زيورخ" ويطلق عليها اسم "انزيان" (Enzian) وتضم كل من هاتين الوحدتين حوالي 50 رجلاً، ويخضعون لبرامج تدريبية متشابهة وهي نفس أنماط التدريب السائدة في دول أوروبا الغربية.

وقد أثبتت وحدة "شتيرن" التابعة للشرطة في مدينة "برن" كفاءتها في عملية اقتحام السفارة البولندية عندما قامت مجموعة من المنشقين البولنديين باحتلال السفارة واحتجاز من كانوا بها كرهائن، وتمكنت الوحدة من إطلاق سراح الرهائن وعددهم 14 شخصًا، وقبضت على الإرهابيين الأربعة الذين قاموا بالعملية.

12. أستراليا: وحدة الخدمات الجوية الخاصة

(« Special Air Service » SAS):

نظرًا للارتباط الوثيق بين أستراليا وبريطانيا فإن الأستراليين شكلوا وحدة خاصة على غرار الوحدة البريطانية وكان ذلك في عام 1979م ثم قرروا

مضاعفة عدد أفراد هذه الوحدة في عام 1980م عندما أضافوا إلى مهامها حراسة الشواطئ النفطية والموانئ البحرية في أستراليا.

13. فريق الاستجابة للطوارئ الكندي

(Royal Canadian Mountent Police):

يعتبر فريق الاستجابة للطوارئ في كندا، الوحدة القومية لمكافحة الإرهاب، وقد تشكلت في إطار شرطة الجبال الكندية الملكية (Royal Canadian Mountent Police) وتم تشكيل هذه الوحدة عام 1977م ووضعت لها برامج تدريبية مستمرة من البرامج البريطانية للوحدات الخاصة، وتضم هذه الوحدة حوالي 300 ضابط وجندي يتم اختيارهم من جميع قوات الشرطة على مستوى الدولة، وبعض أفراد الفرقة يرسلون للتدريب في الولايات المتحدة الأمريكية كما أن لها صلات وثيقة بالمباحث الفدرالية الأمريكية وبعض وحدات إنقاذ الرهائن في كثير من دول العالم.

14. اليابان: وحدات العمليات الخاصة بالشرطة

(Police Special Action Units):

يقع عبء مكافحة الإرهاب في اليابان على عاتق وحدات العمليات الخاصة بالشرطة وهذه الوحدات تماثل الوحدات الخاصة بالشرطة في الولايات المتحدة (SWAT) وهي منتشرة في إدارات الشرطة بالمقاطعات اليابانية المختلفة حيث تتولى إدارات الشرطة بهذه المقاطعات إنشاء مثل هذه الوحدات وتدريبها تدريباً عالياً لاكتساب المهارات المطلوبة لعمليات الاقتحام والقتال المتلاحم وإنقاذ الرهائن.

وهناك تعاون تام وتبادل لبرامج التدريب والخبرات بين هذه الوحدات وعدد كبير من الوحدات المماثلة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

15. كوريا الجنوبية: الوحدة 707 للعمليات الخاصة

(707 Special Mission Battalion):

تتكون الوحدة (707) للعمليات الخاصة في كوريا، والمخصصة لمكافحة الإرهاب من ست مجموعات ولكن اثنين منهما فقط هما المدربتان على عمليات إنقاذ الرهائن، وتضم هاتان المجموعتان حوالي 120 ضابطاً وجندياً.

وقد تشكلت هذه الوحدة في عام 1982م وأصبح مقرها الرئيسي في مدينة "سانجنام" (Sangnam) وتتلقى هذه الوحدة تدريبات مكثفة على عمليات مكافحة الإرهاب وهناك تعاون تام في التدريب مع الخبراء من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

وقد أثبتت هذه الوحدة كفاءة عالية، في مجابهة عمليات الاختراق والتسلل، والتي يقوم بها عملاء كوريا الشمالية، وأصبحت شهرة هذه الوحدة عالية بفضل ما يتصف به رجالها من صلابة وقوة احتمال وقدرات قتالية عالية.

وفي كوريا أيضاً وحدة أخرى تسمى وحدة الهجوم الخاصة المضادة للإرهاب (Tael Ero Tuk Kong Tae) ومقرها الرئيسي في مدينة "تونجين" (Tongin) وهي أيضاً مدربة على أعمال إنقاذ الرهائن وتتبع قوات الشرطة، وقد تشكلت من بين قوات الشرطة العادية، وتضم حوالي 80 رجلاً مدربين ومسلحين على أعلى مستوى ومن أهم واجباتها حراسة الشخصيات الهامة.

وقد اشتركت المجموعتان في تأمين الدورة الأولمبية التي عقدت في "سيؤول" عام 1988م.

هذا إيجاز لبعض الوحدات الخاصة لمكافحة الإرهاب في بعض دول العالم، وقد سبق أن تعرضنا بشيء من التفصيل للوحدات الخاصة في فرنسا وإيطاليا وهولندا في كتابنا "مكافحة الإرهاب".

2. الملامح الرئيسية لأسباب فشل عمليات مكافحة الإرهاب:

دراسة حالة

"عملية مخلب النسر لقوات دلتا الأمريكية"

في دراسة أجراها المقدم "ريتشارد بروار" (L. Colonal Richard Brauer)⁽¹⁾ في الكلية الأمريكية للحرب في بنسلفانيا والتي تركزت حول النظرية النقدية للتخطيط لعمليات إنقاذ الرهائن، يقول إن عمليات إنقاذ الرهائن أشبه ما تكون بالجبل الجليدي، وأحياناً بعد نجاح تحقيقه إحدى وحدات مكافحة الإرهاب مثير للإعجاب أو حتى بعد فشل كئيب مثير للرهاء، يسمح لنا بنظرية سريعة تلقى فقط على نفس قمة الجبل الجليدي، لأنه نظراً لدواعي الأمن المتعلقة بهذه العمليات وسرية المعلومات اللازمة لإمكانية دراستها، فإنه نادراً ما يسمح للباحثين برؤية تسعة أعشار العملية التي تبقى عن عمد طي الكتمان وتحت الأمواج، ورغم ذلك فإنه في العصر الحديث الذي يتميز بسيطرة وسائل الإعلام والانتشار الهائل السريع للكلمة المنطوقة والمكتوبة، وفي عصر تسود فيه حرية التدفق الإعلامي فإن الأمر لا يتعدى كونه مسألة وقت قبل أن تتكشف تفاصيل محاولة أو عملية الإنقاذ الكاملة للرهائن، وهكذا، فإنه بمجرد ما أن تواردت أنباء المحاولة الأمريكية الفاشلة لإنقاذ الرهائن في إيران يوم 25 أبريل 1980م، حتى بدأ العديد من الكتاب والصحفيين والمحربين ولجان الكونجرس والخبراء العسكريين ورجال السياسة وواضعي الإستراتيجية النظرية، في تناول هذه العملية بالشرح والتحليل والتعقيب على عدم ملائمة التخطيط والأخطاء الفاحشة في التنفيذ وتقديم آرائهم الشخصية نحو نتائج تحليلاتهم لأسباب هذا الإخفاق الذريع.

ومع أن مثل تلك التحليلات تقدم عوناً كبيراً في دراسة عمليات إنقاذ الرهائن، إلا أن بعضها يتسم بالسطحية وعدم التعمق وكذا التركيز على عوامل

1- L. Colonal Richard F. Brauer jr, A Critical Examination of Planing Imperatives, Applicable to Hostage Rescue Operations, U. S. Army War College, Pennsylvania, 1984.

الإثارة وضخامة الخسائر خاصة وأن وحدات مكافحة الإرهاب إما أن تحظى بتمجيد مبالغ فيه إذا نجحت عملياتها أو انتقاد وازدراء وسخرية تتجاوز كل الحدود إذا ما فشلت العملية وأدت إلى كارثة.

وتأتي أهمية هذا البحث في أنه يقدم من أحد المتخصصين الذي يحاول أن يعطي القارئ مفهومًا أفضل لعمليات إنقاذ الرهائن بوجه عام، ويركز بصفة خاصة على الضرورة الملحة للتخطيط السليم ودوره الأساسي في نجاح تلك العمليات، وقد استعرض في دراسته بعض العمليات مثل عملية "صن تاي" (Son Tay) في نوفمبر عام 1970م وعملية "ماياجوز" (Mayaguez) مايو عام 1975م وعنتيبي يونيو عام 1976م وإيران أبريل عام 1980م، ونظرًا لأن العمليات الثلاث الأولى أقرب ما تكون إلى العمليات العسكرية البحتة فقد اخترنا العملية الأخيرة للتركيز عليها في هذه الدراسة.

تطورات المشكلة:

بدأت أزمة الرهائن الإيرانية يوم 4 نوفمبر عام 1979م عندما قام عدد من الطلاب الشبان الذين ينتمون إلى الحرس الثوري الإيراني باقتحام مبنى السفارة الأمريكية في طهران، واستولوا عليها واحتجزوا بداخلها 53 فردًا من العاملين بالسفارة، كرهائن، وكانت هذه العملية بمثابة إهانة قوية أدت إلى إيقاع الحرج الشديد بحكومة الرئيس "كارتر" والشعب الأمريكي خاصة وأن الأزمة قد امتدت لفترة طويلة جدًا حيث استمرت 444 يومًا، استمع خلالها الرئيس "كارتر" إلى عدد ضخم من الاقتراحات لإطلاق سراح هؤلاء الرهائن ومن بينها استخدام الأسلحة النووية ضد إيران أو شن حرب وغزو عسكري شامل ضد تلك الدولة.

وبناء على توجيهات الرئيس الأمريكي بدأ الإعداد والتخطيط لعملية الإنقاذ بعد مرور يومين فقط من الاستيلاء على السفارة وسميت العملية بالإسم الحركي "مخلب النسر" (Eagle Claw) وأطلق على العمليات التخطيطية والتمهيدية لهذه المهمة الإسم الحركي "مغرفة الأرز" (Rice Bowl).

تفاصيل الخطة:

صادف وضع خطة إنقاذ الرهائن عدة صعوبات أهمها:

1. عدم وجود معلومات كافية عن مكان الرهائن بالتحديد.
2. بعد المسافة بين القواعد الأمريكية وطهران.
3. الاحتياج إلى خطة بالغة التعقيد لتشابك أبعاد العملية وتعدد نوعيات القوات المشاركة فيها.

وقد ارتكزت الخطة على العناصر الآتية:

1. أن تقوم ثلاث طائرات حربية أمريكية من حاملات الجنود من طراز (MC-130) وهي من نوع (Combarat Taltons) وهي مجموعة عمليات خاصة طراز (C-130S)، 3 طائرات من مجموعة (EC-1308) التي يعاد تموينها في الجو من جزيرة مسيرة (Masira) البعيدة عن ساحل عمان، وتطير هذه الطائرات جميعاً إلى موقع تم اختياره في صحراء "داشت كافير" (Dasht Kavir) في إيران، وأطلق على هذا الموقع الإسم الكودي صحراء واحد (Desert One) وهو يقع على مسافة 200 ميل جنوب شرق طهران.
2. تقوم ثماني طائرات بحرية عمودية من طراز (RH 53 D Sea Stallion) يقودها طيارون حربيون، تنطلق من حاملة الطائرات (Nimitz) التي تتمركز في خليج عمان، وتطير مسافة 600 ميل إلى موقع صحراء واحد، حيث تلتقي بالطائرات الأخرى من حاملات الجنود، والتي سبق ذكرها آنفاً.
3. عند وصول الطائرات الأخيرة (العمودية البحرية) يعاد تموينها من طائرات (C-130) التي تحمل فريقاً عسكرياً من قوات الدلتا الخاصة عددهم 90 رجلاً، مدربون على عمليات إنقاذ الرهائن، وقد تحدد في التخطيط الأولي لعملية إنقاذ الرهائن الحاجة إلى ست طائرات عمودية كحد أدنى عند هذه النقطة لنقل قوات الهجوم ومعداتهم إلى الموقع التالي بواقع 15 رجلاً لكل طائرة، وكان في تقدير واضعي الخطة أنه إذا فشلت

محاولة وصول ست طائرات عمودية على الأقل وإعادة تموينها في موقع صحراء واحد يتم التخلي عن المحاولة كلها.

4. تضمنت الخطة أنه بعد تموين الطائرات العمودية في موقع صحراء واحد تعود الطائرات (C-130) إلى جزيرة مسيرة، ثم تطير الطائرات العمودية إلى عدة أماكن بالقرب من طهران تم تحديدها، حيث تختفي الطائرات العمودية في مكان، بينما تختفي قوات الدلتا في مكان آخر في منطقة مجاورة تسمى "جار مسار" (Garmisar).

5. اعتمدت الخطة على أن جميع هذه التحركات تتم تحت جنح الظلام حيث يتم في النهاية تقابل فريق مع بعض العملاء الذين تم زرعهم في طهران منذ عدة أيام سابقة للعملية بعد عدة اتصالات سرية بالغة التعقيد، والذين أمكنهم استحضار عدة سيارات شحن من ماركة مرسيدس وتخزينها في أحد المستودعات على مشارف طهران.

6. وبعد ذلك، يتم تقسيم رجال الدلتا إلى ثلاث مجموعات تضم كل منها ثلاثين رجلاً، يرتدون ملابس الحرس الثوري الإيراني، حيث يقومون باقتحام السفارة، وفق خطة سبق إعدادها وتدريبهم عليها، فقد تم تصميم مبنى مماثل تمامًا للسفارة الأمريكية في طهران، وتدريب أفراد الفريق على اقتحامها تدريباً مكثفًا مع تحديد التكاليف والمهام بدقة، وتحديد خطط ومهام بديلة لتنفيذ الاقتحام بصورة شاملة ودقيقة وبالغة السرعة.

7. كما تضمنت الخطة أنه بعد تحرير الرهائن وتنفيذ خطة الهجوم تهبط الطائرات العمودية التي تحوم شمال طهران، في مجمع الاسكان المجاور، أو بالقرب من استاد كرة القدم في إمجادييه (Amjadieh) (إذا ما كانت هناك عوائق للهبوط في مجمع الإسكان) وتقوم هذه الطائرات بنقل الرهائن وقوات الدلتا إلى مطار "منظرية" (Manzariyeh) الذي يقع على بعد خمسة وثلاثين ميلاً إلى الجنوب، حيث ستقوم قوة من الوحدات الخاصة بعملية إنزال في هذا المطار، واحتلاله وتأمينه في نفس الوقت الذي تتم فيه عملية إنقاذ الرهائن.

8. وعند تمام وصول قوات دلتا والرهائن إلى مطار منظرية يتم نقلهم إلى إحدى الدول الصديقة بواسطة طائرات (C-130) وفي نفس الوقت تعود الطائرات العمودية إلى نفس المطار حيث يعاد تموينها وتنطلق بعد لك إلى حاملة الطائرات "نيمتز"، كما يتم إخلاء القوات الخاصة وإعادتها إلى قواعدها بطائرات أخرى من نفس الطراز (سي 130) التي كان مقرراً أن تهبط جميعها في المطار انتظاراً لإخلاء القوات والرهائن وإعادة تموين الطائرات العمودية.

تنفيذ العملية:

1. بدأت مشكلات تنفيذ تلك العملية بالغة التعقيد، عندما فشلت الطائرات العمودية الثمانية في الوصول إلى موقعها المحدد، صحراء واحد، حيث تصادف أن واجهت تلك الطائرات عاصفة ترابية تسمى رياح (الهبوب) وهي رياح شديدة الإندفاع تحمل ذرات دقيقة من الغبار، ومن ثم لم تتمكن سوى خمس طائرات عمودية فقط من الوصول إلى الموقع المحدد لها في الخطة، وبذلك قل عددها عن الحد الأدنى الذي وضعه مصممو الخطة لاستمرار العملية وهو ست طائرات عمودية.

2. فقد أجبرت إحدى الطائرات العمودية على الهبوط بعد اقلعها بفترة وجيزة، لأنها كانت على وشك السقوط نتيجة خلل كبير في محركها، كما فقدت طائرة ثانية طريقها الملاحي وضلت الطريق إلى هدفها ومن ثم عادت إلى قاعدتها فوق حاملة الطائرات نيمتز، بينما أصيبت طائرة ثالثة بخلل في المحرك الهيدروليكي وأصبحت في حالة غير آمنة للطيران إلى مسافة أبعد.

3. وعند هذا الحد اتصل القائد الموجود بمسرح العمليات، بعد مشاورات مع معاونيه، بالرئيس الأمريكي "كارتر" وأبلغه بالمرحلة التي وصلت إليها العملية، وأنه لا يمكن اتمامها إلا بست طائرات عمودية كحد أدنى، فأصدر الرئيس قراراً بإلغاء العملية كلها.

4. عندما استعدت القوة بأكملها للإنسحاب حيث كانت قد وصلت إلى صحراء واحد ثلاث طائرات نقل ضخمة (C-130) تحمل (90) جنديًا بمعداتهم، وخمس طائرات عمودية، والعودة إلى مواقعها التي انطلقت منها، اصطدمت طائرة عمودية (RH-53DS) كانت قد تم إعادة تموينها من طائرة سي (130) وتحاول إخلاء مكانها لطائرة عمودية أخرى لكي تقوم هي الأخرى بإعادة التموين، اصطدمت بطائرة وانفجرت الطائرات معًا وقتل ثمانية من طاقم الطائرتين (ثلاثة من الطائرة العمودية وخمسة من الطائرة سي 130) في حريق مروع.

5. أحدث الاصطدام والحريق الهائل الذي نتج عنه والانفجار الضخم للذخائر التي كانت تحملها الطائرتان لفتًا كبيرًا للأنظار خاصة وأن النخهار كان على وشك البزوع، مما أثار الرعب والهلع والفوضى وأسرعت القوات الموجودة بالمكان إلى الجلاء عنه تاركين خلفهم جثث الرجال الثمانية القتلى، كما تخلفوا أيضًا عن الطائرات العمودية جميعها والتي كانت رابضة على الأرض.

6. في الساعة الواحدة من صباح يوم 25 أبريل 1980م أعلن الرئيس "كارتر" للشعب الأمريكي أنه قد جرت محاولة لانقاذ الرهائن، إلا أنها باءت بالفشل، وكان الرئيس يبكي وهو يعلن هذا النبأ، وقد أثرت هذه المحاولة الفاشلة بغير شك على مستقبله السياسي.

وطبقًا لما جاء بالشهادة أمام الكونغرس تبين أن التكلفة المادية للمحاولة قد بلغت 193 مليون دولار، بالإضافة إلى التكلفة المعنوية التي لا تقدر بمال والتي لحقت بسمعة الولايات المتحدة الأمريكية وقدرة قواتها المسلحة على التخطيط والمهارة العسكرية في التنفيذ ومواجهة الأزمات وأحدث ذلك الفشل درجة كبيرة من الإحباط لدى الشعب الأمريكي، وثارت عاصفة سياسية تنتقد فيها العملية بكل أبعادها.

ولاشك أن دراسة أسباب فشل مثل هذه العملية، التي قامت بها قوات تنتمي إلى دولة عظمى تملك المال والتقنية المتقدمة، والامكانيات التدريبية

والمعدات والمهمات الحديثة، يجب أن تحظى بالاهتمام حتى يمكن استخلاص الدروس المستفادة منها، وقبل أن نتعرض لهذه الدراسة سنقدم تصوراً عاماً لعمليات إنقاذ الرهائن على اختلاف أنواعها وظروف والمتطلبات الضرورية لنجاحها.

أولاً: عمليات إنقاذ الرهائن بوجه عام

تعتبر مهام إنقاذ الرهائن فريدة في نوعها حيث تختلف إلى حد كبير عن غيرها من العمليات العسكرية في زمن الحرب، كما تختلف تماماً عن عمليات الشرطة والأمن العادية التي تمارس في الظروف المعتادة وذلك لأن مثل هذه المهام تعتبر بوضوح - ودون ما أدنى ريب- ذات طابع سياسي كما أن مسؤولية إصدار القرار بالقيام بمثل هذه العمليات هي مسؤولية كاملة وأساسية للقيادة العليا للسلطة في الدولة، فهي شأنها شأن الحرب كما يقول "كلارنز فيتز" ممارسة للسياسة بوسائل أخرى.

وخلالاً لما هو متبع في العمليات العسكرية التي يكون احتمال الخسائر فيها مقبولاً ومقصوراً في نطاق معقول فإنه في عمليات إنقاذ الرهائن يكون متوقعاً أن تتم المهمة - رغم احتمال الخطأ- باستعادة كل الرهائن والقبض على الإرهابيين أو قتلهم، دون حدوث خسائر في أرواح الرهائن، أو قوات الاقتحام، أو حتى حدوث خسائر مادية جسيمة، وألاً تؤدي العملية إلى موقف سياسي أكثر سوءاً من الموقف القائم وقت احتجاز الرهائن، وبمعنى آخر فإن الرأي العامي يتوقع من عمليات إنقاذ الرهائن أن تبلغ حد الكمال ولا تتسامح النظرة النقدية، في أي خطأ أو تقبل حد أدنى من الخسائر لذلك كانت أهمية المفاوضات باعتبارها حلاً مفضلاً لانتهاء الأزمة بصورة سلمية ودون خسائر، وكان تأجيل عملية الاقتحام إلى وقت يثبت فيه تماماً فشل أسلوب التفاوض كأن يبدأ الإرهابيون في انتقاء بعض الرهائن وإعدامهم، أو إعدام بعض الرهائن دون تمييز، فالمفاوضات مكسب للوقت، وتعطي الفرصة لجمع التحريات والمعلومات عن الموقف بكل أطرافه، كما تعطي الفرصة لتوفير الوسائل وتعطيه الاستعدادات المسبقة لعملية الاقتحام وإنقاذ الرهائن، ومن ثم فإنه من المهم

جدًا التأكيد على أن المفاوضات والاستعداد العسكري والتدريب النهائي على عملية (الاقتحام) يجب أن تتم جميعها في وقت واحد، اقتصادًا للوقت خاصة إذا ما تطور الموقف وتطلب فجأة القيام بعملية هجوم عاجلة.

والعمليات العسكرية، حتى الخاصة منها، هي عمليات حربية يترك تقدير ضرورتها للقادة العسكريين وأحيانًا للقيادة المحلية في مواقع القتال.

أما عملية انقاذ الرهائن فهي تخضع لتقدير القيادة العليا في الدولة، لأنها في العادة تمثل تحديًا للإدارة القومية، وتهديدًا للكبرياء القومي والكرامة الوطنية، وتنعكس نتائجها نجاحًا وفشلًا على سمعة الدولة وكيانها وصورتها الرمزية، وفي المثال موضوع الدراسة كان قرار التعامل السريع مع محاولة انقاذ الرهائن في إيران، مرتبطًا وبشكل واضح، مع الرغبة القومية التي عبر عنها الشعب الأمريكي، وقد وصفت ناقده هذا القرار بأنه مجرد تعبيرات عاطفية، مبينين أن الرئيس "كارتر" ترك الرأي العام يدفعه تجاه الحل العسكري، وكقول أحد النقاد: "أن الرئيس قرر أن يركب النمر" بل أنه من بين النقاد الآخرين كان أقرب مستشاري الرئيس الذين رأوا في هذه الغارة مغزى استعراضيًا بشجاعته السياسية، ورغبته في أن يثبت قدرته على العمل الفعلي واتخاذ القرارات الحاسمة كرئيس تنفيذي معتمد على أن الرأي العام العالمي، وليس المحلي فقط، سيؤيد القوة الأمريكية.

وفي الحادي عشر من أبريل 1980م وفي أحد اجتماعات مجلس الأمن القومي اتخذ الرئيس قراره النهائي بالبدء في العمل العسكري وكما ذكر مستشاره لشؤون الأمن القومي "زيجنيف بريزنسكي" فإن الرئيس قد قرر أن يزيد من خيبة الأمل الأمريكية.

وفي حالة عملية "مخلف النسر" كان هناك وقت كافٍ للتخطيط، بينما في كثير من العمليات الأخرى مثل عملية مقديشو والسفارة الإيرانية في لندن، كان عنصر الوقت ملحقًا مما ركز الانتباه على آلية التجاوب في وقت الأزمات (Crisis-Response Mechanism) ويعرف دليل عمل هيئة ضباط الأريكان المشتركة الأمريكية الأزمة بأنها "حدث خارجي يقع في غير أراضي

الولايات المتحدة الأمريكية، يتطور بسرعة بحيث يوجد وضع دبلوماسي أو عسكري أو سياسي له أهميته بالنسبة للحكومة الأمريكية، بحيث يوصل إلى التفكير في استخدام القوة العسكرية الأمريكية لإنجاز أهداف قومية".

وعلى هذا، فإن القرار الخاص بالأزمة، يعتبر حيويًا بالنسبة للأهداف القومية، والإستراتيجية القومية، وهو عادة ما يكون خاضعًا لقيد ضيق الوقت.

وفي بعض حالات اختطاف الطائرات، تكون فريق إدارة الأزمة بعناية وسرعة في أقل من ساعتين من ورود تقارير المخابرات الأولية عن الحادث، وتم تزويد كل عضو في هذا الفريق بإخصائيين من الهيئات العسكرية والأمنية والسياسية والدبلوماسية المختلفة، كما استعدت في خلال هذه الفترة الزمنية القليلة القوات الخاصة المدربة على عمليات لتدخل لإنهاء الأزمة في المواقف الإرهابية.

ويؤمن الأمريكيون أن نوعية القوات الملائمة للقيام بعمليات إنقاذ الرهائن، هي الوحدات الخاصة وليست القوات التقليدية، لأن تلك الوحدات هي الأفضل والأكثر مناسبة لتلك العمليات، ولا يرجع ذلك إلى مجرد افتخار تلك القوات بأنها متميزة ولديها القدرة العالية على التنفيذ ولكن لأن الأفراد المنتمين لتلك القوات يحسون أكثر من غيرهم بالنزعة القومية، ومدى جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقهم، حيث يتولد لديهم هذا الإحساس من التعليم والتدريب والروح المعنوية العالية، هذا فضلاً عن اعتيادهم العمل كمجموعات صغيرة، تعمل في سرية تامة، ووفق خطط عمليات دقيقة، وفي نفس الوقت يدرك أفرادها أن فرص نجاحهم قليلة، بينما احتمالات وقوعهم قتل أو جرحى كبيرة، وقد شبه أحد الباحثين استخدام تلك القوات في عمليات إنقاذ الرهائن، باستخدام مبضع الجراح الذي يتم بدقة ومهارة متناهية في مقابل استخدام الهراوة أو العصا الغليظة التي تستخدمها القوات التقليدية.

وتحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بوحدات خاصة في كل أفرع قواتها المسلحة حيث يضم الجيش (U.S.Army) وحدات البريهات الزرقاء

(Green Berets) وتضم البحرية وحدات (Seals) كما تضم القوات الجوية وحدات العمليات الخاصة (Special Operation Units) وغيرها.

ورغم تميز تلك الوحدات فإنها على مدى تاريخها منذ إنشائها، تعاني من فقدان الثقة المتأصلة والواضحة حتى من القوات التي ينتمون إليها أصلاً، بل والغيرة والإهمال إلى حد أن نسبة الترقّيات فيها تصبح نادرة كما أنه يتم تجاهلها في الإمداد بالأفراد والمعدات، وقد أمكن تخطي تلك العقبات مؤخراً نتيجة الاهتمام القومي بها وزيادة الاعتماد عليها والثقة في قدرتها على مواجهة العمليات الإرهابية التي تتجاوز الحدود الوطنية للدولة.

وعلى قدر الأهمية البالغة للتدريب العالي والمعدات الحديثة بالنسبة لتلك القوات، فإن الأهم من ذلك الحالة المعنوية لها والإحساس بالأهمية والقدرة على الإبداع، ولقد وصف الكولونيل "تشارلز بكويث"، الذي أنشأ وحدة "الدلتا"، وقاد عملية "مخلب النسر" لإنقاذ الرهائن في إيران، القوات الخاصة بأنها "طائر نادر وغير عادي" ومن ثم فإنه يحتاج إلى رعاية وعناية خاصة تختلف تمامًا عن المطلوب للطيور العادية.

إن القدرة على استخدام المعدات العادية من أسلحة وعتاد، في ظروف غير عادية، وبطريقة غير مألوفة، هي إحدى أهم الخصائص التي تميز الوحدات الخاصة، فالقدرة على التصرف والابتكار هما محو نجاحها فقد وصف أحد الخبراء عمل هذا القوات في إنقاذ الرهائن بأنه يحتاج إلى عقلية هي البنوك كما تتضمن الاحتياجات الأخرى لكل مخططي العمليات في هذا المجال، إلى الاهتمام الشديد بالتفاصيل الدقيقة للعمليات حيث قد تكون تلك التفاصيل أحياناً سبباً في فشل العملية كلها، فلولا الحظ الكبير الذي حالف المجموعة التاسعة الألمانية عند قيامها بعملية اقتحام طائرة لوتهانزا في مقديشو في أكتوبر 1977م لأدت الخطة المرتجلة التي أعدت لهذه العملية إلى كارثة حقيقية، فقد كان الخاطفون قد ألقوا بكمية من الكحول على أرض الطائرة كما أعدوا الوسائل لتفجيرها عند حدوث الاقتحام وألقت قوات الاقتحام قبلتين داخل الطائرة، كما ألقى أحد

الخاطفين بقنبلتين آخرين داخل الطائرة، ولكن للحظ العجيب لم تنفجر الطائرة رغم ذلك، وهذا الإهمال الجسيم في الاهتمام بالتفاصيل أمر لا يغتفر.

وبالإضافة إلى الاهتمام بالتفاصيل الدقيقة، فإن التخطيط للعمليات يجب أن يركز على الأهمية البالغة لعنصر التوقيت السليم والمحسوب بالدقيقة بل والثانية واللحظة في تنفيذ العمليات، وهناك حسابات للأزمة المتفائلة والأزمة المتشائمة والزمن المعقول والمقصود من خلال التدريب والمناورات ومن خلال حساب المسافات وسرعة الأفراد والطقس ونوعية الأرض والرياح وظروف الليل والنهار ويكاد يكون التوقيت السليم محور الارتكاز في نجاح أو فشل العملية.

كما يدخل في عناصر تدريب الأفراد بناء الاستعداد الذاتي لديهم لقبول الأوامر غير العادية دون أي تساؤل أو تردد أو مناقشة فإطاعة الأوامر طاعة مطلقة، هي أهم سمات أفراد الوحدات الخاصة، وهي سمة تميزهم عن غيرهم، لأن الطاعة إن كانت مطلوبة بصفة عامة في كل الوحدات النظامية إلا أنها يجب أن تكون مطلقة في الوحدات الخاصة، فهي ليست مجرد طاعة تامة وإنما طاعة عمياء، ويقول الشعار الخاص بقوات سلاح الطيران الأمريكي عن ذلك بأسلوب آخر "في أي وقت وفي أي مكان".

أي أن الفرد مستعد للذهاب إلى أي مكان في وقت دون تردد.

وقبل الإعداد لمحاولة إنقاذ الرهائن، يجب وضع اعتبارات معينة في بؤرة الاهتمام، حيث يتوقف عليها بصورة جادة وخطيرة مدى احتمال نجاح العملية، وكلمة النجاح هنا تحتاج إلى تعريف دقيق، إذ أنها تتوقف على عدة عوامل هي:

1. نوعية المخاطر التي تحيط بالعملية: أي حجم التهديد وجدية الموقف ومدى ما يشكله من صعوبات فالعملية التي تتم على أرض الدولة غير تلك التي تتم خارج حدودها، لأنه من الأسهل كثيراً التعامل مع طائرة مخطوفة تربض على أرض مطار داخل الدولة من التعامل مع طائرة أخرى موجودة على أرض دولة بعيدة وذلك فإنه يدخل في الاعتبار في مثل هذه

الحالة المسافة التي تفصل بين الدولتين، ومدى وثوق الصلة بينهما واستعداد تلك الدولة التي ستتم على أرضها العملية للتعاون، ولعل ما أحاط بعملية عن عنتيبي التي يفخر بها الإسرائيليون من بعد للمسافة، والاضطرار إلى تموين الطائرة في الجو، والنزول في مطار دولة غير متعاونة، هو الجانب الصعب في العملية كلها، أما إنقاذ الرهائن ذاتهم فقد كان أمراً ميسوراً، لعدم كفاءة قوات الحراسة الأوغندية وأهمالها الشديد، واسترخاء الخاطفين لعدم توقعهم للهجوم ورغم ذلك فإن العملية أسفرت عن مذبحه وقتل فيها "يوني نيتانياهو" قائدة المجموعة الإسرائيلية نفسه.

ويدخل أيضاً في تقدير المخاطر عدد الإرهابيين وتسليحهم ومدى تدريبهم وخبرتهم، وما لديهم من أسلحة ومتفجرات من شأنها أحداث خسائر جسيمة، والموقع الذي يتحصنون فيه، ومدى قدرتهم على المقاومة. وغيرها.

ولعل أهم أسباب فشل عملية "لارنكا" التي قامت بها المجموعة 777 المصرية في مارس 1978م هو عدم وجود اتفاق سياسي مسبق بين السلطات المصرية والسلطات القبرصية للسماح للطائرة التي تحمل المجموعة الخاصة والتي تلاحق الطائرة المخطوفة بالهبوط في المطار واقتحام الطائرة، ومن ثم عندما شرعت القوة في القيام بعمليتها، والتي اعتبرتها الدولة القبرصية عدواناً على أراضيها ومساساً بكرامتها الوطنية، قامت قوات الحرس الوطني القبرصي بمهاجمة القوة المصرية من الخلف وقتلت منها 15 فرداً ودمرت الطائرة سي 130 التي كانت تحملهم بصاروخ، وعلى هذا كان القتال بين القوات المصرية والحرس الوطني القبرصي فقط.

2. ومن الاعتبارات الهامة أيضاً لقياس النجاح، العوامل السياسية التي تحيط بالعملية فإذا كانت الدولة واقعة تحت ضغط من الرأي العام المحلي والعالمي، وتجد أن العملية تشكل تهديداً قوياً لمصالحها الحيوية أو قيمها الجوهرية، فإنها يمكن أن تقوم بالعملية مهما كان حجم الخسائر المحتملة. فكلما النجاح إذن تتوقف على عاملين هما المخاطر المحتملة والأهمية السياسية، فإذا كانت المخاطر المحتملة كبيرة والأهمية السياسية كبيرة أيضاً، فإن

الخسائر الكبيرة التي تنتج عن العملية يمكن قبولها، أما إذا كانت المخاطر ضئيلة والأهمية السياسية ليست كبيرة، فإن العملية لا تعتبر ناجحة إذا أسفرت عن خسائر غير عادية.

ومثال ذلك عملية إنقاذ الباخرة ماياجويز (Mayaguez) في الفترة من 10-15 مايو 1975م، التي قامت بهذه العملية قوات عسكرية أمريكية تقليدية في عملية خاصة، وهذه الباخرة هي سفينة غامضة التسجيل وإن كانت تنتمي للأسطول التجاري الأمريكي، وتعتبر أول حاوية تجارية ضخمة تسير حاملة بضائع وملابس وموادًا طبية وبريدًا في الطريق من هونج كونج إلى "ساتاهيب" في تايلاند إبان الحرب الفيتنامية، حيث كانت المنطقة التي تبخر فيها منطقة عمليات عسكرية وفي عصر يوم 12 مايو 1975م وبالقرب من جزيرة "بولواي" (Boulowai) وعلى بعد حوالي 60 ميلًا تقريبًا جنوب غربي ميناء كومبرنج صوم (Kompong-Som) في كمبوديا، وأطلقت عليها القوات البحرية التابعة لحكومة الثورة في كمبوديا النيران، ثم صعدت تلك القوات إلى سطح السفينة "مايا جويز" واستولت عليها وأسرت طاقمها البالغ عددهم 40 رجلًا، وواصلت الإبحار إلى البر الرئيسي في كمبوديا، وخلال الأيام الثلاثة والنصف التالية شنت الولايات المتحدة الأمريكية هجومًا عسكريًا كبيرًا بقوات مشتركة من قوات البحرية - الجوية والبرية وجميع مصادر القوة الأخرى، ضد القوات الشيوعية الكمبودية في جزيرة كوه تانج (Kohtang) وجزيرة أخرى تبعد عن الساحل بمسافة ثلاثة أميال شمال بولواي، حيث كانت السفينة "كايا جويز راسية"، وقد أخلت من بحارتها الذين احتجزوا كرهائن وفي نفس الوقت وجهت قوات سلاح الطيران الأمريكي ضربات جوية مكثفة ضد أراضي كمبوديا في مطار ريم (Ream) وقد نجحت القوات في هذه العملية في تحرير الرهائن واستعادة السفينة المحتجزة إلا أنها نظرًا لفشل المخابرات الحربية الأمريكية في تقدير القوات الكمبودية والأسلحة الموجودة على جزيرة "كوه تونج" فقد وصل عدد الخسائر البشرية الأمريكية إلى 18 قتيلًا و 50 جريحًا بالإضافة إلى سقوط ثماني طائرات عمودية على الجزيرة أو بالقرب منها، كما

تحطمت طائرة أخرى في تايلند وهي طريقها إلى منطقة الأزمة، ونتج عن ذلك موت 23 ضابطاً وجندياً آخرين، وفقد مئات الملايين من الدولارات من المعدات العسكرية.

ورغم هذه الخسائر الكبيرة فإن العملية تعتبر ناجحة في نظر الأمريكيين، لأن المسألة كانت تتعلق بكرامة أمريكا كدولة عظمى وقوة عسكرية في المنطقة يجب أن توفر الحماية للسفن التجارية التي تبحر في منطقة عملياتها، فالأهمية السياسية للعملية تبرر الخسائر التي نجمت عنها، وإن كان حجم المخاطر لم يتم تقديره بدقة لفشل المخابرات في تقدير حجم ونوعية القوة المعادية.

3. وبالإضافة إلى العاملين السابقين المخاطر والأهمية السياسية فإنه يجب عند التفكير في عمليات الإنقاذ إمعان النظر في الجدوى الفنية والعملية للخطة فلا بد أن تكون الخطة كاملة ولا ينقصها القصور الدقيق للبدايل واحتمالات الفشل، فمتى يمكن الحكم على الخطة بأنها ناجحة ومن ثم نجاح العملية كلها يجب ألا تفجأ القوات القائمة بها بمتغيرات لم تكن في حسابان واضعيها، فبالنسبة لعملية "مخلب النسر" مثلاً لم يضع واضعو الخطة في حساباتهم من الحوادث التي تقع لعدد أكبر من الطائرات العمودية التي وقعت فعلاً حيث فشلت الخطة كلها عندما نقص عدد الطائرات التي وصلت إلى النقطة "صحراء واحد" بطائرة واحدة فقط، فالخطة لا يمكن الحكم عليها إلا بنتائجها، فهي إما أن تؤدي إلى النجاح أو تؤدي إلى كارثة، والعالم لا يعرف شيئاً عن تفاصيل الخطة، وإنما يحكم عليها بما أسفرت عنها من نتائج فقد حدد مخططو عملية مخلب النسر 96.5% كنسبة احتمالية ولوصول ست من الطائرات الثماني إلى مخابئها في نقطة صحراء واحد في الظروف الصالحة للطيران، أما إذا كان عدد هذه الطائرة عشرة فإن النسبة الاحتمالية لوصول ست طائرات إلى هذه النقطة ترتفع إلى 99% ولكن إذا بلغ عدد الطائرات عشرة فإن الأمر يحتاج إلى إضافة طائرة أخرى طراز سي 130 لإعادة التموين بالموقع بالإضافة إلى الطائرتين المقررتين في الخطة من نفس الطراز، وسيؤدي هذا بالطبع إلى زيادة فرصة

اكتشاف الطائرات جميعًا وتهديد سرية العملية، فالمخططون كانوا بالخيار بين أمرين، أما زيادة ضمان وصول الطائرات العمودية الست، إلى مواقعها بنسبة 2.7% وفي هذه الحالة أيضًا تزيد النسبة الاحتمالية لاكتشاف العملية بأكملها وأما التضحية بهذه النسبة في الزيادة مقابل ضمان سلامة سرية العملية، وقد قرروا انتفاء الخيار الأخير، واستقروا على الإبقاء على عدد الطائرات العمودية ليكون ثماني طائرات فقط، وقد رأى الكثيرون من النقاد العسكريين، بعد معرفتهم لهذه الحقيقة، أن الفشل في إجراء تحليل جدي لجميع الاحتمالات التي تحيط بالعملية، قد حكم على العملية مسبقًا بالفشل ووفقًا لما ذكره الباحث الدكتور "ستيفن بوسني" (Dr. Steven Bossony) المتخصص في شؤون الدفاع، أن دراسته الاحتمالات التي اعتمد عليها معدو الخطة تثبت أنهم قد أخطأوا التقدير، فإن احتمال نجاح ست طائرات عمودية من إجمالي ثماني طائرات فقط في إكمال المراحل الخمس للعملية، لا تتجاوز 3% وأنه إذا زاد العدد إلى 18 طائرة عمودية، فإن احتمال إكمال ست منها لمهامها كلها لا يتجاوز 9%.

ولا شك أيضًا أن الاعتبارات السياسية تلقى بظلالها وضغوطها على واضعي الخطة وتؤثر بثقلها على الجوانب الفنية للخطة، فقد كان الرئيس "كارتر" مصرًا على أن تتم الخطة بأقل قدر من الاستخدام العسكري، ووضع قيدًا على هيئة أركان الحرب المشتركة بألا يتجاوز عدد الطائرات والمعدات العسكرية التي تقوم بالمهمة الحد الأدنى الذي افترضته الهيئة وهو ثماني طائرات عمودية، لأن الرئيس كان يريد للعملية أن تبدو في صورة إنقاذ للرهائن وليس صورة الغزو العسكري، لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تريد أن تتورط في حرب مع إيران، حيث لم تكن الظروف السياسية داخليًا ودوليًا تسمح بذلك، بل إنه رغم الاستخدام المحدود للقوات فإن الإدارة الأمريكية تعرضت للانتقاد في الكونجرس، الذي يحاسب الحكومة على تورطها في تحريك قوات عسكرية خارج الولايات المتحدة الأمريكية دون استئذان الكونجرس في ذلك وهو القيد

الذي وضع على سلطات الرئيس بعد فضيحة خليج الخنازير "خليج تونكير" الذي أدى إلى حرب فيتنام.

والجدير بالذكر هنا أنه يجب خلال التخطيط إيجاد توازن بين عدة اعتبارات هي:

1. الاحتياجات الضرورية اللازمة لنجاح العملية والتي تحددها التحليلات المنطقية للخطوة.

2. القدرات المتاحة فعلاً والمتوفرة للقوات القائمة بالعملية.

3. المخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجهها القوات القائمة بالعملية.

4. الاعتبارات السياسية التي تحيط بالموقف الداخلي والخارجي.

وهناك حقيقة مؤكدة، مفادها أن عمليات إنقاذ الرهائن وفقاً للتحاليل التاريخية للعمليات السابقة، لا تحظى بنسبة عالية لاحتمال النجاح ومن ثم فإن اللجوء إليها يجب أن يكون الخطوة الأخيرة عندما تفشل كل الخطوات السابقة في حل المشكلة، ففي أثناء الإعداد لعملية "مخلب النسر" سأل الجنرال "دافيد جونز" (David Jones) رئيس هيئة العمليات المشتركة العقيد "بيكويث" قائد مجموعة "الدلتا" فأجاب "سيدي إن احتمالات النجاح صفر أما المخاطر فهي عالية"، وفي نفس الوقت فقد كان "سيروس فانس" وزير الخارجية مقتنعاً تماماً بأن الخطوة لن تؤدي الغرض منها، وأن أية محاولة تبذل بهذا الأسلوب لانقاذ الرهائن، محكوم عليها بالفشل، وستؤدي إلى الحاق خسائر كبيرة بقوة الإنقاذ، وفي النهاية ستعود بالتأكيد بالضرر البالغ على الرهائن أنفسهم، بل ستضر أيضاً بسمعة الولايات المتحدة الأمريكية والثقة في قدراتها كقوة عظمى، وأكد الحاجة إلى استمرار المفاوضات التي تتم عن طريق قنوات الدبلوماسية الأمريكية، والوسطاء الذين لجأ إليهم الخارجية الأمريكية للتدخل لإنهاء الموقف، كما حذر أيضاً من رد الفعل السوفيتي على العملية، حيث من الممكن أن يساء تفسيرها وتؤدي إلى تعقيدات دولية خطيرة، وعندما تمت العملية رغم معارضته لها، وعقب الإعلان عن فشلها قدم فانس استقالته من منصبه احتجاجاً على ذلك، وكانت هذه الإستقالة أيضاً جزءاً من الثمن الأساسي الذي دفعته

حكومة "كارتر"، وقد استغل الإيرانيون المعدات التي استولوا عليها وكذا الوثائق الهامة وخطط العمليات بل والبقايا التي تخلفت من جثث القتلى، وفي توجيهه حملة دعائية هائلة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وأسهم الفشل الذريع الذي منيت به القوات الأمريكية في توجيه ضربة سيكولوجية هائلة للشعب الأمريكي، ودق ناقوس الوفاة السياسية لحكومة "كارتر"، حيث تحمل الرئيس وحده المسؤولية السياسية لفشل المهمة.

والدرس المستفاد من هذه العملية أنه عند التخطيط للنجاح لابد للإنسان أن يكون مستعداً للفشل، وإن كانت تلك القاعدة ضرورية في كل مشكلات الحياة، فإنها أكثر ضرورة في مهام الوحدات الخاصة، لأن عملياتها هي في الأصل نوع من المغامرة ذات الخطورة المتأصلة، ومن ثم فإن من واجب المخطط لها أن يحلوا كل مضامين الفشل على المستويين الإستراتيجي والتكتيكي، وأن يتوفر لهم الاستعداد لقبول نتائج هذا الفشل وهذا الاعتبار يمثل وضعاً حقيقياً، وسمة أصلية في مهام العمليات الخاصة التي قد تحدد نتائجها رغم صغر حجم العمليات بصورة حاسمة الصورة الرمزية للدولة وتعبر عن قدرها وقدراتها.

ومن بين الأمور المثارة كقضايا قابلة للنقاش هو توقيت تدخل القوات الخاصة لإنهاء موقف الأزمة، وهل يتم ذلك في المراحل الأولى للأزمة أم يتأخر إلى الوقت الذي يتبين فيه عدم جدوى أي إجراء آخر والوصول إلى طريق مسدود لحل الأزمة؟

ويرى الكولونيل "ريتشارد بروير" أن أهم ما يمكن أن يستفاد به من دراسة وتحليل التاريخ، هو استخدام النتائج التي تسفر عنها تلك الدراسة في الخطط التي تعد للمستقبل، فمن المعروف أن كوريا الشمالية عندما أسرت الباقرة التجارية الأمريكية بوبليو عام 1968م واحتجزة 82 بحاراً كانوا على متنها لمدة عشرة شهور دون أن تتمكن الحكومة الأمريكية من إقناع كوريا بإخلاء سبيلهم، وقد أرجأت أمريكا تدخل القوات الخاصة في الأمر في بداية وقوعه، ومع اقتراب السفينة للشواطئ الكورية كانت تتناقص باستمرار فرص النجاح في

استعادتها، وعندما رست أخيراً على سواحل كوريا وصل احتمال استعادتها إلى درجة الصفر، ولكن الأمريكان على العكس بالنسبة للسفينة مايا جويز التي استولت عليها القوات الشيوعية الكمبودية في مايو 1975م إذ لم يضع الرئيس "فورد" الذي استفاد من درس الباخرة وبليو، الوقت في أن يكلف القوات الأمريكية بالحيولة دون وصول السفينة إلى سواحل كمبوديا، ومن هنا يرى "ريتشارد بروير" أنه يفضل استخدام القوات الخاصة فور وقوع الأزمة كلما كان ذلك ممكناً.

ولاشك أن استخدام القوة العسكرية فور وقوع الأزمة هو أمر مفضل بالنسبة لحوادث خطف السفن، لأن السفينة عندما ترسو على الشاطئ يتم نقل بحارتها وركابها وبضائعها فوراً إلى داخل البلاد وفي أماكن متفرقة أما الطائرات فإنها عادة ما يتم حصرها داخل المطارات وفي أماكن محددة إلا إذا كانت الطائرة تربض في أرض دولة تتعاطف مع الخاطفين أو أن لهم نفوذاً قوياً فيها، ولا ينكر أحد أهمية المفاوضات على أية صورة من الصور إلا أن التخطيط والاستعداد لعملية الإنقاذ يجب أن يبدأ فور وقوع الحدث.

وعند مباشرة التخطيط للعملية يجب التأكد من خلال المعلومات التي تتولى أجهزة التحريات جمعها، من نوعية وحجم الإرهابيين وعدد ونوع الأسلحة والمتفجرات والشارك الخداعية التي يحوزونها، واحتمالات جدية التهديدات التي يوجهونها ونوعية المطالب التي يحتمل أن يقدموها.

ومن الضروري أن يوضع في الاعتبار أن الإرهابيين قد أصبحوا أكثر مهارة، ويستخدمون طرقاً أكثر تعقيداً مستفيدين بما يمكن أن تزودهم بها التقنية العالية من قدرات، تعزز اتصالاتهم وقدرتهم على مواجهة ما تزود به أجهزة الأمن من معدات للتصنت والاقتحام، بالإضافة إلى أن التنظيم الحالي للمجموعات الإرهابية، يتيح لهم تلقي معونات دولية نتيجة التحالفات بين عدد كبير من التنظيمات الإرهابية في العالم.

وربما يكون من أكثر الأمور صعوبة بالنسبة للتحريات تحديد الحالة الذهنية للإرهابيين ومن ثم نواياهم الحقيقية حيال الرهائن في الأيام الأولى القليلة، من

احتجازهم، فإن احتمالات قتلهم بعد ذلك تتناقص بحيث يصبحون مع الوقت عبئًا على الخاطفين، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات في هذه النقطة ما يدلي به الرهائن الذين يتم الإفراج عنهم أو يهربون من موقف الاحتجاز، لأنهم يكونون شهود عيان، وأشخاصًا لامسوا الواقع ورأوا الحقيقة، ولكن لا يتوافر ذلك للأسف في كل المواقف، بالإضافة إلى أنه في بعض الأحيان لا يكون الاعتماد على أقوال هؤلاء الأشخاص لأن بعضًا منهم يصاب بذعر شديد يحول دون قدرته على الحكم على الأشياء حكمًا صحيحًا، وفي عدة مواقف سابقة أخلي سبيل بعض النساء من إحدى الطائرات المخطوفة، وعندما سئلن عن عدد الخاطفين قررت إحداهن أنها رأت خاطفًا واحدًا بينما أصرت أخرى على أنهم أكثر ممن عشرة أشخاص وتراوح التقدير بين الرقمين بالنسبة للأخريات وكذلك كان الحال بشأن باقي المعلومات.

ومادامت عملية إنقاذ الرهائن تتوقف في كثير من جوانبها على القدر المتاح من المعلومات، فإنه يجب على مخططي عمليات الإنقاذ أن يسعوا وراء مصادر المعلومات بصورة نشطة، وهذا النوع من الاستخبارات عادة ما يكون حرجًا للغاية في المرحلة الأخيرة لإعداد الهجوم، إذ يجب أن تعطى عناية مماثلة لعدد كبير من الاعتبارات، ومن بينها الاعتبار الخاص بالرهائن أنفسهم، إذ أنه من اللازم معرفة عددهم، وهل بينهم نساء أو أطفال أو علماء أو شخصيات هامة؟ وغيرها، فربما يؤثر هذا على حجم ومستوى العنف الذي تستخدمه قوة الاقتحام، كما يؤخذ في الاعتبار أيضًا التكوين العرقي لمجموعة الرهائن، لأنه من المحتمل أن تصدر لهم قوة الاقتحام أمرًا بالانبطاح أرضًا بلغة لا يعرفونها، وفي إحدى العمليات التي اقتحمت فيها قوة الاقتحام مبنى بأرض إحدى المطارات كانت كل مجموعة من القوة يرافقها جندي بمكبّر صوت طالبًا من الرهائن الرقود على الأرض، وكل منهم يصيح بذلك بلغة مختلفة، والأفضل في كل الأحوال معرفة الجنسية التي ينتمي إليها أغلب الركاب، وإصدار الأوامر بلغتها وسيحذو الباقون حذوهم، وكثيرًا ما يكون تصرف الرهائن غير متوقع، وعلى الأخص عندما تطول فترة احتجازهم، فأحيانًا لا ينصاعون للأوامر بالانبطاح

أرضًا، وكثيرًا ما يقف بعضهم منتصبًا أو يحاول الجري أثناء التراشق بالنيران بين قوة الاقتحام والإرهابيين وقد يصرخ البعض، ويغمى على الآخرين أو يفقدون القدرة على الحركة، والحقيقة أنه يجب على قوة الاقتحام أن تتوقع ما لا يمكن توقعه، من تصرفات الرهائن وأسوأ هذه التصرفات بغير شك هو ما ينتاب بعض الرهائن من محاولة لإظهار البطولة ويحاول الإمساك بالإرهابي أو سلاحه ويعرض نفسه بذلك للخطر من نيران الطرفين، أو قد يسبب مشكلة لرجال القوة.

ومن المفيد جدًّا أثناء القيام بعملية الاقتحام أن يصيح رجال القوة بكلمة، أو شعار يبعث الأمل ويقوي الروح المعنوية للرهائن كأن يصيحوا باسم دولتهم أو أية عبارة أخرى وطنية.

ثانيًا: متطلبات التخطيط لعمليات إنقاذ الرهائن

هناك ثلاثة مبادئ رئيسية يجب أن توضع في الاعتبار عند وضع خطة إنقاذ الرهائن وهذه المبادئ هي: السرعة، والبساطة، والمباغثة. وسنتحدث بإيجاز عن كل من هذه العناصر.

أ. السرعة:

إن توقع وقوع أزمة في أي وقت يفرض على القوات الخاصة أن تكون دائمًا مستعدة للتحرك لأداء مهامها في وقت وجيز جدًّا، لهذا، فإن الوحدات عادة ما تقسم إلى ثلاثة أقسام، تكون إحداها في الراحة التامة (بحيث يمكن استدعاؤها في وقت معقول) والقسم الثاني في حالة احتياط أما القسم الثالث فيكون في حالة تأهب كامل.

والسرعة في التخطيط والتنفيذ تعتبر من أهم عوامل النجاح ويجنب الخطة المتغيرات التي قد تحدث إذا ما تراخى التنفيذ عن وضع الخطة، فقد تحدث تغيرات في المواقف السياسية أو حتى في المناخ والطقس تحول دون تنفيذ الخطة، وأحيانًا يتطلب الموقف مهاجمة الإرهابيين خلال الساعات الأولى لاحتجازهم للرهائن، حيث لا يتوفر لهم الوقت للتنظيم الكافي لتبادل نوبات الحراسة،

ووضع خطط المقاومة، فمثلاً في حادث اختطاف الطائرة المصرية في عام 1977م والتي هبطت في مطار الأقصر كان السبب الأول لنجاح عملية الاقترام هو أن العملية تمت في وقت مبكر من الاختطاف وكذلك فإن مخططي عملية الباخرة مايا جويوز أطلقوا طائرة استطلاع بحرية بعد ساعة وعشرين دقيقة فقط من الاستيلاء على السفينة ومكنهم ذلك من تتبع الموقوف بدقة تامة وبالتفصيل منذ بداية عملية الاختطاف كما كان مخططو عملية مخلب النسريدرون أن أي تأخير في تنفيذ العملية سيترتب عليه استبعاد استخدام الطائرات العمودية من الخطة لأن درجة حرارة الصيف في الصحراء الإيرانية تؤثر على قوة الرفع الهوائي لتلك الطائرات، ومن ثم لا يمكنها الطيران بكفاءة في هذه الدرجة من الحرارة.

وإذا كانت عوامل السرعة في التنفيذ غير متاحة فإنه يجب على المخططين أن يضعوا عدة بدائل لخططهم، بحيث يمكن مواجهة التغيرات التي تحدث، ويثير ذلك قضية أخرى، وهي مدى التفويض الذي يعطى لقادة القوات أثناء التنفيذ، ومدى سلطتهم في التصرف حيال المواقف المتغيرة إن هذا التفويض ضروري ولازم ولكن بشرط أن يتم بالتنسيق مع المجموعات الأخرى المشتركة في نفس العملية، خاصة إذا ما كانت مهامها معتمدة إلى حد ما على إنجاز المجموعة التي تغير في أسلوب تنفيذها لخطة.

ب. البساطة:

تعني البساطة البعد عن التعقيد، فكلما كانت الخطة بسيطة كلما كانت الأخطاء فيها محدودة، ولكن تحقيق البساطة في الخطط الخاصة بإنقاذ الرهائن هو أمر بالغ الصعوبة، لأن المواقف التي تواجه معدي الخطة كثيراً ما تكون معقدة في حد ذاتها، ومن ثم فإنها تحتاج إلى خطط مركبة لمواجهةها.

ومع ذلك، فإن أهم ما ينبغي أن تتسم به الخطط هو التبسيط إلى الحد الأدنى، كما يستلزم الأمر أن يعد واضعو الخطط عدة بدائل وعلى القيادة اختيار أنسب تلك الخطط لتنفيذها، فكلما توافرت الخيارات كلما كانت الفرصة متاحة أكثر للوصول إلى أكثرها بساطة.

ولا شك أن أهم ما شاب خطة مخلب النسر التعقيد الشديد الذي اتسمت به، وخطة على هه الدرجة من التركيب المعقد لابد أن تفشل، لأن احتمالات الخطأ فيها كبيرة ويؤدي الخطأ إلى أخطاء أخرى متلاحقة.

وينصرف التبسيط أيضًا إلى العدد اللازم من الرجال لتنفيذ العملية، فالقوات المستخدمة في عملية إنقاذ الرهائن يجب تخفيضها إلى أقصى حد فالبساطة لا تقتصر على خطوات التنفيذ فقط، وإنما تمتد أيضًا إلى إعداد الأفراد القائمين بالتنفيذ، فالقوات الكبيرة تحتاج إلى وسائل نقل وإيواء وإعداد وتموين كبير، وهذا قد يؤدي إلى التخطي والتضارب في المهام والاختصاصات وهناك قول مأثور في عمليات القوات الخاصة يقول القوات الأقل تقاتل أفضل (Foces Fight Best Less) ومن هذا نرى أن خطط العمليات المعقدة ستحتاج بالطبع إلى قوات أكبر حجمًا، بينما الخطط المبسطة لا تطلب إلا عددًا محدودًا من الرجال لتنفيذها.

جـ. المباغتة أو المفاجأة:

يعتبر عنصر المباغتة أو المفاجأة أكثر العناصر الأساسية اللازمة لخطة إنقاذ الرهائن حساسية، ويحقق هذا العنصر بحسم النجاح التام للعملية لو أمكن استغلاله بكفاءة، ولأهمية عنصر المفاجأة يعتبره السوفييت أحد أهم مبادئ الفن العسكري لديهم ويسمونه (Vnczapnost) ويعرفه "ستيفنز ومارش" (Stevens and Marsh) المفاجأة بأن حدث يعرف وربما يفهم بشكل شامل بعد وقوعه، ففي عملية الاقتحام عندما يقترن عنصر المفاجأة بعنصري القوة والسرعة يكون عنصرًا حساسًا وشرطًا ضروريًا لابد من لنجاح مهمة إنقاذ الرهائن، وضياح عنصر المفاجأة لابد وأن يكون بصفة دائمة تقريبًا السبب الرئيسي في فشل المهمة أو صدور القرار بالتخلي عنها، والأصل في التخطيط لتحقيق المباغتة هو عنصر الخديعة، والخداع يمكن تعريفه بأنه تعتمد إعطاء فكرة خاطئة للخصم لكسب ميزة تنافسية، أي جعل الخصم يتصور أن شيئًا غير حقيقي هو الأمر الحقيقي بحيث يوجه جهوده أو فكره إلى مواجهة هذا الشيء

الوهمي أو الإطمئنان تمامًا إلى أن المشكلة قد انتهت وأن السلطات قد وافقت على طلباتهم وتنازلت تمامًا عن موقفها.

ففي عملية إنقاذ الرهائن في القطار الهولندي السابق الإشارة إليها قامت الطائرات باختراق حاجز الصوت بجوار القطار لتحويل أنظار الخاطفين والتغطية على عملية الاقتحام، كما أن قوة الاقتحام التي حررت الرهائن في الطائرة المصرية بالأقصر، ارتدوا زي رجال الإصلاح الميكانيكي للطائرة واستخدموا المفكات في طعن الخاطفين وشل حركتهم.

وعمليات الخداع يجب أن تتم بحرص شديد وبصورة غير مبالغ فيها لأن الإفراط في الخداع يثير الشك أو الريبة، وقد يؤدي إلى نتائج عكسية، والمعيار الذي يجب الاعتماد عليه في قياس مدى نجاح الخدعة هو القابلية للتصديق (Believability) قبل أي معيار آخر، فعلى المخطط أن يدفع العدو إلى الاعتقاد بأن ما يحدث هو الحقيقة، بينما يكون ذلك مخالفًا للواقع، فالخطة إذن يجب أن تعتمد على تصور ذكاء العدو وأنه ليس من البلاهة بحيث يمكن خداعه بسهولة، كما يجب أيضًا ألا تغرق في العمليات التمويه الذي يثير الشك، فالمعقولة هي السمة الحقيقية لخطة الخداع الناجحة.

ثالثًا: أهمية دور المعلومات في بناء الخطة

تمثل المعلومات الدقيقة والتي تتوفر في الوقت المناسب العامل الأساسي والعنصر الجوهري الذي يقرر في النهاية الفاصل بين النجاح والفشل وبين جلال النصر وعار الهزيمة والأمر الأكثر أهمية إنقاذ أرواح الرهائن أو ضياعها.

والتحريات التفصيلية المتدفقة والمستمرة والتي تظل في الوجود حتى آخر لحظة، وتتصف بالشمول والتنوع هي النوع من المعلومات المطلوب لنجاح العمليات الخاصة، لذلك فإن كل مصدر ممكن لهذه المعلومات يجب استغلاله وتنشيطه واستخدامه بكل دقة واهتمام، حيث تظل خطط العمليات الخاصة (التي تتميز بالمرونة التامة) قابلة للتعديل والتغيير بما يتفق والتغير السريع لايقاع الأحداث، ومع ما يستجد من تحريات أو معلومات، وعلى سبيل المثال بعد أن

انتهى معدو الخطة المعقدة لاختلاء سبيل الرهائن في طهران كان أحد الطهارة في السفارة الأمريكية قد تم إطلاق سراحه والسماح له بالسفر خارج البلاد باعتباره خادماً وليس دبلوماسياً أو ممثلاً للإمبريالية، وحدث بمحض الصدفة البحتة أن علم أحد رجال المخابرات المركزية الأمريكية بذلك، فتوجه له على الفور حيث استجوبه وعلم منه أن الطلبة الذين يسيطرون على السفارة قد وضعوا 53 رهينة في مكان واحد داخل السفارة، وقد نقلت هذه المعلومة فوراً إلى معدي الخطة ولم تكن هذه المعلومات الهامة والدقيقة موضوعة في الاعتبار لديهم، لذا فإنهم بمجرد ورودها وكان ذلك قبل الشروع في تنفيذ الخطة بساعات قاموا بإجراء تعديلات كثيرة في خطة الهجوم.

والمشكلة بالنسبة للمعلومات التي ترد في آخر لحظة أنها تصادف بعض التعقيدات أو تخلقها، فالإنسان عادة ما يميل إلى تصديق ما يتفق مع آرائه ومعتقداته ومفاهيمه، وواضعو الخطة عادة ما يؤمنون بها ويتحيزون لها، لذلك فإنهم كثيراً ما ينظرون إلى مثل هذه المعلومات نظرة الشك وعدم التصديق، لأنها بدون شك ستولد الحاجة إلى تعديل الخطة التي وضعوها، ودربوا الأفراد عليها ووصلوا بها إلى مراحلها النهائية بعد مراجعتها وتقسيمها إلى مهام وتكليفات فرعية دقيقة، وفي هذه المرحلة يكون المخططون والمنفذون لديهم الميل والحماس للقيام بالمهمة، وفي الخطة التي استقروا عليها، وارتاحوا لها وألفوها، لذلك فإنهم يقاومون هذا التغيير لأنهم لا يصدقون المعلومات الجديدة ويشككون فيها.

ومثال لهذا الحال كانت القوات الأمريكية أثناء حرب فيتنام وقد أعدت خطة للعمليات الخاصة لاقتحام أحد معسكرات أسرى الحرب في صن تاي (Sontay) وكانت تلك الخطة معقدة وتتطلب إعادة تموين الطائرات في الجو والقيام بقصف جوي مركز حول المنطقة لتحويل الانتباه عن منطقة العمليات، وقبل تنفيذ الخطة بحوايل 24 ساعة وقبل التحول بها من مرحلة التجميع للقوات إلى مرحلة الانتقال تم الانتشار لتنفيذ العملية، وردت معلومات من أحد العملاء الفيتناميين الموجودين في الخطوط الخلفية في فيتنام الشمالية والذين

تصنفهم المخابرات بأنه يمكن الاعتماد عليهم (Usually Reliable) بأن أسرى الحرب هؤلاء قد تم اخلاؤهم من معسكر صن تاي، وأن المعسكر خال في الوقت الحالي، وقد تم إبلاغ هذه المعلومات إلى قائد العملية ولكن هذه المعلومات قوبلت بعدم التصديق بل وانصرف الشك إلى مدى صدق هذا العميل وإخلاصه، لأن هذه المعلومات لم تكن تتفق مع ميول قائد العملية ورجاله، ومن ثم أمر بتنفيذ العملية كما تم التخطيط لها، وبعد أن تمت العملية بتكلفة مادية وبشرية جسيمة وصلت القوات إلى صن تاي فوجدت المعسكر خاليًا بل تبين أن أسرى الحرب الأمريكية كان قد تم نقلهم من هذا المكان منذ مدة طويلة.

ومن بين مشكلات المعلومات أيضًا الاعتماد على البيانات القديمة أو الصور التي تم التقاطها منذ زمن ليس بالقصير، ففي نفس العملية سابقة الذكر صن تاي كانت الخطة تتطلب وجود طائرة عمودية واحدة لتهبط بين شجرتين، وتحدد هذا المكان للهبوط خدمة لأغراض الخطة، حيث ظهرت هاتان الشجرتان على أنهما من الشجر الطويل الرفيع، وعند القيام بالعملية فعلاً أراد الطيار قائد الطائرة العمودية الهبوط بها في الموقع المحدد إلا أنه فوجئ بأن الشجرتين كانتا بصورة مخالفة تمامًا لما هو مسجل في الصور الفوتوغرافية، وأن أغصانها المتشابكة لا تسمح للطائرة بالهبوط بينهما، لذلك اضطر إلى تعديل مكان هبوطه، ونزل في مكان مكشوف نسبيًا.

وتعتبر المعلومات التي ترد من شاهد عيان أفضل المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها، ويسمى رجال المخابرات والتحريات بعبارة المخابرات الإنسانية (Human Intelligence) وهي التي تستخدم في العين البشرية التي ترى الهدف موضوع التحريات رغم كل ما تتوافر لها من وسائل تكنولوجية وأقمار صناعية وغيرها، فقد كانت المخابرات المركزية الأمريكية رغم كل ما يتوفر لديها من وسائل تكنولوجية وأقمار صناعية وغيرها، عاجزة تمامًا عن معرفة ما يدور بداخل السفارة الأمريكية في طهران بعد الاستيلاء عليها في نوفمبر 1979م حيث لم يكن لها عميل واحد منذ انتصار الثورة الإيرانية

وهروب كل المتعاونين مع الأمريكيين إلى خارج البلاد، وظل الأمر كذلك حتى أواخر ديسمبر عندما تمكنت من زرع عميل أطلقت عليه الاسم الحركي لتوفير المعلومات الإستخبارية الحساسة في موقع العملية، وبناء على جهوده تم وضع خطة الهجوم وإنقاذ الرهائن.

ويلى ذلك في الأهمية استطلاع معلومات الأشخاص الذين لهم خبرة سابقة في مناطق الهدف، والذي ستجري فوق أرضه العمليات فمن المعروف أن الإسرائيليين قبل قيامهم بعملية عنتيبي جمعوا المهندسين اليهود ورجال الطيران والمراقبة الذين بنوا مطار عنتيبي وعملوا فيه، واستفسروا منهم عن كل صغيرة وكبيرة في المطار، كما استفادوا كثيراً من معلومات الطيار الشخصي السابق للرئيسي "عيدي أمين" والملحق العسكري الإسرائيلي السابق في أوغنده، بل كثير من الإسرائيليين الذين عملوا في أوغنده في أي مجال.

إضافة إلى هذا، فإن استطلاعات الطقس تعتبر نوعاً من أنواع المعلومات التي تكون بالغة الحساسية خاصة بالنسبة لخطة تشمل نقل القوات جواً أو بحراً ويؤثر الطقس بلاشك على استخدام الطائرات العمودية بالذات، كما أن قوات الاقتحام قد تنقل من دولة إلى دولة بعيدة تختلف تماماً عنها في الطقس وتمتد مهمتهم إلى عدة أيام مما يجعل ملابسهم غير ملائمة، فقوات المجموعة التاسعة الألمانية التي نقلت من الجو البارد في ألمانيا إلى الجو شديد الحرارة في الصومال لابد وأنها عانت من الحرارة خاصة وأن المهمة استغرقت عدة أيام كما أن أحد أسباب فشل العملية الأمريكية مغلّب النسر في إيران هو أن المخططين فشلوا في توقع حالة الطقس أثناء العملية ورفضوا إطلاق طائرات (سي 130) الخاصة باستطلاع الطقس خشية أن تثير الانتباه للعملية ومن ثم افتضح أمرها، ولكن المراقبين والناقدين العسكريين يقررون أن استطلاع الطقس مسألة من الأهمية بمكان حيث تسحق المخاطرة من أجلها خاصة عندما تكون القدرة الإرشادية الاستطلاعية للخصم ضعيفة.

وكثيراً ما يرجع فشل المخابرات إلى حقيقة متكررة في كثير من العمليات، ألا وهي إهمال ما يسمى بالتصور الأسوأ، أو بالمعنى العلمي الدقيق السيناريو

الأسوأ (Worst Scenario) إذ يجب عند تقدير معلومات المخابرات أن تأخذ بأسوأ الاحتمالات حتى يمكن إعداد الخطة وفق هذا التصور، والواقع أن واضعي الخطة أحياناً ما يميلون إلى الأخذ بالمعلومات الأكثر تفاؤلاً ومن ثم تصطدم بواقع يخالف التفاؤل عند التنفيذ الفعلي للخطة.

وأثناء عملية "مايا جويز" كانت تقديرات المخابرات عن عدد الجنود أو الأفراد الكمبوديين الذين يوجدون على أرض جزيرة كوه تانج (Koh Tang) والذين ستواجههم القوات الأمريكية التي ستنزل على الجزيرة يتراوح بين تقدير يقول أنهم 18 فرداً غير نظامي وأسرهم وبين تقدير آخر يقول أنهم أكثر من 200 من رجال الخمير الحمر (Khmer Rouge) ومدربين تدريباً عالياً، ومسلحين بالأسلحة الرشاشة ومدافع المورتر، ولكن معدي الخطة لم يأخذوا بالاحتمال الأسوأ، واعتمدوا على المعلومات التي تقى ول أن المقاومة لن تتجاوز ما بين 20 ومائة فرد من الكمبوديين، لذا كانت قوة الهجوم الأمريكية مكونة فقط من 175 من مشاة الأسطول وأدى هذا بالطبع إلى عدم قدرة القوات الأمريكية على السيطرة على الموقف، لأنهم فوجئوا بأن عدد الكمبوديين يتجاوز فعلاً 200 فرد مسلحين تسليحاً عالياً ومدربين على حرب العصابات، وألحقوا خسائر رهيبية بالقوات الأمريكية في الأرواح والمعدات.

وعلى هذا الأساس، من الضروري أن يضع معدو الخطة في اعتبارهم أسوأ الظروف ويأخذوا بالمعلومات والتحريات التي لا تتسم بالتفاؤل الشديد حتى تكون الخطة واقعية، ولا تصادف القوة أثناء التنفيذ عقبات لم تكن في الحسبان.

والنقطة الأخيرة في موضوع المعلومات والتحريات وعلاقتها بالخطة أنه من الضروري أن تكون النقط المركزية لجمع المعلومات وترتيبها وتحليلها هي إحدى النقاط الداخلية المكونة لمجموعة التخطيط، أي أن تكون عملية التجميع للمعلومات واستخلاص الحقائق منها داخلة في مجموعة التخطيط وليس خارجة عنه، لأن تحديد نوعية المعلومات المطلوبة للخطة وتقدير أهمية المعلومات الواردة وتقدير مدى الحاجة إلى تفاصيل معينة بالنسبة لمعلومة ما، هي كلها أمور لا يستطيع تقريرها بدقة إلا من يتولون فعلاً إعداد الخطة ولهذا السبب فإن

وجود مجموعة مركزية لتجميع المعلومات داخل المجموعة التخطيطية، أمر يوفر كثيراً من التفاهم والأداء السليم فضلاً عن توفير الاتصال المباشر.

رابعاً: أمن العمليات

أمن العمليات هو ذلك القانون غير المكتوب والذي يجب الحفاظ على قواعده بصورة عقائدية أثناء التخطيط والتدريب والانتشار والتنفيذ للمهمة، أي أنه مجموعة القواعد من الإجراءات والسلوك التي يجب تنفيذها أثناء مراحل العملية الخاصة جميعها والتي من شأنها الحفاظ على سرية العملية وعدم اكتشاف أمرها، وعلى هذا يمكن القول أن أمن العمليات هو الفرق بين تحقيق مهام العمليات بسرية تامة وبين اكتشاف واقتضاح أمرها وكما توجد وسائل عديدة لتأمين العمليات، فإنه توجد أيضاً أساليب لكشفها.

ومنذ بداية التفكير في العملية، يتم تحديد درجة السرية التي تخضع لها، وغالباً ما تكون عمليات القوات الخاصة من درجة "سري للغاية" وربما كان أصعب مجال فيما يخص الحفاظ على سرية العمليات هو تقسيم العمل فيما يتعلق بالأدوار المشاركة في إعداد الخطة، وتحديد الأشخاص الذي سيعملون بالعملية، وتحديد القدر من المعرفة التي يمكن أن تتاح لكل منهم، وعدد الأشخاص الذين يمكن أن يعملوا بالعملية كلها، وهناك قاعدة تقول في هذا المجال، إن المعرفة تكون بقدر الحاجة، فكل فرد يتاح له قدر من المعرفة حسب ما يحتاج فقط لداء التكليف الواقع على عاتقه في إطار العملية كلها، ويختلف الأمر من عملية إلى أخرى حسب أهميتها وحساسيتها ودرجة السرية التي تسبغ عليها وذلك وفق إرشادات وتوجيهات السلطات الحاكمة.

ويؤخذ في الاعتبار أيضاً أن تدريبات قوة الهجوم ذاتها قد تشكل تهديداً لأمن العمليات، فعندما يتم استدعاء قوات من وحدات متنوعة وتجميعها مرة واحدة في مكان معين، فإن ذلك يوحي بأن هناك أمراً غير عادي يتم الترتيب له هذا بالإضافة إلى بعض الدلائل الأخرى التي تدخل في إجراءات التأهب للعمل العسكري، مثل رفع درجة الاستعداد وإلغاء إجازات الأفراد، وإيقاف إلغاء الأنشطة الرياضية والاجتماعية والترفيهية للوحدة ثم الاجتماعات الطويلة

والمتكررة للشخصيات القيادية للقوات كل هذا، وغيره يدل على أن القوات تستعد لإجراء عسكري أو عمليات خاصة.

وكلما كبر عدد الأفراد الذين يعرفون بالعملية كلما كان احتمال تعرضها للاكتشاف أكبر، ونتيجة لذلك فقد كان عدد الذين يعرفون بعملية مقلب النسر، كبار أفراد حكومة "كارتر" ومن بينهم نائب الرئيس "مونديل" و "براون" ووزير الدفاع و"تيرز" مدير المخابرات، و"جوردان" رئيس هيئة العاملين بالبيت الأبيض و"برجنسكي" مستشار الأمن القومي كما تم اختيار قائد قوة العمل المشتركة "جون براون" كقائد للمهمة، ولم يكن ذلك لكونه فقط ضابطاً على درجة كبيرة من الكفاءة ولكن لأنه كان معيّنًا في ذلك الوقت بوزارة الدفاع "البنجاجون" وكان من المرغوب فيه ألاّ يعين أحد قادة الوحدات بالمنطقة كقائد للمهن، لأن ذلك يثير الشك ويفضح العملية، فالقائد الذي سيعين من بين قادة الوحدات بالمنطقة سيترك عمله ويقوم بمهامه الجديدة مما سيثير التساؤل عن أسباب النقل والتكليف، ولذلك فضلت القيادة العليا اختيار قائد المهمة من ضباط الوزارة.

ومع كل الإجراءات الأمنية التي اتخذت في عملية مقلب النسر فإن لجنة هولواي (Holloway Commission) التي تشكلت لدراسة أسباب فشل العملية والتحقيق فيها، كتبت تقريراً رسمياً حوى 23 نقطة باعتبارها أخطاء في التخطيط والتنفيذ، وكان النقد الموجه إلى تأمين العمليات هو أول هذه الانتقادات، فقد كان تخطيط العملية مقسماً إلى عدة أجزاء مستقلة، وأدى هذا إلى الحيلولة دون تدفق المعلومات بين المنفذين أو بمعنى أصح كانت دورة البيانات قاصرة على كل جزء من الخطة ومنفصلة تماماً عن الأجزاء الأخرى، كما افتقر التخطيط إلى عملية التدريب الكامل لكل القوات المشتركة معاً كبروفة نهائية، وذلك ضماناً لأمن العمليات ولكن هذه الاحتياطات التي اتخذت كانت زائدة عن اللزوم، فليس كل المخاطر والمشكلات التي حدثت في عمليات سابقة ستحدث بالضرورة في هذه المرة، بالإضافة إلى ذلك فإن أمن الاتصالات (Communication Security) والذي يطلق عليه اختصاراً (Comsec) وهو أمر ضروري لأمن العمليات قد بولغ فيه أثناء تنفيذ العملية إلى درجة

الافتقار إلى الاتصال والتنسيق بين أطقم الطائرات المشتركة في العملية وكان مثل هذا الاتصال أمرًا ضروريًا ومهمًا جدًا لإمكان مواجهة الحالات الطارئة وغير المتوقعة، وانتهى تقرير لجنة هولواي في هذه النقطة إلى أنه كان بالإمكان زيادة درجة المرونة في مجال الاتصالات، خاصة مع القيادة المشتركة للقوة وذلك في حدود القدر المسموح به في الفن العسكري، حيث كان سيحقق ذلك فائدة كبرى دون التضحية بأمن العمليات.

والواقع أنه من القواعد الأساسية لنجاح العمليات الخاصة والمحافظة على أمن الاتصالات، مهما كان الثمن، ولكن من ناحية أخرى فإن هذه الدرجة من السرية التي تتخذ على أساسها الإجراءات اللازمة لأمن الاتصالات هي مسألة تقديرية بحتة، فأحيانًا ما تكون التضحية ببعض درجات أمن الاتصالات ضرورية يقتضيها تنفيذ العملية، فالسرية في الاتصال ليست أمرًا مطلقًا، وإنما يجب الموازنة بين متطلبات تنفيذ العمليات بكفاءة وبين مخاطر التنازل عن بعض قواعد أمن الاتصالات لأن الهدف النهائي هو نجاح العمليات، وأمن الاتصالات هو أحد وسائل ذلك النجاح، فهو ليس غاية في ذاته، وإنما يستخدم بالقدر الذي يحقق الغاية لا أن يحول دون تحقيقها، والدرس المستفاد من عملية "مخلب النسر"، هو أنه لا يجب أن تصبح فكرة أمن العمليات فكرة تسلطية أو استبدادية وإنما هي مبدأ ينظر إليه في إطار الموازنة بين أمن العمليات والحاجة إلى سريتها وبين الاحتياجات الضرورية والملحة المتعلقة بتنفيذ العملية، فمثلاً التدريب المشترك بين القوات التي ستقوم بتنفيذ العملية، فالمطلوب إذن هو إيجاد صيغة للمواءمة بين أمن العمليات والضرورات اللازمة لها، وهذا الحل أو الصيغة هو أمر تقديري، لأنه لا توجد صيغة بسيطة أو حل معروف لهذه المشكلة وإنما يتوقف ذلك على مهارة معدي الخطة.

وكلمة أخيرة في أمن العمليات هي أن قواعد الأمن الضرورية والسابقة للعمليات هي نفسها قواعد الأمن اللازمة والضرورية بعد العمليات ويقصد بذلك أن العمليات الخاصة يجب ألا تذاع أسرارها بعد القيام بها، لأنه في ذلك كشفًا لتكتيكات وأساليب عمليات الوحدات الخاصة، وإعلانًا عن نوع

أسلحتها والمعدات التي تستخدمها وأساليب القيادة وخطط العمليات فيها، وكل ذلك يجب أن يبقى سرًا لأن من الممكن للخصوم والأعداء معرفة كل شيء عن الوحدات الخاصة واتخاذ الاحتياطات والخطط المناسبة لإفشال عملياتها، هذا فضلاً عن أنه من الممكن أن تقوم الوحدات الخاصة بتنفيذ نفس الخطة السابقة عندما تواجه ظروفًا مماثلة في المستقبل.

خامسًا: كيفية عمل مجموعة التخطيط:

تعتبر إجراءات التخطيط لعمليات الوحدات الخاصة في حد ذاتها إجراءات ذات طبيعة مميزة وخصوصية فريدة وقبل البدء في التخطيط يجب الاتفاق على أن عددًا محدودًا من الأفراد من ذوي التخصصات المطلوبة فقط هم الذين يكونون خلية التخطيط المركزية دون غيرهم، وذلك ضمانًا لأمن العمليات، بحيث يتم تبادل الآراء بينهم وجهًا لوجه ضمانًا لأمن الاتصالات، ودون حاجة إلى وسائل اتصال أو مكاتبات أو مذكرات متبادلة، ولاشك أن طبيعة الأزمة ودرجة إلحاحها وخطورتها كل ذلك يحدد في النهاية السرعة المطلوبة في اختيار الأفراد وحجم وحرارة العمل في مجموعة التخطيط.

والخبرة الشخصية في المجال المطلوب هي الأساس في اختيار عضو مجموعة التخطيط، ولكن بالإضافة إلى ذلك يجب أن تتوافر فيه أيضًا الحساسية الشخصية والقدرة على مواجهة المتغيرات، ومرونة التفكير وسعة الأفق وسهولة التفاهم.

وبمجرد تشكيل مجموعة التخطيط فإن العملية التخطيطية يجب أن تجري بحيث تسمح بحرية وسهولة تناول الآراء والمعلومات، وفي نفس الوقت تسمح بوجود قنوات اتصال واضحة من أجل أن يتم الاتصال والتنسيق دون عوائق.

ولاشك أن تشجيع التعبير الحر عن الرأي وإبداء الأفكار المبدعة (Brain Storming) يأتي بفائدة عظيمة، فمن الهام جدًا والضروري عدم استبعاد أية فكرة دون تمحيصها بجدية، فعمليات إنقاذ الرهائن تعتمد كلية على عنصر المباغته لتحقيق أقصى درجة من النجاح، لذلك فإن أقصى درجة من

الاستخدام للتصورات والأفكار المبتكرة قد تتيح الفرصة للوصول إلى خطة قابلة للتنفيذ، لم تكن واردة على الأذهان من قبل.

والتغييرات الدائمة والمستمرة للمفاهيم الأساسية للعمليات الخاصة هي القاعدة بالنسبة لهذا النوع من التخطيط، لأنه لا يمكن الالتزام بنوع معين من الخطط بحيث يتكرر تنفيذه في كل الأحوال، فمن المهم مقاومة الرغبة الدائمة في إتباع أسلوب مألوف أو تم تجربته من قبل وثبت نجاحه لأنه قد لا يصلح للمهمة الحالية وهذه الرغبة في إتباع أسلوب معين لأننا نألفه "ما نعرفه خير مما لا نعرفه"، هي مشكلة حقيقية بالنسبة لتخطيط عمليات الوحدات الخاصة.

وعند الوصول إلى الملامح الرئيسية للخطة فإنه من اللازم أن تطرح للنقاش بحيث يمكن إجراء التعديلات الجوهرية أو التفصيلية بحيث تصل في النهاية إلى حد الكمال، ومن بين الطرق المتبعة لتجنب ما يسمى بعقلية التفكير الجماعي (Group Thinking) تشكيل مجموعات صغيرة داخل مجموعة التخطيط، وعزل كل مجموعة منها عن المجموعات الأخرى بحيث تضع كل منها خطة ثم تعرض لتقويمها بعد ذلك في ضوء قابليتها للتنفيذ وجدواها وملائمتها للظروف الخاصة بالعملية.

وتبدأ العملية التخطيطية بالعموميات ثم تتطرق للخصوصيات فالعام أولاً ثم الخاص بعد ذلك فوحدة التخطيط المركزية تبدأ بتحديد التصور العام للخطة، بينما تترك التفاصيل الدقيقة لقادة الوحدات لدراستها وعرض تصوراتها عن الخطط التكتيكية لتنفيذ مهامهم وحرصاً على عدم ضياع الوقت فإن مجموعة تدريب الأفراد على مهام العملية والتحضير للتجربة النهائية للعملية قبل القيام بها، يجب أن تقوم بدورها على الفور في وضع خطة تنفيذ مهامها في وقت معاصر للإنتهاء من الخطة العامة. وخلال موقف الأزمة فإن خيار الاستخدام الفوري لقوات الاقتحام يكون ضرورياً ولازماً إذا بدأ محتجزو الرهائن في إعدام رهائنهم، لذلك فإنه يجب أن تكون لدى الوحدات الخاصة أوامر عمليات يمكن تنفيذها فوراً عند وقوع مثل هذه الأحداث، وأوامر العمليات هذه تتسم عادة بالعمومية لذا يقع عبء التخطيط الفوري للعملية

على قادة الوحدات ولا يكون ذلك بالطبع واردةً إلا إذا صدرت الأوامر من القيادة السياسية بتدخل وحدات الاقتحام.

ومن المهم أن تأخذ مجموعة التخطيط في اعتبارها المشكلات التي تتعلق بالقانون الدولي حيث تتطلب بعض العمليات الاعتداء على سيادة دولة أخرى مثل عملية عنيتيبي، أو الحصول على موافقة دولة أخرى - عن الطرق الدبلوماسية- على القيام بالعملية على أراضيها (مقديشو) كما أنه من المهم أيضاً مراعاة مدى استجابة الرأي العام المحلي والدولي لمثل هذه العمليات، فقد استهجن الرأي العام الأمريكي مثلاً عملية "مخلب النسر" لأنها عدوان عسكري قد يورط الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى في حرب جديدة، في الوقت الذي أثخن فيه الحرب الفيتنامية أمريكا بجراح بالغة كما أن فشل العملية كان له انعكاس خطير على الكرامة القومية الأمريكية.

ومن العناصر المهمة أيضاً في عملية التخطيط وجود نظام أو آلية (Mechanism) أو قواعد لاختبار الخطة، فبعد إتمام عملية وضع الخطة الأساسية، يجب أن تجرى محاولة لإختيار مدى صلاحيتها في ضوء الأحداث غير المتوقعة، وفي ضوء الإحتمالات الواردة للخطأ الإنساني أو الفشل التقني، وضماناً لنجاح التخطيط فإن واضعي الخطة عليهم أن يفكروا فيما لا يرد على الفكر (Thinking the Unthinkable) أي أن يشمل القياس واختبار الخطة كل ما لا يرد على خاطر من إحتمالات.

ومن المفضل أن يتم قبل الإقرار النهائي للخطة، أن تعرض على مجموعة خاصة من الخبراء تسمى مجموعة المراجعة تتولى إبداء الرأي نحو الخطة ومدى إحكامها وهذه المجموعة يجب ألا تكون من بين واضعي الخطة وإنما هي مجموعة خبراء موثوق بحكمتهم وقدرتهم على التقويم.

إن هذا الأسلوب في عمل مجموعة التخطيط يستهدف الوصول إلى أدق الخطط وأكثرها صلاحية للعملية ولكن يجب أن يتم ذلك في إطار أمن العمليات السابق الإشارة إليه.

المراجع:

- 1- General Ahmed Galal Ezeldin, Terrorism and Political, Violence, the University of Illinioes at Chicago, 1987.
- 2- Anthong Burton, Urban Terrorism, « Theory, Practice and Response », Leo Cooper, London 1975.
- 3- Beau Grosscup, The explosion of Terrorism. Norizon press, for Hills, New Jersey 1987.
- 4- Charles M. Simpson 111, Inside the Green Berets, Berkley Book, New-York, 1983.
- 5- Claire Sterling, The terror network, Berkleg book, New-York, 1986.
- 6- Christopher Dobson and Ronald Payne, Terror, The west fights back, The Macmillan Press Limited, London, 1982.
- 7- Christopher Dobson and Ronald Payne, The terrorists « Their weapons, leaders and tactics » facts on file, Inc. New-York, 1987.
- 8- David C. Martin and John Walcott, Best Laid Plans, Harper and Row, New-York, 1988.
- 9- David Carlton and Carloschaerf, International Terrorism and World Security, Croom Helm, London, 1975.
- 10- E. Cherevik and Y. Shvyrkov, an ABC of Planning Progress Publishers, Moscow, 1982.
- 11- Grant Wardlaw, Political Terrorism « Theory, Tactics and Counter-Measures » Combridge University Press, New-York, 1982.
- 12- Gayle Rivers, The war against the terrorists- how to win it, Contrversial, Charter Books, New- York, 1987.
- 13- John Barron, KGB, The secret work of Soviet Secert Agents Corgi Books, A division of transworld Publishers LTD 1983.
- 14- John Terraine and others, Ten years of terrorism, Crane, Russak and company, INC, New-York, 1979.
- 15- Lee E. Dutter and others, Terrorism, Crane, Russak and company, INC, New-York, 1987.

- 16- Max Walmer, Modern elite forces, Salamander Books Limited, London, 1984.
- 17- Neil C. Livingstone, The war against terrorism, Lexington Books, D. C. Heath and company, Lexington, Massachusetts, Toronto, 1984.
- 18- Philip Warner, The SAS the official history, Willian Kimber, London, 1971.
- 19- Paul Wilkinson, British pespectives on terrorism Crane Russak and Company, INC, 1981.
- 20- Richard Clnterbuck, The Future of Political Violence, Macmillan Distributon LTD, England 1986.
- 21- Richard H. Ward and Harold E. Smith, International Criminal Justic, University of Illinois at Chicago, 1987.
- 22- Stephen Sloan, Simulating terrorism, Norman, University of Oklahoma, U. S. A, 1981.
- 23- Walter Laqueur, Terrorism, Weidenfeld and Nicolson, London, 1978.
- 24- Y. Alexander and S.M. Finger, Terrorism interdisciplinary perspectives, The John Tay Press, New-York, 1977.

فهرس المحتويات

5	مقدمة
13	الباب الأول إدارة الأزمة
17	الفصل الأول المفاهيم العامة لإدارة الأزمة
17	تعريف الأزمة
20	أنواع الأزمة
21	أبعاد الأزمة
21	مراحل إدارة الأزمة
23	تطور الأزمة
24	تسلسل مهام فريق الأزمة
27	مستويات إدارة الأزمة
33	الفصل الثاني إدارة الأزمة في الموقف الإرهابي
34	مراحل إدارة الحدث الإرهابي
36	أولاً: تشكيل لجان إدارة الأزمة
38	ثانياً: لجان إدارة الأزمة في موقع الحدث الإرهابي
41	ثالثاً: واجبات قائد فريق إدارة الأزمة

48	رابعاً: خطوات إدارة الحدث الإرهابي.....
63	الفصل الثالث دور المعلومات والتحريات في إجراءات مكافحة الإرهاب
63	أهمية عنصر المفاجأة في النشاط الإرهابي.....
66	ملامح التنظيم الإرهابي.....
72	المعلومات والتحريات
75	الفصل الرابع
75	مفاوضات الرهائن
77	الفصل الرابع
77	مفاوضات الرهائن
77	ماهية مفاوضات الرهائن
78	ضرورات المفاوضة مع الإرهابيين
79	تطورات دراسات وفنون واستخدام أساليب مفاوضات الرهائن.....
91	الفصل الخامس الجوانب العملية في التفاوض في حالات احتجاز الرهائن.....
93	أنواع الأشخاص الذين يحتجزون الرهائن.....
93	الأشخاص المصابون بخلل عقلي.....
99	ملجرون.....

100	المسجونون المتمردون
101	الإرهابيون
105	الرهائن وأعراض استوكهلم (The Stockholm Syndrome)
106	أهمية أعراض استوكهلم
107	التفسير النظري لأعراض استوكهلم
108	تصنيف ستراتون
115	إرشادات لمعالجة مواقف احتجاز الرهائن
119	ضحايا حوادث احتجاز الرهائن
129	الفصل السادس عملية التفاوض
129	الاعتبارات الواجب إتباعها في عملية التفاوض
129	الهدف من التفاوض
130	مجال التفاوض
132	الدليل العملي للتفاوض
132	طرق الاتصال بمحتجزي الرهائن
134	إدارة موقف التفاوض
140	قواعد اختيار المفاوض

141	دور الطبيب النفسي في عملية التفاوض
142	اختيار الطبيب النفسي
143	التفاوض ومشكلة التنازل لمطالب الإرهاب
151	الباب الثاني وحدات مكافحة الإرهاب في العالم وأهم عملياتها
155	الفصل الأول فرقة العمليات البريطانية المحمولة جواً (SAS)
155	نشأة الوحدة
162	التشكيل
162	الاختيار والتدريب
168	الأسلحة والمعدات
169	عملية إنقاذ الرهائن من السفارة الإيرانية في لندن
176	التعليق على العملية
203	الفصل الثاني قوة دلتا الخاصة (DELTA)
203	نشأة الوحدة
219	الفصل الثالث المجموعة التاسعة الألمانية
219	نشأة الوحدة
223	تشكيل الوحدة

229	اختيار الأفراد وبرامج التدريب.....
231	تسليح ومعدات المجموعة.....
232	عملية مقديشو.....
232	أوضاع المجموعة قبل الأحداث المؤدية لعملية مقديشو.....
235	تطورات الأحداث المؤدية لعملية مقديشو.....
237	كيف سارت عملية الاقتحام.....
239	نتائج العملية.....
240	الجهود الألمانية الأخرى في مكافحة الإرهاب.....
251	الملحق.....
251	بعض الوحدات الأخرى في العالم.....
254	وحدة المباحث الفدرالية الأمريكية.....
255	الوحدة النمساوية.....
256	وحدة العمليات الخاصة اليونانية.....
256	الوحدات الإقليمية التركية.....
256	الصاعقة المصرية.....
257	السودان.....

257	النرويج: الوحدة السريعة
257	فنلندا: وحدة المعاونة
258	البرتغال: مجموعة العمليات الخاصة.....
258	وحدة البحرية الخاصة بالدايمرك
259	سويسرا
259	أستراليا: وحدة الخدمات الجوية الخاصة.....
260	فريق الاستجابة للطوارئ الكندي.....
260	اليابان: وحدات العمليات الخاصة بالشرطة.....
261	كوريا الجنوبية: الوحدة 707 للعمليات الخاصة.....
262	الملاحم الرئيسية لأسباب فشل عمليات مكافحة الإرهاب
262	دراسة حالة
295	المراجع
297	فهرس المحتويات

تم بحمد الله

إدارة الأزمة الإرهابية

بعض القوات الخاصة



الدكتور بلهول نسيم



أمواج للطباعة والنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية - عمان
تلفاكس: 00962 6 4888361
www.amwaj-pub.com
E mail: amwajpub@yahoo com

